الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة

الكلية: العلوم الاجتماعية والإنسانية
القسم: الفلسفة
مخبر التوطين: مخبر الفلسفة والدراسات الإنسانية والاجتماعية ومشكلات الاعلام والاتصال

أطروحة

لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث

الميدان: العلوم الاجتماعية. الشعبة: الفلسفة.

الاختصاص: فلسفة تطبيقية.

من إعداد:
ايمان عامر

بعنوان

التحكم السياسي في البحوث البيولوجية ميشيل فوكو نموذجا

بتاريخ: **26 جوان 2024** أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الاسم واللقب:	الرتبة:		
السيد د.كمال حاج علي	أستاذ محاضر أ	بجامعة 8 ماي 1945 قالمة	رئيسا
السيد د. صافي الطاهر	أستاذ محاضر أ	بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا
السيد د. بالواهم عبد الحليم	أستاذ محاضر أ	بجامعة8 ماي 1945 قالمة	ممتحنا
السيدة أ.د. آسيا واعر	أستاذ التعليم العالي	بجامعة باجي مختار عنابة	ممتحنا
السيد.د كحول سعودي	أستاذ محاضر أ	بجامعة8 ماي 1945 قالمة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023-2024

قال الله تعالى: "نرفع درجات من نشاء، وفوق كل ذي علم عليم"

يوسف "76"

الانسان الحديث تدخل حياته ككائن حي في صلب سياسته

ميشيل فوكو

الاهداء

الى الوالدين الكريمين..الى روح أمي الطاهرة...الى أبي..

الى كل من شجعني وآمن بي طوال مساري هذا..

أُهدي هذا العمل...

شكر وتقدير

الحَمْد لله الّذي علم بالقلم، علّم الانسان ما لمْ يعلمْ، الحمد لله على

بلوغ ما بلغناه، والشكر لله أولا على توفيقه لي في انجاز هذا العمل المتواضع، ولايَسعني وأنا أُقدم عملي هذا الا أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان العميق، للأستاذ المشرف على هذا العمل، الدكتور **"صَافي الطاهر"** على كُل ما قدمه لي من بداية مشواري الدكتورالي الى تمامه، باعتباره مُصححا وموجها لأعمالي، والى توجيهاته وارشاداته وتعليماته، التي ساهمت في اثراء الأطروحة، وعلى كل نصائح معنوية زرعت في نفسي الثقة لاتمام هذا العمل، لك مني كل الاحترام والتقدير..

كما أتقدم بجزيل الشُكر الى أساتذة قسم الفلسفة بجامعة قالمة، الذين شهدناهم صدورًا رحبة طيلة هذا المشوار..

كما أشكر اللجنة القائمة على مناقشة هذا العمل وتصويبه، لتُستزاد معرفتنا أكثر

والى كل من أهداني كتبا ساهمت في اثراء عملي هذا...والى أفراد عائلتي وكل من كان لي سندا ماديا ومعنويا..وآمن بي..

المُقدمة

تداخلت الدَّلالات والجاهزيات المؤَّسسة للأزمات الإنسانية، ويقتضينا ذلك التفاتة سريعة الى حُطام الحُروب العالمية، التي أفقدت الانسان كُل مُعطى وُجودي للحياة كما وصفته الفلسفة الوجودية، ومافعله الاستعمار والإرهاب، ناهيك عن الحروب الأهلية والدَّموية التي خلَّدها التَّاريخ والتّي ساهمت في تغيُر الأسس الإنسانية وفقدان المعنى.. وتعددت تلك الأزمات اذ شهد الرَّاهن الاجتماعي تغيرات كثيرة بصورة غير مسبوقة النَّظير، لعل أبرزها انتشار الأوبئة التي تجتاح العالم، وتغييرات مرتبطة بالشق البيولوجي للإنسان، خصوصا وأن علم البيولوجيا المسؤول عن الحياة قد عرف تقدما وتطورًا في نظرياته وتطبيقاته، فتَكاثف حقل التجريب على الإنسان تحديدا، مما فتح تساؤلات ونقاشات كمية حول ماسيؤول عليه الانسان ومصيره مستقبلا.

لعل التَّغيرات الجوهرية التي فرضت نفسها على الواقع الاجتماعي والصحي للإنسان، هي تغييرات ألحقها بنفسه، منذ أن قدَّس التّقنية، التي تلاحمت مع علم البيولوجيا في سبيل تحقيق رغبات الانسان، فعرفت التجارب الإنسانية الطبيعية كالأمومة والانجاب والموت والحياة، مفاهيمًا جديدة جعلتنا نقفُ على أعتاب إنسانية مُتغيرة، دخلت التقنية الى طبيعتها، فلم يعد الانجاب طبيعيا، ولم تفرض الوراثة نفسها لدى الأجيال، وتغيرت الصفات الطبيعية للإنسان.. الخ، والأكثر من ذلك هو البحث عن نفق جديد للإنسانية يضعنا في رحاب إنسانية جديدة، تحمل مفارقات مغايرة تماما عن المضامين الطبيعية في الذكاء والقوة والجمال وتستجيب لفضول العلم، هذا الأخير الذي تُحركه أياد خفية لا مرئية، ويتصل بالايديولوجيا اتصالا وثيقا، كونه قبل كل شيئ وليد بيئة اجتماعية معينة، تُغري مالكها، لما توفره من امتيازات على أرض الواقع، بصفة صريحة الجهة المالكة في الدولة، أو الشخص الذي بامكانه تسيير الأجهزة وتطبيق كل ما يُشكل مصلحة الدولة الخاصة، أو بصفة عامة السّياسي، الذّي يحكُمه منطق الكسب والتَّحُكم ومبدأ النفعية الذاتية، خاصة بعد التَّطور العلمي في مجال المادة الحية الذّي فتح الرهان لمستقبل جديد لدولة أو لهيئة ما، بالاستناد الى التقنية وأجهزتها الدقيقة، وبالتَّالي شكل هذا القرن تلاحم السياسة بالبيولوجيا، وصار قرن التحكم السياسي في البحوث البيولوجية، صحيح أن التحكم في بيولوجية الفرد قديم، فقد حلم الفلاسفة بمواطنين صالحين، والملوك بأفراد أقوياء فمنعوا زواج القوي بالضعيف أو الاختلاط بعرق آخر حفاظا على السُلالة، لكّن التَّحُكم السياسي الحالي لايعني العود على بدء واثارة الأسئلة التَّقليدية القديمة لأن الوضع مختلف تماما، غير أن هذه الفكرة لاحقت الانسان منذ القديم، ومع التَّطور التّقني صار بالإمكان تغيير فيزيولوجيته ولونه وصفاته الوراثية، والمتاجرة بالأعضاء والبنوك المنوية وبيعها بثمن بهيض، وتحقيق حلم الانجاب وخلق أفراد أقوياء عبر التهجين والتعديل خاصة مع حقل الهندسة الوراثية وعلم الوراثة بصفة عامة، وتكثيف الجهود للقيام بذلك، وتوفير ميزانية ضخمة من الأموال لدفع الاقتصاد نحو الازدهار، وبالتالي

أصبحت هذه البحوث بؤرة للنقاش السّياسي أو بالأحرى التّنفيذ، لأن الاقتصاد والنُمو السّياسي مرهُون بهذه البحوث، ومن جهة فهذه البحوث مفتاح تأويلي لتغيير شعب ما أو تدجينه حسب رغبة ما.

ان النّقاش الذي أثارته البيولوجيا عبر نزعتها التّحكُمية، فتح المجال لنقاش اجتماعي وفلسفي حول مُنجزاتها، التي ستعمل كمجال جديد في السّياسة، لأن هذه الأخيرة لم تَعُد تهتم بالمواضيع الكلاسيكية، وانما وَجدت في الحياة الإنسانية حياة أُخرى للاستمرار، ولتحقيق أغراض سياسية بحتة، وبطبيعة الحال فان تواجد الحياة في محك السياسة هو ضرب من التلاعب بمصير الإنسانية، لعل هذا الطَّرح عرف جدالا واسعا من قبل كل مُتخوف عن الطَّبيعة الإنسانية، لأن جعل الحياة هدفا للسياسة هو طريق مختصر نحو فناء النوع وتدمير الكون، وبالتَّالي يُشَّكل التّحكم السياسي في بيولوجيته علاقة تداخلية بين كافة مجالات الحياة، لأن التَّلاعب بالإنسان مخبريا، يمُس البيئة والمحيط وكل حي على هذه الأرض، وبالتالي اعلان الدمار على الإنسانية.

ان هذا التحكم السّياسي في الحياة والذي تعزز مع تطور البحوث البيولوجية، هو عملية عبور تاريخية شخَّصها الفيلسوف الفرنسي **ميشيل فوكو Michel Foucault(1926–1984)** بدقة في دراساته المكملة لعملية تشخيص تحليلية السُلطة، أي المنهج المسؤول عن دراسة مفهومه للسلطة، بالاستناد الى التّقصي والتّحري الأركيولوجي والجينيالوجي فيما بعد على التَّوالي، للوصول الى مفهوم كامل وان كان لايخلُ من النقد، حول عمل السُلطة في المجتمعات الحديثة والمعاصرة.

لم يحظ الاهتمام بالسلطة من قبل كما حظي به عند فوكو، الذي اشتغل حول أركان وأقطاب هذا المفهوم، رافضا كل التصورات التقليدية التي تُؤسس له، لأنه أكثر من مجرد مفهوم سلبي يتمثل في القمع فقط، أو سياسي يرافق عمل الدولة في هرميتها الحكومية، وانما هو مفهوم مُؤسس للعلاقات الاجتماعية للإنسان، وللتعاملات اليومية، وبالتالي انتقل هذا المفهوم من حُدود الدَّولة الى الواقع الاجتماعي وحتى في الأُسرة، ناهيك عن علاقته القوية بالخطاب وبالمعرفة وبالطب وبالصحة..الخ، وبهذا يكون ميشيل فوكو قد انتقل بهذا المفهوم من علاقة السّيادة الى اعتباره علاقات قوى لا حصر لها، تنتشر في كافة أرجاء المجتمع، وهو ما يُؤكد الطَّابع العُمومي للسلطة، إضافة الى الطابع الإنتاجي كونها تنتج المعارف والحقائق الملغمة بلجام هذا المفهوم.

ان قراءة فوكو للسُلطة مكنتهُ من اكتشاف قيمة الجسد قديما وحديثا، جسد الانسان المهمش، البعيد عن المركز ربما بفعل المعارف السلطوية التي قدمت له ضربات قاضية جعلت مكانته تتراجع، بما أن فلسفة الحداثة أزاحته من

المركزية الكونية، والفلسفات التطورية التي اعتبره مجرد حيوان متطور، إضافة الى التَّغطرس العقابي الذي مرَّ على جسده، اذ أصبح الجسد مركز لتقاطع المعارف السلطوية، فقد انطبعت السلطة في مكانها المفضل أي الجسد، بداية بالعقاب والتَّعذيب العلني، الى السلطة الانضباطية التي تتعامل مع الأجساد بالتَّرويض للتمكن من تدجينهم داخل المؤسسات الاجتماعية، لتفادي كل انقلاب وكل ابتعاد عن زمام السلطة، التي تفرض المراقبة الشاملة في المجتمع، كما يراقب مراقب السجن السجناء في برج عالي، ولن يتمكنوا من رؤيته، ودون أن يشعرون بأنهم مراقبون، وبالتالي فان صورة السجن الذي يحتوي على مشتمل هي الصورة التي عبَّر عنها فوكو عن عمل السلطة في المجتمعات الحديثة. ومكنتنا عملية العبور هذه الى مواصلة الحديث عن عملية العبور التاريخية للسلطة، اذ خلف الانضباط أجسادا طيعة، وان كان المجال لا يسمح بمناقشة مختلف التفاصيل هنا، فان الانضباط هو مرحلة أولية لدخول الجسد في لعبة سياسية كبرى لايكاد يخرج منها، وهو عصر انبثاق تسرب التقنية للأجساد مباشرة، وفقا لمنجزات البيولوجيا الحيوية، كما أنه عصر اتصال السياسة بالحياة اتصالا لم يسبقه نظير، عبَّر عنه ميشيل فوكو بمفهوم "السياسة الحيوية" biopolitique وهو مفهوم يُعبر عن دخول الحياة في أُفق الحسابات السياسية من خلال المراقبات الدَّقيقة للسكان والتَّدخل في حياتهم وتنظيمها باستخدام علوم معينة وتقنيات بيولوجية، والتوسيع من الجاهزيات الأمنية للتَّطلع نحو مراقبة شاملة للجسد الاجتماعي، ومراقبة الصّحة والمرض وتحوله من حالة فردية الى حالة اجتماعية سلطوية، والتَّحكم في الانجاب والوفايات، حسب مقتضيات الدولة وما تريده من أفرادها، لغرض التحكم في كل كبيرة وصغيرة فيه، ومع الامتداد الهائل لهذه السياسة التي صارت تُسخر البحوث العلمية لصالحها، في سبيل تغيير الانسان، تم توقيع أطروحة التَّحكم السياسي في البحوث البيولوجية لدى ميشيل فوكو انطلاقا من المضايقات التي فتحها التمادي الرهيب لأُسس السياسة الحيوية.

ومع التطور الحاسم لليبيرالية كونها الاطار العام والنظري للسياسة الحيوية، أصبح الجسد لعبة بيولوجية ورهينة للعمليات المخبرية، فمن يتطلع لجسد قوي فله ذلك، ومن يريد إبادة الآخر فقد حسم الوضع، اذ دخل الجسد في رهانات اقتصادية وتجارية، عبر تشريحه مخبريا والاستفادة من أرباحه على عدة مستويات، بالاستناد الى تداخل المعرفي والسَّلطوي، لتعزيز العنصرية البيولوجية والابادة بسبب الاختلاف الدموي، ذلك الذّي بلغ ذروته في الدولة النازية التي مارست الإبادة بالاستناد الى البيولوجيا، وخلفت جرائم لايزال يذكرها التاريخ، أين تم التَّعبير عن اضطهاد الجسد في أقبح صوره، بسبب التوجيه السياسي لتلك البحوث، بصفة سلبية.

مكَّن نموذج السياسة الحيوية من تفكيك ألغاز الراهن، فبعد حروب السلاح، هاهي حروب الوباء تدُق باب مجتمعات القرن الواحد والعشرين، لتُدخله في شبكة لاعقلانية من الهشاشة والخوف والمرض والموت والفشل، بسبب

فيروس لا يُرى بالعين المجردة، قد أعلن عن تدابير اجتماعية جديدة، وقيم حياتية غريبة، وحجر صحي يفرض الهُدوء الاجتماعي، مما دفعنا بالرجوع الى فيلسوف الجائحة ميشيل فوكو الذي شخَّص انطباع السلطة في الوباء، كونها تستثمر اللحظات الاستثنائية خاصة تلك المرتبطة بالجسد، وباعتبار أن الوباء أيضا حرب بيولوجية صنيعة مخابر تخرج من رحم البحوث العلمية، فان الانسان يبقى دوما يعيش لحظات مرعبة، تدق ناقوس الخطر.

انَّ عمل مجتمعاتنا الحالية بنموذج السياسة الحيوية عبر إجراءات فرضها الواقع الاجتماعي سواء الغربي أو العربي، لأن السياسات الحيوية أصبحت سياسة كونية، وهو ما بينه انتشار وباء الكوفيد 19 في راهننا، والذي بين علاقة البحث العلمي بالسياسات العلمية التي تتبعها الدول، والذي أعادنا الى الصيغة الفوكوية الرافضة لتلك الإبادة البيولوجية التي تُحول الانسان الى وحش، كونها إبادة ولدت من رحم الحداثة التي همشت الانسان ورفضت اللاعقل باسم العقل، وأعلت من سيادة التقنية والمعارف السلطوية المهدمة لانسانية الانسان، والتي دفع ثمنها لاحقا، قد دفعته الى النظر في قيم الانسان المهدورة والى رد الاعتبار الى ذاته التي أقبرتها مخلفات التحكم السياسي في الانسان، وفقًا لمبدأ الاهتمام بالذَّات والبحث عن جماليتها بالاستناد الى الفلسفة التي تُأصل للحقيقة وللوعي الجمعي، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا ويجيب عنها، أنه لايمكن إيقاف هذه البحوث على مستوى السياسات العالمية المخبرية، لأن الرّهان السياسي والاقتصادي للدول قائم اليوم على مدى تقدم هذه البحوث، لكن يجب الوعي بما يحدث للإنسان وتكثيف الجهود للحفاظ على حياته وعلى مستقبله.

أهمية الدراسة:

من هنا تأتي هذه الأطروحة لتُبين أهمية تتبع آثار التحكم السياسي في البحوث البيولوجية على الانسان من منظور ميشيل فوكو الذّي شخص هذه الفكرة تشخيصا أصيلا، الى أن ارتبط اسمه بها، ويمكن تلخيصها في عدة اعتبارات يمكن اجمالها في النقاط التالية:

-تشخيص الوضع من خلال التَّأكيد على اتصال السلطة بالفرد اتصالا وثيقا وتداخلها في كافة نقاط المجتمع في شكل علاقات دقيقة، مما يجعل الفرد معرضا الى الهيمنة الدَّائمة، والكشف عن الوضع المتأزم الناجم من طريقة عمل السلطة في المجتمعات الراهنة الذي يعاني منه الانسان، كون التشخيص يُعد نصف العلاج.

-تأكيد ارتباط السياسة بالحياة، وتحديد الفرق في الجانب الإيجابي من عملها المتمثل في الحفاظ على الحياة عبر تكثيف الجاهزية الأمنية، وفي الجانب السلبي المتمثل في تعريض الانسان لخطر التجريب على جسده، والمتاجرة به في سياسات الاقتصاد العالمي.

-بيان خطر التجريب المكثف على الانسان بفعل الاستخدام المفرط للتقنية، بالاستناد الى منجزات الهندسة الوراثية القاسية، وخطر تحول الحياة الى رهان سياسي.

-توضيح مفهوم السياسة الحيوية الذي أصبح نظاما سائدا في الراهن باعتباره محورا للنقاش السياسي المعاصر، بعيدا عن النقاشات السياسية النظرية والتقليدية.

-تأتي دراسة ميشيل فوكو للتأكيد على أهمية فلسفته الحياتية والتي تبناها الكثير من المفكرين ومنظري الفكر السياسي المعاصر، لمعالجة تحديات الراهن، كونها تعد فلسفة للبراكسيس وفلسفة تطبيقية بامتياز.

-الاهتمام بالتفكير الفلسفي، لليقظة الفكرية ولتشخيص أمراضنا الاجتماعية اليومية والتي تخترق المجتمع من العمق، في سبيل إيجاد حلول للأزمات التي يعاني منها الانسان بسبب سيادة التقنية، والعمل على توجيهها توجيها عادلا لخدمة الانسان لا لتدميره.

-التفلسف في الأحداث الراهنة التي نعيشها اليوم من انتشار لأوبئة مدمرة، وسياسات تحكمية في الحياة، تجعلنا على اتصال مباشر بفلسفة فوكو الوبائية لفهم طبيعة عمل السياسات اليوم.

دوافع اختيار الموضوع:

أما بالنسبة الى الدوافع التي جعلتني أقف على دراسة هذا الموضوع، لضمان استمرار العلاقة الكتابية فهي أسباب ذاتية، وأسباب موضوعية محضة متعلقة بالجانب الأكاديمي المعرفي.

أ-الدوافع الذاتية:

أما الأسباب الذاتية فتتمثل في:

-الاهتمام الشَّخصي بتخصص الفلسفة التطبيقية، وبمجالات البيواتيقا والعلم والسياسة، رافقهُ اهتمام ذاتي واعجاب بفلاسفة تيار الاختلاف ونَقدهم للجاهز، ويبدو أن ميشيل فوكو قد جمع بين الباعثين.

-يقيني التام في أننا نعيش سياسات حياتية خصوصا مع متغيرات الراهن، لذلك فلابد من الوقوف عند فلسفة ميشيل فوكو لفهم تجاذبات الحياة الراهنة.

-الميل الى تشخيصات الواقع الاجتماعي والرَّاهن، خاصة من النَّاحية الفلسفية، وتدخُل الفلسفة باعتبارها أداة علاجية، والبعد عن التشخيصات الكلاسيكية التي تكتفي بالتحليل دون وصف الحلول.

-الرغبة في معرفة مكانة الانسان الذي صارت حياته رهينة سياسية والرغبة في التعرف عن الأطروحات المدافعة عنه وعن مستقبل الإنسانية جمعاء.

ب-الدوافع الموضوعية:

أما عن الدوافع الموضوعية، فتكمن في:

-يُعد هذا الموضوع موضوعا راهنيا، ويثير العديد من التساؤلات والأفكار الفلسفية التي تساعدنا على الكتابة والتفكير فيه، مع التفكُر في الأزمات التي باتت تُصارع الإنسانية، كما أنه يركز على مكانة الانسان في عالم اليوم، الذي أصبح يعيش وفقا للأجهزة الأيديولوجية والسياسية.

-معرفة الأجهزة المفاهيمية المحللة للواقع الغربي، والتي ساهمت في تطور المجتمع، لأجل معرفة مَواطن خلل المجتمعات العربية، أملا في النهوض بالفلسفة العربية لانشاء قوة مفاهيمية كتلك الأجهزة.

-صحيح أن الدراسات حول ميشيل فوكو هي دراسات عديدة ومختلفة، وموجودة بوفرة في المكتبات العربية، لكن هناك غياب لأطروحة التحكم السياسي في حياة الانسان، باعتباره دراسة من دراساته المتأخرة، وموجود بنسبة قليلة ضمن دراسات عن السياسة الحيوية ، أما عن دراسة هذا المجال في الجزائر-بالنسبة للأطاريح- فهي شبه منعدمة حسب بحثي ومعرفتي المتواضعة، لكي لا أحكم حكما جازما، اذن فلا بد من النَّظر فيه باعتبار أن الواقع عبر عن حاجتنا لفهم السياسة الحيوية والتغيرات الجديدة التي يفرضها تعانق البيولوجيا والسياسة، ونرجو أن يكون فائدة للباحثين ودراسة يستعين بها أصحاب الدراسات المقبلة، وأن تكون اثاراءً للمكتبة العربية.

إشكالية البحث:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز النقاش الفلسفي حول الحكم السياسي المتلاصق بالحياة البيولوجية، وإبراز مكانة الانسان وكرامته التي صارت غاية للفعل السياسي، لهذا فان إشكالية هذا البحث تنصرف الى التناول المعرفي والمنهجي لفكرة التحكم السياسي في البحوث البيولوجية لأجل تدجين الأفراد، مع عرض الجوانب التي يثيرها هذا النقاش، والتي تنطوي تحت الإشكالية التالية: **كيف تحولت الحياة الى غاية سياسية من خلال ارتهان الجسد للمعارف السلطوية، وللتكنولوجيا البيولوجية الصارمة حسب ميشيل فوكو؟**

وتندرج تحته الكثير من الأسئلة الجزئية، اذ نذكر البعض منها على التوالي:

فيما تتمثل المسائر والدعائم الذي اتخذها الخطاب السياسي والمعرفي للتحكم في الحياة البيولوجية؟

وكيف عرج فوكو على عملية العبور التاريخية للوصول الى ما تعيشه مجتمعات اليوم من تحكم سياسي رهيب في الحياة البيولوجية؟

كيف تشكل إشكالية السياسة الحيوية بما يعرف بتحليلات فلسفية حول الأوبئة والعنصرية البيولوجية، وأثرها على الانسان؟

للاجابة عن هذه الأسئلة قمنا بتقسيم الأطروحة الى ثلاثة فصول مدرجة بمباحثها، مع مقدمة وخاتمة للبحث بطبيعة الحال.

اذ يتمحور **الفصل الأول** الموسوم بالسياق التاريخي في البحوث البيولوجية وعلاقة السياسة بالتحكم في الفرد والمجتمع، على معالجة فكرة تطور هذا التحكم تاريخيا، من أجل التأكيد على أن الحياة موضوعا للسياسة هو موضوع له امتدادات عبر مختلف العصور، لأن مفهوم القوة والجسد القوي هو مفهوم غريزي في الانسان، لكن التحكم في هذه القوى هو نتيجة لاغراءات مادية وتطلعات سياسية معتبرة، خاصة بعد التطور الذي شهده علم البيولوجيا. وقد قسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث، جاء **المبحث الأول** الذي يحمل عنوان لمحة عامة حول علم البيولوجيا، بحيث وقفنا عند أهم المحطات التي ساهمت في دفع هذا العلم قدما، لتطور فيما بعد ويفتح آفاقا كبيرة للتحكم في الانسان. أما **المبحث الثاني** فيحمل عنوان فكرة التحكم السياسي السلطوي في الحياة البيولوجية.. المسارات والدعائم، أين وضحنا فيه مسار هذه الفكرة عبر التاريخ، باعتبار أن العلم أيديولوجيا تساند مالكها، وتتعزز هذه الفكرة عند ابراز سياسة الانتقاء التي

تقوم على اعتبارات معينة، تبنتها النظريات العلمية والأفكار الفلسفية والاجتماعية التي خلقت فكرة البيولوجيا الاجتماعية وقامت بتطبيقها داخل المجتمع. أما **المبحث الثالث** المعنون بالسياسة والبيولوجيا والمشكلات الفلسفية المطروحة. أية علاقة؟ من أجل ابراز المشكلات التي يتعرض لها الانسان حين يكون أداة للتجريب السياسي والمخبري، فان كل قيمه ستهدر، وحريته ستتلاشى، وكرامته التي كرمه الله بها ستكون مجرد شيء تحت مجهر التجريب، وبالتالي لابد من النظر في الذات الإنسانية المهمشة.

وبالحديث عن المهمش خصصنا **الفصل الثاني** الموسوم بمأسسة التحكم البيولوجي في الانسان-من السلطة الانضباطية الى السلطة الحيوية-للحديث عن نظرة ميشيل فوكو للإنسان الذي تحولت حياته الى صلب سياسته، من خلال عملية العبور التاريخي الذي مر بها التاريخ الإنساني أين برز العقاب كأول سلطة على الانسان، باعتبار أن ميشيل فوكو محللا للسلطة بامتياز وهي النواة المشكلة لفكره، أين حللنا هذا المفهوم في **المبحث الأول**، وانتقلنا في **المبحث الثاني** الى مستويات السلطة كتحكم حيوي عند فوكو: من السلطة الانضباطية الى السلطة الحيوية، للحديث عن التطور الذي عرفه المجتمع الحديث مع ظهور السجن خلافا للعقاب العلني، فصارت تُضبط الأجساد وتُطوع لتسهيل احكام القبضة عليها، الى أن تحول الحكم الى سياسة حيوية كاستراتيجية للتحكم في الانسان بيولوجيا وحياتيا، عبر التدخل في حياته باستخدام تقنيات بيولوجية ومعرفية وأمنية، أما **المبحث الثالث** الذي جاء تحت عنوان الاطار العام للسياسة الحيوية، باعتبار أن الليبيرالية هي النموذج الذي تُطبق فيه السياسة الحيوية، باعتبارها سياسة حكم تعتمد على الحرية وعلى اقتصاد السوق، ذلك الذي يقوم على المراهنة على المخابر البيولوجية، والتجريب على الانسان عبر عدة تقنيات، أشهرها الهندسة الوراثية.

أما **الفصل الثالث** الموسوم بمظاهر التحكم البيولوجي بين التشخيص والتجاوز، اذ عرضنا فيه أهم ماحلله فوكو بأمثلة واقعية، لاثبات عمل الدول الحديثة البيوسياسي، والاستغلال البيولوجي للإنسان، ومن ثم عرض بعض الحلول لعلاج جروح الذات، فقد جاء **المبحث الأول** لينظر في الصراع البيولوجي كسبب وجيه لفناء العرق، من خلال العنصرية، وحرب الأعراق التي تعتمد على دعائم عرقية ودموية لتبرير أفعالها، خاصة مع التطبيقات البيولوجية التي تمكنها من نشر هذا الخطاب العنصري على الإبادة الجينية، ومن ثمة عرض التقصي الجينيالوجي الفوكوي لهذه البحوث، أما **المبحث الثاني** فقد تمحور حول الحديث عن جدل الوباء والتحكم في الانسان، باعتبار الوباء وسيلة وهدفا لضبط المراقبة الشاملة على الأفراد والسكان، وبالتالي يصبح مساحة لتحقيق حلم السياسي الذي يحلم بمجتمع مدجن ، وأصبحت هذه الطريقة مستهدفة عند انتشار الأوبئة، سواء كان الوباء طبيعيا أم صنيعة مخبرية تشكل حربا بيولوجية،

نظرا للأسئلة الملحة التي فرضها وباء كوفيد، الذي وضع العالم في حيرة. وبعد هذه المظاهر ننتقل الى الحديث عن تجاوز خروقات السلطة، والأفعال الشنيعة التي يطرحها موقف التحكم السياسي في البحوث التي تعود بالسلب على الانسان، والتي نقلتنا الى **المبحث الثالث** من خلال عرض عدة مبادئ أهمها الاهتمام بالفلسفة لأجل الانهمام بالذات، والاعتماد على المثقف لأجل نشر الوعي وحقيقة الممارسات السلطوية على الانسان، وبالعودة الى راهن اليوم الذي عرف تطورات كثيرة لعلنا نستحضر فكر ميشيل فوكو، في مبحث البيواتيقا ، باعتباره فيلسوف السلطة الحيوية والوباء، اللذان نعيش تفاصيلهما اليوم، والاستعانة به في تقويم الأطارح المدافعة عن الحياة الإنسانية التي تتعرض الى التجاوز والانتهاك، بسبب تغول منطق العلم والتقنية، ولابراز أهمية فلسفة فوكو الحياتية انتقلنا الى **المبحث الرابع**، لابراز الاهتمام المتقدم لفلسفته من قبل عدة مفكرين، نظرا لأهميتها البالغة في توضيح أن الحياة صارت رهينة الاستراتيجيات السياسية، وهذا لايعني أن المفكرين الذين استلهوا أطروحتهم البيوسياسية من عند ميشيل فوكو، قد نقلوها حرفيا، بل انها اطروحات قائمة على مبدأ الاعتراف بجهوده ونظرته الثاقبة لعمل السلطة، ومن ثم النقد وإبراز المزالق، وبعد ذلك إعادة بناء فكرة حسب رؤيتهم الفلسفية والفكرية، وحسب تشخيصاتهم للراهن، سواء في العالم الغربي، أو العربي.

وأخيرا خاتمة عرضنا فيها أهم الاستنتاجات التي وصلنا اليها من خلال عرض وتحليل الأفكار التي جاءت في سياق فكرة بحثنا.

منهج الدراسة:

وبما أن لكل دراسة أكاديمية أو معرفية منهج يدعمها، ليؤسس لمنطقها الخاص الكامن في تكامل الأفكار، والذي يتحدد وفقا لطبيعة الموضوع أولا، وطريقة البحث ثانيا، ورؤية الباحث الخاصة ثالثا، فقد اعتمدنا في هذه الدراسة على عُدة منهجية، تمثلت في المناهج التالية:

المنهج التحليلي النقدي، الذي برز حسب طبيعة الموضوع التحليلية، من خلال عرض الأفكار وتطويرها وتحليلها، لفهم رؤية ميشيل فوكو، وتحديد طبيعة الجهاز المفاهيمي الخاص به، لمعرفة ما تُدلي به فلسفته، وكذلك تحليل المصطلحات وأهم النقاط التي عرضها، خاصة المتعلقة بالموضوع والتي وقفنا عندها تحليلا ومناقشة، لغرض توضيحها ومحاولة إزالة الغموض والتداخل الذي تتميز به فلسفة ميشيل فوكو، وتتخلله نقدا لأفكار فوكو، كونه فتح لنفسه تساؤلات عميقة لابد من الإجابة عنها عبر النقد، من خلال نقد تلك الأفكار نقدا بناءا بغرض تعيين الحدود التي تجيب عن الأسئلة التي تثير التساؤلات، وكذلك لابراز مختلف المزالق التي وقع فيها الفيلسوف، كما أن طبيعة موضوع

التحكم السياسي في البحوث البيولوجية هي طبيعة نقدية، تتجسد عبر رفض الإبادة البيولوجية على الانسان، ورفض الأعمال السياسية الشنيعة حينما تُؤخذ الحياة بعين الاعتبار، وكذلك من خلال عرض الآراء النقدية للمفكرين الذين تبنوا فلسفة ميشيل فوكو الحياتية، عبر نقدها أولا ومن ثمة اعادة التفكير في سياسة جديدة تتلائم مع معطيات الراهن، وباعتبار أن النقد هو الدَّعامة الأولى للفلسفة فلا بد أن يتوفر في كل عمل وبحث، لكي يتميز بالطابع وبالبعد الفلسفي.

كما استخدمنا المنهج المقارن عبر المقارنات الفكرية لتداخل الأفكار، أو ما يسمى المقاربات التي تستدعي وضع فكرتين متقاربتين، من قبل فيلسوفان يتفقان في نفس الفكرة عبر وجهات نظر مختلفة، أو ربما يختلفان فيها الأمر الذي يبرز فكرة النقد المقارن، والتي تضفي طابعا جماليا للعمل وكذلك تُبرز أهمية الفكرة ومكانتها في الأواسط الفلسفية ولاسيما البحثية.

الدراسات السابقة:

كأي بحث علمي، فانه في طريق البحث عن المصادر والمراجع التي تتناسب مع موضوع البحث فاننا وجدنا مانراه مناسبا في مؤلفات ميشيل فوكو لبناء هذه الدراسة، واستطعنا في محاولة متواضعة الاستفادة منه واخراجه في هذا العمل، اذ أن هناك نقص في المادة العلمية خاصة بما يتناسب مع عنوان الأطروحة، فبالرغم من حديث فوكو عن السياسة الحيوية بالتفصيل، وعن البحوث البيولوجية لكنه لم يحلل هذا الجانب كثيرا، الا في بعض الدروس، وقد حاولنا تحوير تلك الأفكار في عناصر الأطروحة، لتكون دراسة مطورة لذلك الجانب، لكن تبقى السياسة الحيوية هي النواة الأولى التي يتأسس عليها هذا البحث، والتي يمكن الاستفادة من تحليلاته الخصبة لبناء موضوعنا، أما بالنسبة للدراسات السابقة التي تحمل نفس العنوان فانه لاتوجد دراسات سابقة تتطابق مع نفس العنوان. الا أن هناك بعض الدراسات عن السياسة الحيوية التي عثرنا عليها التي تشكل جزءا هاما من موضوعنا، وهي دراسة ماجستر الباحث التونسي حسين بوبكر، تحت عنوان: ميشيل فوكو..والسلطة الحيوية دراسة تحليلية نقدية سنة 2018، وأهم دراسة صدرت حديثا في كتاب الباحث الجزائري الزواوي بغورة والتي تحمل عنوان: السياسة الحيوية من منظور الفلسفة الاجتماعية 2022، دراسات في الجسد والمرض والعنصرية والعدالة الصحية في النظام الدولي الجديد، اذ تعتبر دراسة شاملة لهذا المفهوم عند ميشيل فوكو وآخرين، ودراسة لمتغيرات واقع اليوم وماأصاب الانسان من هشاشة وبائية، وبالتالي طور الباحث من مفهوم السياسة الحيوية متخدا من الفلسفة الاجتماعية اطارا نظريا لها، ليلامس التحديات التي تُفرض على العالم، سواء في النظام الدولي الجديد، ولاسيما العالم العربي.

صعوبات البحث:

لكل عمل أكاديمي صعوبات تقف في وجه كل باحث، لكن لابد من تخطيها ومحاولة تجاوزها لمواصلة البحث، فبطبيعة الحال وجدنا بعض الصعوبات التي فرضتها علينا طبيعة الموضوع، وتتمثل في:

-صعوبة لغة ميشيل فوكو التي تتسم نوعا ما بالتعقيد وعدم الوضوح وغياب التصريح عن بعض الأمور في بعض المواطن، ليضعنا أمام تساؤلات مفتوحة، خاصة في دراساته الأخيرة حول السياسات الحيوية،كما أننا لمسنا صعوبة في الجهاز المفاهيمي الخاص به.

-بما أن موضوعنا هو موضوع جزئي درَّسه فوكو في دروسه الأخيرة، غير أن الالمام به يستدعي وجود خلفية شاملة حول فلسفة ميشيل فوكو والتطرق الى السلطة والمعرفة لأنهما ينتجان التحكم، والطب والجنس والجنون والمراقبة والأركيولوجيا والنقد..الخ، ودراسة فكره وفلسفته لمعرفة عملية تحول المجتمعات الى ماهي عليه اليوم، وبالتالي فقد قمنا بالاطلاع على معظم جوانب فلسفته حتى لانقول كل، لنقع أخيرا على التحليلات الحديثة التي تمحورت حول الحياة والسياسة، قبل أن يتخصص في الذات.

-قلة المادة العلمية التي تخدم موضوع التحكم السياسي في البحوث البيولوجية عند ميشيل فوكو.

- بالرغم من كثرة الدراسات العربية حول السلطة عند ميشيل فوكو الا أن هناك غيابا كبيرا للسياسة الحيوية بالرغم من أنها قضية مهمة من قضايا الراهن.

وأخيرا فقد تمكنا من تدارك بعض هذه الصعوبات، وجلب المادة العلمية الكافية للاحاطة بموضوعنا هذا، سواء من المكاتب العربية أو الفرنسية.

الفصل الأول: السياق التاريخي للبحوث البيولوجية وعلاقة السياسة بالتحكم في الفرد والمجتمع

- المبحث الأول: لمحة عن تطور علم البيولوجيا
- المبحث الثاني: فكرة التحكم السياسي السلطوي في الحياة البيولوجية..المسارات والدَّعائم.
- المبحث الثالث: السياسة والبيولوجيا والمشكلات الفلسفية المطروحة، أية علاقة؟

استهلال:

تاريخ العلم حافل بالعديد من النظريات والثورات العلمية التي غيرت حال البشرية، وساهمت في تطورها وأزالت عنها تلك العوائق التي تحجب عنها كل معرفة أو كل حقيقة ومكنتها من الولوج الى عوالم أخرى مفتاحها العلم، خاصة في علم البيولوجيا أو علم الحياة biology الذي شهد تراكمات-بما أن العلم يحكمه منطق التراكم والتجاوز ثم الاستمرارية- عبر مختلف العصور وفي كل عصر ينبهر الانسان بما أنجزه في مجال المادة الحية وفي كل مرة يكتشف ويغوص في أعماق الطبيعة وفي جوف الكائنات ليخرج منبهرا بما اكتشفه من أسرار، كانت قديما محل تساءل وتعجب، خاصة في عصر الحداثة أين شهد العلم ثورات هائلة تميزت بريادة علم الفيزياء وتراجع ثورة علم البيولوجيا لأسباب ابستيمولوجية، خاصة تلك المرتبطة بالطابع التعقيدي للمادة الحية محور دراسة هذا العلم، لكن سرعان ما قلب هذا العلم الأوراق، وتمكن من اكتساب الريادة والمكوث طويلا-الى حاضرنا- في الصف الأول من ناحية سرعة التطور، والفضل في ذلك يعود الى تساؤلات ماندل، مخططات داروين، ومختبر برنار وآخرون عملوا على تطوير هذا العلم الى درجة الوصول الى اكتشاف العديد من الأسرار الخاصة بباطن الانسان خاصة مع اكتشاف الشفرة الوراثية واعادة فكها وتركيبها، ضف الى ذلك إنجازات الهندسة الوراثية وتطبيقاتها المختلفة والتقانات الجديدة التي مكنت من ظهور تطبيقات أخرى تحقق أحلام الانسان، كحلم الخلود الذي يحققه الاستنساخ، وحلم الانجاب الذي تتيحه عملية أطفال الأنابيب والأم الحاضنة..، وحلم السعادة بالقضاء على المرض من خلال استخدام الخلايا الجذعية في القضاء عليه أو القضاء على الأمراض الوراثية بتغيير تركيبةdna، كل هذا والعديد من الأمور الأخرى التي أبهرت الانسانية وأوقعتها في خطر، خاصة أن هذه الاكتشافات ليست بريئة كما أنها تُحقق أكبر حلم انساني وهو السيادة في الكون، فالمتتبع لتاريخ العلم يجد أن لكل نظرية يد خفية تحركها وتتلاعب بمنجزات العلم لصالحها لتبلغ الريادة في هذا المجتمع الذي يحكمه منطق التنافس، لأن كل شيء مُسيس يسير وفق منطق السياسيين خاصة وأن تلك المنجزات هي بيد الدولة وهي السلطة العليا تمتلك كافة صلاحيات تلك البحوث، اضافة الى منطق التقدم والمنفعة الذي تجاذبته الخطابات العلمية من جهة والفلسفية من جهة أخرى فقد حلم الفلاسفة بأفراد أقوياء لدولتهم، وسار العلم على خطى داروين رافعا لافتات البقاء للقوي؛ وأنه قادر على تحقيق هذا الحلم في مختبراته، ودوَّن التاريخ انتهاكات وعنصرية أساسها الأول البيولوجيا لأغراض سياسية بالدرجة الأولى، فقد أصبح الانسان هو الضحية الأولى للعلم الذي يحمل في ذاته ايديولوجيات ونوايا خفية، ونتج عن كل ذلك مشكلات فلسفية وقيمية مست الانسان ففقد حُريته وقداسته.. نتيجة اعتبار الانسان غاية لتحقيق غايات أخرى، كل هذه الاشكاليات سنعالجها في سياق هذا الفصل، ومنه نطرح التساؤل التالي: كيف تطور علم البيولوجيا

وكيف ارتبطت منجزاته بأيديولوجيات وأغراض سياسية عبر التاريخ؟ وماهي أهم الأفكار البيولوجية التي تدعم تغيير الطبيعة الإنسانية؟

المبحث الأول: لمحة عن تطور علم البيولوجيا.

شهدت البشرية تغيرات كثيرة في المجال العلمي والمعرفي كون العقل البشري دوما في تطور، باحثا دوما عن الحقيقة ومتعطشا دوما لمعرفة المزيد من أسرار هذا الكون، بحيث كانت قضية معرفة أسرار الكون والطبيعة الشُّغل الشاغل للإنسان منذ القدم، خاصة معرفة تركيبة الانسان الداخلية لأن دقة الكائن المخلوق، تدفع الى فضول الاطلاع على ثنايا الجسم وكيفية عمل الأعضاء التي تتميز بالتناغم، وهي المهنة المنوطة لحقل البيولوجيا الذي يُعنى بالإنسان ويدرس كل الكائنات الحية، فقد عرفت حضارات الشرق القديم نوعا من الاهتمام بهذا العلم من خلال التجارب البدائية التي قام بها الانسان القديم والتي ترتبط مباشرة بمسائل خاصة بالغوص في أسرار المادة الحية من خلال التحنيط وصنع مواد محنطة وأشياء من ذلك القبيل، وكذلك التداوي بوسائل بدائية وأعشاب متنوعة وصنع عقاقير من مواد حية أخرى، وعرف هذا العلم في الحقبة اليونانية التي عرفت نوعا من الازدهار العلمي في مختلف العلوم، نوعا من التطور خاصة من خلال أبحاث أرسطو في الطبيعة، وأبحاث أبقراط في الطب، لتكون الحداثة هي نقطة التحول الكبرى التي صاحبتها مجموعة من التطورات العلمية والمتمثلة في ثورات هائلة شهد فيها الانسان معنى جديد للكوسموس والحياة، وعلم الحياة، بعد أن سيطر عليه ضباب القرون الوسطى والذي كبَّل كُل عقل ناشد للعلم والمعرفة، ولجمه بلجام من الجهل، وسيره وفق مسار وتعاليم المنطق الأرسطي والصوري، كما رفضوا التعامل مع الطبيعة باعتبارها سيدا لا يمكن أن نُخضعه الى التجارب، وبالتالي يُحجب التجريب والاكتشاف عن الانسان، فكانت النهضة الأوروبية شارة انطلاق للعلم وبداية جديدة لتطور مختلف العلوم والمعارف التي انبثقت بصورة جديدة، صورة تعطي للإنسان الحديث حريته وطموحه، ورغبته في معرفة أسرار العالم، خاصة في البيولوجيا، مع الثورة التي أحدثتها مختلف النظريات العلمية، التي أحدثت صدى عالمي، ثم التطور البيوتكنولوجي فيما بعد، خاصة في علم الوراثة وأدواته ومجالاته الدقيقة والصارمة، إضافة الى التعقيد، والذي أدى الى التدخل والتحكم في حياة الانسان من قبل الانسان ذاته، وصار حلم الانسان كبيرا في معرفة الكثير والمزيد من الأسرار، وعليه نطرح الاشكال التالي: ما هي أهم المحطات التي شهدها علم البيولوجيا وتطور في خضمها؟

أولا– تحديد مفهوم البيولوجيا:

لمصطلح البيولوجيا biologie, biology دلالات كثيرة تختلف باختلاف فروع هذا العلم، وتختلف أيضا باختلاف المادة الحية التي تُدرس في خضمه، لأنه علم واسع ومتشابك المناحي ومتعدد الفروع، ويدرس الحياة بمختلف أقطابها..

هو مصطلح حديث الظهور، شهد نجاحا في بداية القرن التاسع عشر، في مفهوم التاريخ الطبيعي في اليونان، وهو مركب من قسمين bios أي حياة، وlogos، وتعني علم، فالبيولوجيا اذن علم الأحياء الذي يدرس الحياة. واستخدم هذا المصطلح لأول مرة من قبل **لامارك(1744–1829)** [1]**Lamarck** والطبيب **بيشا** [2]**bichat(1771–1802)** في مخطوطة سنة 1801، اذ يصف لامارك علم الحيوان بأنه علم أحياء يهدف الى دراسة الأجسام الحية، ورفض بيشا اعتبار علم الأحياء وفقا لنموذج العلوم الفيزيائية.[3] اذن فالبيولوجيا علم يدرس حياة الكائن الحي، وحياته البيولوجية، وطبيعة عيشه، وكيفية تأقلمه مع الكائنات الأخرى، داخل الوسط الطبيعي، وقد ظهر هذا العلم بشكل مستقل مع جهود العلماء لامارك وبيشا، الذين اعتبروا أن البيولوجيا علم وضعي، موضوعي، ومستقل عن الخرافات والأساطير، وكذلك له طبيعة خاصة لانجدها في بقية العلوم، فمحاولة تطبيق منهج الفيزياء على الظواهر الحية، هو اختراق للتركيبة الإنسانية المعقدة، فلابد للبيولوجيا أن تتخذ منهجا خاصا بها، نظرا للطبيعة المعقدة التي يتميز بها الكائن الحي، وبالتالي تدرس البيولوجيا بأدوات خاصة بها دون بقية العلوم، ومنهج مستقل لمعرفة أسرار الظواهر الإنسانية.

---

(1) **شيفالييه دي لامارك:** عالم نبات فرنسي تحول الى دراسة الحيوان، وصاغ أول نظرية شاملة في الارتقاء، ألف موسوعة علمية في النباتات الفرنسية، وكانت له مدخلا الى أكاديمية العلوم، و عين سنة1794 أستاذا لعلم الحيوانات اللافقرية، وبدأ ينتج نظريته حتى عام 1802، و ينشرها على أجزاء في كتب نظام الحيوانات اللافقرية ، وبحوث على تنظيم الأجسام الحية، وفلسفة الحيوان،جزءان، والتاريخ الطبيعي للحيوانات اللافقرية في سبعة أجزاء.(عبد المنعم حنفي، **الموسوعة الفلسفية**، دار ابن زيدون، بيروت، دون ت،ص393)

(2) **بيشا:** طبيب فرنسي ملقب بنابليون الطب، درس في جامعة مونبليي وباريس، أجرى مئات الأبحاث في علم التشريح، مؤسس نظرية الأنسجة في الطب، من أبرز أعماله الأبحاث الفيزيولوجية عن الحياة والموت، حيث فرق بين الحياة الحيوانية والحياة العضوية، قدم أول تعريف علمي للحياة "الحياة هي مجموع الوظائف التي تقاوم الموت ".(Marc Gentilini, **histoire de la médecine**, 3 éme éditions, abréges, France, 1998, page 226)

(3) Sous la dir. de Michel Blay, **Grand dictionnaire de la philosophie**, Larousse Cnrs éditions, Montréal, 2003, page 114.

وتُعرف البيولوجيا أيضا أنها "علم الكائنات الحية، أي علم النبات وعلم الحيوان، من حيث الموضوع وعلى علم التشكل(شكالة) وعلم الوظائف(وظافة)، مع كل متفرعاتها من حيث المسائل"[1]، اذن فالبيولوجيا تُعنى بدراسة طبيعة الكائنات الحية، من حيث النوع والوظيفة والطبيعة والشكل، أي أنها علم يهتم بعدة جوانب، تخُص حياة الكائن الحي التي تتميز بالتداخل وبالتعقيد، وليس بالبساطة والسهولة، لهذا فان عملية التجريب على الكائن الحي، خاصة الحي الانساني تعتبر جد معقدة، باعتبارها أيضا خلطا في الطبيعة الإنسانية، الأمر الذي يشكل خطورة، لهذا فان مجال بحث هذا العلم يكون متفرعا ومتشعبا ومعقدا، مثل المادة الحية التي يدرسها.

وتأسيسا على ذلك فان علم الحياة يعمل على استعادة الحياة في نشاطها في مقاومة الموت، كما يسعى هذا العلم الى وصف الظواهر المتأصلة في الحياة على أنها نشاط عضوي لتنظيم الحياة والحفاظ على معايير معينة في بيئة معيشية خارجية.[2] اذن يركز علم الحياة على النظر في القواعد الكونية والبيئية، التي تشكل محورا لوجود الكائنات على قيد الحياة، واستمرارها في العيش، مع معرفة الأسباب التي تؤدي الى فنائها، وطبيعة العيش والتكاثر والغذاء، ومحاولة معرفة كل الأنشطة الحياتية التي تُعرف بها أنماط الكائنات الحية، وهذا لمعرفة كافة التفاصيل حولها، للوُلوج الى بواطنها، من أجل التجريب والمعرفة.

ولعلم البيولوجيا تاريخ طويل سار عليه منذ بداية تكونه كعلم، وكم هائل من الدعائم الأولى التي ساهمت في تأسيسه، مستندا على العديد من المسارات التي سار عليها قبل أن يتطور كما هو عليه حاله في يومنا هذا، أو بصورة أخرى الارهاصات التي شكلت البدايات الأولى، قبل تبلور هذا العلم في صورته الحالية، ولو تتبعنا تاريخه التراكمي لنجدنه حافلا بالمحاولات والنظريات التي لا يسعنا الحديث عليها سوى في مجلدات، وحتى نُبرز في هذا المبحث طريق تطور هذا العلم، فإننا بصدد مناقشة وتحليل أهم النظريات العلمية، والآراء التي ساهمت في تطوره، وأثارت نقاشات، وثورات، ودفعته الى الأمام ليتشكل في صورته الحالية باعتباره علما مستقلا بذاته، وكذلك تلك التي شكلت أهم الركائز التي دفعت به الى ساحة التقدم رفقة بقية العلوم، وذلك بالمرور عبر العصور التي عرفت ازدهارا نوعيا في هذا العلم، ودفعته قدما ليصبح علما مسؤولا عن التحكم في حياة الانسان، وهي على التوالي.

---

[1] أندري لالاند، **موسوعة لالاند الفلسفية**،ط2، المجلد الأول، تر: خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت،2001 ، ص136

[2]Sous la dir. de Michel Blay, **Grand dictionnaire de la philosophie**, page 114.

ثانيا: الحضارة اليونانية مهد العلم الطبيعي.

تضرب لنا الحضارة اليونانية موعدا معرفيا أو ربما تمهيديا لعلم البيولوجيا أو علم الطبيعة آنذاك، وعن اتصال الانسان بالطبيعة منذ القدم، عبر جهود أساطين الحضارة الاغريقية، قبل أن يعلن عن ظهور علم البيولوجيا بشكل مستقل في القرن التاسع عشر. يشهد تاريخ الفلسفة اليونانية أن هذه حضارة خالدة، ولها الفضل على نشوء كل العلوم والمعارف فيما بعد، باعتبارها أرضية خصبة ترعرعت عليها شتى العلوم، ومن اللاموضوعي أن نستقرأ تاريخ البيولوجيا دون أن تكون الانطلاقة من عند الاغريق، لكن قبل ذلك لابد أن نشير اعترافا بمجهودات الحضارات الشرقية القديمة في الاهتمام بعلم الحياة، وميل الانسان الى التجريب والملاحظة والى فعل التطبيب، ولكن بمفهوم تقليدي؛ أي أن البحوث في تلك الحضارات لم ترق الى مستوى العلم بل كانت فكرا عاما، بسبب عدم وجود منهج كاف يحدد تلك التجارب، وكذلك بسبب استخدام آليات طبيعية وبدائية، من قبيل صنع الأعشاب والأدوية، والتداوي بالكائنات الحية، النبات، والتحنيط الذي عرفه المصريون القدامى، وصنع تلك المادة المحنطة، وتشخيص الأمراض وكذلك وصف العلاج وغيرها..

1-التفسير الطبيعي للكون:

تعتبر الحضارة اليونانية مهد الحضارات، أو الحضارة الروحية التي تزخر بالعلوم المختلفة والتي تعتبر مرجعية فكرية لجميع الأمم فيما بعد، سواء في العلوم أو الفلسفة، اذ تعتبر أول مرحلة في تاريخ علم الفكر اليوناني مرحلة بحث في الطبيعة وتفسيرها، وهذا ما أكدته التفسيرات الأولى للكون، من قبل الفلاسفة اليونانيون، الذين أسسوا لمواقف مُفسرة لطبيعة هذا الوجود ماديا، وتتصف هذه المرحلة بتفسير طبيعة الموجودات في الكون مقتصرين على الجانب الأنطولوجي والوجودي، بحثوا عن قضايا كونية، اقتصرت تفسيراتهم فيها على الجانب المادي، وفكرة الطبيعة تعني أيضا المادة الأولية التي نشأت عنها كل الموجودات،كما ترى **الفلسفة الطبيعية Philosophie naturelle** أن أصل الأشياء وجوهرها الأول وطبيعتها التي انحدرت منها هي أحد العناصر المادية المتمثلة في الماء والهواء والنار والتراب وهناك من جمع هذه العناصر في مبدأ واحد..الخ، وهو مايؤكد الميل للتجريب واكتشاف الطبيعة منذ بداية تشكل الحضارة الإنسانية.

من أبرز هؤلاء الذين اهتموا بالعلم الطبيعي اليوناني ومهدوا للأرضية الأولى لهذا العلم نجد طاليس، أنكسمانس، أنكسمندريس، الذين أدلو بأفكارهم الطبيعية في هذا الحقل، وربطوا بين الانسان والحياة المادية ربطا مباشرا، ولعل أبرزهم **طالس Thales (624-546 ق.م)** ، أول الطبيعيين الذين فسروا الكون تفسيرا ماديا بإرجاعه الى عنصر الماء،

"الماء هو المبدأ الأبدي الذي يأتي منه كل شيء ومنه يعود كل شيء"[1] باعتباره المبدأ الأول الذي تصدر عنه جميع المخلوقات والأشياء وترتد وتنتهي اليه، أي في بدايتها تكون ماءا وحين تموت تتحول الى ماء حسب طبيعتها الأولى، وأن كل شيئ ينتج ماءً، فالهواء هو عبارة عن ماء حين يتشكل بخارا، ومن يرى أن النار ونيران الأجرام السماوية تتغذى بالبخار الصادر عن البحر المتوسط، كما أن الجليد هو عبارة عن ماء، في حين ساهمت هذه الرؤية في تشكل النظرية الذرية[2]. من هنا يوضح لنا طالس، من خلال مشاهدة الماء في حالاته الثلاث، فنلاحظه سائلا، ونلاحظه متجمدا حين يتعرض الى درجة حرارة منخفضة، وتارة بخارا من خلال ارتفاع درجة الحرارة فيتبخر بفعلها الماء، لهذا استنتج أن كل شيء يعتمد على الماء لتشكله، وهو المكون الأساسي لجميع عناصر الكون، به تتغذى جميع الكائنات، ولا حياة بدونه، كما أن انعدامه هو انعدام الحياة، فبفقدان الماء تفقد جميع الكائنات القدرة على التكيف ومواصلة مسار الحياة، ونجد نظرية طالس في علم الذرة، لأن الماء عبارة عن ذرات صغيرة مسؤولة عن تشكل الأشياء. وبهذا كان طاليس من أبرز الشخصيات التي أرست بوادر الخطاب العلمي الطبيعي الذي يربط الانسان بالطبيعة ربطا وثيقا، ويتعزز الموقف اليوناني مع أصحاب طاليس الطبيعيون الآخرون.

نذكر في المقام الثاني **أنكسمندرس Anaximandre (547–611 ق.م)** يخالف طاليس في المبدأ القائل بأن الماء أصل الأشياء، فيستحيل أن يكون المبدأ الأول، لأن الماء تسبقه أشياء كثيرة، فمثلا اذا تحول من سائل الى صلب فذلك يكون عن طريق البرودة، أو من صلب الى سائل عن طريق الحرارة، فهناك مبادئ تسبق الماء وتكون ضرورية في تحولاته، اذن هو صاحب مبدأ خروج الكثرة من الوحدة وأن الكون عبارة عن صراع المضادات يتميز بحركة وصراع لمكونات معينة، هذه المكونات عبارة عن سلسلة مكونة منن عناصر الهواء والماء والنار والتراب تخرج من عنصر واحد أطلق عليه اللانهائي أو الأبيرون، وتعود اليه تلك العناصر في حالة فنائها من قبل العملية الناتجة عن الصراع، وهذا المبدأ لا محدود ولامتناهي كما يتصف بالمطلقية، يجمع كل الأضداد الكامنة في الكون، اذ أن البرودة والحرارة متحدون والانفصال يكون عبر الحركة المتجانسة التي تجمع الأجزاء في أجسام تختلف خصائصها بسبب اختلاف الكثافة.[3] أي

---

(1) Albert **Leclère**, **La philosophie grecque avant Socrate**, 3éme édition, libraire bloud, paris, 1908, page 20.

(2) John burnet, **Greek Philosophy Thales to Plato**, martins street, London, 1950, page 21.

(3) Albert Leclère, **La philosophie grecque avant Socrate**, page 25.

من خلال حركة وصراع الأضداد الموجودة في الواحد الأصلي وبالتالي تنفصل عنه، وهكذا تنشأ الموجودات، هذا هو التصور الفيزيقي للطبيعة أما عن التفسير الطبيعي والعلمي فقد قدم أنكسمندرس تفسيرا لأصل الأحياء ولفكرة تواجد الانسان والكائنات على الأرض بحيث يرى أن حياة الانسان لم تكن كما هي عليه بالشكل الحالي للإنسان بل لاقت تطورا وتغيرا بتغير الأزمنة بحيث أن الانسان كان من نسل حيوان من نوع آخر وسيطا بين أنواع سمك، وأن كل أشكال الحياة أتت من البحر والأشكال الحالية للكائنات الحية كانت نتيجة للتكيف مع بيئة جديدة.[1]. فكان الانسان يعيش في البحر على شكل كائن بحري أو ربما سمكة ثم بفعل تطوره قُذف به الى الضفة، وشكل الانسان مخالفا على شكله الحقيقي لربما كان يشبه نوعا من الحيوانات ثم تغير شكله بفعل الرطوبة والحركة، يعني تطور الانسان بفعل عوامل طبيعية، من سمكة الى جسد انسان، فنجد أن أنكسمندرس قدم تصورا في علم الأحياء عامة وفي نظرية التطور خاصة، تلك النظرية التي تحدث عليها داروين في أصل الأنواع في العصر الحديث والذي أحدث بها انقلابا في علم البيولوجيا، وأرجأنا الحديث عن ذلك في موضع آخر لنؤكد وضوح هذه الفكرة.

نذكر أيضا **أنكسمنس anaxemenes (528–585 ق.م)**يعتبر أيضا أحد أهم الفلاسفة الطبيعيين الثلاث الذين ذاع صيتهم وهو تلميذ أنكسمندرس، فسر هو الآخر المبدأ الأول للكون على أساس عنصر طبيعي لخصه في عنصر الهواء، هذا الأخير الذي اعتبره شيء منتشر في جميع الأنحاء، يتميز بالمرونة والتغير وسرعة الانتشار في أي مكان أو زمان، كما يتميز بالحركة، هذه الأخيرة هي التي أعطته المرونة للبقاء والتغير، كما يتصف بأنه لا يحتاج الى قاعدة أو شيء يستند عليه، مثل ما يطفو الماء على قاعدة مثلا، كما أنه كثيف الحركة، فلو كان الهواء ساكنا لما استطاع أن يكون عنصر فعال في الطبيعة لأنه أكثر الأجسام حركة، كما أنه المادة الأولى المسؤولة عن حركة الأشياء[2]، فهو بذلك لا يحتاج لعناصر للتحرك للاستمرار والتغير بل يتغير بنفسه ولنفسه، لذلك تصدر عنه جميع الكائنات بما فيها الآلهة، ثم قدم أنكسمنس مفهومان هما التكاثف والتخلخل، حيث أن الهواء يتميز بالتكثيف والتخلخل وكل الصفات ناتجة عن تأثيرهما، كما أن الهواء يتحول الى رياح وسحب وماء بفعل الصفات التي يتميز بها[3]. فالهواء يحتوي على ميزات من خلال حركته ومرونته فيتحول تارة الى ماء من خلال تكاثفه وتارة أخرى الى حرارة بفعل التخلخل.

---

(1) John burnet, **Greek Philosophy Thales to Plato**, page 25.

(2) Marc Gentilini, **Histoire de la médecine**, page 27.

(3) Ibid. page 28.

هكذا اذن تنوعت تفسيرات الفلاسفة الطبيعيين اليونان الأوائل في تفسير الطبيعة والاهتمام بالعلم الطبيعي كما تميزت تفسيراتهم بالجدية حتى وان اصطبغت بصبغة أسطورية نوعا ما، خاصة وأن أفكارهم لها صدى أو ربما شذرات منها موجودة لدى بعض رواد العلم الحديث، لننتقل بعدها الى أهم مرحلة ازدهر فيها اليونان في الجانب البيولوجي خاصة في الطب المرهون بتطور علم البيولوجيا، وهي المرحلة الذهبية من العصر اليوناني.

3- التطور الطبي عند أبقراط:

ان ابقراط **Hippocrate**(**560-477ق.م**) مؤسس الطب اليوناني والعالمي، ومرجعية كبرى لمن امتهن الطب بعده، لاسيما في العصور الحالية فان النسق الأبقراطي مازال يفرض نفسه الى يومنا هذا، من خلال ما قدمه أبقراط من أفكار راسخة في مجال الطب والتداوي، ووصف العلاج لمختلف الأمراض على كثرة تنوعها، كما ركز على الناحية الغذائية على أهمية الغذاء السليم في بناء الجسم، فقد شخص أبقراط العديد من الأمراض ووصف لها العلاج كالأوبئة وآلام الرأس والمعدة، وركز على مرض الصرع لأن ما كان سائد في بيئته هو اعتقاد أسلافه بأن هذا المرض هو مرض الاهي كما تقول بعض الأساطير، فلا تفسير علمي منطقي لهذا المرض، لكنه قدم له تفسير علمي علاجي، معتبرا أن لجميع الأمراض سبب طبيعي وليس خارق، أي سبب وضعي يمكن فهمه ودراسته، وبهذا يكون قد أقام قطيعة مع نظرة الآلهة.[1] وبالتالي أعلن أبقراط عن النظرة الوضعية للطب وانتشله من الطابع الأسطوري والخرافي. كذلك ان أهم ما وضعه أبقراط هو نظريته في الأخلاط أو الأمزجة، بحيث أن جسم الكائن الحي مرتبط بافراز أربعة أنواع من الأمزجة، الدم والبلغم، والصفراء التي يفرزها الكبد، والصفراء السوداء التي تنتج من العروق الصغيرة، وهناك توازن بين هذه الافرازات، بحيث أن كل فائض في انتاج أي منهما من المحتمل أن يسبب المرض.[2] فقد توصل الى أن الجسم الانساني يتمتع بإمكانيات تجعل منه جسم سليم وقوي وان نقصت احدى هذه المكونات فان الجسم سيضعف تلقائيا، فمثلا اذا نقص الدم أصيب الانسان بمرض فقر الدم وفقد قوته وذبل تدريجيا وهكذا بالنسبة لبقية الأخلاط، كما أكد ابقراط على عدم التسرع بل يجب تشخيص المرض أولا ومتابعته، واستعمال طريقة علاج عكس طبيعة المرض الحار بالبارد والعكس ، كما عمل على تشخيص الأمراض الباطنة والخارجية، وكل أمر متعلق بالمرض، فاذا عرف نوعه هم لعلاجه باستخدام طرق طبيعية فعالة قبل وصف الدواء وهذا من أجل الحفاظ على مناعة الجسم وتقويتها وتجهيز الجسم ليصبح مقاوما كل الأمراض، ودعا الأطباء الى حسن التعامل مع المريض، وأن يكون لينا هينا في تصرفاته وأن يتعاطف

---

(1) Marc Gentilini, **Histoire de la médecine**, page 67.

(2) Ibid. page 69.

مع المريض، كذلك أن أهم ما خلفه أبقراط على الطب ومزال حاضرا الى يومنا هذا فهو بذلك يعتبر خالدة أبقراط من خلال ما صرح به في أخلاقيات المهنة فقد أقسم على أن يحافظ على حياة المريض الى الرمق الأخير، وأن يتحلى بالأمانة والاخلاص وأن يساعد المريض سواء ماديا أم معنويا من خلال رفع معنوياته، وأن يعتبر كل الناس سواسية سواء كانوا أحرارا أم عبيدا وحرم القتل والاجهاض وأقسم على المحافظة على الأرواح، وتوفير كل خير للمريض، حيث ظل هذا القسم متداولا في كل المستشفيات ومعاهد الطب الى يومنا هذا.

كما عرف اليونان تطورا ملحوظا في العلم الطبيعي التجريبي مع أرسطو، فقد قدم جهود كبيرة فيما يخص هذا العلم، فهو أعظم باحث بيولوجي في عصره.

3- أرسطو رائدا للعلم التجريبي:

يعد أرسطو **Aristote(322-384)** من أهم فلاسفة اليونان الموسوعيين، وقد اشتهر **بالمنطق الأرسطي Logique aristotélicienne** ، فقد ذاع صيته في علم المنطق والفلسفة، نتيجة أبحاثه الكثيرة، غير أنه يعد أيضا من أهم المهتمين بعلم البيولوجيا، ومن الممهدين الأوائل لظهور علم الأحياء، فقد عمل أرسطو على دراسة معمقة في علم الحياة وقدم تفاصيلا كثيرة ومتعددة الجوانب، كما كتب في ذلك مجلدات.

من جهة، اهتم أرسطو بموضوعات عديدة، واعتمد على وصف **الظاهرة La phénomène** وتحليلها ودراستها للوصول الى نتائج حول تلك الدراسات، معتمدا على التفسير الغائي في تفسير حركة الطبيعة والتي ترجع اليها جميع الموجودات، لأن الطبيعة في حركة دائمة وهذه الحركة مسيرة وفق نظام دقيق ذلك أن كل موجود معني بالحركة أما ما ليس موجود لا يمكن أن يتحرك، بحيث يقول أرسطو في هذا الصدد "أن غير الموجود لا يمكن أن يتحرك فاذ كان ذلك كذلك فليس يمكن أيضا أن يكون التكون حركة، وذلك أن غير الموجود هو الذي يتكون"[1] فاعتبر أن لكل الموجودات حركة كما أن لعناصر الكون الأربعة حركة وهي الماء والنار والهواء والتراب، يتحركون في حركة دائرية ورأسية، أو نحو الأعلى والأسفل، وتبقى هذه العناصر دائما في حركة مستمرة وتحول باستمرار متجهة أو قاصدة غاية معينة، فهذه العناصر تميل الى الحركة وفقا لطبيعتها الأصلية، فكل عنصر يتجه الى المكان الذي نشأ وولد فيه أي عائدا لأصله الطبيعي المنبثق عنه، فالتراب مثلا حين يُنهي حركته فانه يعود ويستقر في الأرض مكانه الطبيعي وأصله الذي يجب أن

[1] أرسطو طاليس، **الطبيعة**، ترجمة: اسحاق بن حنين، ج3، المكتبة العربية، القاهرة، 1965، ص 505

يوجد فيه بالقوة، وربما استقى أرسطو هذه الأفكار من الفلاسفة الطبيعين الذين يعتمدوم على نفس التصنيف في تفسيراتهم الكونية.

ومن بين المواضيع المهمة في علم الأحياء والبيولوجيا نجد أن أرسطو بحث في شتى المجالات المنوطة لهذا الحقل، واهتم خاصة ب**علم الحيوان Zoologie** وتقسيم الحيوانات والبيئة وعلم التشريح والفيزيولوجيا و**علم الأجنة Embryologie** وغيرها حتى أعتبر عالما بارعا في هذا العلم، وألف كتابه علم الحيوان الذي وضع فيه عدة أصناف، محددا بذلك طريقة عيشها...كما اهتم بالتغذية وعلاقتها بالجهاز الهضمي والبيولوجي للإنسان، فقد كانت لديه فكرة مجملة عن كيفية حدوث عملية التغذية، فقد تصور أنها تحويل الطعام المأكول الى غذاء يحمله الدم الى أجزاء الجسم، فوصل الى تلك التفاعلات الكيميائية دون أن يعرف عن الكيمياء وخصائصها شيئا كما أشار الى مكونات الجسم والافرازات الجسمية[1]، كما قدم تصنيفات عديدة لأنواع الحيوانات وأصلها وخصائصها فهناك البيوضة والولودة كما أشار الى تحول الحيوانات فالفراشة تولد دودة ثم تتحول الى الشكل المعتاد، كما قدم تصور الى وظائفها وتغذيتها، فان أرسطو قد توصل الى طريقة الحيوانات في التغذية ودورها في اصطياد الفريسة ، كما درس علم الأجنة وقدم في ذلك آراء حول تكون الجنين ومراحله وغيرها من الأفكار، كما كان على علم بعلم البيئة، والعلاقة بين الكائنات الحية وبيئتها الطبيعية، وبين الكائنات الحية وبيئتها الاحيائية [2] لأن الكائن الحي يتأثر بالطبيعة أو الوسط الذي يعيش فيه، كما أنه لا يعيش الا في وسط يلائم طبيعة جسمه الحارة أو الباردة كذلك فالمناخ يأثر على حياة الكائن الحي من ناحية التأقلم، اذا وضع الكائن فيغير موضعه، كما أن هناك كائنات تعيش في البيئة الباردة فقط وأخرى في الحارة فقط، وتُكّون علاقة حيوية بين الكائن وبيئته، وتشكل علاقة بيئية مسؤولة عن استمرار الكائنات الحية.

كل هذه الأبحاث وأخرى لم يكف الموضع للحديث عليها هنا، توصل اليها أرسطو من خلال دراساته في البيولوجيا الحيوية وخاصة علم الحيوان، عبر دراسات ساهمت في توضيح طبيعة الكائن الحي، ومعرفة تفاصيل جسمه ونمط عيشه وتأقلمه مع الكائنات الحية، فقد كان أرسطو محللا فلسفيا وسياسيا، وعالما بيولوجيا، يشهد له التاريخ بمساره الطويل بتلك الانجازات القيمة والتي استعان بها جل علماء البيولوجيا فيما بعد، وبالتالي فهو من المؤسسين الأوائل في بلورة هذا العلم.

---

[1] جورج سارتون، **تاريخ العلم**، ج3، ترجمة توفيق الطويل وآخرون، المركز القومي للترجمة، القاهرة،2010 ، ص254

[2] المرجع نفسه ص276

4-علم الأحياء والطب عند جالينوس:

تضعنا الحضارة الاغريقية مرة أخرى أمام أشهر طبيب بعد أبقراط، وهو جالينوس **Galien (129-216 ق.م)** الذي اهتم بإحياء التراث اليوناني في الطب خاصة الأبقراطي، وشرح كتبه ومقالاته، ليضيف عليها أفكاره في الطب والتي لازالت هي الأخرى موجودة ويعمل بها الى غاية يومنا هذا، وقد نالت اهتمام الأطباء في العصر المسيحي وكذلك المسلمين.

كما نهل من التراث الفلسفي خاصة من عند أفلاطون ونظريته في النفس وكذلك من خلال فكرة الروح لدى الرواقيين وعناصر الطبيعة المفسرة للكون، لدى الطبيعيين الأوائل..تمحورت أبحاث جالينوس الطبية حول عدة مواضيع أهمها الجراحة والتشريح خاصة من خلال دراساته عن الفتق وانخلاع الفخذ الى الوراء واستعمال الترقين للفص في تقيح البليورة، كما يعتبر أنه أول من قرر أن الشرايين في الحيوان الحي تشتمل على دم بدلا من الهواء فقط كما اعتقد الذين سبقوه[1]. اذن اكتشف جالينوس العديد من الأمراض وعين طريقة حدوثها وأسبابها، وطريقة علاجها اضافة الى ذلك ربط أيضا تغير الأمراض بتغير المجال الجوي والجغرافي من برد وحر كما تأثر هذه العوامل أيضا في المرض وفي علاجه فالحار علاجه البارد والعكس..كما صرح بذلك أبقراط ويؤكد في ذلك على أن مهنة الطب مهنة مقدسة وشريفة وتتسم بالطابع الإنساني لأن حماية الأرواح وانقاذهم، هي صفة ذات درجة عالية من الإنسانية والحكمة التي وضعها الله في الانسان، وأن الطب كذلك هبة وهبها الله للإنسان من قبيل الاعجاز الالاهي، وقد اتسمت كتابات جالينوس بالموضوعية والدقة، واحتوت أفكاره على العديد من النظريات الجادة التي استلهمها العلماء المسلمين في الطب فيما بعد.

ثالثا-الطب الاسلامي كمبدأ عام لعلم الأحياء:

بلغ علم الأحياء مرتبة من التقدم في الحضارة الإسلامية، عبر النظريات التي ذاعت آنذاك عند الأطباء المسلمين

وعلماء الأحياء، عبر عدة نماذج حافلة بالمحاولات في العلوم الطبية والبيولوجية، برعوا في الحكمة والطب والتجريب، ونشأوا في عز حضارة مزدهرة بشتى العلوم وكانت في أوج مجدها، الى درجة أنهم خلفوا علما بنُي على كنفه علوما معاصرة كثيرة، كما مهدوا للاحقين منهم طريقا رصينة لمواصلة الطريق في بناء مختلف العلوم والتي عرفت نجاحا فيما بعد، حتى

[1] عيسى إسكندر المعلوف، **تاريخ الطب عند الأمم القديمة والحديثة**، مؤسسة هنداوي، مصر، 2012، ص 32

بلغت أفكارهم صدى كبير كما ترجمت كتبهم واشتغل عليها الكثير فيما بعد، فقد كانت هناك آراء ونظريات اسلامية في مجال الطب، كانت أغلبها نظريات موضوعية لا ميثولوجية بعيدة عن التفسير الخرافي.

لقد اعتمد العلماء المسلمون على التراث الاسلامي، استقوا كل ما يلزمهم من القرآن الكريم والسنة النبوية التي تحوي العديد من النصائح والتقنيات الطبية التي تساعد على شفاء الجسد، كما قاموا مجتهدين بترجمة كتب اليونانيين وشرحها ونقلها الى العربية للاستفادة منها واعادة تصويبها وتحليلها، حتى امتلأت الحضارة الاسلامية بكتب مختلفة في جميع الفنون والعلوم، أهمها والتي كان لزاما علينا الحديث عليها في موضعنا هذا هي العلوم الطبية أو الطب والعلوم المرتبطة به ارتباط ضروري كعلم التشريح والبيولوجيا والأحياء، من هنا تجب الاشارة الا أن العلم الطبي لدى المسلمين لم يكن مختزلا على التداوي فقط بل الى العديد من الأمور المتعلقة بمجال الطب بصفة محضة، بحيث كان هناك اهتماما بالصحة النفسية والبدنية وبالنظافة، وعرف المسلمين فن الطب بأنواعه من تشخيص للأمراض الداخلية وعلم التشريح والفيزيولوجيا والصيدلة والتداوي بالأعشاب ومعرفة الأمراض وكيفية التصدي لها والوقاية منها، كذلك صنع الأدوات اللازمة التي يستعين بها الأطباء في عملية العلاج وفي التشريح، كما ركزوا على أخلاقيات المهنة في الطب بالاعتماد على مقاصد الشريعة والتي تحرم كل ما يضر بالإنسان، من قتل نفس أو اجهاض وردع كل ما يضر الانسان مع المحافظة على سلامته النفسية وحفظ العقل والنفس، كما ركزوا على التعامل الحسن مع المريض ومرافقته والتحلي بالصدق والأمانة أثناء أداء هذه المهنة الشريفة والسهر على حماية حياة المريض.

كما اعتمد الأطباء المسلمون على المنهج التجريبي في نظرياتهم الطبية والبيولوجية سواء على الانسان أو الكائنات الحية الأخرى، فالتجريب حاضر في أبحاثهم، وهذا يدل على وجود الدقة والموضوعية في تلك التجارب، فقاموا بتجارب علمية وعملية للوصول الى دواء ناجع أو طرق ناجعة لبعض الأمراض المستعصية، وكذلك التجريب لصنع الدواء النافع واللازم لكل مرض، فقد نجحوا بذكاء للقيام بعمل مبتكر، والغرب مدين لهم بهذا التفكير الذكي في مجال التعليم الطبي المبني وفقا للممارسة التطبيقية في معرفة دستور الأدوية وتعمقوا في المعرفة الجراحية وطب العيون وعلم وظائف الأعضاء وغيرها[1]، فكان لهم فضل كبير في صنع أدوات وابتكار تقنيات فعالة تساهم في علاج أعضاء جسم الانسان المختلفة، وفق أساس علمي ظهر عندهم مبكرا ثم ظهر مؤخرا مع الوسائل الحديثة للطب مستندا على انجازات المسلمين المبهرة وفضلهم في ذلك. كذلك عالجوا عدة قضايا علمية أهمها علم الوراثة والتكاثر ومراحل تطور الجنين

(1) Marc Gentilini, **histoire de la médecine**, page 118

والانسان مستندين في ذلك على نصوص القرآن الكريم، كذلك أشاروا الى أهمية التداوي بالمواد الطبيعية وما لها من أثر في العمل على شفاء الانسان، كذلك اهتموا بالصيدلة وعلم النبات وعلم الأحياء وغيرها من المواضيع التي تعتبر اطار عام في البيولوجيا والتي تطرق لها المسلمون.

وحضارة الاسلام كأي حضارة لها أساطينها وأسماؤها الخالدة، ولعل من بين أبرز أسماء هذه الحضارة في هذا المجال و على كثرتهم نذكر ابن سينا والرازي.

1-ابن سينا:

يعد ابن سينا **iben sina (980-1037)** من أبرز العلماء والأطباء وعلماء الأحياء الذين اعتبروا أن الطب عمل ديني ودنيوي وبالتالي هو أشرف المهن، عمل ابن سينا على مجموعة تجارب في المجال الطبي سواء من أجل تشخيص المرض أو وصف العلاج وبالتالي فهو من المبادرين في استخدام المنهج التجريبي في البحوث الطبية، فقد تنوعت هذه الأخيرة بتنوع الأمراض التي اكتشفها، فكان له الفضل في اكتشاف أمراض يعاني منها الانسان الى يومنا، مهتما بالصحة وأولويتها، حيث يقول "ان الطب علم يتعرف منه أحوال بدن الانسان من جهة ما يصح ويزول عن الصحة ليحفظ الصحة حاصلة، ويستردها زائلة"[1] فالطب حسبه وسيلة لحفظ صحة الانسان سواء المتعلقة بجسمه أو بنفسه أو بحياته ككل كما أنه وسيلة للتداوي واسترجاع الصحة المهدورة بطرق مختلفة، فعلى الطبيب معرفة تلك الطرق كون الطب صناعة عملية ونظرية حسبه، بحيث يقول "يجب أن يعرف في الطب أسباب الصحة والمرض، وأسبابهما قد يكونان خفيين لا ينالان بالحس، بل بالاستدلال من العوارض فيجب أن تعرف في الطب العوارض التي تعرض في الصحة والمرض"[2] فعلى المتتبع لحالة المريض معرفة كل الأسباب الداخلية والخارجية والعضوية والجسمية والنفسية التي تسببت في المرض، لأن هناك أعراض داخلية وخفية يصعب تشخيصها بالملاحظة العينية وانما من خلال الأخذ بالأسباب لمعرفة الأحوال الصحيحة. ومن أهم الانجازات الأخرى التي اهتم بها ابن سينا نجد أنه شخص أمراض المعدة، وركز على علم الجراحة بما في ذلك جراحة الأسنان والجمجمة والرأس وكذلك علم التشريح، كما شخص الأوبئة والأمراض المعدية وكيفية اجتنابها، ومن أبرز الأسماء الإسلامية في هذا المجال نذكر أيضا الرازي.

---

[1] ابن سينا، **القانون في الطب**،ط1، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999، ص13

[2] المرجع نفسه، ص14

2-أبو بكر الرازي:

يعتبر الرازي **ar-razi (865-925م)** من أبرز مفكري الطب والأحياء العرب، إضافة الى الكيمياء، اذ أن التجارب الحيوية التي قام بها في تلك المجالات، مكنته من بلوغ مرتبة مميزة في الطب، مساهما بذلك في نضوج هذا العلم، لأن أبحاثه كانت مرجعا أصيلا للأطباء من بعده سواء الغرب أم العرب، خاصة وأنه استخدم التجارب العلمية الموصلة الى نتائج دقيقة في العلاج، فقد كان مكتشفا ومن ثمة معالجا، أي أنه عمل على علم الأحياء والبيولوجيا والنتائج المخبرية في البداية، لينتقل منها الى مرحلة العلاج والتطبيب.

برع الرازي في التشريح والعمليات المرتبطة بالأعضاء الداخلية والخارجية للجسم الإنساني، مكتشفا عملية سير حركة الأعضاء ومكانها في الجسم، ويعلم عن أحوال الأعضاء ويصنفها بدقة، ذاكرا أن للبدن أربعة ضروب من الأعضاء، ثلاثة منها رئيسية والحاجة اليها في بقاء الحياة اضطرارية وتشمل المعدة، والكبد وجداولهما والعروق، والطرق اليها كالفم والمرئ، وآلات الحس والحركة والدماغ، والنخاع والعصب المساعد في الحركة، وهي أعضاء مرتبطة ببعضها لا يستطيع أن يعمل كل واحد بمفرده.[1] فقد اكتشف الرازي تشابك كل أعضاء الجسم عبر عملية التشريح، التي بينت له أن الأعضاء مرتبطة في بعضها ومشكلة للجهاز الداخلي للجسم، وأنها بحاجة الى بعضها في تأدية الوظائف، فمثلا الأكل الذي يتم عبر الفم يحتاج الى هضم ومعدة ومعي دقيق وغيرها، والقلب يحتاج الى شرايين ودم من أجل العمل، وهكذا تتم باقي العمليات المرتبطة بالأعضاء.

كما يعد الرازي رائدا في علم الفيزيولوجيا-وظائف الأعضاء- مبينا طريقة عمل كل عصب، حيث أن العصب الذي يكون في الجلد يحس، والذي يكون في الوتر يحرك، وتتجلى مهارته في تشخيص الأمراض حينما يربط بين العوامل الطبيعية في البيئة، وبين ظهور الأمراض.[2] اذ اهتم بتفاصيل الجسم والعلوم المسؤولة عنها من قُبيل البيولوجيا الفيزيولوجية المسؤولة عن الأعضاء وطريقة عملها، فقد حدد الرازي مهمة كل عصب موجود في الجسم، كما حدد علاقة المرض بالطبيعة التي يتواجد فيها المريض، اذ يتمكن من تشخيص المرض حسب تلك البيئة التي يكون فيها المريض سواء حارة أو باردة، وتقلبات الجو الذي يُؤثر على مرضه وبالتالي يتمكن من وصف العلاج المناسب، حسب طلب الجسم.

---

[1] أبو بكر الرازي، **سر صناعة الطب**، تحقيق: خالد حربي، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية، (د.ت)، ص 17، 18.

[2] المرجع نفسه، ص21

واعتمد أيضا على الغذاء جُل اعتماده، اذ ينصح بالبدء بالأغذية قبل الأدوية، فكان يفضل النباتات والأعشاب على العقاقير المركبة التي يصنعها الانسان [1] للتغذية الطبيعية أثر كبير يعود بالنفع على الانسان، لما لها من فوائد طبيعية للجسم تساهم في نموه وفي صحته، اذ اكتشف الرازي هذه الفائدة النافعة في التداوي من المرض بدل الأدوية التي تحتوي على الكثير من المواد الكيمياوية التي يمكن أن تضر الجسم، كما أن الغذاء السليم يساعد في عملية العلاج مع الدواء، كما أنه يقلل من الإصابة بالأمراض كفقر الدم وغيرها.

اذن اعتُبر الرازي من أبرز المساهمين في الرُقي بدراسة طبيعة الأحياء والنهوض بعلم الطب، اذ ساهمت أفكاره في تشخيص الكثير من الأمراض المعمول بها اليوم، نتيجة جمعه بين التجارب الحيوية والطب من جهة ثانية، واهتمامه بالبيولوجيا من عدة نواحي كالتغذية والفيزيولوجيا وغيرها، والكثير من الأبحاث التي لا يكفينا موضعنا هذا في الحديث عنها.

هكذا اذن كان للحضارة الاسلامية تاريخ متواصل من المحاولات خاصة في المجال الطبي المنوط بتطور البيولوجيا، وهناك الكثير من العلماء الذين استفادت منهم الحضارة الإنسانية عامة في تشكيل علومها، خاصة في العصر الذهبي الإسلامي الذي عرف تطور غير مسبوق النظير من ناحية العلم والمعرفة، والذي خلف لنا الكثير من العلماء، خاصة في علم الأحياء، عبر وجود ارهاصات قائمة على المنهج التجريبي الذي تطور فيما بعد، خاصة في فترة الحداثة الغربية، التي عرفت نهضة بالانسانية، الذي كان شريدا في غيبات ظلام القرون الوسطى في عدة مجالات، أهمها الميدان العلمي التجريبي، الذي عرف تقدما هائلا، ودفع بالإنسان الى ميدان الاكتشافات العلمية التي تُمكنه من تحقيق أحلامه وأهدافه.

رابعا–الحداثة وبداية اعلان فجر علم بيولوجي جديد:

فترة الحداثة مع تلك الانقلابات التي شهدتها بثوراتها المختلفة هي الأخرى أعلنت عن ميلاد بيولوجيا جديدة، أكثر جرأة من ذي قبل، كجرأة مبادئ الحداثة تلك التي نقلت الانسان نقلة نوعية بعد أن أعلنت الانفصال عن الغائية الدينية التي سيطرت حقبا كثيرة على الانسان، وأغرقته في وحل السيطرة الكنسية واستبداد رجال الدين الذين كبلوا كل عقل باحث عن الحقيقة، ولجموه بلجام الجهل، فقد فتحت الحداثة المجال للنزعة الانسانية، نزعة نُقل فيها الانسان من

[1] المرجع نفسه، ص 27

اللاهوت الى **الناسوت**[1]، وتحرر من الوصاية الكنسية الأبوية وصار هو سيدا لنفسه وسيدا على الطبيعة، معلنا عن موت كل واسطة دينية بينه وبين الاله وهو ما حملته حركة الاصلاح الديني، كما تم رد الاعتبار للجسد بعد ما كان محرما النظر فيه أو المساس به أو حتى وصفه، ومع الثورات العلمية والفلسفية التي أعلت صوت العقل والتفكير العقلاني، ورفعت شعار الحرية الانسانية والدعوة الى التحرر والتعقل، فان موجة الثورات العلمية والفلسفية الحداثية أحدثت صدى وانقلاب لم يسبق له مثيل وبالتالي عملت على تغيير الانسان بفعل مفاهيمها وأنساقها وفروضها الأساسية، حقل البيولوجيا هو الآخر شهد تطورا ملحوظا في هذه الفترة اذ أصبح علما قائما بذاته بفعل جهود العلماء التجريبيون والبيولوجيون الذين طوروا البيولوجيا بالرغم من ظهوره متأخرا بالنسبة لعلم الفيزياء والعلوم الأخرى وهذا راجع لعدة عوائق ابستيمولوجية أبرزها، النظرة الخاصة للمادة الحية وللإنسان من خلال مكانته في الوجود لأن الحياة قبس من الله وكان يعتبر اله في بعض الحضارات[2] فقد كان الانسان كائن مقدس، تستمد قداسته من الله، كما يتمتع بصفات الاهية كالكرامة، ومُنع على العلماء والباحثين التدخل في تركيبته باعتبار أن ذلك تدخل في مشيئة الله ولا يجوز التعدي عليها وأن تلك التركيبة المقدسة هي سر من أسرار الحياة الالاهية، وكذلك اختلاف طبيعة العلم البيولوجي عن طبيعة العلوم الأخرى خاصة وأن المادة الحية تتميز بالتعقيد الكمي والكيفي اذ يصعب تطبيق منهج صارم عليها، عكس الفيزياء التي كانت متطورة ومستحوذة على كل المعارف، وأن كل تطور علمي أو معرفي يقاس بمدى تلائمه مع منهج الفيزياء الذي يقبل التقنين والقياس الكمي والقابلية للتعميم، الأمر الذي لا نجده في البيولوجيا والكثير من العوائق الابستيمية الأخرى قبل أن يعرف هذا العلم قفزة نوعية خاصة في القرن التاسع عشر،كما تبقى ارهاصاته موجودة بفعل جهود العلماء، كما كان للفلاسفة جهود كبيرة في تغيير تفسير العالم الذي كان متمحورا حول تفسيرات بعيدة نوعا ما عن العقلانية العلمية، والتي كانت تفقد الدقة العلمية والصرامة المنهجية، الى تفسيرات جديدة كان لا بد من قيامها لتطور العلم بصورة جديدة وممنهجة، ولعل الفلسفة البيكونية أبرز مثال عن هذا التصور.

---

(1) **ناسوت**: الطبيعة البشرية، ويقابله اللاهوت بمعنى الألوهية.(مجموعة مؤلفين، **المعجم الوسيط**، ط4، مكتبة الشروق الدولية للنشر، مصر،2004، ص895)

(2)حربوش العمري، **ابستيمولوجيا الطب والبيولوجيا في فلسفة فرانسوا داغوني**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص17

1-ملامح العلم التجريبي عند فرانسيس بيكون:

ان بيكون **Francis bacon (1561-1626)** هو قمة التعبير عن الروح العلمية في الفترة الحديثة من خلال وضعه للمبادئ العامة للمنهج التجريبي العلمي، الذي فتح الآفاق الى تطور العلوم التجريبية الأخرى فيما بعد. ان منهج بيكون هو منهج نقدي تقويمي، ويحتوي على جانب سلبي وجانب آخر ايجابي، فمن جهة النقد دعا بيكون الى نقد المنهج الأرسطي الذي كان مسيطرا لعدة قرون على التفسير العلمي للظواهر خاصة في القرون الوسطى فلم يجرأ أجد على التفكير خارج اطار الفكر الأرسطي ومنطقه، هذا الأخير الذي يعتبر آلة الفكر ومجموعة القواعد التي تعصمه من الوقوع في الزلات والأخطاء، الأمر الذي اعتبره بيكون مليء بالثغرات والهفوات التي لا بد من الانتباه اليها كونه يعتمد على مقدمات متضمنة في النتائج دون جهد البحث عن نتيجة جديدة ودون التأكد من صحتها، فهو بذلك عقيم لا يأتي بأي جديد، ويدور في حلقة مفرغة، كما أن "نسق المنطق الحالي يفيد في تثبيت وترسيخ الأخطاء القائمة على الأفكار السائدة أكثر مما يفيد في البحث عن الحقيقة، ومن ثم فان ضرره أكبر من نفعه"[1] فهو بذلك لا يفيد في العلوم ولا يضيف شيئا أكثر مما يرسخ الأخطاء ويُعيد وصف الأشياء بصورة خاطئة، فلم تعد آلة أرسطو هي المقياس الصحيح للعلم، خاصة وأن العلم تطور بأشواط، اذ أكد بيكون أنه حان الوقت لتحل مكانها آلة جديدة أكثر علمية ودقة لتفسير الطبيعة باستخدام اجراءات أكثر وثوقية.

يذهب بيكون في منحى آخر الى التشكيك في ما جنته الأفكار التقليدية والغريبة والاعتقادات الخاطئة من جرائم في حق العقل البشري، اذ لجمته بلجام من الأوهام الناتجة عن اعتقاد الوعي الجمعي باعتقادات خاطئة، وقد ذكر بيكون هذه الأوهام في كتابه الأورغانون الجديد، أي آلة الفكر الجديدة، ومن بين تلك الأوهام نجد أوهام القبيلة وهي عبارة عن أخطاء مشتركة بين جميع الأشخاص مكتسبة بفعل المجتمع والاجتماع البشري، وأوهام الكهف تلك الأوهام الفردية الخاصة بكل فرد، فكل فرد له كهف خاص به مليء بالأغاليط والأوهام تشكل من خلال تنشئته، ثم نجد أوهام السوق المرتبطة بسوء استخدام اللغة وما ينتج عنها من أخطاء، فأوهام المسرح الناتجة من خلال الانسياق وراء مذاهب فاسدة ونظريات غامضة وخاطئة.

---

[1] فرانسيس بيكون، **الأورغانون الجديد، شذرات في تفسير الطبيعة أو في مملكة الإنسان**، تر: عادل مصطفى، ط1، رؤية للنشر والتوزيع، مصر،2013، ص19

أما الجانب الثاني من نظرية بيكون هو جانب ايجابي متمثل في المنهج الاستقرائي الذي اعتبره المنهج الكفيل بتقدم العلوم من خلال المنهج التجريبي الذي يعتمد على الملاحظة والتجربة واصفا اياه بأنه منهج القانون الطبيعي، واضعا له خطة أو قوائم يمكن تقديرها في قائمة الحضور والغياب وقائمة التدرج، مركزا على التجربة العلمية التي تحدث مباشرة في قلب الطبيعة وتنويع التجارب عبر تكراراها ونقلها وقلبها وجمعها..الخ

تلك اذا هي الملامح الأولى للمنهج التجريبي العلمي في الفترة الحديثة والتي تحددت معالمها على يد فرانسيس بيكون، والتي كان لزاما علينا الاشارة لها، كونه واضعا أسس المنهج التجريبي، بصفة علمية وباعتباره منهجا قائما بذاته، مع جهود التجريبيين الآخرين فيما بعد، هذا المنهج الذي اعتمدته العلوم البيولوجية فيما بعد، بعد أن شهد ثورة ونهضة علمية بعد خمود.

وبالعودة الى تأسيس علم البيولوجيا كعلم مستقل قائم بذاته في القرن التاسع عشر، وهذا يرجع الى جهود علماء بيولوجيون، على رأسهم لامارك بنظريته المعروفة في علم البيولوجيا والتي سنقول الآن كلمة بشأنها.

2- لامارك مؤسسا لعلم البيولوجيا:

اهتم لامارك**lamarck** **(1744-1829)** بعلم البيولوجيا بشكل حديث خاصة من خلال أفكاره في تصنيف الحيوان والنبات والحديث عن التطور وفي علم الجيولوجيا، وقطع بعلم البيولوجيا عدة أشواط، بعدما كان غارقا في حدود التأمل لأن علم البيولوجيا لم يظهر بشكل مستقل بالرغم من وجود دراسات في علم الأحياء على مر العصور، وهذا راجع الى طبيعة المادة التي يدرسها خلافا على المادة المدروسة في العلوم الأخرى، فهو يهتم بالإنسان ككائن مقدس لا يمكن المساس به أو التجريب عليه لأنه يمتاز بالقداسة، كذلك يمتاز بطبيعة تركيبية معقدة، خطير المساس بها وشائك ودقيق، عكس العلوم التي تعمل مباشرة على المادة الجامدة، فإن لامارك استطاع أن ينتقل بهذا العلم الى درجة من الموضوعية، خاصة من خلال فكرة التطور التي أحدثت ثورة في الفكر الانساني عامة والبيولوجي خاصة، بحيث اعتبر أن الطبيعة لها مبدع حكمها وصنعها بدقة ولم تأت بالصدفة، ولها نظام معين دقيق وشامل وهي المسؤولة عن تطور الكائن الحي الذي لم يخلق مباشرة بشكله الحالي بل مر بعدة مراحل الى أن وصل للمرحلة النهائية وهي مرحلة هذا الشكل الذي تتواجد فيه وهي دائما في تطور، فهو من المساهمين الأوائل في **نظرية التطور La théorie de l'évolution** التي اشتهرت فيما بعد بسبب أبحاثه في علم الحيوان وكذلك النبات والأرض. ويقدم لامارك "تفسيرا فرضيا عن كيفية تطور الكائنات الشبيهة بالقردة وتحولها الى كائنات شبيهة بالإنسان، يمكنها الوقوف منتصبة،

واستخدام الآلات وتطوير مقدرتها الرائعة على الكلام"[1] واعتبر أن الانسان كذلك عرف تطورا في شكله أو في طبيعته العضوية، اذ كان يشبه في بداياته نوعا من الحيوانات كالقردة غير أنه مميز بالعقل، فهو كائن عاقل له عمليات عقلية كالإدراك والذكاء والكلام تجعله مميز عن بقية الكائنات الأخرى، لكنه لم يتحدث عنها بشكل صريح، كما يرى بأن هناك حيوانات تطورت الا أن أصبحت كالإنسان في شكلها وبعض أنماط حركتها فهناك أنواع تستطيع الوقوف مثل الانسان وأداء بعض المهام التي يؤديها، لكن بطبيعة الحال تبقى للإنسان خاصيته التي تميزه عن بقية الكائنات الحية.

كذلك يرى لامارك أن الطبيعة تجبر الانسان على التطور، أي أن تلك البيئة التي يعيش فيها تدفعه لكي يتطور وأشهر مثال في ذلك هو ما قدمه من خلال فكرة الزرافة التي طالت رقبتها بعد أن كانت قصيرة بسبب طبيعة غذائها كونها تتغذى بأوراق الأشجار لذلك أصبح لديها عنق طويل لكي تستمر في الغذاء وبالتالي تستمر في الحياة والبقاء، ويضيف لامارك بأن التغيرات في تنظيم الحيوانات المائية تحدث تحت تأثير البيئة التي نعيش فيها، وليس بحكم التناغم القائم مسبقا بين هذه المنظمة والبيئة التي يتحرك فيها الحيوان[2]، فكل الحيوانات تتأثر بالبيئة لا سيما التي تعيش في البحر والتي يعتقد الكثير أنها تنسجم مع المحيط التي تعيش فيه، بل ان البيئة هي التي تأثر في الكائن وتجبره على التعايش وفق نظامها وبالتالي يتطور الكائن ليلحق بطبيعة ذلك النظام ويستطيع أن يعيش ضمنه، أما بالنسبة للنباتات فقد قدم هذا البيولوجي تفسيرات وتصنيفات كثيرة للنبات، فاعتبر أن هذا الأخير ابن البيئة التي يعيش فيه ويتغذى عليها وعلى تربتها وينمو وفقا لها ولخصائصها، وتوصل لامارك الى أن الضوء ضروري للنباتات، تحت تدفق هذا العامل، تتشكل المادة الخضراء ويتحلل حمض الكربونيك في الهواء، ويتبت الكربون قاعدة النسيج النباتي [3] فصحيح أن النبات لا ينمو الا بعملية وجود الضوء الذي يساعد على تشكيل مادة اليخضور والتي تساهم بدورها في استمرار نمو النبات بطريقة صحية وسليمة من خلال عملية التنفس وطرح الكربون، فلولا وجود الضوء لذبلت النباتات وأجهضت ثمارها وأوراقها، وبالتالي فهو سبب ضروري لنمو كل الكائنات، التي تحتاج الى وسط طبيعي متكامل من ضوء وماء، لتستمر في العيش والاستمرار في الحياة، وهي قاعدة ثابتة في الحياة أكدها لامارك في نظريته عبر تجارب علمية مخبرية.

---

[1] صلاح محمود عثمان، **الداروينية والإنسان نظرية التطور من العلم إلى العولمة**، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 2001، ص 33.

[2] Lamarck, **Philosophie zoologique**, libraire f: savy, paris, 1873, page 12.

[3] Ibid. page13

اذن ان أهم فكرة في النظرية اللاماركية هي فكرة وراثة الصفات المكتسبة، باعتبارها الأساس الصلب الذي انبنت حوله هذه النظرية، أي جملة الصفات التي يكتسبها الكائن الحي من البيئة والتي تجعله مجبرا على التطور لكي يستطيع أن يعيش على وفاق معها ومع طبيعتها، فمهمتها هي الكفاح في أحضان الطبيعة لتتطور وتُكسب تلك الصفات المتطورة الى أجيالها اللاحقة، وتنقلها لهم، مؤكدا على أن الكائنات لها صفة التطور لأن البيئة أيضا في تطور مستمر، والتناغم بينهما ضروري، وصفات الكائن قد تبدو محدودة مع تطور الطبيعة، فلا بد له أن يُكسر مفاهيمه التقليدية، لكن العلم فيما بعد ضحد هذه النظرية لأننا لا نستطيع نقل الصفات المكتسبة، فمثلا الأم التي تجري عملية تحسين وتجميل للوجه ثم تبدو مختلفة تمام الاختلاف عن وجهها الطبيعي، لكنها بذلك لا تستطيع نقل جمالها الاصطناعي والجديد لأولادها، فهم يأخذون من صفاتها الوراثية الطبيعية، ومن جيناتها مباشرة، لذلك لابد من التعديل الجيني المباشر، من جانب آخر أصبحت هذه النظرية أي –التعديل الجيني– جزءا أساسيا في حقل الهندسة الوراثية فيما بعد، بأدواته المتطورة، التي تحاول التعديل على الجينات الطبيعية مباشرة، لكي تنتقل بصفات معدلة كما يريدها الآباء أو الأطباء، فمن أراد صفة الجمال، يحصل عليها، كذلك الذكاء، فالهندسة الوراثية مكنت الانسان من الحصول على صفات جسمية وعقلية متطورة، كما يشاء، بالاستناد على تقنيات حديثة، تخترق الجينات الطبيعية مباشرة، وتكسر مفاهيم الخمول الطبيعية، لأن تلك الجينات هي المسؤولة عن الصفات التي يخلق بها الانسان، والتي يعيش بها في هذه الحياة.

وخلافا لنظرية التطور اللاماركية هناك نظرية أخرى أحدثت صدى في تاريخ البيولوجيا، في سياق دراسة مفهوم التطور خاصة، هذا المفهوم الذي فتح جدال كبير داخل الأواسط العلمية والدينية والفلسفية، والتي دفعت بالبيولوجيا الى منحى تطوري، وهي النظرية الداروينية نسبة الى مؤسسها تشارلز داروين، والتي تعد ثورة كوبرنيكية علمية جديدة، لأنها غيرت مفاهيم محورية عالمية إنسانية وقلبتها، بحيث تتفق مع اللاماركية في فكرة التطور، الا أن لكل منهما خصائص تميز نظريته.

3-التطورية عند تشارلز داروين[1]

يعد داروين **Charles Darwin(1809-1882)** صاحب أشهر مذهب في تاريخ الفكر التطوري بقانونه المعروف ب**الانتخاب الطبيعي Sélection naturelle** الذي يضمن البقاء للأصلح وللأقوى عن طريق التنازع مع الطبيعة حيث "يؤثر الانتخاب الطبيعي بصورة مطلقة عن طريق الاحتفاظ بالتحولات واستجماع ما يكون منها ذا فائدة في ظل الحالات العضوية وغير العضوية التي يتعرض لها الأحياء في كل أدوار الحياة، أما النتيجة النهائية في مجملها أن كل حي ينزع إلى أن يرتقي ويتهذب شيء بعد شيء"[2]، فان الكائن الحي في سعي دائم إلى التطور والارتقاء في كل مراحل حياته من خلال ظروف طبيعية ملائمة، والتطور هو الذي مكن الكائنات من الارتقاء خاصة مع تطور الأجيال الذي يعتمد على الانتقاء الطبيعي من خلال التفاعل مع العالم الخارجي، بحيث تتمحور نظرية داروين البيولوجية على أساسين هما الصراع من أجل البقاء أي أن الكائنات تصارع من أجل حاجياتها الطبيعية والبيولوجية، فهي تقاوم من أجل الحصول على الغذاء ومن أجل أن تنمو في محيط تسوده كائنات أقوى من الأخرى وبالتالي يكون هناك صراع ومقاومة من أجل البقاء في هذه الطبيعة وضمان العيش، والأساس الثاني هو البقاء للأصلح فان الذي يتناسب مع البيئة التي يعيش فيها هو الجدير بالبقاء حيا، لأنه يتغذى عليها ويتنفس ويعيش ضمنها، فاذا أثبت الكائن نجاعته في المواصلة في الصراع من أجل البقاء فهو يبقى حيا لأنه جدير بالعيش هناك وبالاستمرار، واذا لم يثبت استمراره فانه يفنى لأنه غير جدير بالعيش فيموت ذلك النوع بينما يستمر النوع الآخر، ووفقا لهذين الأساسين الذي يتخللهما نوع ثالث وهو الوراثة الذي يفيد بأن الكائنات المستمرة في الحياة لها صفة القوة فهي تنقل صفاتها الوراثية الى الأجيال الموالية لها، ثم يبقى كل جيل في تطور الى أن يصبح أكثر مقدرة على التطور والبقاء وأقل عرضة للفناء.

---

[1] **داروين:** عالم أحياء انجليزي، لكنه أصبح صاحب أبعد النظريات الفلسفية أثرا في القرن التاسع عشر، تعلم الطب و اللاهوت بكمبردج، الا أنه اتجه لدراسة الأحياء بتأثير صداقته بعالم النبات هنسلو، الذي استطاع أن يحصل له على وظيفة باحث أحياء بدون أجر على سفينة أبحاث تدعى بيجل خرجت في رحلة حول الأرض مدتها خمس سنوات جمع داروين خلالها من النظريات والمعلومات ماكان الأساس الأول للنظرية في الارتقاء الاحيائي، ثم قضى نحو ربع قرن آخر يدعمها، ضمنها في كتابين من أهم كتبه أصل الأنواع1859 وتسلسل الانسان1871.(عبد المنعم حنفي، **الموسوعة الفلسفية**، مرجع سابق، ص177)

[2] تشارلز داروين، **أصل الأنواع**، تر: إسماعيل مظهر، مؤسسة هنداوي، مصر، 2017، ص254

يركز داروين على فكرة التطور التي مفادها "أن الأنواع لم تخلق مستقلة منذ البدء، بل نشأت كالضروب عن أنواع أُخر"[1] فالكائنات والأنواع لم تخلق مباشرة على شكلها الحالي أو صورتها النهائية وانما هي نتيجة عوامل تطورية بحيث كانت على صورة كائنات أخرى انحدرت منها ثم تغير شكلها واختلفت عنها، من هنا قدم رؤيته في أن الانسان منحدر من سلالة القردة، وفقا للتغيرات الحاصلة في البيئة فانه تطور معها وانحدر من سلالتها ونوعها وتغير شيئا فشيئا، لكن هذه الرؤية جعلت داروين محل جدال تتجاذبه الدعاوي المختلفة فمن جهة أن الانسان كائن مختلف مميز بالعقل ومقدس وهو خليفة الله في الأرض لا يجب المساس بكرامته أو تشبيهه بالحيوان من هنا فتح داروين النقاش للرؤى الأخلاقية والدينية والعلمية التي تضحد فكرته على اختلافها.

ومن بين الأشخاص المساهمين في حقل البيولوجيا، العالم الفرنسي المعاصر لداروين والممثل للمنهج التجريبي في البيولوجيا والطب كلود برنار.

4-الطب التجريبي عند كلود برنار:[2]

مؤسس الطب الحديث ويعتبر كلود برنار **Claude Bernard** (**1813-1878**) أشهر باحث طبي قام بنقلة نوعية كتلك التي قام بها لامارك في نقل البيولوجيا من المرحلة الميتافيزيقية الى الوضعية، فان برنار مسؤول عن نقل الطب من الطب التقليدي، ذلك الذي لايهتم بشفاء المريض بقدر ما يهتم بتصنيف الأمراض، الى الطب التجريبي الذي يتدخل في فيسيولوجية المريض بهدف سرعة شفاءه، أقام برنار نظريته التجريبية على المنهج التجريبي القائم على تطبيق هذا المنهج على المادة الحية مثلما نطبقه على المادة الجامدة، مركزا على التجارب المخبرية الخاصة ب**الفيسيولوجيا physiologie**[3] بدلا من التشريح، لأن التشريح يحمل معنى ضيق في معرفة الأعضاء الداخلية معرفة موزونة وموضوعية فهو علم وصفي يركز على وصف الأعضاء دون التركيز على وظيفتها الداخلية. يرى بأن الملاحظة

---

(1) المرجع نفسه، ص119

(2) **كلود برنار**: عالم و فيلسوف فرنسي، تخرج طبيبا و كانت أطروحته للدكتوراه في العصارة المعدية و دورها في التغذية، و قد صدرت له في العام نفسه مذكرته العلمية الأولى مباحث تشريحية و فيسيولوجية في حبل الصماخ، و على اثر اكتشافه لتكون سكر الكبد، انشئ خصيصا له كرسي للفيسيولوجيا العامة في السوربون. و انتخب عضوا في أكاديمية العلوم، صدرت له عدة مجموعات من محاضراته أهمها دروس في الفيسيولوجيا التجريبية.(جورج طرابيشي، **معجم الفلاسفة**، ط3، دار الطليعة، بيروت،2006، ص166،167)

(3) **فيسيولوجيا**: دراسة وظائف الأجسام الحية، في مقابل دراسة صورتها وبنيتها، وهما موضوع علم التشكل وعلم التشريح.(أندري لالاند، **موسوعة لالاند الفلسفية**، مرجع سابق، ص 987.)

العينية والبسيطة لا تكفي من أجل معرفة أكثر واذا أراد المرء أن يوسع نطاق معرفته عليه أن يضاعف قوة تجربته ويخترق الأجزاء الداخلية للجثث من أجل تحليلها وتوضيح أجزائها المخفية[1] وهذا ما تعمل الفيسيولوجيا عليه من أجل توجيه التجارب توجيها دقيق فعال وتحليل الظاهرة الفيسيولوجية تحليلا يمكن العالم التجريبي من معرفة الظاهرة معرفة كاملة، كما قدم برنار أمثلة للبحث التجريبي الفيسيولوجي المعتمد على الملاحظة والتجربة بحيث "تنشأ الآراء التجريبية، في أغلب الأحيان عن طريق المصادفة أو بمناسبة ملاحظة اتفاقية، وهذا أمر كثير الوقوع، بل هو أبسط الوسائل للشروع في عمل علمي فالمرء يتجول كما يقال، في ميدان العلم متتبعا ما يقع صدفة تحت نظره"[2] فبعض التفسيرات المهمة التي يتوصل لها العلماء لم يكن مخطط لها من قبل، بل تأتي عن طريق محض صدفة من خلال تجربة سابقة تفتح لهم الباب أمام الكثير من الأمور المهمة والتي تستدعي هي الاخرى التجريب وهكذا تتم التجربة في شكل حلقات مترابطة، فكلود برنار انتبه لأشياء لم يكن منتهبه لها من قبل من خلال بدايته في التجربة حول الأرانب تلك التجربة التي توصل بها الى نظرية عامة لأول مرة في تاريخ التجريب والتي يمكن تلخيصها في:

اشترى برنار أرانب ولاحظ أن بولها كان صافيا حامضا، على عكس بول الأرانب الطبيعي الذي يتصف بكونه عكرا قويا، خاصة وأنها من اكلة الأعشاب، فبولها أثبت أنها من أكلة اللحوم، فظن أنها لم تأكل منذ مدة وأن الصيام حولها الى أكلة لحوم تتغذى من دمها وكان من السهل جدا التحقق تجريبيا من صحة هذه الفكرة السابق تصورها أو من صحة هذا الفرض، ثم قدم العشب للأرانب فأكلته وتحول بولها عكرا، ثم حبس عنها الطعام فلاحظ أن البول من جديد صافيا وشديد الحموضة، وأعاد التجربة مع حيوان عشبي آخر وتوصل لنفس النتيجة وهكذا توصل برنار الى قانون عام لم يكن معروفا من قبل هو أن جميع الحيوانات الصائمة تتغذى باللحم بحيث يكون بول آكلات العشب نفسه لدى أكلة اللحوم[3]، وهو قانون عام توصل اليه برنار من خلال التجارب المخبرية التي قام بها، التي اتسمت بالجدية والصرامة والموضوعية العلمية، ووفقا لتلك التجربة وعودة لرؤية برنار في أن بعض التجارب تولد عن محض صدفة أو ينتبه اليها من خلال عمل مخبري آخر، فقد توصل الى طريقة وعملية غذاء الأرانب من خلال تشريح جهازها الهضمي الى التدقيق فيه، هكذا أثبت برنار أهمية الملاحظة المتضمنة ضمن التجربة الأولى بكافة تفاصيلها الدقيقة، والموصلة الى تجربة جديدة وبالتالي

---

(1) Claude bernard, **introduction à l'étude de la médecine expérimentale**, libraire de l'académie impériale de médecine, rue haute feuille, 19, 1865, page11

(2) كلود برنار، **مدخل إلى دراسة الطب التجريبي**، ط1، تر: يوسف مراج وحمد الله سلطان، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة،2005، ص159

(3) المرجع نفسه، ص160

ملاحظات جديدة، ونتائج أخرى يمكن وضعها ضمن نظرية علمية، ومن خلال اهتمامه بالتجريب في المخبر وتجاربه المتواصلة على الأمراض فقد توصل برنار الى وجود داء السكر في الدم بكميات متفاوتة، وفي الكبد الذي يحول السكر الى غلوكوز وتعتبر هذه الدراسة مهد لدراسة داء السكري فيما بعد وايجاد الحلول له.

بطبيعة الحال اذن يعتبر برنار عالم تجريبي ذاع صيته في علم الفيسيولوجيا محدثا فيه ثورة بيولوجية ،مطورا بذلك الطب التجريبي الذي يعتمد على التجارب المباشرة، بدل من التركيز على الملاحظة فقط، ليكون التشخيص الطبي أكثر علمية وأكثر دقة، وبالتالي فتح الطريق للبيولوجيا للنبش في باطن الجسد، ومعرفة كافة تفاصيله التي لا يمكن معرفتها بالملاحظة العينية، وبهكذا أعلن القرن العشرين عن ميلاد بيولوجيا جديدة أكثر تطورا من ذي قبل، وتعززت هذه الفكرة مع اكتشاف علم الوراثة مع تجارب ماندل.

5-جريجور يوهان ماندل وتجارب علم الوراثة:

يعتبر ماندل[1] **Gregor Johann Mendel (1822-1884)** مكتشفا **لعلم الوراثة** وواضعا لأسسه، وصاحب النظرية المشهورة في ذلك بالرغم من ذياع صيته متأخرا مقارنة بأبحاثه في ذلك العلم، وضع ماندل أسس تهجين النبات معتمدا في بداية تجاربه على نبات البزلاء كون أن هذا النبات نبات سهل التعامل معه في التجارب وكذلك من ناحية بيان الصفات الوراثية فيه، بحيث يرى ماندل أنه "يجب أن يتم اختيار المجموعة النباتية التي تستخدم في هكذا تجارب بكل عناية ممكنة، لو أردنا ورغبنا تجنب أي خطر في النتائج المشكوك فيها منذ البداية"[2] لأن البزلاء نبات يتميز بصفات واضحة وثابتة نوعا ما تساعد في سهولة وضوح نتائج التجربة وتكون النتائج متأكد منها. قام ماندل بتجارب على البازلاء الخاصة ببستان العائلة فلاحظ وجود أنواع مختلفة مغروسة من البازلاء تختلف في الشكل فأدرك أن هذه الطريقة هي أمثل طريقة تساعده.

---

[1] **ماندل:** عالم ولد في الإمبراطورية النمساوية، اختار الحياة الكنسية وأصبحا راهبا مبتدئا، عين أستاذا في المدرسة الحديثة ببرون، بدئا من عام 1856 شرع مندل كهاو في أول الأمر في تهجين أصناف البازلاء فيما بينها.(دينيس بويكان، **البيولوجيا تاريخ وفلسفة**، ط1، تر لبنى الريدي مهى قابيل، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2017، ص89 ،90

[2] Gregor Mendel, **Experiments in Plant Hybridisation**, meetings of the brunn natural history society 1865 p2

وجد نوعي مغروسين بزلاء مستديرة وأخرى مجعدة، فقام بتخصيب جذور من أحد خطوط البزلاء المستديرة بحبوب لقاح البزلاء المتجعدة، فوجد أن كل النسل الناتج من هذا التزاوج كان مستديرا، أي صفات واحدة منهم فقط، ثم قام بتربية هذا النشء باستخدام حبوب اللقاح من نفس النبات فوجد ظهورهم بمعدل ثلاث مستديرات لكل واحدة متجعد.[1] هكذا فقد نستنتج من تجربة مندل أنه هجن نوعين مختلفين من البزلاء، فغلب نوع على نوع في الظهور في الجيل الأول أي سيادة نوع على نوع آخر وظهور صفاته في الجيل الأول، اذن فقد غلبت احدى الصفات الوراثية على الأخرى ثم قام بالتجريب على أنواع مختلفة من البزلاء طويلة، مجعدة ومستديرة ودوما ما يتحصل على نفس النتائج، متوصلا الى أن العمليات الوراثية مرة تنعزل ومرة تظهر في كل جيل بحسب منطق السيادة والغلبة الذي يتخلل في أغلال كل وحدة، وبالتالي تكون الصفات الوراثية متباينة في الأجيال، فتظهر صفة في جيل وتغيب في آخر، حسب طريقة عملها.

هكذا فقد فتحت المندلية الأبواب أمام مصير البيولوجيا الحديثة، ودروبها في التقدم الهائل، عبر مختلف حقولها المتشعبة، أين تم الاستعانة بتجاربه في دراسات لاحقة في علم الوراثة، جعلت الكثير من العلماء يعترفون بقيمة أبحاثه في هذا العلم.

بما أن البيولوجيا لم تشهد تطورا مسبق كما شهدته الفيزياء التي سادت على تطور التجارب العلمية مما ساهم في تأخر ظهور علم البيولوجيا نظرا لعدة عوائق ابستيمولوجية كما سبق القول، فان فجر القرن العشرين أعلن على تطور البيولوجيا التي فرضت نفسها بقوة في الساحة العلمية ومن جهة أخرى لا تكتل معالم الحياة دون تدخل البيولوجيا في أبحاث طبية وغذائية ونباتية..تعبر عن مصائر الانسانية جمعاء، فكان هذا التطور نتيجة لحاجة ملحة في الحياة، فظهرت فروع جديدة في البيولوجيا أكثر تطورا تحاول فهم أسرار الخلق والحياة كالهندسة الوراثية على يدي علماء الوراثة الأمريكي **جيمس واطسون James Watson**(..–1928) **وكيرك Francis krick (2004 –1916)** والذين أثبتوا بإمكانية فك **الشفرات الوراثيةdna** بحيث يقول واطسون "كنت أعلم أننا قريبين–لكن لم أشك في مدى قربنا– من اكتشاف بنية جزيء لم يكن معروفا في ذلك الوقت، حمض النووي الريبي منقوص الأكسجين، هذا ليس مجرد جزيء الحمض النووي كما توقعت أنا وكريك، هو التركيب الكيميائي الذي يحمل مفتاح طبيعة الكائنات الحية، التي تخزن

[1] ستيف جونز وآخرون، **علم الوراثة**، تر: ممدوح عبد المنعم، المجلس الأعلى للثقافة، مصر،2001، ص20

البيانات الوراثية المنقولة من جيل الى جيل."[1] وبالتالي أعلن العلم عن إمكانية معرفة طبيعة الكائن الحي والقدرة على المساس بطبيعته من خلال اكتشاف خبايا الحمض النووي المسؤولة عن تكوينه، وبالتالي أعلن عن ميلاد ثورة جديدة من ثوراته هي ثورة **البيوتكنولوجيا الحيوية Biotechnologie** ، والتي لها تطبيقاتها الخاصة، التي برزت خاصة من خلال سُطوع نجم المادة الوراثية في ساحة هذا العلم. فقد أتاحت البيولوجيا المعاصرة للعالم امكانية كبيرة في تغيير مفاهيمه من خلال ما أنتجته من تطبيقات حيوية، حسب المجالات المتطورة والمسؤولة عن الجسد البشري بكافة تفاصيله، كما أنها أعادت انتاج أفكار العلماء بصناعة تكنولوجية تهدف الى معرفة المزيد من أسرار الكون.

6–من البيولوجيا الى البيوتكنولوجيا :

ظهرت البيوتكنولوجيا نتيجة الثورة العلمية التي شهدها العلم في مجال البيولوجيا وهي مقترنة بظهور علم الوراثة وفروعه المتقدمة. ان تقديم تعريف للتكنولوجيا الحيوية أمر صعب لأن هذا المجال يشمل أنشطة علمية وانتاجية مختلفة، كما أنها تغطي مجموعة واسعة من الاهتمامات التكنولوجية والعلمية على حد سواء، ويمكن تعريفها كما يلي:التكنولوجيا الحيوية هي مجموعة من الأدوات الناجعة التي تستخدم على الكائنات الحية أو جزء من هذه الكائنات للحصول على منتجات متنوعة أو القيام بتعديلها أو تحسين الأنواع النباتية والحيوانية أو تطوير كائنات دقيقة مخصصة لاستخدامات محددة[2].كما أنها تقنية للتلاعب بالأشكال الحية بهدف اختيار المنتجات المفيدة للبشرية، كذلك تعرف التكنولوجيا الحيوية أنها تطبيق مبادئ العلوم والهندسة على معالجة المواد عن طريق العوامل البيولوجية، بهدف الحصول على منتجات وخدمات جديدة، كما أنها الاستخدام الصناعي للكائنات الحية أو التقنيات البيولوجية التي طورتها البحوث الأساسية تشمل منتجات التكنولوجيا الحيوية المضادات الحيوية، والأنسولين، والانترفيرون، والحمض النووي المؤتلف، والأجسام

---

(1) James Watson avec Andrew Berry, **ADN le secret de la vie**, traduire de l'anglais Barbara Höchstädt, arrangement with Alfred à knopf, a devision of random house, paris, 2003, page13

(2)Centre d'activités régionales pour la production propre (car /pp),"**Applications de la Biotechnologie dans l industrie**, paris planta, 2013, page 11.

المضادة وحيدة النسيلة. ومن بين التقنيات المستخدمة في التكنولوجيا الحيوية الهندسة الوراثية، مزارع الخلايا، مزارع الأنسجة، المعالجة الحيوية، اعادة هندسة البروتين، التحفيز الحيوي، أجهزة الاستشعار الحيوية والهندسة الحيوية.[1]

وقد تمت صياغة مصطلح التكنولوجيا الحيوية في عام**1919** من قبل المهندس المجري **كارت باريكي** في ذلك الوقت، وشمل المصطلح جميع العمليات التي يتم من خلالها الحصول على المنتجات من المواد الخام بمساعدة الكائنات الحية، أو تطبيق تكنولوجي يستخدم نظم بيولوجية أو كائنات حية أو مشتقاتها لصنع منتجات أو عمليات عند تعديلها من أجل استخدام محدد.[2] فهي تقنية تقوم على تعديل وفرز وانتقاء وتحويل ودمج مواد من أجل التحسين أو صنع مواد جديدة باستخدام تقنيات مبتكرة للحصول على عدة فعاليات متجددة تعود بالفائدة على الانسان وهي مرتبطة بكافة الكائنات الحية كلها وتختلف من ناحية التطبيقات، لكل مجاله الحدد.

ونجد أن هناك محاولات في هذا المجال قبل وقت طويل من صياغة مصطلح التكنولوجيا الحيوية في عملية استخدام الكائنات الحية لإنتاج المحاصيل العامة المحسنة، فقد كان الناس يستخدمون الكائنات الحية الدقيقة للحصول على منتجات جيدة على سبيل المثال عملية التخمير.[3]اضافة الى عمل البيوتكنولوجيا فان لها استخدامات متنوعة، منها ما يعود بالفائدة على البشرية وفي مختلف البلدان والأقطار خاصة تلك التي تعاني من نقص في الموارد الزراعية والغذائية والطبية، والقيام بأمور لصالح الانسان، والتي كانت تقلقه بشكل متواصل، ومن بين تطبيقات التكنولوجيا الحيوية نذكر:

يمكن استخدام التكنولوجيا الاحيائية في مجال الصناعة من أجل استحداث أنواع وقود بديلة من خلال عمليات مختلفة، كذلك في الزراعة فهي تحسن المحاصيل والحيوانات ونوعية المنتجات كالقيمة الغذائية والزيادة في عمر التخزين ويمكن أن تساعد في زيادة الحصص الغذائية وبالتالي الحد من الجوع ونقص التغذية في العالم، كذلك في الطب الشرعي فهو مدين للتكنولوجيا الحيوية واكتشافاتها من خلال أن الحمض النووي تلك المادة الفريدة في كل فرد فانه يستخدم

---

(1) ibid, page 11.

(2) Oliver brandenberg and others, **introduction to molecular biology and genetic engineering**, biosafety resource book, food and agriculture organization of the United Nations, Rome, 2011, page 11.

(3) Ibid, p2

كأساس دقيق لتحديد الأدلة القائمة على الحمض النووي في القضايا التي تنطوي على الاجرام ونزاعات الأبوة والعلاقات الأسرية وفي النظم القضائية، وفي النباتات فإنها تستخدم في تشخيص النباتات المصابة بالأمراض والمساهمة في علاجها حتى لا يفسد كل المنتوج، كذلك تتيح استخدام الأسمدة والمبيدات التقليدية لتعزيز نمو النبات وفي مجال الصحة والطب فإنها تساهم في تطوير أدوات التشخيص لتحديد الأمراض، وانتاج لقاحات أكثر فعالية وكفاءة، كما تساهم من خلال العلاج الجيني في معالجة الأمراض الوراثية ومحاولة استبدال الجينات المعيبة بجينات سليمة،[1] وبهذا تطورت التكنولوجيا الحيوية خاصة بالاعتماد على ما وصل اليه حقل الهندسة الوراثية من خلال الهندسة والتخطيط والتصميم والتعديل على جينات الكائنات الحية وعلى المادة الوراثية للحي بهدف الحصول على كائنات معدلة جينيا تفوق قدرتها في الحالة الطبيعية وبالتالي تكون أحسن من نواحي عديدة على تلك الموجودة في الصورة الطبيعية على سبيل المثال تحسينها من أجل القضاء على الأمراض الوراثية والكشف عنها مبكرا لمعرفة كيفية التصرف ومعالجة الأجنة قبل الولادة لصونها من مختلف التشوهات الوراثية، كما ينطبق الأمر ذاته على الحيوان والنبات، وبدأت تجارب العلماء المختلفة حول الحيوانات والانسان بهدف التعديل أو تحقيق أحلام كان يحلم بها العلماء منذ أزمنة عديدة فقد نجح بعضهم في توفير الحلول الناجعة للكثير من الأمراض المستعصية وفتح آفاق جديدة لعلاج الانسان وقد تجاوزت أحلام العلماء العلاج وامتدت الى درجة الرغبة في تحسين الطبيعة الانسانية ومكن العلم الانسان من ارضاء طموحاته وبلوغ غاياته، بما أنه لا يفكر في النتائج بقدر ما تعنيه منجزاته في ميدان الساحة العلمية على حد تعبير **مارتن هيدغر**، وبالتالي ستكون هناك انجازات كثيرة في مجال البيولوجيا همها هو الوصول الى أكبر قدر ممكن من الانجازات العلمية، بدافع الفضول العلمي والرغبة في معرفة أسرار الطبيعة الانسانية من جهة، والمساهمة في علاج الانسان وتحسين حياته من جهة ثانية، وبما أن العلم يحكمه منطق التقدم فانه دوما في تقدم بحيث يشهد التاريخ على أن العلم حقق للإنسان ما كان يحسبه في الأمس حلما وبالتالي ستمكن نتائج العلم المعاصر الانسان للولوج الى تفاصيل أكثر دقة والسيطرة على الانسان من خلال الأبحاث البيولوجية التي يعمل عليها العلماء والتي تستهدف ذلك بالاعتماد على مبدأ التحسين والمنفعة وتغليب فئة على حساب فئة أخرى والانتقاء وغيرها من البحوث التي تعمل السياسة على التدخل فيها وتسييرها وفق ما يخدمها كونها تنتهج منطق العقلنة والمنفعة والتاريخ حافل بالنماذج وهذا ما سنتطرق اليه في المبحث الموالي.

---

[1] Ibid. p p 6, 7,8

المبحث الثاني:فكرة التحكم السياسي السلطوي في الحياة البيولوجية.. المسارات والدعائم

حُب التملك والرغبة في السيطرة تعتبران غاية استحوذت على اهتمام الانسان منذُ سالف العصور، فقد تميز الانسان منذ وطأت قدمه على الأرض بالرغبة في اخضاع غيره، والسيطرة على الآخر، اذ انتشرت منذ القديم أشكال كثيرة لفعل التحكم هذا، والعنصرية بدعوى التحكم في الآخر، واخضاعه لعلاقة السيد والعبد، وجعله خادما لبقية بني جنسه من الأفراد، بالرغم من أن هكذا مفاهيم مضادة للطبيعة الانسانية السوية، تلك التي من أسسها رفض كل أشكال العنصرية والتمييز والاقصاء، لأن البشر أسوياء، فان عملت غير ذلك كان من نتائجها أن تتحول الى انسانية طاغية مستبدة، وهو ما آلت اليه فعلا منذ القدم، بحكم طبيعة الانسان الطامحة في السيادة المطلقة، فالتاريخ حافل بالصور التي لخصت اقصاء فئة على حساب فئة وتمييز قوم على أقوام، كما لو تتبعنا التاريخ لنجدنه يروي في كل طية من طياته هكذا مواضيع تدعو الى التحكم في الانسانية عبر طرق مختلفة، أبرزها والتي عرفت تطورا ملحوظا خاصة في القرن الفارط الذي ارتبط بتطور العلم، هذا الأخير الذي عرف تطورا ورُقيا بالإنسان، وتحقيقا لعدة مطالب، ولأغراض هدفها احكام القبضة على الانسان، اذ مكن التطور العلمي عبر أدواته التقنية وفروعه في ميدان البيولوجيا بالتحكم في الانسان من خلال العبث بحياته البيولوجية، ورد الولاء للقوة الجسدية بأنواعها، ونجد ذلك عبر محطات مختلفة فهناك من فضل فئة لأنها قوية بيولوجيا ومتطورة على حساب أخرى وهناك من كرس كل جهوده للرقي بفئة من ناحية تحسين جسدها وطاقتها الجسدية والتي تعود على المجتمع بالفائدة في مقابل الخطورة التي تتعرض لها، وهناك من دعا الى الاعلاء من مفاهيم السلطة والقوة والتنازع الى درجة أن تتجرد الانسانية من انسانيتها ومن كل قيم بشرية خيّرة، هذا الأمر قد يبدو غريبا للوهلة، لكن الانسانية شهدت عدة مواقف مثيرة للسخط من قبل رغبة الانسان ذاته في السيطرة على الطبيعة الانسانية والسيطرة على الآخر، وتحول هذه السيطرة الى وحش طغى على القيم والروح الخيرة التي فطر عليها الانسان، وبالتالي التحول الى روح باثولوجية تعمل على تدمير الانسان، واحداث شرخ عميق في هويته وانسانيته، وهو ما كرسته بعض خطابات الفلاسفة والعلماء المستندين على نتائج علم البيولوجيا، والداعمين لنظرياتها المكرسة للتطور والتفوق، وهذا ما أكده واقع التطور التقني، والواقع الاجتماعي ما شهدته الحروب والسياسات الدولية من نزاعات وصراعات عنصرية وعرقية، على اختلاف أنواعها، عبرت معظمها عن التوجيه الظالم للعلم في أقسى صوره، وعليه نطرح التساؤل التالي: ماهي أهم محطات تكون فكرة التحكم السياسي السلطوي في الحياة من خلال علم البيولوجيا الذي يدعي الصرامة الموضوعية؟ وماهي المسارات التي اتخذتها وما الدعائم التي استندت عليها؟

أولا–العلم بوصفه أيديولوجيا:

اتخذ العلم مسارات وأنماط مختلفة وأخذ يتطور في كل مرة ويقوم بثورات عظيمة ويُبهر الانسان الذي منحه كل ثقته وآمن به ايمانا مطلقا بإمكانية تخليصه من أزماته التي تخترق حياته ومجتمعه من العمق، ففي كل مرة يبدع العلم في اكتشاف قوانين وأنماط جديدة للحياة تساهم بشكل كبير في تغيير حياة الانسان خاصة بعد الثورة التقنية الهائلة، فأخذ العلم يسأل والتقنية تجيب وتطبق وتسعد الانسان وتعطيه أملا في الحياة بعد أن قطع المرض ذلك الأمل، خاصة فيما يخص علم البيولوجيا الذي يهتم بحياة الكائن واكتشاف الأمراض وكيفية الحد منها وبالتالي تحقيق أكبر عدد ممكن من النجاحات التي تتيح امكانية الاستمرار في الحياة التي هي جزء لا يتجزأ من حلم كل انسان عاقل، ويتميز علم البيولوجيا القائم على المنهج التجريبي بالصرامة والمنطقية والابتعاد عن التفسير الخرافي والذاتي القائم على الأهواء والعواطف والتميز بالموضوعية في الطرح، هذه الأخيرة –أي الموضوعية– فقدت روحها التي تدعيها خاصة بوجود علم يلبي مطامح الانسان كعلم الأحياء الذي أغرى العلماء والجهات العليا ليفقدوا بذلك الموضوعية المنشودة ويدعونها فقط ويرفعون شعارها لكن دون العمل بمطالبها، بل بالعمل وفقا لمصالحهم وأهوائهم وسياساتهم، لهذا فالعلم ليس بريء يمكن أن يكون المذنب الوحيد عما يحدث في العالم اليوم من حروب مرهونة بتطور السلاح والقنابل النووية التي تصنع في رحم علم الفيزياء، والأدوية التي تصنع الحروب البيولوجية وتساهم في تدمير العالم، والبعض منها الذي يستخدم في تغيير طبيعة الانسان..الخ، لهذا "يستغل العلم السلع، وهو في الوقت ذاته جزء من عملية انتاج تلك السلع، كما يستغل المال، اذ يكسب الناس قوت يومهم منه، ولأجل ذلك فالقوى الاجتماعية والاقتصادية المهيمنة تتحكم الى حد بعيد بما يفعله العلم، وبكيفيته"[1]فهو قبل كل شيء مؤسسة اجتماعية واقتصادية هدفها المادي يسبق كثيرا هدفه النبيل الذي يتمثل في اسعاد الناس ورفع البلاء والضر عنهم، فهو جهة اغراء وجذب للعلماء أنفسهم قبل السياسيين من خلال ما يوفره العلم من شهرة وأموال طائلة وحركة اقتصادية قوية تساهم في تغيير حياتهم المادية قبل كل شيء، فالانسان ذلك الكائن الذي يطمح دوما بالسعادة والغنى لا يمكنه مقاومة الماديات التي يحققها له التطور العلمي لذا فهو دوما في سعي دؤوب الى الابتكار والابداع العلمي، كما تطمح السياسات لبلوغ الريادة والصدارة في الساحة العالمية من خلال ما يوفره لهم العلم من تطور اقتصادي مرهون بالعلم وانجازاته، من خلال زيادة الأموال والعتاد الطبي والاقتصادي والأسلحة والعملة الصعبة وغيرها من رهانات اقتصادية مرتبطة ارتباطا وثيقا بتطور مؤسسة العلم والتقنية، هذه الأخيرة التي تحقق للعلم ما طرحه

[1] ريتشارد ليفونتين، **البيولوجيا عندما تصبح أيديولوجيا**، ط1، تر: فهد عبد العزيز، أسامة خالد، رواسخ، الكويت،2019، ص19،20

وتجسد كل الوقائع النظرية وتحولها الى حقيقة، وهذا لا يتم الا من خلال توفير الدولة التقانات اللازمة والأدوات المصاحبة لعمليات الاختراع والابتكار، لكي تبدو أخيرا النماذج النظرية في صورة واقعية تمكن الدولة في التصرف فيها حسب ما تشاء وكيف ما تريد أو بحسب ما يخدم مصالحها، وبهذا يكون قد اتحد العالم والسياسي أو رجل الدولة مع العلم لتسخيره لصالح أعمال ايديولوجية متنوعة مرتبطة بالمجتمع لدعم السياسيات والدول، فصلاحية القول والادعاء بأن العلم موضوعي هي صلاحية لا أساس لها من الصحة فما خفي كان أعظم، ولا يمكن اعتبار العلم هالة مقدسة لأنه قبل كل شيء نشأ في المجتمع الذي تتحكم فيه قوانين وجهات عليا، كما أن العلماء هم عناصر من ذلك المجتمع ولهم ميول وأغراض أو ربما دوافع، و"لا يكون العلماء منذ بداية حياتهم علماء طبعا، بل يكونون أولا كائنات اجتماعية منغمسة في الأسرة، وفي الدولة، وفي بنية الانتاج وهم بالتالي ينظرون للعالم بالعدسة التي صاغتها تجربتهم الاجتماعية"[1] فكل عالم له قصة مختلفة عن غيره فهناك من عاش فقيرا لتغريه الآن انجازات النظريات العلمية التي بين يديه ويعتبرها الحل الأمثل للخروج من وضعه من خلال الماديات التي يتحصل عليها أثر كل نظرية علمية، والبعض من العلماء يعمل تحت تأثير السلطات العليا وتحت تهديدها، فان لم يفعل ما أملته عليه سيكون مصيره الزوال وربما القضاء على كل حياته مثل ما فعلت الكنيسة في العصور الوسطى مع العلماء، فالعالم الذي يعمل تحت لواء الكنيسة ووفقا لأغراضها فقد نجا من عذابها المحتوم ومن يفكر بمعزل عن آرائها فسيكون مصيره القتل أو الحرق حتى لو كانت كل آراءه منطقية وصحيحة مثل ما حدث لغاليلي، هكذا اذن تظهر ملامح السياسة كملامح الكنيسة كونهما أولا يشتبهان في السيطرة والهيمنة على الانسان، وثانيا هدفهما خدمة مصالحهم ومؤسستهم القائمين عليها، لكن يدعون في الظاهر المسالمة وخدمة الناس والبحث عن مصالح الشعب بكل موضوعية، لهذا فيمكن القول أن العلم لا يمكن أن يتميز بالموضوعية بل هو اجراء مُسيس من قبل جهات عليا تتحكم في نتائجه خاصة علم البيولوجيا الذي يحاول البعض اثبات أشكال العنصرية والتعصب والفشل والغنى بإثباتات بيولوجية جينية فطرية، لهذا فان "الادعاء بالانتحال والخداع وانتهاكات القانون وسوء ادارة التمويل واستغلال المرؤوسين، انتهاكات في توليفات الشفرة الوراثية(الدناdna) والتحامل والانحياز وصراع المصالح"[2]كلها صفات وايديولوجيات موجودة لدى بعض العلماء والسياسيين المتتبعين للنظريات والاكتشافات العلمية الذين يحرصون بصفة رسمية على أن تكون البحوث في خدمة مصالحهم، فيلجؤون لصفات متعددة لا أخلاقية أو حتى لا انسانية، لهذا ظهر مبحث أخلاقيات العلم أو فرع الأخلاقيات التطبيقية الذي يهتم بضبط كل الأنشطة العلمية

---

[1] ريتشارد ليفونتين، **البيولوجيا عندما تصبح أيديولوجيا**، مرجع سابق، ص19 .

[2] ديفيد رزنيك، **أخلاقيات العلم**، تر: عبد النور عبد المنعم، سلسلة عالم المعرفة، الكويت،2005، ص 13، 14.

وصبغها بصبغة أخلاقية من خلال فرض قواعد وآداب للسلوك في المهنة والتي تحفظ وتصون قيمة العلم والصفة النبيلة له وكذلك من أجل الحفاظ على الانسانية من أي ايديولوجيات مفتعلة، لهذا فان "التقدم العلمي لم ينتجه أناس حياديون أو مترفعون عن صراعات عصرهم وهموم البشرية ومصالحها، بل بالدرجة الأولى أولئك الذين يحملون في صدورهم مطامح وعواطف كبرى وفي رؤوسهم مُثلا عليا مُحركة"[1] اذن فالعلم الذي يسير في مسار تقدمي ويبهر الانسانية بالنتائج يحمل في طياته بذورا للكثير من الادعاءات الذاتية المرتبطة بالصراعات والمصالح، في سبيل خدمة أهوائهم ومطالبهم التي تنذر لهم بمطامع السيادة المطلقة.

ثانيا– سياسة الانتقاء بين النظريات العلمية والدعاوي الفلسفية:

كان الاهتمام بالإنسان على أن يُنظر اليه على أنه الغاية الأولى للخليقة، بالتالي وجب الحفاظ عليه وعلى روحه كذلك على جسده والارتقاء به الى أعلى درجات الكمال الانساني سواء من الناحية الفكرية والجسدية، فكان الارتقاء هاجس العلماء والفلاسفة على مر العصور، الى أن تطور وأصبح الارتقاء غاية تحرك التاريخ، وبالتالي شاع امتداده الى كافة أقطاب المجتمع على رأسهم الدولة والسياسات التي ترى في صلاح وسلامة الفرد صلاح لها لأن الفرد أولا كائن مدني يعيش في دولة ذات نظام سياسي من الواجب عليه احترامه والدفاع عنه وخدمته، وبالتالي ان كان الفرد قوي وشجاع فستحتاجه الدولة حتما عكس الفرد الضعيف الذي سيكون عبئًا عليها. هكذا اذن صارت فكرة الرقي وتحسين الفرد من خلال النظر الى قدراته لغاية ما هدف كل سياسي أو عالم أو متفلسف ونجد جذور هذه الفكرة في الفلسفة اليونانية، بداية **بأفلاطون Platon(347–429)ق.م** الذي حدد في أشهر مؤلف كتبه وهو الجمهورية، ضمن محاورات عن الدولة وعن فضائل العدالة والحق والخير والزواج وغيرها..، أن الفرد وجب أن يكون مطيعا للدولة لأنه وُجد فيها ولأجل خدمتها، فأفلاطون ينشد الوصول الى الدولة الكاملة التي تقوم أولا على حُكام يتمتعون بالقوة الجسدية والفكرية أي حكام يجيدون فعل التفلسف جيدا، هؤلاء نظر اليهم أفلاطون بعين الاعتبار ومن ثمة تزويجهم بنساء حكيمات أيضا لكي يكون النسل جيدا فيما بعد، وركز أفلاطون في الدولة الكاملة على وجود أفراد أقوياء ومعافين ويظهر ذلك منذ ولادتهم خاصة الناتجين من تزاوج أفراد أقوياء معافين ومن تم تتوكل الدولة بالاعتناء بأطفالهم بحيث "يحمل الموظفون أولاد الوالدين الممتازين الى المراضع العمومية تحت عناية مرضعات يسكن أحياء خاصة بمعزل

[3] عزت السيد أحمد، **الايديولوجيا والعلم العلاقة بين الايديولوجيا والعلم والفهم**، دار فن و علم، طرابلس،2017، ص109

عن الناس، أما أطفال الوالدين المنحطين وكل الأطفال المشوهين فيخفونهم قاطبة في مواضع مستترة مجهولة تلائمهم"[1] فقد ميز أفلاطون بين نوعين من الأطفال حديثي الولادة، النوع الأول نوع متميز جسديا وسليم ومُعافى لأن والديه سليمين وأفراد راقيين اهتمت بهم الأم خلال فترة الحمل وبالتالي فسترعاهم الدولة وتقدم لهم أفضل عناية لكي يصبحوا رجال أقوياء وأذكياء تحتاج لهم الدولة فيما بعد في الحكم أو في الحرب أو في مواصلة تحسين النسل، أما النوع الثاني الناتج عن أبوين فاقدين لكل الصفات التي تؤهل الفرد ليكون فردا صالحا ومعافى، هنا تنتهج الدولة نهجا آخرا وهو عدم تقديم الرعاية الكافية لهم والنظر اليهم نظرة دونية ونفيهم وقطع الأمل في الاعتماد عليهم، لهذا فنظرية أفلاطون العامة في تحسين النسل قائمة على حاجة الدولة الى أفراد أقوياء سالمين فان وجدوا غير ذلك فهو عبث، لهذا ركز على تربية الأطفال في تكوين الدولة، لينتج بذلك أفراد أقوياء والغير مصابين ذو نسل قوي ويرفض المشوهين، وهذا يراه أفلاطون واجب وجب أن ننفذه تجاه الدولة للوصول الى مدينة مثالية من حيث صلاح الأفراد ثم النظام لأن الأفراد مجبورين على خدمة الدولة والمساهمة في رقيها، ولابد أن يكون حاكم الدولة من هؤلاء مستقبلا.

نلاحظ أن نظرية أفلاطون في النسل نظرية عنصرية بامتياز اذ ينفي أفلاطون فئة على حساب فئة أخرى، ويهمش الضعيف على حساب القوي، وهذا تمييز عنصري واضح، ويعبر عن خطاب كراهية وعنف على مستوى العلاقات الانسانية، حيث تُعد نظرية أفلاطون في تحسين النسل المرجع الأول لأصحاب سياسات الالغاء والاقصاء الاجتماعي وكذلك دعاة التمييز، فهي اذن نظرية تعتمد أولا على أساس بيولوجي وهو سلامة وصحة فيزيولوجية الجسد، ثم العقل والذكاء والحنكة والفطنة وكل الصفات والوظائف المنوطة به، أي الاهتمام بقوة هذه الثنائية، لتكون هذه الثنائية عاملا للتمييز بين الأفراد، في حين أنها عامل طبيعي يميز كل فرد، ولقد سادت هذه الأفكار واقعيا عند بعض الحكام والسياسيين وفي بعض الدول.

تعتبر روما وسبرطا أول من مارسو الانتقاء السلالي أو الاجتماعي، فحكماء المدينة هم من يقروا مصير الطفل عند ولادته فاذا ولد مشوه أو به شيء من الضعف الجسدي فانه ينفى الى جبل بالقرب من تلك المدينة، بحيث اعتبر **أدولف هتلر Adolf Hitler** أن اسبرطا تحمل أول ارث لهذه الابادة وأشاد في كتاباته على هذه السياسة الانتقائية

[1] أفلاطون، **جمهورية أفلاطون**، ترجمة حنا خباز،ط1، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2017، ص171.

لأنهم وضعوا قانون روماني ينص بقتل الطفل المشوه ورمي كل الأطفال الغير مرغوب فيهم في نهر، معتبرين أن هذا العمل ليس عمل غصب أو عمل ظالم انما هو منطقي[1]

ويعتبر **توماس هوبز**[2] **thomas Hobbes(1588–1679)** من أبرز الفلاسفة السياسيين الذين قدموا تفسيرا ماديا للطبيعة البشرية من خلال فكرة التنافس، والنزوع نحو السيطرة المرتبطة نوعا ما بميل فطري في الانسان، يفضي الى سياسة القوة، حيث يقول "ان التنافس على الثروات أو الشرف أو الأمرة وغيرها من السلطات ينتج ميلا الى النزاع والعداوة والحرب، لأن سبيل المنافس الى تحقيق رغبته هو قتل الآخر أو اخضاعه أو هزيمته أو طرده"[3] اذ أن البشر يعيشون في جماعات، يحكمهم مبدأ التفاوت، فيرغب الحاكم في غزو الناس، ويرغب الناس في امتلاك أكبر عدد ممكن من الثروات، واستغلالها لصالحهم، ونهبها للطرف الآخر، وهنا يتعزز قول هوبز الانسان ذئب لأخيه الانسان، فالتنافس الذي هو مبدأ جذري، وأساس جوهري في الانسان من أجل الوصول للسعادة، يستدعي وجود النزاع وحرب الكل ضد الكل كما يبرر ذلك هوبز، ولا يكتفي بإرجاع ذلك الى الطبيعة التنافسية الكامنة في ذات الفرد فقط، بل من أجل البقاء والسيطرة الاجتماعية، وضمان مكانة استراتيجية في الطبقات الاجتماعية. فالموارد الطبيعية موزعة بشكل محدود فهي بالتالي محدودة وربما تنتهي في أقرب الآجال، لهذا فالضرورة تستدعي أن الجنس البشري كلما اتسع في الأرض سيجد نفسه في صراع مع الآخر بشتى الطرق على الموارد، والتنافس من أجل الحصول عليها وستكون النتيجة، قيام حرب الكل ضد الكل لأن الصراع يتطلب بالضرورة ذلك، هذه الحرب تطورت وتحولت الى صراع جزيئات الحمض النووي للسيادة والهيمنة على كل أشكال الحياة البشرية بما في ذلك هذه الموارد.[4] فالعالم اليوم فعلا يشهد صراعا من أجل الحصول على الثروات المادية بمختلف أنواعها، لاسيما الحصول على السيادة والحكم، لغزو الكون، ويمتد صراع السيادة المطلق بين بني البشر ليشمل البيولوجيا والبيوتكنولوجيا الحيوية، التي مكنت من اختراق التركيبة البيولوجية

---

[1] Nicolae sfetcu, **évolution et éthique de l'eugénisme**, multimedia publishing, https://www.telework.ro/fr/e-books/evolution-et-ethique-de-leugenisme/ 2019, page 7.

[2] **توماس هوبز**: فيلسوف انجليزي مهتم بالسياسة خاصة في مؤلفه مبادئ القانون الطبيعي والسياسي، اهتم بسلطة الدولة والعاهل الذي يجسدها بمقتضى عقد يبرم بينه وبين رعاياه.(جورج طرابيشي، **معجم الفلاسفة**، مرجع سابق، ص709)

[3] توماس هوبز، **اللفياثان، الأصول الطبيعية و السياسية لسلطة الدولة**، ط1، ترجمة: ديانا حبيب حرب وبشرى صعب، هيئة أبو ظبي للثقافة والثرات، كلمة للنشر، الامارات، 2011، ص106.

[4] ستيفن روز وآخرين، **علم الأحياء والأيديولوجيا والطبيعة البشرية**، تر : مصطفى ابراهيم فهمي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت،1990، ص ص 78،79

للإنسان والتعديل فيها وفقا لنماذج معينة، وقد فتحت هذه التجارب الحديثة مفهوما جديدا للريادة والتحكم في الانسان، وبالتالي الحصول على الموارد والثروات والسيادة من قبل الانسان القوي المعدل وفقا لبرنامج الانسان السوبر، الذي يكون مبرمجا على القيادة وعلى آليات الحكم بذكاء، وستكون له الأفضلية، وبالتالي تتعزز هنا فكرة الصراع البيولوجي كنوع آخر للصراع بين البشر، تلك التي نظر لها هوبز والتي تشبه نوعا ما نظرية داروين من حيث الصراع من أجل القوة، واكتساب أكبر مساحة من السيطرة.

كما نجد **تشارلز داروين** صاحب أكبر نظرية في الانتقاء السلالي، بحيث أن البقاء على هذا الكون يكون للأسمى وللأقوى، لأنه راهن على العيش والاستمرار من خلال التكيف مع شتى الظروف، ومن أهم ما تتبعها نجد نظرية **الداروينية الاجتماعية Darwinisme social** والتي هي نظرية اجتماعية مأخوذة من نظرية داروين العلمية في التطور والتي أحدثت ثورة في التمييز بين البشر، وأن هناك فئة ستقصى رغما عنها على حساب فئة أخرى لأنها لم تثبت أحقيتها في الاستمرار في هذه الحياة التي تتطلب البقاء للأصلح والأقوى، وبذلك فان تحسين المجتمع يستند على هذه النظرية فمن أثبت فاعلية بقاءه فهو الفرد الجدير بالاستمرار في الحياة، والمواطن الصالح الذي تحلم به كل مؤسسة اجتماعية، كما يمكن اعتبار داروين الأب الروحي لكل من ينتهج النهج التطوري وكل من يناهض فكرة الانتقاء على رأسهم **فرانسيس غالتون Francis Galton(1822–1911)**، الذي اقترح غالتون أنه من الجائز أن نتمكن من تحسين الجنس البشري بنفس الطريقة التي يربى بها النبات والحيوان[1]، فيمكن اذن تغيير الطبيعة والتعامل مع الانسان من خلال فكرة النوع الانساني الأحسن و الأفضل وراثيا ومن ثمة اختياره و اختيار الصفات الوراثية التي يحملها أما الحاملين لصفات غير مرغوب فيها فمن الضروري التخلص منهم، هكذا اذن أعلن غالتون عن ميلاد ما يسمى **اليوجينيا eugénisme** [2] والتي قدم لها نوعين أولهما ايجابي أي الاحتفاظ بالصفات الايجابية والنوع السلبي أي التخلص من الصفات الغير مرغوب فيها، ويرى جالتون في كتابه hereditary genius أن "الأطفال يولدون متشابهين الى حد كبير، ولا يمكن القول بأن العامل الوحيد في خلق الاختلافات بين الولد و الولد ورجل وآخر هو

[1] دانييل كيفلس, ليروي هود، **الشفرة الوراثية للإنسان، القضايا العلمية والاجتماعية لمشروع الجينوم البشري**، تر أحمد مستجير، سلسلة عالم المعرفة، الكويت،1997، ص14

[2] **اليوجينيا**: كان جالتون هو من أطلق على برنامج تحسين البشر هذا اسم اليوجينيا و قد اشتق الكلمة من أصل اغريقي يعني نبيل المحتد أو طيب الأرومة كان يهدف من خلال اليوجينيا الى تحسين سلالة الانسان بالتخلص مما يسمى الصفات غير المرغوبة و بإكثار الصفات المرغوبة.(المرجع نفسه، الصفحة)

التطبيق المستمر والجهد الأخلاقي"[1] بمعنى أن الفوارق بين الناس ليست فوارق متعلقة بالخبرة أو من خلال الاكتساب عن طريق التطبيق أو الممارسة، بل هي فوارق موجودة بالدرجة الأولى في الجينات الحاملة للصفات الوراثية وأن قضية تدهور المجتمعات قضية مرتبطة بالأساس الوراثي بالدرجة الأولى، وأضحت نظرية جالتون من أشهر النظريات التي لاقت ترحابا داخل الوسط المهتم بعلم الوراثة ومساندته والعمل بأفكاره والايمان المطلق بها الى درجة انشاء مخبر يحمل الاسم الجالتوني من أجل زيادة الاكتشافات في علم اليوجينيا.

وينحى **هربرت سبنسر**[2] **Herbert spencer (1820–1903)** هو الآخر منحى تطوري من خلال فكرته التي لخصها في فكرة البقاء للأصلح وكانت له الأسبقية في ذلك، بشهادة داروين نفسه، عبر نظريته في الارتقاء، واعتبر أن التطور هو الركيزة الأساسية ومحور مهم يحدد المجتمع بحيث اعتبره الدعامة الأولى التي تقوم عليها كل المباحث الانسانية سواء في العلوم الطبيعية أو علم الاجتماع الانساني ولا سيما الأخلاق. يرى سبنسر أن "حال المجتمعات كما هو الحال في الأجسام الحية، عادة ما تكون الزيادة في الكتلة مصحوبة بزيادة في تعقيد الهيكل الى جانب التكامل وهو السمة الأساسية للتطور"[3] اذ شبه المجتمع بالكائن الذي هو في تطور من الناحية العضوية بحيث يصبح أفضل من ذي قبل كذلك المجتمع هو في تطور دائم من خلال الزيادة في العناصر المادية والمعنوية فيه لكي يتطور، ولا يقتصر بتطور عنصر على حساب آخر بل يستند الى كلا العنصرين لكي يبلغ التكامل وعلى كل عناصر المجتمع ان تتكيف مع الظروف المتغيرة فان لم تثبت قدرتها على التكيف فستفنى وتنقرض، كذلك فهي تنتقل من التبسيط الى التعقيد في كل مرة، أي تتطور نحو الأفضل بعد أن كانت في صفة بدائية الا أن أصبحت في صيغتها الحديثة. كما تعتبر نظرية سبنسر في البيولوجيا الاجتماعية نظرية انتقاء، يغلب فيها القوي الضعيف أي البقاء للأصلح دوما، بحيث "أن تقدم الأقوياء وسقوط الضعفاء من الشيوخ والمرضى والمجانين والعاطلين عن العمل، لهو نتيجة ضرورية لقانون مستنير نافع، وأن الدولة اذ تحاول وقف هذا القانون الحكيم بدافع عن حب الانسانية زائف، تزيد في مقدار الألم بدل أن تنقص

---

(1) Galton, **Hereditary Genius**: **An Inquiry into Its Laws and Consequences**, 2nd edition, macmilan and co, London,1892, page 14

(2)**هربرت سبنسر**: فيلسوف انجليزي، أراد أن يعطي عن العالم تفسيرا يعتمد على العلم والعقل فأصدر كتاب مبادئ علم النفس، ومبادئ البيولوجيا، واهتم بنظرية النشوء والارتقاء.(جورج طرابيشي، معجم الفلاسفة، مرجع سابق، ص357)

(3) Spencer, **Principes de sociologie**, Volume 1, traduit de l'anglais par M. E. Cazelles, et j. gerschel, librairie germer bailliere et c, paris ,1878 page 33

منه.."[1] اذ كانت رؤية سبنسر رؤية نفعية من خلال تفضيل فئة على حساب أخرى كون فئة الضعفاء والتي تضم الاشخاص العاجزين لا تفيد المجتمع ولا تساهم في تطويره، فهؤلاء يصبحون عبئًا على الدولة التي ستتكفل بعلاجهم ومرافقتهم بالأجهزة التي يحتاجونها، وبالتالي ستصرف عوائدها وأموالها على حاجات لا أمل فيها، في الوقت الذي تحتاج فيه الى مواطنين أقوياء يساهمون في دفعها الى الأمام من خلال مساهمتهم بالأفكار الناجعة والمفيدة واستثمار المشاريع الناجحة لصالح الدولة وبالتالي زيادة في نسبة الاقتصاد، كذلك من خلال النسل حيث يخلف الأشخاص الأقوياء سلالات نقية تضاف الى تحسين المجتمع الذي يحتاج في ارتقاءه الى فكرة التقدم دوما سواء في مكوناته المادية أو العناصر البشرية، فإعتقاد سبنسر بالاختلاف قانون التغيير بين البشر، جعل منه يضع قانونا سماه بالمستنير ذلك الذي تحتاجه الحكومات الراغبة في تحسين حالها الاجتماعي والذي يحول كل المستويات، لذلك فقد كرس سبنسر الى نوع من العنصرية نفسها التي نجدها عند دعاة التمييز الطبقي..

ويوجه الألماني **فريديريك نيتشه**[2] **Friedrich Nietzsche** (**1844_1900**) ضربة قاضية اتجاه الانسان الضعيف، ليُعلي في مقابل ذلك الانسان القوي أو الانسان الأعلى، بحيث يحلل نيتشه متتبعا مسارات الانسان الغربي الذي صار ضحية لنظم عقلانية فاسدة جعلته في نهاية المطاف انسان ضعيف بلا معنى، قدم نيتشه نقدا راديكاليا صارما لمختلف الأنظمة والقيم الأخلاقية التي جعلت من الفرد كمجرد عنصر من القطيع وأعلن عن ميلاد عصر العدمية وموت الاله، أي لا قيمة لكل النظم الأخلاقية والدينية السابقة التي وضعتها وفرضتها الكنائس بزعامة وسلطة رجال الدين الذين كبلوا كل صوت داع للحرية ومن هنا دعا نيتشه الى التحلي بأخلاق القوة بدلا من أخلاق العبيد، والتحلي بأخلاق القوة هو ما يولد الانسان الأعلى الذي اعتبره نيتشه الوحيد القادر على الاستمرار والعطاء والعيش بزمام القوة بعيدا عن كل ضعف حيث يقول "الانسان الأعلى هو شاغلي، هو غايتي الأولى والوحيدة، وليس الانسان لا أقرب الأقربين، ولا أفقر المعدمين، ولا أكبر المعذبين ولا خير الخيرين"[3]معتبرا أن الانسان الأعلى هو انسان مختلف عن باقي الحشود لأنه انسان يصنع نفسه بنفسه قادر على مواجهة التحديات والشجاعة هي أسمى فضائله، انسان لا يستمع

---

[1] صلاح محمود عثمان، **الداروينية والانسان**، مرجع سابق، ص 120

[2] **فريديريك نيتشه**: فيلسوف ألماني، مؤسس فلسفة القوة، ومن أكثر الفلاسفة تأثيرا في القرن العشرين، يرى أن الإنسانية قد عاشت على عبادة الأصنام، أصنام الأخلاق، وأصنام في السياسة وأصنام في الفلسفة، لهذا رأى أن مهمته هي الكشف عن هذه الأصنام وتحطيمها، مؤلفاته أفول الأصنام، انساني مفرط في انسانيته. (عبد الرحمان بدوي، **موسوعة الفلسفة**، ج2، مرجع سابق، ص507،509)

[3] فريديريك نيتشه، **هكذا تكلم زرادشت**، ترجمة علي مصباح، ط1، منشورات الجمل، بغداد،2007 ص530

للمقدس ولا يؤمن به وقادر على مكافحة الحياة لأنه متمتع بإرادة القوة، وقد دعا نيتشه الى خلق انسان جديد له ما يكفي من الصفات القوية لإثبات جدارته في هذا العالم ويكون هذا الانسان سوبر مان ذو صفات ممتازة لذاك نجد أن نيتشه لا يعترف بالإنسان الضعيف سواء فكريا أو جسديا، ويدعو الى رفضه، لما يُسببه من وهن اجتماعي، وبالتالي أعلن عن رسم القطيعة مع خاصية الضعف وأصبحت فلسفته الانتقائية سياسة لكل من يحلم بالقوة في المجتمع وداخل الدولة، هكذا اذن "يقف اليوم بين قادة الدول الصناعية الكبرى منظرا لسياساتهم ومبررا لعولمتهم...وويل للفقراء في عالم لا يجيد التحدث الا بلغة المال والقوة"[1]فقد برر نيتشه لمشروعية الانسان القوي الرافض لكل القيم التقليدية وهي سياسة تنتهجها الدول الكبرى لوضع خطة محكمة للرقي بنظامها وبمجتمعها.

ومن أكبر دعاة القوة المتطرفة والعنصرية الجينية والعرقية، الألماني **أدولف هتلر** قائد الحزب النازي الألماني خلال الحرب العالمية الثانية وهو يتغنى بالنظرية النيتشوية، وقد ظل هتلر مدافعا عن العنصرية والعرقية مفتخرا بجنسه الألماني. بحيث كتب أنه يجب على الدولة أن تعلن أن أي فرد مريض ويعاني من عيوب وراثية لا يحق له التكاثر لأنه سينقل تلك العيوب الى نسله وبالتالي سيكون هؤلاء الأفراد عبئا على الدولة، وأصدر النازيون قانونا عاما مستوحى من النموذج الأمريكي الذي وضعه لافلين مفاده العمل على منع انتقال الأمراض الوراثية وفي ثلاثة سنوات تمّ تعقيم225000 شخص مما أدى الى هجرة وهروب العديد من المواطنين، وبالتالي ضمان **تحسين النسل** الايجابي في ألمانيا النازية، وكان تحسين النسل هو هاجس النازية المستبدة حتى في الجيش والجنود المجبرين على ضمان جينات وراثية لألمانيا، وفي عام 1939، وضع النازيون قانونا للقتل الرحيم، وتأسيس مصحات للناس عديمة الفائدة وتوجيه مجموعة من الخبراء لوضع علامة بصليب في سرير المرضى الذين لا يستحقون العيش وقد وضعت الآلاف من تلك العلامات وتمّ ابادة الكثير من الناس[2]، هكذا اذن فقد استغلت النازية البيولوجيا الجينية، بكافة فروعها وبأعلى مراتب تطورها، بصورة قاسية اتجاه الانسان، في عملها الطاغي وسياستها اللئيمة من أجل الإبادة الجنسية والعرقية والتفريق بين الناس من أجل الوصول الى مركزية السلطة، ولتحقيق فكرة العرق الآري الأسطورية، في مقابل دُنو كافة الأجناس الأخرى، لكنها فكرة تدميرية دفعت بالكثير من الافراد الى محارق الموت، بينما الآخر كان ضحية لمخابر التشريح الجسدي، لكن تم معاقبة كل من كانت له يد في تلك الأفعال الشنيعة، لأن الإنسانية هبة من الله ولا يجوز التعدي عليها والمساس بها.

---

[1] صلاح محمود عثمان، **الداروينية والإنسان**: نظرية التطور من العلم إلى العولمة، مرجع سابق، ص124.

[2] James Watson avec Andrew Berry, **ADN le secret de la vie**, page 47,48

واستخلاصا لما سبق فان فكرة التقدم من أبرز الأفكار التي ترجع ارهاصاتها الى طبيعة الانسان بذاته الذي يحلم دوما بالتقدم والرقي والتطور عن حالته القديمة كما شهدنا ذلك عبر مختلف العصور، ولكن لا يفوتنا أن ننوه أن فكرة التقدم من أبرز الأفكار الحداثية التي قامت عليها الحداثة، ناهيك عن العلم الذي دوما يتقدم ويشق طريقه نحو المستقبل بلا هوادة في تطور دائم. واذا ما ارتبط التقدم بالعلم فبدون شك سوف يحقق أحلام الانسان الذي لطالما حلم بالسعادة المطلقة والجمال والقوة والرغبة في الانتقال من وضعه الحالي وتبديل ظروفه الى الأحسن بحيث يخطط ويعدل من حياته لكي تكون حياة مثالية وفقا لإرادته وأهوائه لا سيما في الدول والحكومات التي تمتلك الوسائل والتكنولوجيات الحديثة، والتي تحاول أن تجعل من شعبها أرقى شعب على وجه الأرض، تحت مسعى الفكر النازي وأحلامه، الأمر الذي آمنت به السلطات وآمنت "بأنه من الممكن خلق مجتمع أفضل مما نعيشه الآن وبأن عدم المساواة في الثروة والسلطة والوضع الاجتماعي كلها ليست طبيعية و انما هي عوائق مفروضة اجتماعيا ضد بناء مجتمع توظف فيه كل الامكانات الخلاقة لكل المواطنين لفائدة الجميع"[1] وبما أن النقائص التي يعاني منها الفرد هي مجرد عوائق اجتماعية بالدرجة الأولى قبل أن تكون طبيعية، اذ فُرضت على المجتمع ولازالتها لابد من ازالت أفكار الضعف من مخيلة الشعب، فمن السهل التغلب عليها والرقي بالمجتمع الى أعلى درجات الرقي، ودفع كل ما يعيقه من تراجع في المستوى البدني وضعف الى قوة ومن اللامساواة الى المساواة وغيرها، كل ذلك يتم من خلال عمليات طبية مرهونة بمصير الدولة وتختلف بحسب اختلاف قوة الدول من الناحية التقنوعلمية وبالتالي تحويل تلك العوائق المفروضة اجتماعيا الى موضوعات من اختصاص العلماء البيولوجيون والأطباء الذين يحاولون اصلاح عيوب الأفراد ليكونوا أفراد أقوياء ودخائر مهمة للدولة، بحيث أن "علاج الكميات غير السوية من الخصائص المتشيئة يتم اما بإزالة الجينات غير المرغوب فيها (تحسين النسل والهندسة الوراثية..الخ) واما بإيجاد عقاقير خاصة(طلقات سحرية) تصحح أوجه الشدود البيوكيمياوية، واما باستئصال مناطق معينة في المخ أو باستثارتها بحيث نزيل مكان السلوك غير المرغوب فيه"[2] فطرق الدولة تتعدد في تحويل الأفراد الى أفراد أسوياء عن طريق العلاج الجيني من خلال نقل المورثات الحاملة للصفات المميزة المخزنة في البنوك الخاصة بذلك الى باقي الأفراد ليصبحوا حاملين لصفات جيدة، كذلك بالنسبة للصفات المنطبقة على السلوك، فهناك محاولات لجعل السلوك الفردي سلوك سوي، بهذا تكون الدولة بصدد التحضير لسياسة اجتماعية تتسم بتغلغل البيولوجيا كسلاح يافع في علاج الصفات غير المرغوب فبها والسلوكات اللاسوية من أجل أغراض خفية أو متباينة الوضوح، كما تتسم باتحاد الطب

[1] ستيفن روز وآخرين، **علم الأحياء والأيديولوجيا والطبيعة البشرية**، مرجع سابق ، ص21،22

[2] المرجع نفسه، ص19

مع السياسة من أجل تغيير المجتمع ومواكبة فكرة الأعراق السامية التي يسعى اليها الكثيرون، بحيث تبدأ الدولة بالهندسة وبالتخطيط ومن ثمة تنفيذ مشاريعهم. كما يرد الكثيرون الطبيعة البشرية والسلوكات الاجتماعية الى فطرة محتومة موجودة في الجينات اذا ما استطعنا التحكم فيها وتعديلها سنتمكن من السيطرة على المجتمع لأن كل تفاوت أو ضعف مرهون بنقص في الجينات البشرية لذلك النوع، وهو ما عبرت عليه البيولوجيا الاجتماعية.

ثالثا–البيولوجيا الاجتماعية Sociobiologie

نشأ علم الأحياء الاجتماعية في منتصف السبعينات وقد استخدم المصطلح لأول مرة من قبل **ويلسون Wilson** في كتابه **علم الاحياء الاجتماعي– البناء الجديد1975**، ويقوم هذا العلم على العلوم السلوكية ونظرية التطور أي الانتقاء الطبيعي وتكييف الأنواع مع البيئة ونظرية الوراثة[1].وبالتالي ترى هذه النظرية التي تعتبر شكل جديد من أشكال الداروينية الاجتماعية أن سلوك الكائنات الحية الاجتماعي موجود في أساس بيولوجي أي في الجينات الوراثية للفرد، أي أن دراسة النظام البيولوجي للكائنات يعبر بصفة صريحة عن نظامهم الاجتماعي، بصيغة أخرى أن لكل سلوك صادر عن الانسان له تفسير بيولوجي يتحكم فيه، واذا ما تحكما في هذا السلوك البيولوجي، سيؤدي ذلك بالضرورة الى فهم خصائص تطور الانسان أو عدم تطوره من خلال دراسة جيناته الوراثية، كما أن التخطيط الذي يصاحب الدراسة والهندسة المرافقة بذلك ستعمل على تغيير تلك الصفات اللاسوية وجعلها أحسن، وهكذا تتطور الأجيال بصورة مرغوبة لدى الدولة وفي نظر الجميع.

ان حقيقة البيولوجيا الاجتماعية التي تعتبر شكلا من أشكال نظرية في الطبيعة البشرية التي تتميز بها الفلسفة السياسية كلها، فكل نظرية عن المجتمع تتضمن نظرية عن ماهية البشر، وكل واضع نظرية عن المجتمع يدعي أنه يستنبط طبيعة المجتمع من مسلمات عن الطبيعة الفطرية للكائنات البشرية بينما هو في الحقيقة يستلهم الفروض من الغاية التي يود الوصول اليها.[2] فلا يمكن أن تكون كل السلوكات البشرية نتيجة أسس بيولوجية في الكائنات الحية فهناك عدة عوامل تتحكم في السلوك وليس العوامل المرتبطة بالجينات فقط ومن يدعي ذلك فقط فهو يتكلم بمحض أيديولوجيته أو بمحض دوافع ذاتية تعبر عن انتماءاته السياسية أو لأغراض خفية من أجل تسييس المجتمع بهكذا ايديولوجيات ليكون

---

(1) Pablo servignet, jaques van helden, **Biologie et Société Enjeux sociaux et écologiques de la biologie**, cours biol-101, université libre de bruxelles, 2011, page 141.

(2) ستيفن روز وآخرين، **علم الأحياء والأيديولوجيا والطبيعة البشرية**، مرجع سابق 284.

التحكم به سهلا خاصة من ناحية نشر هكذا ايديولوجيات وتصديقها من العامة لأنها تبدي لهم امكانية تحقيق أحلامهم عن طريق العلم، تلك المؤسسة الاجتماعية المفعمة بالايديولوجيات وبالتالي تتحقق مصالح الدولة ككل.

كما يعمل علماء البيولوجيا العصبية **Neurobiologie**والبيولوجيا الاجتماعية الذين يعتبروا أنفسهم تكنوقراطيو المستقبل القريب الذين سوف ينشرون المعرفة اللازمة لاتخاد القرارات السياسية والأخلاقية في المجتمع المخطط له وبالتالي الخروج بنتائج تتوافق والقرارات المتخذة في البداية، خاصة اذا كان على المجتمع المخطط له وهو مجتمع يبدو أن خلقه في القرن التالي أمر محتوم لكي يقود أفراده عن قصد وتصميم دقيق ليتجاوزوا عوامل الضغط والصراع السائدة في المجتمع.[1] فهناك العديد من البحوث التي يعمل عليها البيولوجيون والتي سخرت لها الدولة أموال هائلة من ميزانياتها، باعتبارها بحوث مرهونة بتطور الاقتصاد وبالسباق نحو التسلح الاقتصادي الكفيل بجعل الدول متطورة على مستويات كثيرة، لا سيما المستوى الاجتماعي الذي يضمن لها وجود أفراد متطورين، من خلال معرفة التركيبة الدقيقة للحي والحي الانساني تحديدا، وهذا ما عبر عنه مشروع **الجينوم البشري Génome humain** [2] في البيولوجيا الجُزيئية الهادف الى التحكم في الانسان والطبيعة ومن ثمة كسر القاعدة الغائية التي تسلم بسيادة الطبيعة على الانسان وبالتالي ستتغير مفاهيم أنطولوجية كثيرة من قبيل معرفة مدى اصابة الشخص بالأمراض الوراثية مستقبلا وكيفية التخلص منها، وعلاج الأمراض المستعصية والتنبؤ بالمرض وتحقيق حلم البشرية في زيادة أمد العمر بالتالي تحقيق حلم البشرية بالخلود والعديد من الأمور كانت في الماضي من نسج خيال الانسان وحبيسة الأساطير والميثولوجيا الاغريقية وهاهي مع الجينوم في طريقها نحو التحقق، وبالتالي السيطرة على الانسانية جمعاء وربما فناءها، فلا أحد يدري عن أسرار الجينوم التي يمكن أن تنتقم من الانسان ذلك الذي فكك خرائطه بما تُملي عليه أهوائه تصوراته، وغيرها من علامات الاستفهام التي يطرحها هذا المشروع فمن الصعب التنبؤ بما يحمله في طياته، ومع ذلك فان العلم في طريقه الى الكشف عن أسراره فبعض العلماء قدروا مدة معرفة خباياه بمدة لا تقل عن بضع السنين، وبالتالي فمشروع الجينوم مشروع سياسي بالدرجة الأولى كون الدولة أولا تسخر كل طاقاتها وامكانياتها المادية المقدرة بملايين الدولارات ونفقات المصانع التي تصنع المواد الكيمياوية المستخدمة في العمليات المخبرية وكذلك العلماء الذين يحاولون وضع خطط وفك شفرات تلك المادة الوراثية

---

[1] المرجع نفسه، ص ص،276، 277

[2] **الجينوم البشري** : كلمة جينوم هي مزيج من كلمتي جين و كروموسوم، الجينوم مجموعة من المعلومات الجينية لكائن حي موجودة في كل خلاياه في شكل كروموسمات و الداعم المادي للجينوم هو الحمض النووي (centre nationale de la recherche scientifique ,**le génome humain** : **de qui** , **pour qui** ,**pourquoi ?**, page1)

المسؤولة عن المستقبل، فهو بذلك عملية تجارية تبادلية ضخمة مرهونة بتطور الاقتصاد بالدرجة الأولى وهكذا تعمل الحكومات والسياسات على الحرص على متابعة هكذا مشروع من أجل ضمان السيادة والريادة في المستقبل.

فالإنسان يدنو كثيرا من العصر الذي يستطيع فيه أن يؤثر على صورة أو هيئة سلالته ليخرج الى الوجود على الصورة التي يريدها بل وربما ينجبهم بطريقة التحكم أو ما يسمى حاليا التخليق الجيني الأمر الذي اعتبره الباحثون تهديدا للبيئة البشرية وتغييرا للجينات وبالتالي مصير مجهول ينذر بالموت والفناء.[1] فالعلماء يهدفون الى خلق سلالات جديدة لها صفات متميزة من خلال التلاعب بالجينات وفق ما تفرض لهم سياساتهم من أوامر، وقد تتميز تلك السلالات بقدرات خارقة عن قدرات الطبيعة الانسانية المعتادة وتستمر في التطور الى صور متميزة تستمر في اسعاد الانسان وترتقي بصفاته وتحقق أحلامه، وربما يحدث خلط في الجينات ويفقد العلماء السيطرة، فيؤدي بالفناء المحتم للإنسان، هكذا ف"للمرة الأولى في الزمن بأسره، يفهم كائن حي أصله، ويستطيع القيام برسم مستقبله، حتى في الأساطير القديمة، كان الانسان مقيدا بجوهره ولم يكن قادرا على الارتفاع فوق طبيعته ليخطط مصيره"[2] اذن فقد تغير مصير الانسان بتطور البحوث البيولوجية التي ستمكنه من دخول عوالم جديدة تفوق الخيال، عوالم تحدد علاقة جديدة بين الانسان والطبيعة مختلفة عن العلاقة القديمة التي يحمل فيها الانسان الولاء للطبيعة، أما الآن فقد أصبح سيدا لها يتحكم فيها باعتباره محورا ومركزا لهذا الكون.

كما يتفق أصحاب النظرة الاجتماعية أن البيولوجيا تشكل المجتمع بما فيه من صفات سائدة وهي التي تتحكم فيه وتحدد مصائر الأفراد، كما أنها مسؤولة عن تحديد التمايز بين الأعراق، فتلك الجينات مسؤولة عن الجمال والتفوق البدني والسعادة والغنى والفقر وكل سلوك اجتماعي كما أنها المسؤولة عن تفوق أمة عن أخرى.

فاذا "اختلف مجتمع عن آخر، فذلك لأن جينات أفراده تختلف عن جينات المجتمع الآخر، تتفاوت الأعراق فيما بينها جينيا في مدى عدوانيتها، وابداعها، وحسها الموسيقي. بل ان الثقافة بأسرها تتشكل من وحدات صغيرة والتي يسميها علماء الأحياء الاجتماعية وحدات ثقافية"[3]، فثقافة المجتمع تنشأ من النظرة الاختزالية التي تُجزأ العالم الى وحدات صغيرة، والجينات هي المسؤولة عن تشكل هذه الثقافة البيولوجية، فبطبيعة الحال يكون مجتمع مختلف عن آخر من خلال اختلافه في الجينات المسؤولة عن وحدات ووظائف الحي الانساني، وكثيرا ما يعطي العلماء أمثلة وحجج في

---

[1] سعيد محمد الحفار، **البيولوجيا ومصير الانسان**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت،1984، ص19

[2] المرجع نفسه، ص35.

[3] ريتشارد ليفونتين، **البيولوجيا عندما تصبح أيديولوجيا**، مرجع سابق، ص32

هذا الصدد من خلال البشر البيض والسود فالبعض يرى بأن البيض أكثر قابلية للتعلم وأكثر ذكاء من السود وهذا راجع لعوامل بيولوجية بحيث أن أدمغة البيض تحمل جينات ذكاء أكثر مما هي عليه أدمغة الرجال السود، وبالتالي مجتمعات الأجناس البيضاء أكثر قابلية للتعلم والاختراع والابداع مما هو عليه حال الأجناس السوداء، وهكذا تطورت وتقدمت في المقابل تراجعت مجتمعات الزنوج، كما أن أجسام البيض تختلف عن السود فأجسامهم أكثر خشونة وصلابة بالتالي فمكانهم في المحاصيل والمزارع للقيام بأعمال الحرث في الحر والبرد وأعمال العبودية وخدمة أسيادهم لأنهم أكثر تحملا، لكن البيض هم أقل خشونة فمكانهم ضمن أعمال خفيفة وأقل شقاء بطبيعة جسمهم، فالطبيعة الجينية هي التي فرضت عليهم ذلك وهنا تتحكم الحتمية البيولوجية في كل الأعمال والسلوكات، كما برروا للمثلية الجنسية من خلال نظريات تزعم على أن ذلك الميل هو ميل مرتبط بالجينات، فطبيعة الجسم هي من دفعتهم لذلك، لكن ألا تحيل هذه الفكرة الى عنصرية واضحة اتجاه الانسانية؟ هل يعني بالضرورة أن نحكم على قدرة مجتمع ما من خلال لون البشرة وبنية الجسم وشكله؟ هل يمكن التبرير لطبيعة خارجة عن الفطرة الانسانية السوية بالعلم؟ أ لم يرتكب العلم هنا جريمة اتجاه البشر برفعه راية العنصرية والتمييز والظلم تحت ما يسمى البيولوجيا الاجتماعية؟ هل وُجد العلم ليكون مسؤولا عن الانقسامات والانشطارات التي تحدث في العالم؟ وأسئلة كثيرة تثيرها البيولوجيا الاجتماعية تثير الشك وتفتح نقاشات نقدية وايتيقية وانسانية مختلفة لأنها عبارة عن ايديولوجية تحركها أيادي سياسية تفعل ما تشاء لكي تخدم أهواءها ومصالحها وتفرض أراءها العنصرية القائمة على التفاوت والاستبداد والاستعباد والسيطرة على الانسانية.

ولكن لا يفوتنا أن ننوه على مخاطر هذا التحكم المقترن بالسياسة والتي تثير مشكلات عويصة على الانسانية وتهدد كيان الفرد ووجوده، وهذه الاشكالية موضع بحثنا في المبحث الموالي.

المبحث الثالث:السياسة والبيولوجيا والمشكلات الفلسفية المطروحة. أية علاقة؟

تثير التقنيات الجينية والوراثية المتطورة الكثير من المخاوف والتوقعات المستقبلية التي قد تهدد الإنسانية، وتغير طبيعتها تغييرا كثيرا، فطمع السياسيين لا حدود له من جهة ومستقبل الهندسة الوراثية لا يزال مجهولا ربما يكون عكس ما تملي به نتائج العلم اليوم، لأن العلم في تطور مستمر، ويستمر أيضا في الإنجاز، لأن التقنية تتحدد بماهيتها على حد تعبير هيدغر، وأن جوهرها ليس تقني، انما هو خاضع لسلطة عليا، أي مرتبط بيد تُحركه، وبطبيعة الحال فان التطبيقات البيولوجية اليوم على الانسان أصبحت تهدد كيانه، تقترب من نقطة فناءه، فالإنسان الصانع الذي أغواه التقدم العلمي لتحقيق أحلامه قد أصيب بالعمى اتجاه قيمه المقدسة والموهوبة من الله، والتي لا يمكن المساس بها لأنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالطبيعة البشرية، اذن فاذا ما اتحدت المخاطر التي تفرضها التقنيات البيولوجية مع اهدار القيم الانسانية، فبطبيعة الحال سيتغير حال الانسانية مع تغير القيم الطبيعية، ويفقد الانسان العديد من الخصائص التي تضيف لذاته معنى في هذا الوجود، وتطرح اشكاليات فلسفية كبرى تثير النقاش الفلسفي كمشكلة الحرية والمسؤولية والقيمة وغيرها، تلكم اذن هي المسائل التي نطرحها فيما يخص علاقة السياسة والبيولوجيا بالمشكلات الفلسفية والقيمية، والتي نطرح في خضمها التساؤل التالي: كيف يثير التحكم السياسي في الحياة البيولوجية اشكالات فلسفية ايتيقية كبرى؟

اذا قمنا بتتبع فكرة التحكم السياسي في الحياة البيولوجية، فإننا نجد الكثير من الأغراض المرجوة تحت كل بحث بيولوجي أو كل بحث علمي على الانسان، خاصة في البحوث المصيرية التي تحتاج جهودا مضاعفة للتطبيق، لأن نتائجها ستكون عبارة عن تحقيق أحلام، ونجد قبل ذلك ومن منظور آخر الكثير من المشكلات التي تمس الانسان من عدة جوانب فيفقد بذلك قيمته، ونقصد بالمشكلات، تلك المحددات الكبرى التي تحدد مصير الانسان، وماهيته ووجوده، وبطبيعة الحال مصيره عند الولادة أو الوفاة، وهي فطرية وموجودة لدى كل حي انساني فان فقدها أكيد سيفقد جزء كبير من انسانيته، وتكمن تلك المحددات المصيرية في الحرية القيمة والكرامة والهوية، فمعترك الصراع بين طمع السياسيين والطبيعة الانسانية يثير الكثير من النقاشات والتساؤلات المتعلقة بمصير الانسان ومستقبله، لأن الانتهاكات التي أجريت على الانسان أبدت وضوحا كاملا حول فكرة فقدان المعنى، لأن التقنية لاتكترث للقيم، ففقد الانسان معنى الحياة ومعنى القدسية، وبالتالي فان مسألة قدسية الحياة أضحت أول مشكلة مست الانسان بفعل الانتهاكات البيولوجية عليه، فلم تعد لها معنى خاصة اذا ما وضعت يد السياسيين مع الطبيب متعاونين على نزع هذه القداسة.

أولا–أُفول القداسة البشرية في ظل الانتهاك البيوتقني:

تعتبر مشكلة أفول **قدسية الحياة Le caractère sacré de la vie** مشكلة عويصة تثير النقاش، خاصة وأن حرمة الحياة شيء مقدس، كما ارتبطت ارتباطا وثيقا بالديانات السماوية التي اعتبرت أن الانسان كائن مقدس وخليفة الله في الأرض لا يجوز المساس به أو بجسده.

ومن الواضح أن مبدأ قدسية الحياة له أصوله، سواء في الحضارات الشرقية خاصة الحضارة الهندوسية أو في التقاليد المسيحية واليهودية إضافة الى ذلك أن القانون الغربي قد تم تشكيله الى حد كبير من قبل الديانة اليهودية والمسيحية خاصة في مبدأ قدسية الحياة، فالإنسان يستمد ألوهيته وقيمته وقدسيته من الله وليس من صفة إنسانية[1]، بمعنى أن صفة القدسية تحمل معنى ديني مطلق، كونها صفة مستمدة من الذات العليا أي الذات الالاهية وليس الانسانية، فهي ليست صفة وضعية في الانسان بل تتعالى عن ذلك لتشكل ذلك الرابط المتين بين الانسان وخالقه والذي لا يجوز المساس به. فقد خلق الانسان وفقا للمشيئة الالاهية، ووفقا لمبدأ الاختلاف بحيث يختلف البشر في الشكل لكنهم متشابهون كونهم كائنات مقدسة، فالحياة اذن "مهمة وثمينة، وهي خاصية أساسية في الانسان ولا بد من احترامها، ولا ينبغي أن تهدر بدون تبرير قوي، لأن الناس كلهم لهم حق متساو في الحياة"[2] فمبدأ القدسية ينص على عدم قتل النفس أو تغيير طبيعتها، أو التقليل من شأنها أو قيمتها بأي شكل من الأشكال، لذلك فحياة الانسان عبارة عن خط أحمر، ويقصد بفعل القداسة أن جسد الانسان يتمتع بحرمة المساس به أو وضعه تحت التصرف العلمي التقني أو وضعه تحت مجهر البحوث البيولوجية ومخابرها التي تتقن النبش في أسرار جسده وتركيبته الداخلية المسؤولة عن تكونه، فالبحوث البيولوجية اليوم خاصة تلك المقترنة بالهندسة الوراثية ومنجزاتها ومشروع الجينوم البشري الذي يهدف للكشف عن أسرار الحياة، قد لكمت القداسة الانسانية بلكمة قوية أفقدتها كل معنى، خاصة اذا ما ارتبطت بالسلطة السياسية التي تحرك تلك البحوث بما يخدم مصالحها، فهي تتصرف وفقا لمنطق المنفعة والتقدم ولا تهمها فكرة القداسة الانسانية البتة. لذلك فان تصرف السياسيين في المخابر البيولوجية من أجل التخطيط للإنسانية قد أفقد هذه القداسة التي منحت للإنسان وفق عامل فطري مرتبط بالدين والحياة أيضا ومرتبط بالارتباطات الأخلاقية من جهة أخرى لأن فقدان هذه الصفة

---

(1) Edward w.keyserlingk, **le caractère sacré de la vie ou la qualité de la vie**, document d'étude, commission de réforme du droit du canada, montreal, 1979 page10, 11

(2) ناهدة البقصمي، **الهندسة الوراثية والأخلاق**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1993، ص106

يؤدي بالضرورة الى أفول الانسانية بالدرجة الأولى، "لقد أصبح بإمكان العلماء التدخل في تركيب الانسان الوراثي. وهم يحلمون بأن يتحكموا بهذا التركيب ويتلاعبوا به الى حد انتاج نسخ عديدة من انسان واحد، فأين تقف قدسية الحياة من كل هذا؟"[1] فالإجابة عن هذا السؤال هي اجابة واضحة لأن موضع القدسية هنا في أفول من خلال التدخل السياسي على الانسان والتي تتباين مظاهره من خلال التحسين والتعديل وبالتالي تغيير الطبيعة الانسانية فتهدر القدسية مرورا بالاستنساخ البشري الذي يقضي على الاختلاف الانساني ويشكل نوعا من أنواع فناء النوع الانساني ثم خلق أجنة واجراء تجارب صارمة عليها ومن ثم رميها كأنها لم تكن كائن بشري في بداية نموه وفعل الاجهاض الذي يسمح للمرأة بحرية تقرير مصيرها في جسدها والتخلص من الجنين في بداية اكتشاف الحمل أو قتل كل جنين مشوه، ألا يعتبر هذا قتل نفس بدون مبرر وجريمة يحاكم عليها فعل القداسة، وصولا الى مشروع الجينوم البشري الذي يقضي مباشرة على عبارة الحياة مقدسة كاشفا عن كل سر طبيعي في الانسان من خلال تفكيك الخريطة الوراثية وبالتالي امكانية حل ألغاز الأمراض الوراثية والمستعصية وتنقص نسبة الاصابة مستقبلا من خلال معرفة كيفية الوقاية منها، والكثير من التطبيقات البيوتكنولوجية التي دنست المقدس خاصة اذا عمل السياسيون على تحقيق أهداف مرتبطة بالسياسة الاجتماعية تلك التي تهدف الى خلق أفراد تنافس بهم على المستوى الاجتماعي، هكذا اذن فقد أهدرت صفة القداسة الانسانية وتحولت الحياة من شيء لا يمكن المساس به أو التصرف فيه الى مجرد سلع معروضة في الأسواق تحقق الربح المادي والمالي وتنعش الاقتصاد وتشفي غليل كل سياسي متطرف.

ثانيا– معضلة الهوية الإنسانية وخطر التلاشي:

الهوية Identité معضلة أخلاقية شديدة التداخل مع مفاهيم متعددة لأنها تعبر عن كينونة الفرد ووجوده في هذا العالم ولها معالم عديدة، والأمر الذي يهمنا في هذا السياق هو عن مدى تغير الهوية في المنظور البيولوجي الذي ارتبط مؤخرا بإشكالية التجريب على الانسان والجسد الانساني وكذلك بالتلاعب بهذا الجسد وأعضائه وفقا لمنطق المنفعة، وهذه المشكلة من أكثر المشكلات اثارة في تاريخ البيولوجيا لأنها مرتبطة بالمنفعة السياسية وتفوق اثارة المشكلات المرتبطة بتغير الهوية البيولوجية والتي تُجرى من صميم موافقة الأشخاص فعلى سبيل المثال هناك أشخاص يقومون بعمليات التجميل لتصحيح عيب خلقي أو من أجل جمال الوجه والجسد، وهناك حوادث التي تتلف فيها أعضاء من الجسم فيحتاج الطبيب الى نقل أعضاء شخص اخر للشخص المصاب هنا نلمس بوضوح تغييرا في الهوية بتغيير في أبرز معاييرها

[1] المرجع نفسه، ص108

التي تغير الشخص تماما وتجعله يحمل وجها جديدا وأعضاء غريبة عنه ثم ان "أزمة الهوية التي تجتاح الذات اثر تشوه أصابها مثلا، تصل الى أقصى درجاتها. فالوجه هو مرآة الذات المخصوصة و المعبرة عنها، وكل جرح أو تمزق له يتبدى مضاعفا، حيث يولد مرارة دفينة، كما يخلف تمزقا داخليا يصل الى عمق الذات، فيضرب هويتها ويرجها" [1] فالذي يفقد وجهه لا يفقد جماله فحسب بل يفقد هويته ومعرفته أي معرفة الآخرين للأنا وبالتالي يحصل له تذمر و قلق أنطولوجي واغتراب يزعزع الذات فتفقد قيمتها فيلجأ للتغيير وربما بعد التغيير أيضا لا يعجب الشخص بوجهه الجديد فيحصل قلق أكبر، وبالتالي يفتح النقاش عن أساس الهوية وهل بقيت نفسها أم تغيرت بتغير أعضاء الجسد؟ و على أي أساس تبقى الهوية هوية على الأساس القبلي الذي وجدت فيه بعد أن طمستها تجارب العلماء خاصة اذا ما اقترنت بحصيلة التلاعب بالجسد والتحكم فيه وجعله خيرا ماديا.

ان تسخير السياسيين لأموال طائلة لتدفق الانتاج البيوتكنولوجي كما سبق القول له دواعي كثيرة وأعراض تختلف وفق اختلاف الهدف، وكون هذا الهدف يخدم سياساتهم بالدرجة الأولى ويزود أسواق البورصات العالمية بأموال هائلة فتلجأ بعض الدول الى الاستثمار في التجميل وكذلك بتجارة الأعضاء في السوق السوداء من أجل الربح السريع والوفير، هنا تطرح الكثير من الاشكاليات الفلسفية عن الانسان الذي أصبح مجرد قطع غيار للبيع وللشراء و التبادل فأهدرت قيمه وهويته تلك الركيزة الأساسية التي تحدد كينونة الفرد؟ فما مصير الانسان الذي أصبح مادة معروضة في سوق السلع؟

وتفتح مشكلة الهوية بابا آخرا من أبواب الانتهاك التقنوسياسي للهوية، بحيث تتخذ تجارب بعض العلماء المسيسة من الأجنة كمادة مخبرية لإنجاز تجاربهم أو استخدام خلاياهم الجذعية من أجل علاج الأمراض، كل هذا تحت ذريعة أن الجنين عديم الهوية وليس بعد شخصا وبالتالي يقومون بتجارب تحقق لهم الربح المادي فيما بعد ويستمر السياسيين في استثمار تلك التجارب في السوق كونها محل جذب العديد من الأطراف لما فيها من حلول لما بات يعرف بالمستحيل لدى بعض الأشخاص، فصار المستحيل ممكننا اعتمادا على الجنين الذي لم يعترف بهويته من طرف أصحاب المصالح وحجتهم في ذلك أنه لا يتوفر على صفة الوعي تلك الصفة الازمة للرقي الى مرتبة الانساني بحيث أن " من أهم شروط الوعي بالذات قدرة الكائن على اتخاذ القرارات، وهذا مالا ينطبق في الجنين البشري في أي مرحلة من

[1] هيفاء النكيس، **نقل الأعضاء وزرعها أمل في البقاء ومعضلات التجربة**، مقال في كتاب جماعي، مجموعة من الأكاديميين، **الأخلاقيات التطبيقية و الرهانات المعاصرة للفكر الفلسفي**، اصدارات الجمعية الجزائرية للدراسات الفلسفية، الجزائر 2016 ص 85

مراحل نموه، ولكن هذا أيضا لا ينطبق على الطفل بعد ولادته بأشهر عديدة، وهو أيضا لا ينطبق على أعداد كبيرة من البشر كالمتخلفين عقليا أو الذين يعتبرون ميتين من الناحية الاكلينيكية"[1] لأن كل هؤلاء حسب أنصار هذا التوجه لا يمكن نعتهم بالشخص فهم لا يستطيعون القيام بالأعمال ولا التعبير عن رأيهم بكل قناعة ولا ابداء وجهة نظرهم ولا اتخاذ أي قرار سواء قرار عادي أو حاسم بشأن حياتهم ومصيرهم و كل القرارات الصادرة عن وعي ذاتي، اذن فعلى الأغلب ساد الاعتقاد لدى بعض السياسيين والعلماء التضحية بهذه الفئة أو تهميشها أو استخدامها كمادة علمية تجريبية في المخابر لأن جوهر هويتهم مفقود وهو الوعي، لكن ألا تتسم هكذا قرارات بالسذاجة لأن أي شخص منا كان جنينا ثم تطور بعد ذلك الى شخص له مقدرة كبيرة على الوعي، ومرحلة اللاوعي هي مرحلة أولى من بداية تشكل الوعي، فهكذا اعتقادات لا تهدم الهوية فقط بل تعمل على القضاء على النوع الانساني ونشر التمييز في المجتمع كما فعلت النازية من قبل.

ثالثا– مشكلة الحرية:

تعتبر **الحرية Liberté** خاصية تميز الإنسانية، بل انها من أهم الخصائص المسؤولة عن الطبيعة الوجودية للأفراد، اذ تطرح في خضمها الكثير من النقاشات، فماهي الحرية؟ ولم يقدرها الناس هذا القدر العظيم يا ترى؟ فهل الرغبة فيها أصيلة في الطبيعة البشرية؟ أم هي ثمرة أحوال خاصة؟ وهل يرغب الناس فيها من حيث هي غاية في نفسها، أم يرغبون فيها للوصول على أشياء أخرى؟وهل الكفاح في سبيل الحرية شاق مرير حتى أن الناس يسعون للحصول عليها؟[2] أسئلة عديدة ومهمة تطرح في مجال بحث الحرية باعتبارها قيمة مقدسة لدى الانسان وترتبط مباشرة بالكرامة الانسانية التي ترتقي بالإنسان، لهذا فالجميع يبحث عن الحرية وينشدها باعتبارها حق طبيعي وأّصيل في الطبيعة الانسانية فلا يستطيع أي انسان مواصلة المسير من دون حرية لهذا نص ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الانسان عن ضرورة التمتع بجميع الحقوق والحريات على اختلافها، لهذا فإنها مثل القداسة والهوية تشكل الحرية مفهوما مميزا وأصيلا وجوهريا لدى كل فرد ، لكنها أصبحت مشكلة في خضم الانتهاك التقنوسياسي وتدخله في حياة الانسان تدخلا عنيفا محدثا شرخا عميقا في القيم يشبه ذلك الذي حدث في القيمتين الأخيرتين والذي ضرب بهم العالم والسياسي عرض الحائط بعد أن كانوا مفاهيم مقدسة تميز الطبيعة البشرية وتعطي لها قيمة جوهرية. بحيث وعدت التقنية الانسان بتحقيق وعود التمتع

---

[1] ناهدة البقصمي، **الهندسة الوراثية والأخلاق**، مرجع سابق، ص115

[2] جون ديوي، **الحرية والثقافة**، تر: أمين موسى قنديل، مطبعة التخزين الاسكندرية،2003، ص1

بالحرية المطلقة التي حلم بها دوما وكان سعيه دؤوبا في الحصول عليها، أي حرية اختيار مصيره وصفاته بنفسه وفق ما يشاء بالاعتماد على منجزات علم الوراثة، لكن انقلب ذلك الوعد من تحقيق حلم الى السيطرة على الانسان لأن " محاولة العلماء التدخل في تغيير التركيب الوراثي للإنسان وتحويله الى كائن ذي صفات خاصة يحددونها هم، ما هو الا تدخل في حرية الانسان واستقلاليته"[1] لأن الانسان خلق حرا بصفات طبيعية يتميز بها عن غيره وكل تدخل يمس تلك الصفات فانه يفقده تلك الحرية التي كان يتمتع بها فيمنع من الولادة كانسان طبيعي بل يخلق انسان معدل وراثيا فقد تدخل العلم في تحديد صفاته وسلوكاته الى صفات مختارة من طرف سلطة عليا وبذلك قد لا يعجب البعض بتلك الصفات المختارة على حسب أهواء الآخرين ويكون الفرد ضحية للعلم الذي سلبه حقه الطبيعي في ما سيكون عليه كسائر الكائنات وبالتالي ستصبح مشكلة عويصة يفقد فيها الانسان حريته التي يتميز بها ككائن عاقل ترتبط حريته بعقله المسؤول عن كل أفعاله التي تتحدد وفقا لتجرأ على استخدام عقلك أي أن تكون حرا وتمتلك زمام السلطة على نفسك.

ومن جانب آخر يتيح التحكم الجيني في الانسان امكانية توجيه سلوكه وارادته حتى دون علمه لأن الانسان سيصبح في المستقبل القريب صنيعة المخابر على أيادي الطبيب والعالم وتتميز هذه النظرة بأنها"تسعى الى السيطرة على موروثات الانسان التحكم فيها مما يعني أنها ستسيطر على ارادته وقد تهدد وجوده الانساني"[2] فجوهر السيطرة على الانسان سياسي بالدرجة الأولى ومرتبط بأيديولوجيات يكون الإنسان هو الضحية الأولى والأخيرة، فقد سلبت منه حريته وقيمه الفردية الخالصة، وصارت هي التي تملك النفاذ الى عالمه الخاص المستقل، بعدما كانت الحرية ميزة وعالم آخر بالنسبة لكل كائن انساني، لايمكن اختراقها ولاتجاوز أسوارها، فقد تجاوز العلم اذن إرادة العقل البشري المستقلة وأصبح يسيرها بمفهومه الخاص، لأجل تدجين أكبر عدد ممكن من الأفراد داخل المجتمع الواحد، فقد يتطور هذا التحكم أيضا على مستوى كل مختبر علمي ويتحول الى وحش يكبل حرية واستقلالية البشر ويحولهم رغما عنهم الى كائنات غريبة في الشكل أو في السلوك، وبالتالي سنفقد السيطرة على الطبيعة البشرية الخيرة والمسؤولة عن مصدر الأفعال الإنسانية السليمة، وربما تتحول الى طبيعة شريرة، وتفلت القبضة من يد الانسان الى كائنات ذات صناعة مخبرية، أو ربما سيكون مستقبل هذه البحوث مفرحا ويتميز بالهدوء، وسيسير في طريق خدمة الخير للإنسانية، كما يرى المتفائلون

---

[1] ناهدة البقصمي، **الهندسة الوراثية والأخلاق**، مرجع سابق، ص206

[2] المرجع نفسه، ص218

بالعلم، لكن هذا الأمر سيعتبر مستحيلا نوعا ما كون أن هذا التطور مرتبطا ومرهونا بالهيلمان السياسي، الذي يسعى لبلوغ المزيد من مراتب التطور الأسمى.

رابعا– مشكلة تشظي الكرامة البشرية:

ان التدخل التقني في الانسان يمس أهم ميزة في الإنسانية، وهي صفة متصلة بجوهر الانسان اتصالا وثيقا، وهي صفة **الكرامة La dignité humaine** ،المقترنة بشخصية الانسان التي تؤكد على استقلالية الفرد وحرمة نفسه، كما أنها تعبير عن وجود حدود إنسانية يقف عندها كل من أراد التطاول عن ذات هذا الانسان، وبالتالي لابد من احترامها واحترام كل المفاهيم المكونة لها، من قبيل الحرية والاستقلالية والذاتية..

ان مفهوم الكرامة البشرية يحيلنا الى فكرة أن كل شيء يرجع الى الكائن البشري لأنه انساني، وهو احترام لامشروط يعود الى كل فرد، مهما كان سنه وجسمه وصحته، ووضعه الاجتماعي ودياناته، وهي كرامة ملازمة، وليست كرامة ايتيقية، لأن الأولى ذات مفهوم ستاتيكي والثانية ذات مفهوم ايتيقي، كأن نقول أن رجلا نزيها أكثر كرامة من لص.[1] اذن فان مفهوم الكرامة هو مفهوم واسع يرتبط بمفهوم الإنسانية عامة دون استثناء، لا لشيئ الا لكون الفرد كائن انساني، صفة الكرامة ملازمة له، ولها مفهوم آخر مرتبط بالأخلاق والايتيقا، اذ تتعزز الكرامة هنا مع القيم التي تميز شخص ما عن آخر، لكن في ميدان البحث التكنزلوجي الصارم على الانسان، أين صارت الكرامة عرضة للتهديد، من قبل مقتضيات التجريب والاستعمال المكثف للتقنيات البيولوجية على الانسان، تصبح ذات الانسان عبارة عن حقل تجريبي فاقد لكل استقلالية وكرامة، أي تلك المسؤولة عن حفظ وصون الشخص الإنساني بمفهومها العام كونه انسان قبل أي شيء.

كما أن الكرامة مسؤولة عن حفظ الحياة سواء في بدايتها أو نهايتها، فالكرامة في الحياة كما الكرامة في الموت، فأن سعى الانسان لضمان حياة آمنة، مستقرة وكريمة، فذلك يعني أن يضمن لنفسه كذلك نهاية حياة هادئة ومطمئنة.[2] ولأن الحياة عبارة عن عيش بكرامة سواء عند الولادة أو الموت، فان كل تدخل تقني على الانسان، سواء عند الولادة أو قبلها، من قبيل تعديل الصفات الوراثية المسؤولة عن الجمال لدى الجنين، هو مساس بكرامته، لأن له الحق في صفات طبيعية كبقية الناس، كما أن التدخل التقني على جسده في كافة أدوار حياته، هو تجاوز خطير، خاصة ذلك التجاوز

---

(1) محمد جديدي، **الأفق البيواتيقي**، ط1، ج2، دار ميم للنشر، الجزائر، 2021، ص 259

(2) محمد جديدي، **الأفق البيواتيقي**، ط1، ج 1، دار ميم للنشر، الجزائر، 2021، ص138

المتعلق بوضع حد لحياة انسان لا يقين في شفاءه، فهنا ينكسر مفهوم الكرامة الإنسانية لديه، لأن كل انسان له الحق في موت طبيعي وحياة طبيعية.

خلاصة:

في ختام هذا الفصل والذي يشكل مقاربة تاريخية تطرقنا فيها الى الكيفية التي سار عليها علم البيولوجيا وفق المسار التطوري مقترنا بآلية التحكم السياسي التي تتخذ من هذا العلم ذريعة لممارسة مختلف الأغراض والايديولوجيات للوصول الى أهداف مرتبطة أساسا بالمبدأ النفعي البراغماتي والاقتصادي وغيرها وما ترتب عن ذلك من اشكاليات مست الأساس الصلب للإنسانية، وعليه يمكن استنتاج النقاط التالية:

شغل علم البيولوجيا اهتمام الانسان منذ القديم ولو لم يكن علما قائما بذاته بحيث نجد ارهاصات هذا العلم في الأرضية اليونانية التي شكلت حقلا خصبا للعلم الطبيعي مع فلاسفتها الطبيعيين الذين نظروا في أصل هذا الكون والعناصر الطبيعية المكونة له، ثم كانت بيولوجيا أرسطو حول علم الحيوان المرجع الأصيل للكثير من علماء عصره بحيث قدم تفسيرات دقيقة ومنطقية في هذا العلم، ورفع أبقراط المشعل اليوناني الأول في الطب الذي بقي خالدا ليومنا هذا من خلال التفسيرات الوفيرة التي قدمها حول الأمراض وعلاقاتها بالجو وطريقة علاجها سواء بالعقاقير أو بالرياضة، ليضع أخيرا بصمته الخالدة وهو القسم الذي راهن فيه أبو الطب على الحفاظ على حياة الانسان مهما كان الأمر، كما تميز الطب الاسلامي بنظريات عامة في البيولوجيا والطب وعلوم التشريح والكثير من الاكتشافات التي أفادت العالم، ليشهد علم البيولوجيا تأسيسا علميا في العصر الحديث، ليصير علما قائما بذاته مع اكتشافات مندل في الوراثة ونظرية داروين في التطور..الخ الى غاية التطور الذي عرفه ميدان الهندسة الوراثية بتطبيقاتها المختلفة التي اعطت السيادة للإنسان بإمكانية التجريب والتخطيط على الحي الانساني ذاته.

ان الأبحاث البيولوجية التي أصبحت في يد الانسان ومكنته من الولوج الى أسرار الطبيعة الانسانية، قد تحولت الى هيمنة وسيطرة من قبل السياسيين الذين أغراهم التقدم العلمي الذي حتما سيحقق أحلامهم النفعية، والتاريخ سجل العديد من النماذج التي ساد فيها توغل السياسيين في التمييز والعنصرية واصدار أحكام تستند لنظريات بيولوجية تتسم بتغليب فئة على حساب الأخرى، كما تتخذ من تطبيقات الثورة الجينية كفرصة لتجسيد مجتمع جديد يتسم بصفات ممتازة، ضف الى ذلك الرهان الاقتصادي لتلك البحوث.

فقد الانسان الكثير من القيم التي تميز أناه، فذلك التلاعب وتلك السيطرة في طبيعته قد أفقدته الكثير من القيم الجوهرية كقيمة الحرية و القداسة التي تعدى عليها العلم بمختبراته التجريبية التي بيد السياسيين، فصار الانسان يتشكل وفقا لما يرغبه هؤلاء، هنا يطرح التساؤل عن مصير الانسان وهويته..

هكذا اذن اثار موضوع التحكم السياسي في البحوث البيولوجية العديد من الشخصيات الفلسفية، لتخرج بخطابات مدوية في ذلك، و على الأرجح يبدو الفرنسي **ميشيل فوكو**[1] عبر فلسفته القلقة، كونه شخصية تحدثت عن السلطة بتعبيره –كل شيء تحت سلطة– وتعزز موقفه هذا من خلال نحته لمصطلح البيوسياسة من خلال ما تقوم به الدولة من آليات بيولوجية للتحكم في الحياة عامة..تفاصيل ذلك في الفصل الموالي.

[1] **ميشيل فوكو**: ولد فوكو عام 1926 ببلدة وسط غرب فرنسا، وكان والده جراحا يأمل أن يكبر ابنه ويشاركه مهنته، ولقد عانى فوكو من اكتئاب حاد بلغ به حد محاولة الانتحار، ولعله بسبب هذه التجربة أصبح مولعا بعلم النفس، فتحصل في ذلك على إجازة إضافة الى اجازته في الفلسفة. انضم فوكو الى الحزب الاشتراكي الفرنسي من عام 1950 الى عام 1953 عن طريق لويس ألتوسير، ولكنه مالبث وأن تركه. تحصل فوكو على شهادة الأستاذية عام 1950، وعمل محاضرا بدار المعلمين العليا ثم تقلد منصبا في جامعة ليل فحاضر في علم النفس مابين 1953–1954، ونشر أول كتاب له سنة 1954 بعنوان المرض العقلي وعلم النفس، وعين في نفس السنة مندوبا بجامعة بالسويد، ولكنه غادر سنة 1958 الى منصب بوارسو بهامبرغ، ثم عاد الى فرسا ليتحصل على شهادة الدكتوراه سنة 1961، بعد أن قدم بحثا بعنوان تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي، وآخرا تضمن ترجمة وتعليقا على أنثربولوجية كانط.انتقل فوكو الى جامعة تونس سنة 1966، وقد أضحى واحدا من أبرز المفكرين الممثلين للموجة الأحدث في محاولة تقويض الوجودية شأنه شأن ليفي شتراوس، وفي نفس السنة نشر كتابه الكلمات والأشياء، عاد ابان ثورة ماي 1968، وانتخب لاحقا ليحتل كرسي تاريخ نظام الفكر في كوليج دي فرانس، ومما ساهم في تسييس مجموعة المعلومات الخاصة بالسجن، من خلال كتابه المراقبة والمعاقبة، وقد شرع لاحقا في كتابة تاريخ الجنسانية، ولم يقف فوكو عند مزاولة العمل الفلسفي بالمعنى التقليدي، بل أنه قد أثبت إمكانية ذلك من خلال التحقيق الصحفي ارتباطا بالوضع الراهن، الأمر الذي اتضح جليا في تغطيته للثورة الإيرانية، أما وفاته فقد كانت بباريس يوم 25 جوان 1984. (مجموعة من الأكادميين، **موسوعة الفلسفة الغربية المعاصرة**، ج2، ط1، منشورات ضفاف، منشورات الاختلاف، دار الأمان، الرباط، بيروت، الجزائر، 2013، ص855، 856)

الفصل الثاني: مأسسة التحكم البيولوجي في الانسان-من السلطة الانضباطية الى السلطة الحيوية-

❖المبحث الأول: في ماهية السلطة من منظور فوكو.

❖المبحث الثاني: مستويات السلطة كتحكم حيوي عند فوكو: من السلطة الانضباطية الى السلطة الحيوية.

❖المبحث الثالث: الاطار العام للسياسة الحيوية

استهلال:

نعيش اليوم عصر انبثاق غريب لسلطة تحكمية حول الانسان، لا نعني بالغرابة تلك الصفة المتعلقة بالحيرة أمام الخيال، هذه المرة أمام واقع كان بعيدا منذ أزمنة مضت، نراه فقط في خيال الانسان الذي كان يحلم بأن تكون له قوى خارقة للعادة، ويحلم بالقوة والجمال وغيرها، الى أن ارتسم الحلم واقعا، بالاستناد الى مبادئ الحداثة التي أنذرت بتغيير الانسان نحو الأفضل بفعل نزعتها التقدمية الصارمة، إضافة الى ما حققته نتائج العلم والبيولوجيا واختراع الآلة من سيادة على المستوى العالم ككل، أضحى الانسان الحديث يخترع وينبهر تارة، الى أن انقلبت قوانين العلم عليه، تلك التي شيدها بنفسه، وسارت التقنية في طريق نحو اغراء كل من رجال العلم والسياسة، كيف لا والنتائج جد مربحة، هذا ما أنتج لنا مأسسة التحكم البيولوجي في الانسان، على عدة أصعدة، في مقابل ذلك ناشد الكثير من المثقفين العودة الى الانسان ذلك المنسي في خضم التقدم الذي أغوى المؤسسات الحديثة، لعل أبرزهم الفرنسي **ميشيل فوكو Michel foucault (1926–1984)** الذي عمل على فضح الممارسات اللاعقلانية النابعة من افرازات الحداثة على الانسان، عبر دراسة مفهوم جوهري في فكره وهو السلطة التي لم يعتبرها مجرد سياسة تحكمية بل هي عبارة عن علاقات قوى تنهل من كافة الجسد الاجتماعي، اذ درس فكرة التحكم باعتبارها عقابا في القرون الوسطى، عبر عنه الصبي داميان بجسده المعذب أمام الملأ، والذي صار فيما بعد مثالا للعقاب حتى بعد تطور هذا الأخير الى مراقبة، خاصة بعد التأسيس لعقوبة المجتمعات الحديثة، والتي عبرت عنها مؤسسة السجن المصممة بالشمولية عبر البانوبتيكون الذي يقتضي برج مراقبة للسجناء من دون أن يرى المراقب، هذه الصورة المعبرة عن السلطة في المجتمع الحديث. أي بروز الانضباط كتقنية تشتغل على الأجساد وتطويعهم وتدجينهم داخل مؤسسات السلطة، فيصبح الكل مراقبا وملزما بتطبيق كل القوانين دون اعتراض لأنها أصبحت نمطية في السجون والمدارس والثكنات والمستشفيات، الى أن عرف المجتمع نوعا جديدا من السلطة والتي تقتضي التحكم في بيولوجية الانسان، وهو ما عبر عنه فوكو بمفهوم السياسة الحيوية، من خلال دراسته المعمقة، لعمل الدولة الحديثة التي صارت تهتم بالسكان وتنظيمهم عبر تنظيم الانجاب حسب ما يساعدها والولادة والوفاة، وعبر السياسة الصحية وفي المرض، وبالاهتمام بالحياة داخل مخابر البحث العلمي، فقد حدث حسب تعبير فوكو نوع من دولنة البيولوجي في هذا العالم، عبر جهود السياسات والدول لعل أبرزها الليبيرالية باعتبارها فن حكم، يعمل على الاحياء والاهتمام بالسكان، الا أن أصبحت الاطار العام لتطبيق السياسة الحيوية، لأن الرغبة في ذلك تحركها

المصالح والمنافع الاقتصادية بالدرجة الأولى، وعليه نطرح التساؤل التالي: كيف تتحدد السلطة حسب الرؤية الفوكوية وتؤسس لنوع من التحكم في الحياة، وكيف عبر فوكو عن تطور كرونولوجية العقاب الى غاية بلوغ السياسة الحيوية كمفهوم جوهري، يعزز ارتباط السياسة بالحياة البيولوجية؟

المبحث الأول: في ماهية السلطة من منظور فوكو.

ان أكثر ما ميز فترة ما بعد الحداثة هو ظهور تيارات فكرية فلسفية مضادة للتيار الحداثي، عرفت الانفصال عن الفكر الحديث عامة وفي مختلف الميادين الفكرية، فقد عبر مفكرو ما بعد الحداثة عن ظهور مفاهيم جديدة تتوحد كلها حول نقد المفاهيم الحداثية واعادة بناءها وفقا لتصورات جديدة تساهم في خلق نسق فكري جديد، رصين ومختلف، ومن بين المفاهيم التي شغلت حيزا مهما في التفكير الفلسفي والتاريخي نجد مفهوم السلطة ذلك المفهوم الغامض والمثير للتساؤل، ومن بين أهم المشتغلين به الغني عن التعريف ميشيل فوكو الذي قدم تحليلا عميقا لآليات وميكانيزمات السلطة وحتى للسلطة ذاتها ليخرج بمفهوم جديد متجاوزا بذلك المفاهيم النسقية الحداثية التي تؤسس لفعل السلطة وتحصرها في الدولة أو في صورة القانون أو في المؤسسات العقابية فقط، بل اعتبرها متغلغلة في أدق التفاصيل موجودة في كل مكان وسريعة الانتشار والتكاثر، كما أثبت شساعة الفعل السلطوي الذي يخترق جميع المجالات والحقول حتى الخطابية والمعرفية والبيولوجية منها أي أنها لا متناهية، فقد قام ميشيل فوكو بدراسة أركيولوجية حفرية وجينيالوجية وكذلك بنيوية لإبراز أهم العناصر التي تكون العلاقات السلطوية داخل المجتمع والتي تكون في شكل لعبة ملتوية لا حصر لالتواءاتها، وهذا عكس ما كان سائدا في العصور الأخرى وفي الفترة الحديثة التي تكرس لمركزية السلطة ليهدم ميشيل فوكو هذا التصور ويقدم له نقدا مطولا لأن تصور الغرب للسلطة هو تصور بديهي ومحدود بعيد عن الصواب بل نابع من حقيقة سلطوية، اذ يعطي تصورا آخرا عن مفهوم السلطة باعتبارها علاقات قوى وبالتالي هي علاقات سلطة، معتمدا في ذلك على شرح الأشكال التي اتخذتها السلطة عبر الأزمنة من عقاب ومقاومة وسجن وتسلط في الجنون الى غاية تطور السلطة الحديثة بأشكالها الجديدة خاصة البيولوجية منها، وعليه نحاول في هذا المبحث ابراز مفهوم السلطة عند ميشيل فوكو وأشكالها المختلفة الى غاية ظهور آخر شكل لها وهو السلطة الحيوية موضوع بحثنا، وعليه نطرح التساؤل التالي:

كيف نظر ميشيل فوكو الى المفهوم التقليدي للسلطة؟ وكيف بنى تصوره الجديد المخالف لكل التصورات السابقة، مهدما بذلك مركزية السلطة؟

للإجابة عن هذه الأسئلة القلقة علينا أولا التعرض لمفهوم السلطة بصفة عامة باعتباره مفهوما سياسيا غامضا ومتشابكا له دلالات مختلفة كل حسب مجال استعماله ومن ثم ضبطه تاريخيا لاستنتاج الفرق بين المفهوم المركزي للسلطة والمنظور الفوكوي المغاير تماما لأشكال السلطة:

أولا–مفهوم السلطة :

السلطة باللغة الفرنسية **pouvoir– autorité** أما باللغة الانجليزية **power–authority** أما المعنى الدلالي لهذه الكلمة فهو متشعب فلكل مجال ما مفهوم خاص به لهذه الكلمة انطلاقا منه من خصائصه كالمجال الثقافي والسياسي والقانوني وغيرها، فدلالة سلطة في الفلسفة ليست هي نفسها في القانون كما أنها ليست نفسها في الدراسات التاريخية..الخ، اذن فسنركز عامة على المجال الفلسفي كون البحث في هذه الكلمة عامة جد متشعب، لكن قبل ذلك سنتعرض لمفهومها بصفة عامة لإزاحة الغموض.

مصطلح السلطة بمعناه العام مرادف لمصطلح القوة بمعنى القدرة على الفعل أو انتاج الأفعال، لكن السلطة يجب أن تكشف عن نفسها وتتجلى في آثارها، ولا يمكن أن تظل إمكانية أو افتراضية.[1] فالسلطة تعني كل الأفعال المتعلقة بالقوة والنفوذ، والتحكم والتسيير، ووضع الأوامر والصيغ المتعلقة بالتحكم لغرض تنفيذها، لأن التنفيذ هو الذي يحدد الأثر البارز للسلطة، كونها تظهر من خلال العمليات التي يتجلى فيها فعل السلطة بوضوح، ولا يمكن أن تبقى مجرد احتمال أو حديث أو فكرة ما، فان الذي يجعلها سلطة في ذاتها هو التنفيذ، عدا ذلك فستبقى مجرد أحكام.

كما أن "السلطة هي القوة التي بها نأمر بشيء ما ونفرضه، وقد تكون السلطة مبنية على القوة والعنف، أو على الحق والقانون، أو على العرف والعادة(كسلطة الأب على أبنائه أو سلطة الشيوخ على أفراد القبيلة، الخ) والسلطة السياسية هي الهيئة السياسية المباشرة للسادة والحكم، أي أنها سلطة الدولة التي تمارس من خلال مختلف المؤسسات الاجتماعية"[2]

---

[1] Michel Blay, **grand dictionnaire de la philosophie**, page 856

[1] جلال الدين سعيد، **معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية**، ط1، دار الجنوب للنشر، تونس،2004، ص242

يعني أن السلطة عبارة عن حكم يصدر من هيئة عليا وتختلف هذه الهيئات باختلاف المؤسسة فالأب يمارس السلطة في أسرته، وشيخ القبيلة يسن القوانين ويفرض سلطته النابعة من القوة المستمدة من منصبه ليفرض آراءه على الجميع أو يطبق قوانين وتقاليد قبيلته على الجميع ويحرص على أن تكون هي الخيط الناظم بين الأفراد وعلى الجميع اتباعها، وكذلك الدولة بأجهزتها المختلفة التي تصدر قوانين من خلالها سلطاتها المختلفة من سلطة قضائية وسلطة تشريعية وتنفيذية، والتي تضبط السلوكيات الاجتماعية وتضمن استقرار البلاد والابتعاد عن الفوضى التي تعم في ظل غياب السلطة.

كما يعرفها أندري لالاند على أنها "مرادفة لكلمة **قوة/قدرة puissance** أي القدرة أو الملكة الطبيعية للفعل، وكلما كانت القدرة المستقلة كاملة في كائن، كان هذا شخصا أيضا."[1] أي أنها فعل مرهون بوجود القوة، ويقترن ذلك الفعل بفعل القوة والمقدرة، فمن يملك زمام السلطة فهو شخص له نفوذه ويتمتع بسلطة ويستطيع فرضها في الواقع الفعلي، كما تجعل منه شخصا يبسط نفوذه كيف ما يشاء.

السلطة اذن فعل يمارس بهدف تحقيق غرض ما مهما كان نوعه أو مهما كانت نسبة استجابة المواطنين والناس له، فهي تمارس سواء قبلها الأفراد أم رفضوها فهي فوق الجميع وتمارس عليهم جميعا دون استثناء، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بالهدنة أو بالعنف وغيرها من أشكال ممارسة الفعل السلطوي، والتي عبر عنها التاريخ عبر أشكال مختلفة، فيمكن أن تكون السلطة من خلال حرب ودم أو من خلال معاهدات بين دول أو قوانين مسيرة للمجتمع وللأفراد.

والسلطة بأي شكل كانت هي علاقة تنشا بين طرفين وفق معادلة الأمر في مقابل الاستجابة، اذ أن هناك طرف يصدر الأمر ويتوقع الاستجابة من الطرف الثاني، ودائما ما يحدد مفهوم السلكة في البداية انطلاقا من هذه المعادلة[2] اذ تعتبر السلطة علاقة بين طرفين بين الحاكم و المحكوم وبين من يمتلك سلطة سيادة القانون وتطبيقه على الجميع وبين الشعب في حين ينتظر مصدر القوانين استجابة من الشعب واتباع ما نص عليه قانونه، وبهذه الطريقة

---

[1] أندري لالاند، **موسوعة لالاند الفلسفية**، ط2، تر: خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 2001، ص 1011،1012

[2] جوده محمد ابراهيم أبو خاص، **المنظور الفلسفي للسلطة عند ميشيل فوكو**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر،2017، ص53

تتحدد السمة الأولى للسلطة أي أنها علاقة استجابة بين طرفين، تمارس بموافقة الشعب وتلبية كل ما يفرض عليه، اما بالقبول أو بالإكراه ففي كل الحالات نجد أن السلطة تفرض بالإكراه و الخضوع المجبر وتختلف في ذلك وسائل تطبيقها.

كما ترتبط السلطة بصورة مباشرة بفعل النفوذ، فمن يملك زمام السلطة، يتمتع بنفوذ وحرية داخل الأواسط الاجتماعية والسياسية، فله صلاحيات وخدمات تضمن له توسيع الفعل السلطوي وممارسته بحرية تامة، كما تضمن له دوما ذلك النفوذ المستمد من قوته أي من السلطة الا في بعض الحالات الاستثنائية حين يغيب النفوذ لأسباب معينة وبالتالي تغيب السلطة، فهي بذلك مرتبطة وملازمة للنفوذ.

السلطة ضرورية في بناء المجتمع وتعيين حدوده والتزامات كل أجهزته فتفرض قوانين على الجميع دون استثناء، كما أنها تعطي امتيازات متعددة من خلال قوانينها فيصبح البعض منبهرا بتلك الامتيازات الى درجة الانبهار بسلطة ما والاعجاب الشديد بأصحابها والعكس من ذلك فان قلت الامتيازات ولم تخدم مصالح الشعب ولم تلبي احتياجاتهم فسيحدث تمرد وانقلاب حول السلطة أو الدولة وسيطالب المتمردون بتغييرها وبالتالي سيكون هناك اضطراب داخل الدولة وتذبذبات في الرأي العام، هذا الأمر التي لا تحبذه السلطة.

كما أن السلطة قائمة على اتفاق بين طرفين فهناك طرف يصدر الأوامر ويضمن حقوق الأفراد وعلى الطرف الثاني تنفيذها وهو بذلك ضامن لحقوقه التي تنازل عنها للسلطة الآمرة، فهذا الفعل يشبه تماما عملية العقد الاجتماعي التي تقوم وفق تنازل الأفراد عن حقوقهم للحاكم وهو في الحالة الطبيعية وحين تنتقل الدولة للحالة المدنية فيعطيهم أكبر عدد من الحقوق التي تلبي مصالحهم الشخصية، كذلك الأمر بالنسبة للسلطة، لكن يتفق فلاسفة العقد الاجتماعي باختلاف نزعاتهم على أن هذا التعاقد جاء نتيجة سلطة انسانية وليست طبيعية، اذ يرون أنه لا سلطة طبيعية لإنسان على انسان، وحجتها في ذلك هي أن أفراد البشر ولدوا في حالة الطبيعة متساوين وأحرارا فهذه الخصائص تنفي لأن يكون لإنسان حق الأمر على انسان آخر[1] ،لأن الطبيعة تمنح للناس حرية ومساواة مطلقة ولا يمكن لأحد أن يتسلط على آخر فلا أحد له حق يزيد عن الآخر وبالتالي لا يمكنهم التعاقد وفق أمر الاهي طبيعي وانما تدخلت الارادة الانسانية والتي منحت للحاكم الحق في السلطة والحكم على بقية الأفراد جراء رغبتهم وليس رغبة الطبيعة، فهم منحوه حقوقهم ورغبتهم ليكونوا تحت سلطته على أن يضمن لهم بقية حقوقهم فيما بعد.

[1] المرجع نفسه، ص19

ومن جانب آخر، ان الأساس أو الشرط في نجاح السلطة هو أن تنجح في كسب الرأي العام وتنجح في كسب ثقة الأفراد وتنشر الايمان بها وبصلاحياتها وتحاول رسم صورة صادقة عن أفعالها، وتكون لها مصداقية خاصة في القرارات والوعود التي تصدرها، فان حدث شرخ ضمن هذه الأسس فسيفقد الشعب ثقته بها وستؤول الى أمور أخرى من قبيل الخروج عن السلطة والانقلاب ويصبح هناك ضجيج عارم يؤثر على السلطة، كما هو سائد في بعض الدول حين ينقلب الشعب على الحاكم وقد لاحظنا آثار ذلك وهي ليست علاقة بين آمر وناهي فقط وليست طاعة قائمة على السيطرة والاجبار بل هي قائمة على الحق والحرية الممنوحة للأفراد من أجل ضمان استقرارهم وعدم اجبارهم لأن الاجبار يؤثر على استقرار السلطة كما يؤدي الى تزعزع كيانها.

ويرى **ماكس فيبر**[1] **max weber (1864–1920)** بأن السياسة بصفة عامة هي جهود مبذولة من أجل المشاركة في السلطة والسياسي بطبيعة الحال هو انسان يمارس العمل العام من أجل الحصول على السلطة، من أجل أهداف مبنية على حسب النيات[2] لأن السياسة ليست مجرد فعل قانوني فقط بل تعتبر حرفة يمارسها أصحاب النفوذ من أجل الاستحواذ على أهداف معينة تشغل بالهم..الخ، كما أن السلطة تمنح أصحابها العديد من الامتيازات أهمها خضوع الجميع لحكمهم القائم على القانون، ومن هنا يصبح التحكم بأيديهم دون غيرهم، فهناك من يراها فرصة مناسبة لتحقيق أهدافه وفقا لمصالح تخدمه ولا تخدم الجميع، وهناك من يمارس الحكم والسلطة بوصفها غاية في ذاتها..

ان الدارس لموضوع السلطة يجد أنها أهم اشكالية تناولها الفلاسفة السياسيون ضمن اطار الفلسفة السياسية لفترات زمنية متعددة، وقد ربطت دوما بفكرة الدولة وممارسة الحكم على بقية الأفراد، وفرض القوانين والعقوبات..الخ، أي اختزال السلطة في هذا الجانب السياسي فقط، وقد دام هذا الحال الى غاية فترة ما بعد الحداثة والتي عرفت انقلابا فكريا على أهم أطروحات الحداثة، لعل أهمها اشكالية السلطة، مع الفرنسي ميشيل فوكو الذي أعاد بناء وتأسيس مفهوم السلطة وفق منظور فلسفي تحليلي تأويلي ونقدي، يتجاوز مركزية بديهية مفهوم السلطة وحصره في الخضوع

---

[1] **ماكس فيبر**: فيلسوف واجتماعي واقتصادي وسياسي ألماني، أسهم بنصيب ملحوظ في فلسفة الاقتصاد، وفلسفة السياسة، وفلسفة الحضارة، وفلسفة الدين، أي في الفروع العملية من الفلسفة بمعناها الأعم، لكنه لم يسهم في علوم الفلسفة بمعناها الأخص، أي ما بعد الطبيعة، والمنطق والأخلاق. (عبد الرحمان بدوي، **موسوعة الفلسفة**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مصر ،1984، ص214 ،217)

[2] ماكس فيبر، **العلم والسياسة بوصفهما حرفة**، تر جورج كتورة، ط1، المنظمة العربية للترجمة، لبنان،2011، ص18

للدولة وأجهزتها فقط لأن مفهوم السلطة حسبه مفهوم متجذر في المجتمع ومنتشر على الجسد الاجتماعي في كل طية من طياته، هو مفهوم لا يمكن الامساك به نتيجة سرعة انتشاره ووجوده في كل مكان وزمان، وتنتشر كالفيروس الذي يتكاثر داخل وسط معين، كما قدم وصف دقيق وممنهج لعلاقة السلطة بالفرد وبالجسد الاجتماعي.

فقد قدم ميشيل فوكو منظورا فلسفيا للسلطة وقراءة تحليلية جينيالوجية معتمدا على المنهج الجينيالوجي بعد أن انزاح عن المنهج الأركيولوجي لعدة أسباب ابستيمولوجية وقناعات فكرية.

ثانيا– التحول من ضيق أركيولوجيا المعرفة الى شساعة جينيالوجيا السلطة:

اهتم ميشيل فوكو ب**الأركيولوجيا Archéologie** في دراسته لمفاهيم عملية من قبيل الانسان السجن المستشفى...الخ ولم يقتصر اهتمامه على مفاهيم فلسفية تقليدية موغلة في البحث الميتافيزيقي، فقد انصب همه الفلسفي في البحث عن آليات وميكانيزمات السلطة التي تجتاح الانسان في كل المجالات.

في البداية ركز ميشيل فوكو على ظهور الانسان النقدي مع عصر التنوير وبخاصة مع الألماني **ايمانويل كانط Emmanuel Kant (1724–1804)**[1] ، بحيث تعتبر فلسفته ثورة كوبرنيكية في مجال المعرفة كما مثل منعرجا حاسما قذف بالفلسفة الأوروبية الى موضع جديد منفتح عكس ذلك الذي كان سائدا ،قدم للإنسان الحديث بوادر جديدة تتلخص حول شعار تجرأ على استخدام عقلك، وبالتالي منح الحرية للعقل في اتخاذ القرارات وفي التمتع بالملكات الفطرية والتي يتمتع بها كل فرد ومن شأنه أن يستخدمها بنفسه ولنفسه دون املاء من تصورات مفارقة، بحيث بدأ كانط بحثه بنقد ملكات المعرفة، أي العقل والحواس نتيجة الظرف القائم في عصره المتمثل في صراع المذهبين العقلي والتجريبي وادعاء كل منهما صحة المعرفة العقلية أو التجريبية، فوجه كانط سهام النقد لكلا المذهبين مبينا حدود كل منهما، معتبرا أن العقل يمكن أن يخطأ وكذلك بالنسبة للحواس ثم وفق بينهم في عملية الوصول الى المعرفة، كما عمل على نقد الميتافيزيقا كونها المنهج المستخدم في الفلسفة، وفسر سبب تراجع الفلسفة مقارنة بالعلوم الأخرى كالرياضيات

[1] **ايمانويل كانط**: من فلاسفة العصر الحديث، اهتم بنظرية المعرفة، والى أي مدى يستطيع عقلنا الوصول الى إدراك حقيقة الكون والطبيعة والانسان، مر بمرحلتين مرحلة ما قبل النقدية، والمرحلة النقدية، من أهم مؤلفاته: نقد العقل المحض، نقد العقل العملي، نقد ملكة الحكم. (عبد الرحمان بدوي، **موسوعة الفلسفة**، ج2، مرجع سابق، ص270)

والفيزياء بالمنهج المستخدم في دراساتها وهو الميتافيزيقا التي بقيت تدور في حلقة مغلقة ولا تأتي بالجديد، من هنا حاول كانط علمنة الميتافيزيقا لتبلغ اليقين والتطور الموجود في علمي الرياضيات والفيزياء، كما نقد العقل النظري بالعقل ذاته وبين قصوره في الوصول الى المعارف ومحدوديته في الولوج الى عوالم الغيبيات كفكرة الله والعالم والنفس التي يسلم بها العقل مباشرة دون الدخول في حيثيات التفاصيل، مستخدما بذلك المنهج المتعالي أو الترسندنتالي، هكذا اذن تمحورت الفلسفة الكانطية على فكرة النقد وأطلقت شارة افتتاح أبواب الفلسفة النقدية على يد المؤسس كانط، اذ ارتبط اسمه بكل متفلسف من بعده بحيث قيل فيه انك تستطيع أن تتفلسف مع كانط أو ضد كانط لكنه من المستحيل أن تتفلسف بمعزل عنه، ونجد أن ميشيل فوكو من المتفلسفين معه وفي بعض الأحيان ينقلب ضده كونه ينتمي الى تيار الاختلاف الذي لا يستقر على فكرة واحدة وانما على شذرات فكرية منتشرة ومختلفة، حسب كل ظرف، فلا تكاد تخلو نصوص فوكو من الحديث عن فلسفة كانط وتعقبها بعد ذلك تعقيبات حولها ومن أهم معالم الحضور الكانطي في فلسفة فوكو، نجد أنه يرجع اليه الفضل الكبير في تأسيس التنوير والحداثة وبخاصة النقد، وقد اشتغل فوكو حول نصوص كانط في أطروحته التكميلية لنيل شهادة الدكتوراه الموسومة بعنوان الأنثروبولوجيا عند كانط introduction à l'anthropologie de Kant، عرض فيها تحليلات حول نقدية وأنثروبولوجية كانط، وأكثر من ذلك طرح مسألة الانسان، بحيث يرى أن كانط أول من تساءل حول ماهية الانسان الذي لم يكن له ظهور قبل القرن الثامن عشر الى غاية اقامة أنثربولوجيا تضم علوم الانسان وتهتم بدراسته، فقد قدم فوكو رأيه في هذا الشأن بحيث أن:

نص فوكو هو عبارة عن تحليل للعلاقات بين التفكير النقدي والفكر الأنثروبولوجي وتكمن طبيعة هذه العلاقة في تحديد مسألة ما هو الانسان ؟[1] لأن هذا السؤال لم تم تحديد طبيعته كإشكالية ولم تتم تقديم الاجابة حوله، ويعترف بأولوية كانط في ذلك من خلال العقل النقدي ومساءلة العقل حول محدوديته، وكذلك تمييزه بين المتعالي والتجريبي، لأن الفكر الغربي ككل قبل نقدية كانط كان لا يهتم بالبحث عن حقيقة الانسان، التي عرفت النور مع كانط في عصر التنوير، منذرا ببداية نشأة **العلوم الانسانية sciences humaines** على اختلافها، لكن تلك العلوم أوقعت الانسان في دوامة لم يستطع بالكاد أن يخرج منها لأن تلك العلوم التي تدعي دراسة الانسان قد انقلبت ضده لأن ماهيتها لا

(1) Michel Foucault, **introduction à l'anthropologie de Kant**, actu philosophia, France, 2008, Page3

انسانية، كيف ذلك اذن؟، يشير ميشيل فوكو في **ابستيمية épistémé**[1] العصر الكلاسيكي الى هيمنة العقلانية الديكارتية تحت تصرف رينيه ديكارت الذي حاول تطبيق المنهج الرياضي على المعارف الفلسفية لبلوغ اليقين المستوحى من علم الرياضيات، كذلك حصر الحقيقة وجعلها حكرا على الذات الأمر الذي يعيب عليه فوكو ويرى باستحالة كون الذات أداة معرفة وموضوع للمعرفة عينها في الوقت نفسه وأن الذات الحديثة هي ثغرة من حفريات الماضي سيكون مصيرها الزوال لأن هناك شيئا ما متخفي خلف بنيانها، ومن هذا الأساس تأسست العلوم الانسانية المسيسة والتي لا تخدم الانسان أصلا، كما أنها مبنية وفقا لأساس علمي صارم ألقى بالإنسان في ظلال مجهولة وبالتالي لم يعد له أية قيمة وأية بعد، بل صار مجرد لعبة تتقاذفها العلوم الانسانية من حقل الى آخر، هذه الاشكالية العويصة دفعت فوكو الى طرح نقدي شامل مستخدما حفرياته الأركيولوجية لهدم كل نزعة تدعي الانسانية وبالتالي دعا الى تقويض الميتافيزيقا وأكيد طرح البديل الذي يمكن للإنسان تجاوز عقبات العلوم والمعارف التي يختفي وراءها كل خطاب سلطوي.

من خلال دعوة فوكو الأركيولوجية الى اقامة قطيعة مع الأنثروبولوجيا، فانه يؤكد أن ثورة الأركيولوجيا التي تعلن عن زوال الانسان أو قرب زواله، تشكل قطيعة مع الأنظمة المعرفية التي اعتادت العلوم الانسانية أن تجعله كبطانة تغلف به منهجياتها ذات الانتماءات المعلنة للوضعيات والتجريبيات، في حين أنها كانت تلغي الانسان والواقعة التاريخية واليومية.[2] فان العلوم الانسانية التي تدعي خدمة الانسان وتحليله ودراسته في جميع الجوانب سواء النفسية أو الاجتماعية في ظاهرها فهي مصبغة بصبغة العلمية في باطنها وتنظر للإنسان كمعرفة علمية خاصة حين سادت علوم الحياة على جميع الأصعدة وبالتالي ألغت تاريخية الانسان لما يوجد في المعرفة التاريخية من امكانية الخروج من السبات الأنثروبولوجي، كما يرى ميشيل فوكو أن علوم اللغة والاقتصاد والبيولوجيا هي التي أصبحت تحدد ماهية الانسان من خلال اعتباره أنه كائن بيولوجي له وظائف فيزيولوجية، وأخرى كلامية أي أنه يعرف من خلال كلامه ولغته، واقتصادية من خلال عالم الشغل الذي يوفر له منافعه ويحقق له مكاسبا مادية، وبالتالي فالحقيقة أصبحت وكأنها لصيقة بهذه العلوم وفقط،

---

[1] **ابستيمية:** أو الابستيمي وهو مصطلح يقصد به المعرفية أو معرفة، ويقع ضمن مركز تحليلات فوكو في كتاب الكلمات والأشياء، ويعين عبره فوكو مجموعة من العلاقات، للربط بين أنواع الخطاب المختلفة والمتوافقة مع المعطى التاريخي، وهذه العلاقات بين العلوم أو بين الخطابات العلمية المختلفة التي تشكل ما يسمى الابستيمية.(Revel judith, **le vocabulaire de foucault**, ellips éditions marketing, paris, 2002, page25)

[2] ميشيل فوكو، **الكلمات والأشياء**، تر: مطاع صفدي وآخرون، مركز الانتماء القومي، لبنان،1988-1990، ص18

ويستثني ميشيل فوكو من العلوم الانسانية علم التاريخ الذي يجب أن يكون مرافقا لكل فرد فالإنسان الذي لا تاريخ له والذي لا يدرس التاريخ لا يستطيع أبدا كشف كل حقيقة قابعة خلف المستور. فان ذلك الاهتمام الذي يبذل في تلك العلوم من محاولة تحديد الانسان ككائن حي وفرد عامل أو كذات ناطقة يدل على عودة مملكة الانسان بعد طول انتظار، لكنه في الواقع أمر أكثر عادية وبساطة وأقل أخلاقية، فهو مجرد مزاوجة تجريبية نقدية يُراد من خلالها اظهار انسان الطبيعة والتبادل والخطاب كأساس لتناهيه الخاص به.[1] فالعلوم الانسانية لا تكاد تفسر الانسان وفقا للوقائع العلمية الأمر الذي يزيد من خطورتها، فدعوة ميشيل فوكو هي دعوة صريحة للتخلص من دوغمائية الأنثروبولوجيا التي تشبه الدوغمائية التي سيطرت على الانسان الحديث أي تلك التي أعطت الولاء للعقلانية فقذفت بالإنسان الحديث نحو عوالم مجهولة وأغرقته في أزمات متفرقة بسبب التقوقع على الذاتية وتمجيد النزعة العلمية والانسانية.

فتجاوز الحداثة اذن قائم على أساس تجاوز تلك النزعات التي تدعي الاهتمام بالإنسان في حين أنها تفعل عكس ذلك من أجل السعي نحو تحقيق ايديولوجيات متباينة الأهداف، ويشيد ميشيل فوكو بفلسفة **فريديريك نيتشه** الذي أقام قطيعة معرفية وأخلاقية مع النظم التقليدية والتصورات المفارقة التي كانت تمليها الديانات والأنظمة الفكرية الملجمة بلجام ايديولوجي، كذلك فترة الحداثة المليئة بالأنظمة المعرفية الفاسدة والميتافيزيقا الحاملة في طياتها تلك النزعة الانسانية والتي لم تفي بوعودها في حق الانسان الحديث، من هنا أعلن نيتشه حربا حول تلك الانظمة المعرفية التي كبلت ارادة الحياة بالمفهوم الشوبنهاوري وارادة القوة بالمفهوم النيتشوي والتي يتمتع بها كل انسان عاقل وحر، معلنا بذلك عن موت السرديات الكبرى بلغة ليوتار واجراء قطيعة جينيالوجية جذرية مع المعارف العقلانية والانسانية التي ادعت امتلاك الحقائق وادعت المطلقية. من هنا نرى أن الفكر النيتشوي حاضر في المتن الفوكوي بقوة خاصة من خلال فكرة تقويض الميتافيزيقا اذ يعتبر أول من قدم محاولة لتقويض الأنثروبولوجيا عبر نقد لغوي فقهي ونوع من **النزعة البيولوجية biologisme** وصل نيتشه الى النقطة التي عندها يمتلك الانسان والله بعضهما، حيث يكون موت الأول مرادفا لزوال الثاني، وميلاد الانسان الأسمى يعني أيضا حتمية موت الانسان الوشيك[2] يؤكد فوكو طبيعة النقد الذي مارسه نيتشه ألا وهو النقد اللغوي الفيلولوجي لأنه نقد اللغة الغربية التي تحكمها ارادة السلطة فتلك اللغة تقبع خلفها نظام سلطوي وخطاب متعالي يدعي مطلقية الحقيقة دون غيره، ففكرة نيتشه في موت الاله لا تعني الموت بالمعنى

---

[1] المصدر نفسه، ص280

[2] ميشيل فوكو، **الكلمات والأشياء**، مصدر سابق، ص281

المادي أو الحرفي للكلمة وانما موت وتحطيم كل القيم التي تدعي الحقيقة وبالتالي تحطيم الأنساق الفكرية التي انبنت عليها الحداثة والتي قامت عليها أيضا، وتحطيم المركزيات الكبرى التي يستند عليها الانسان لأنها زائفة وتجعل منه مجرد فرد تابع للقطيع خاصة ما فعلته المسيحية والأنظمة الديمقراطية والاشتراكية بحيث جعلت منه انسان لا سلطة له ولا لعقله، فمع تهديم نيتشه لهذه المركزيات سيصبح الانسان الذي صنعته الحداثة منعدم الوجود ليحل محله الانسان الأسمى أو السوبرمان، فالموت الحقيقي للإله لا يتحقق الا من خلال موت الانسان الحالي وتغيير قيمه المهيمنة و لضعيفة الى ارادات قوة و أخلاق للسادة بدلا من أخلاق العبيد المتخفية تحت أنظمة سلطوية ، هكذا فقد أعلن نيتشه عن أفول جميع الحقائق المطلقة والقيم الثابتة وأفول العالم المتعالي الذي نسجه الغرب تحت غطاء السلطة، مما أثار اهتمام ميشيل فوكو الذي وصف نفسه على أنه نيتشوي، داعيا من هذه المقاربة النيتشوية الى "التخلص من الحقل الأنثروبولوجي والتخلص مما يصدر عنه من مقولات للوصول مجددا الى أنطولوجيا خالصة أو الى فكرة جذرية عن الكينونة"[1] أي نقد كل العلوم التي تدعي الإنسانية وتحطيمها من خلال دراستها تاريخيا باستخدام الأركيولوجيا والعبور من خلال ذلك النقد التاريخي الى أنطولوجيا يجد فيها الانسان ذاته المنسية، لذا نجد أن فوكو يلح ويدعو الى ضرورة استخدام التاريخ في قراءة المعارف لأن هذا الأخير يغير من النظرة التقليدية للمعارف انطلاقا من النقد. لأن دور العقل لم يعد مقتصرا على نقد المعارف الترسندنتالية وحسب بل انتقل الى نقد الواقع الحاضر من خلال تشخيصه، وهو دور الأنطولوجيا التاريخية لذواتنا التي ستقوم بتقديم اجابات على سلسلة مفتوحة من الأسئلة وتقوم بإجراء عدد لا محدود من الدراسات التي يمكن أن تكون متعددة الطبقات ومفصلة.[2] من خلال ممارستها النقد المحايث للواقع والمحاكي له والكشف عن المستور وعن آليات السلطة وهذا يكون بتشخيص الواقع تشخيصا واعيا من أجل معرفة تفاصيل السلطة الكامنة في الحاضر، وبهذا يكون الانسان التقليدي انسانا مفرغا من المعارف النقدية الأنطولوجية فهو بذلك أعلن فناءه بنفسه حينما أعلن عن اتباعه للنزعات الانسانية. ويرى بأن نهاية الانسان هي بدورها عودة بداية الفلسفة من خلال التفكير في الفراغ الذي يتركه

---

(1) المصدر نفسه، ص281

(2) ميشيل فوكو، **ما التنوير؟**، تر: كريم الجاف، مجلة الفلسفة، الجامعة المستنصرية كلية الآداب، العدد 19، العراق، 2019، ص261

الانسان المندثر، وهذا الفراغ لا يشكل نقصا، فليس هو أكثر وأقل من اعادة انتشار لفسحة يتسنى فيها التفكير مجددا[1]، أي التفكير في سد الفراغات التي يعاني منها الانسان والتي تدفع للمضي قدما.

ونلمس حضورا آخرا للفكر الكانطي في فلسفة ميشيل فوكو من خلال مقاله ما التنوير؟1982 عن كانط، وتجدر الاشارة الى أن فوكو ركز في فلسفة كانط النقدية على الجانب السياسي الذي أعلن فوكو بنفسه انتماءه اليه اكثر من الجانب المعرفي مهتما بالأنثروبولوجيا والنقد، ركز فوكو من خلال فكرة النقد التي يتعرض لها العقل والتي علنت بدورها تأسيس التنوير لأن هذا الأخير يعتبر خروجا من حالة القصور والوصاية التي كبلت العقل طيلة قرون تميزت بسيطرة الخرافة والأساطير على الرأي العام وكان السبيل الى ذلك الخروج هو نقد حدود ما هو معطى في التجربة ورسم حدود يتقيد بها العقل في حكمه على الأشياء.

ويشير كانط الى مفهوم الخروج الملازم لفعل التنوير ويعتبره أنه عملية تحرر من حالة القصور الذي يعتبر حالة معينة لإرادتنا تجعلنا نقبل سلطة شخص علينا في جميع المجالات في حين أننا نحن قادرون على التفكير وتولي كافة الأمور بمفردنا ما دمنا نملك عقلا.[2] فالإنسان كائن مميز بالعقل وبالكثير من الوظائف التي تؤهله للتفكير في شأنه بكل جدية، كما أنه يستطيع التميز بين الصحيح والخطأ والحق والباطل، فهو اذن لا يحتاج لأي أمر مرفوض من سلطة عليا أو الحاح من منظومات فكرية وشخصيات وغيرها، فهو اذن سيد نفسه يملك زمام الأمور كما أنه كائن حر والحرية تتعارض مع أي قرارات تمليها تصورات مفارقة في مختلف المجالات.

وهذا لا يعني أن فوكو مهتم بالتيار العقلاني فهو، يرفض الرجوع للعقلانية وسلطتها لأنه رافض لأي نمط فكري خاصة ذلك الارث الذي خلفته الحداثة، ويضيف بأنه يجب أن نحاول أن نحلل أنفسنا ككائنات محددة تاريخيا ولن نوجهها نحو الجوهر الأساسي للعقلانية وانما يتم توجيههم نحو الحدود الحالية لما هو ضروري كأشخاص مستقلين ذاتيا.[3]ويؤكد كانط على ارتباط التنوير بالتخلص من السلطة، أي أنه عملية مرتبطة بالتحرر من ارادات السلطة التي تحكمت في الفرد لحقب طويلة، لأن حالة القصور التي عاش فيها الانسان مطيعا وخاضعا للعديد من المؤسسات، لأن

---

(1) ميشيل فوكو، **الكلمات والأشياء**، مصدر سابق، ص281

(2) ميشيل فوكو، **ما التنوير؟**، مصدر سابق، ص 250

(3) Michel Foucault, **qu'est-ce que les lumières ?** In dits et écrits, tome iv, 1984 page,562-578

السلطة فعل متجذر في جميع المجالات التي تفرض قيودا على المواطنين يذكر في ذلك مشيل فوكو السلطة الدينية بزعامة رجال الدين الذين يتحكمون في تدين الأشخاص ويصدرون قرارات باسم الدين وهذا لصالحهم وكذلك السلطة السياسية من خلال القوانين والقرارات التي تصدرها الدولة وعلى الجميع الرضوخ لدستورها وغير ذلك من السلطات التي يحكمها فعل الطلعة والخضوع، لكن رغم الصفة التنويرية التي يحملها التنوير اضافة الى جعله العقل سيدا في تحصيل الحقائق والمعارف الا أنه لم يصل الى مرحلة من التحرر العقلاني كما يصرح بذلك فوكو لهذا فمن اللازم توجيه النقد الى نقد التاريخ الحاضر، لأن النقد ليس متعاليا ولا يبحث في جعل الميتافيزيقا ممكنة بل انه جينيالوجيا في تصميمه وأركيولوجيا في منهجه لأن الأركيولوجيا تسعى لمعالجة مراحل الخطاب الذي يتمفصل في ما نفكر وما نقول وما نعمل كحدث تاريخي، والجينيالوجيا من خلال أننا نستخرج ونشتق من خلال ما هو طارئ ومحتمل ذلك الحدث الذي جعلنا ما نحن عليه، أو نكون به.[1] فمن خلال هذه النقطة والمتمثلة في الحديث عن المنهج الذي استخدمه ميشيل فوكو في نقد الخطابات وتتبع أثرها باستخدام المنهج الأركيولوجي الذي وجب الآن أن نقول كلمة بشأنه، بحيث عمد ميشيل فوكو الى دراسة وقراءة المناهج المستخدمة في الحقل الفلسفي منذ العصر اليوناني الى غاية عصره فوجد أن معظمها توحدت حول الوصف الفلسفي أو القراءات العابرة والبعيدة كل البعد عن القراءة الحقة والتي تهتم بالتاريخ وتقويض الأنظمة المعرفية حسبه، ويستثني من ذلك عرابه فيلسوف القوة فريديريك نيتشه والذي أعجب بمنهجه واعتبره مكملا لما بدأه فوكو وسنعرض ذلك في الفكرة الموالية بعد الحديث عن أركيولوجيا فوكو. وكما سبق القول فان المشكلة حسب فوكو كانت مشكلة منهج والحل يكمن في وضع منهج جديد يهتم بالنقد والتقويض من خلال وصف الخطابات وتحليلها تحليلا تاريخيا من أجل الوصول لحقيقة الشيء ونفي مبدأ الحقيقة الثابتة لأن كل خطاب أو كل حقيقة تخفي عدد لا حصر له ولا نهاية له من الحقائق الأخرى، ويصرح ميشيل فوكو بالأسباب التي دفعته لاختيار الحفريات كمنهج اذ يصرح: أنه توجد طرق كثيرة قادرة على وصف وتحليل اللغة، بحيث لايفترض في أن ترغب في إضافة لغة أخرى، ثم أنني كنت أتحفظ بوحدات من الخطاب المشكوك فيه كالكتاب والأثر، لأني اشتبهت في أنها ليست بديهية وواضحة كما تبدو للعيان، بعد الكثير من التجارب ومئات الصفحات لتوضيح هذا الأمر، ثم يتساءل عن الأدوات التي تميز الخطابات وتحدد هويتها، وهل هي في الحقيقة نفس الأشكال التي تسمى طب نفسي واقتصاد سياسي وتاريخ طبيعي، فماذا تقدم

[1] المصدر نفسه، ص259

الحفريات بالنظر الى مايمكن في وسع المناهج الأخرى تقديمه وماجزاء مهمة شاقة كهذه؟[1] ويصف فوكو اذن هذه المهمة بالصعبة نظرا لوجود الكثير من المناهج الوصفية والتي تشبه الى حد ما منهجه الا أنها لم تفلح في مهمتها كونها تعرض تاريخ الأفكار فقط فهو ينفي أن يكون تاريخه تاريخا للأفكار بقدر ما يكون تاريخا للهوامش، فالحفريات الوصفية أكبر من أن تكون مجرد عرض تاريخي وتسلسلي للأفكار بل هي أكثر من مجرد منهج وتتعدى ذلك لتصبح أداة مقوضة للحقائق المطلقة التي تربعت على عرش الفكر الغربي طيلة سنوات واكتسحت المركزية الفكرية وهيمنت على التفكير العام والتي تحتوي على حقائق أخرى مهمشة بعيدة عن المركز وعن كل ما هو متداول، اذن تختلف مهمة الأركيويوجيا عن المناهج الأخرى خاصة الوصفية منها اذ تتحلى بطابعها الخاص وتكسى بصبغتها الفريدة، ويمكن تعريفها حسب مصادر فوكو التي يقدم فيها تعريفات مختلفة للأركيولوجيا أو الحفريات كما يصطلح عليها، والتي يمكن تصنيفها وفقا للنقاط التالية :

–حفريات، مصطلح لايبحث عن أي بداية، كما لايسند التحليل الى أي مسح جينيالوجي، بل يعين الموضوع العام للوصف، ويصف الخطابات كممارسات محددة في عنصر الأرشيف[2] لأن الحفريات تتعدى الحفر والتنقيب عن الأصل وعن البدايات الى استنطاق المنطوق والبحث عن الحقائق المتخفية تحت قناع الخطاب على مستويات عدة كما أن منهج الحفريات أنه يهتم بالممارسات الخطابية وغير الخطابية التي تشكل تاريخ الانسان وكل الاحداث التاريخية من أجل الكشف عن كل البنى الأساسية المتخفية وراء خطابات ما، لأن الانسان بطبيعة الحال سيكون محور تلك الدراسات، فقد استرجع فوكو القيمة المعرفية للإنسان وجعلها تظهر في الآفاق الأركيولوجية بغية معرفة الممارسات السلطوية التي غيبته من المركز وجعلته على شفا الهامش.

كما سبق القول فان الأركيولوجيا تسعى الى بلوغ النقاط الخفية والمسدودة في الخطابات والتي تشكل جوهر المعرفة الحقيقية وليست تلك الأفكار الواضحة المعطاة لنا في شكل نص أو وثيقة ظاهرة بل هي تغوص دوما في العمق لتغرف

(1) Michel Foucault, **l'archéologie du savoir**, Édition Gallimard, France, 1969, p.p. 177, 178

(2)Ibid. page 173

لنا كل ما هو متخفي تحت ايديولوجيات أو بنى تتميز بالنمطية والثبات ولتبيان أن الحقيقة لها مميزات جديدة مخالفة للقديمة التي تدعي الثبات والمطلقية بل أصبحت قابلة للتأويل والوصف والتحليل والتفكيك.

– تعمل الاركيولوجيا على تحديد أنواع وقواعد الممارسات الخطابية التي توجه الاعمال والاثار الفردية قيادة كلية، من خلال التعمق في الهوية، لأن التركيز على دور الذات المبدعة باعتبارها علة وجود الأثر، أمر لا تستقر عليه الحفريات[1].فهي اذن لا تركز على تحليل الذات والاعلاء من سلطتها، فانه من المعروف لدى ميشيل فوكو فكرة تحطيم الذات الغربية التي نسجتها الأنا الديكارتية والتي أصبحت كضحية لعلاقات الهيمنة والسيطرة وبهذا لم يشأ الاعلان من سلطتها والافتخار بها كما يفعل أصحاب العقلانية المنغمسون في الذاتية وما نتج عن ذلك من أزمات متعددة على الانسان تحديدا ومن ما خلفه العقل الأداتي من مخلفات حادة ضد الانسان ذاته نتيجة تلك العقلانية المفرطة وكل ما ارتبط بها من أفكار تصب في مجرى فلسفة التقدم ساعية لبلوغ اليقين المطلق والحصول على سعادة الانسان لتصطدم في نهاية المطاف باللاشيء، لهذا اعتبرها فوكو–أي الذات–نتيجة لعلاقات الاخضاع وللأيديولوجيات العلمية والسياسية وبالتالي كان لزاما على الأركيولوجي تفكيكها، اذ يراها تراكمات من خطاب قولي وفعلي ساهم في تدجينها و توجيهها حسب أهواء السادة بالتالي فالأركيولوجيا لا تعنيها خصائص الهوية ومميزات الذات وطريقة الحصول على المعرفة والحقيقة..الخ

–ينظر التحليل الحفري الى التشكيلات الخطابية كتشكيلات متباينة تتميز كل منهما بصفة خاصة ويعمل على وصفها والمقارنة بينها ويقابل بعضها ببعض حين تكون متزامنة في حين يفصل تلك التي لا تنتسب الى نفس التقويم الزماني كما تحلل الحفريات الفجوات والفوارق، وكذلك حيثما وجدت وحدات تلتقي وتفترق تتصارع وتتواجه وترسم حدودا فاصلة بينها.[2] اذ يعمل المنهج الأركيولوجي على مقارنة الخطابات المتقاربة زمنيا ليجد فيها حقائق متشابهة أو ترابطات متينة بين كل خطاب أو وثيقة ما، اذ ينظر هذا المنهج في التاريخ الانفصالي، فتتجه الأركيولوجيا نحو الفوارق الزمنية بين كل مرحلة وتنظر فيها، أي في تلك الانفصالات التي تخبأ في باطنها حقائق مختلفة لم تظهر سابقا، سوى بفضل هذا المنهج.

---

[1] Ibid. page 183

[2] ميشيل فوكو، **حفريات المعرفة**، تر: سالم يفوت، ط2، المركز الثقافي العربي، لبنان، ص145

– تظهر الحفريات العلاقات التي تربط التشكيلات الخطابية بالميادين الأخرى الغير خطابية وتنظر في المؤسسات بأنواعها وأشكالها والأحداث السياسية والممارسات والتطورات الاقتصادية، كما أنها لا تبحث عن الدوافع التي أدت الى ظهور الخطابات وما تحمله من معاني بل تحدد الكيفية التي ترتبط بها قواعد التكون وتميز الوضعية التي تنتمي اليها[1] فالأركيولوجيا ذات مسعى وصفي ينظر في المنظومات الغير خطابية من قبيل المؤسسات المختلفة والتي تَشكل ضمنها الخطاب، وتحدد ضمنها، وليس عن أسباب ذلك التشكل، فالبحث عن الدوافع ليس من مهامها، لهذا فقد استعملها ميشيل فوكو في تحليلاته عن السلطة وتفكيك بنياتها التحليلية والنظر في المهمش، ولا تهتم بالعمق، فتلك مهام المناهج الأخرى كا**الفينومينولوجيا phénoménologie**[2] وغيرها، ولأن موضوع السلطة شائك وعميق ويتسم بتداخل وتشابك الموضوعات فقد استعان فوكو بمنهج آخر لسد النقص الأركيولوجي الذي لاحظه، وهو بطبيعة الحال منهج نيتشه الذي تأثر به فوكو في مختلف طيات حياته الفكرية وهو المنهج الجينيالوجي الذي استخدمه كمطرقة لتقويض المعارف والأفكار الميتافيزيقية والعقائد البالية التي سيطرت على الفكر الانساني، واستطاعت تجاوز تلك السيطرة من خلال تحطيم وتهديم الأصل وعدم الالتفات للبدايات لهذا يراها فوكو كطريق جديد تسمح للأركيولوجيا بمواصلة المسير، اذ يقول في هذا الصدد أن الأركيولوجيا هي الأسلوب الخاص بتحليل الخطابات المحلية، والجينيالوجيا هي التكتيك الذي يدخل حيز التنفيذ انطلاقا من الخطابات المحلية الموصوفة، لابراز المعارف بشكل عام.[3] فقد بين في هذا القول العلاقة التكاملية التي تميز المنهجين، وتثبت حاجة الأول الى الثاني والعكس، اذن فقد استعان فوكو بالمنهج الجينيولوجي كما سبق القول نظرا لعدة أسباب ابستمولوجية، نذكر من بينها عاملين:

العامل الأول عبارة عن عامل علمي يرتبط بالمشاكل العلمية التي أخفقت الأركيولوجيا في حلها لعل أهمها مشكلة المعنى لأن وصف الخطاب وتحديد خارجيته يطرح مشكلة الغاية والمعنى والهدف من هذا الوصف، وهو ما حاول

---

(1) المصدر نفسه، ص149

(2) **الفينومينولوجيا**: أو الظواهرية، دراسة وصفية لمجموعة ظواهر، كما تتجلى في الزمان والمكان، بالتعارض اما مع القوانين المجردة والثابتة لهذه الظواهر، واما مع الحقائق المتعالية، التي يمكنها أن تكون من تجلياتها، واما مع النقد المعياري لمشروعيتها، تقال بنحو خاص، على منهج هوسرل ونسقه.(اندري لالاند، **موسوعة لالاند الفلسفية**، مرجع سابق، ص973)

(3) Michel Foucault, **il faut défendre la société**, édition cd rom, France 2012, page 12

فوكو التغلب عليه بالبحث في كيفية عمل الخطاب وتحديد وظيفته عن طريق الاستعانة بالجينيالوجيا[1] لأن الوصف الذي تقوم به الأركيولوجيا يحتاج دوما الى كم هائل من التفسيرات المصاحبة لذلك الوصف من أجل تحديد وتبيان حيثيات الخطاب التي لا تهتم بها الأركيولوجيا في حين أن الجينيالوجيا تهتم بالمعنى وبإمكانها سد النقص الأركيولوجي وتغطية هذه المشكلة الابستيمولوجية لأن غاية الشيء ومعناه وتفسيره أمر لا بد منه من أجل توضيح القضايا المدروسة لأنها تبقى مبهمة مادامت تعتمد على الوصف فقط ومنغلقة في السطحيات فقد يوجد في العمق عدد لا حصر له من الحقائق القابعة خلف كل معطى مؤسساتي ظاهر لدينا.

إضافة الى العامل العلمي هناك عامل آخر ركز عليه ميشيل فوكو ألا وهو العامل السياسي المرتبط بالواقع الاجتماعي من خلال جملة الأحداث السياسية التي شهدتها أوروبا في ستينيات القرن العشرين وما صاحبها من ثورات أهمها الثورة الطّلابية وما حملته من قضايا ومسائل، تمحورت حول إشكالية السلطة بجميع مستوياتها، وعجز الأركيولوجيا عن تشخيص مشكلة السلطة لأنها تهتم بالوصف ووصف الخطابات على المستوى التاريخي ولا تهتم بالتفسير وبالتأويل[2]. اذن تجد الأركيولوجيا الغارقة في الوصف المحض نفسها عاجزة عن تدارك النقص دون الاستعانة بالجينيالوجيا التي تتعدى الوصف وتهتم بالبحث في الأصول والماهيات من أجل غرض تبيان علاقات السلطة التي تسود المجتمع والمنسوجة في الجسد الاجتماعي على مستويات عديدة، فلا سبيل للخلاص اذن من تشابك مشكلة السلطة من دون عرضها على التحليل الجينيالوجي من أجل معرفة تكونها. اذن ماهي الجينيالوجيا؟ وكيف استعملها ميشيل فوكو في تسليط الضوء على علاقات السلطة؟

بطبيعة الحال استقى فوكو المسعى الجينيالوجي من فلسفة نيتشه الذي أسس بداية نقد السلطة والمنظومات الأخلاقية والفكرية وحتى السياسية التي فرضت على الفرد أنماط محدودة كما فرضت على تفكيره فكرة الأصل الميتافيزيقي التي تزعم أنه حامل للحقائق الأصلية كما تدعي أنه المرجعية الأولى التي يستند عليها كل ناشد عن المعارف اليقينية.

تُعرف **الجينيالوجيا Généalogie** بأنها منهج يبحث في الأصول والبدايات وفي الأنساب الأولى وينبش فيها، الأمر الذي يؤيده ميشيل فوكو ويرى، أن التاريخ الجينيالوجي يعلمنا الاستخفاف بالحفاوة التي يحظى بها الأصل

[1] الزواوي بغورة، **مدخل الى فلسفة ميشيل فوكو**، ط1، دار الطليعة، بيروت،2013 ، ص37

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها

الذي يتميز بالسماوة وكل ما هو نفيس جوهري وله قيمة وهو عبارة عن فائض في النمو الميتافيزيقي[1] ففكرة الأصل تحتوي على كم هائل من الأفكار الميتافيزيقية والتي تنسب نفسها أفكارا جوهرية في حين أنها عبارة عن مغالطات أو ربما أصول زائفة، خطير هو التسليم بها بالرغم من أن الأصل مبحث متجذر في الفكر الفلسفي بحيث اهتم الفلاسفة منذ العصر اليوناني بالعنصر والمبدأ الأول الذي تصدر عنه جميع الأشياء وكثرت التصنيفات في ذلك، كما تغنى الكثير من الفلاسفة بالجوهر الثابت وأن كل الأحكام صادرة عنه وبالتالي فقد انتكر نيتشه لفكرة الأصل واتبعه في ذلك وريثه الشرعي ميشيل فوكو .

اذن فالاعتقاد بمصداقية المصدر والأصل أوقع الانسان في العديد من الأخطاء لأنه وبطبيعة الحال حين نترصد ونتتبع الخيوط المعقدة للمصدر أمر يقودنا للمحافظة على ما حدث ضمن شتاته وتبدده والى تثبت معالم تقوم على الأعراض والانحرافات التافهة والأخطاء وهفوات التقدير والحسابات الفاسدة والتي أنجبت كل ما هو موجود له قيمة عندنا[2] فالكثير من الأخطاء كامنة تحت ما يسمى بالمصدر والأصل الذي نعطي له قيمة كبيرة ومكانة عظمى وتقديس من قبل الجميع في حين أنه كغيره من الحقائق تتخلله بعض الهفوات كما تتخلله أحداث بدلت طبيعته الأولى التي فطر عنها وبالتالي وجب الكشف عنها من أجل معرفة الحقيقة الأولى التي شوهت بكم هائل من الميكانيزمات المختلفة.

اذن، يتخفى وراء كل حقيقة مهما تكن راهنة ومقيسة كثرة كاثرة من الأخطاء ولا يمكن الجزم بالتصديق بأن الحقيقة تبقى حقيقة، والواقع يثبت أن الحقيقة نوع من الخطأ لم يبطل ولم يضحد بعد عمل النضج التاريخي على تثبيته وهو في طريقه الى ضحد تلك الحقائق.[3] وتكمن مهمة الجينيالوجيا في كشف التراكمات التي تحملها الحقائق والتي تنطوي تحتها أخطاء كثيرة نتيجة تراكمات التفكير الميتافيزيقي وشوائبه، فتعمل على تصفيته وكشف أمره وتلاعباته بالاستناد الى التاريخ، لأن فوكو يعتبر التاريخ من أسمى العلوم الإنسانية الذي يساعدنا في تبع الحقائق واستقراءها تاريخيا، وهذه هي مهمة الجينيالوجيا، فتتحد الجينيالوجيا بالتاريخ ضد أوهام الأصل في سبيل خلاص العقل الإنساني من كل مصدر وهمي ومن كل سلطة قابعة تحت غطاء الأصل، اذن ما علاقة الجينيالوجيا بالتاريخ حسب رؤية ميشيل فوكو؟

---

(1) ميشيل فوكو، **جينيالوجيا المعرفة**، تر: أحمد السطاتي وعبد السلام بن عبد العالي، ط2، دار توبقال للنشر، المغرب، 2008، ص66

(2) المصدر نفسه، ص70

(3) المصدر نفسه، ص67

يصرح فوكو بانتمائه الدائم للتاريخ خاصة ذلك الذي يأسس لعلاقة انفصالية مع الأحداث والقيم الميتافيزيقية وبالتالي يبتعد عن التفكير الخرافي الذي اتسم به التاريخ الكلاسيكي، بحيث تتصل الجينيالوجيا بالتاريخ من أجل أهداف معينة أهمها:

–يعبر فوكو عن ضرورة الربط بين المنهجين اذ يرى أن احتياج الطبيب الجينيالوجي للتاريخ من أجل تجنب أوهام الأصل كاحتياج الفيلسوف الى الطبيب من أجل تجنب ظلال الروح أنه لن تتأتى لنا جينيالوجيا القيم والأخلاق والزهد والمعرفة عن طريق البحث في الأصل فقط واهمال التاريخ، بل من خلال التوقف عند البدايات بكل تفاصيلها واتفاقاتها والاهتمام بقبحها وسخفها والكشف عنها بغير أقنعة[1]، فالتاريخ يساعد الجينيالوجيا على التوقف عند البدايات ومعرفة الحقائق الكامنة عند البدايات فكثيرا ما لم يهتم الجميع بالبداية ويتبعون الحقائق المعطاة لهم فقط بديهيا و لكن عند رجوعهم نحو البداية سيصادفون حقائق لا تتطابق مع الاعتقادات السائدة مثل ما يجدون حقائق زائفة صادرة عن ذلك المصدر، اذن فاستقراء الأحداث التاريخية جزء أساسي من عمل الجينيالوجيا خاصة وأن تتبع الأحداث يمكنها من تتبع الأصول وبالتالي إقامة قطيعة مع فكرة الأصل الزائفة في كثير من الأحيان، فالتاريخ مرتبط بالحقيقة وكشف آلياتها و نزع الغطاء عن تلك الأفكار المثالية والغائية ووضعها بصورة واضحة على حقيقتها التي تموضعت فيها، أي أنه يكشف عن أصلها ذو الطابع المادي البعيد كل البعد عن التأملات الميتافيزيقية التي أضافها تفكير المخيال الاجتماعي وكذلك الفلسفات التي تدعي اليقين والحقيقة على التفكير السائد عند الجميع كتلك الأوهام التي تحدث عنها **فرانسيس بيكون** والمحشوة بمذاهب وأنساق فاسدة فرضت على التفكير الإنساني، وسادت على التفكير الجمي عامة داخل كهوف شيدها العقل الإنساني ولكن بمفاهيم خاطئة.. وبالتالي فلا بد من التاريخ لكي لا تظل الجينيالوجيا وتعرف طريق العودة للأصل لتكشف عن الحقائق والأحداث والتفاصيل التي طرأت على الماهية الأولى وعلى الجوهر الأول.

يبرز التاريخ الفعلي الحدث التاريخي في تفرده بالعمل الجينيالوجي، اذ لا يعني الحدث التاريخي قرار أو معاهدة أو حدث سياسي أو حكم دولة أو معرفة، بل ان هذا الحدث يعبر عن علاقة قوى تنقلب، أو علاقات سلطة، أو لغة تتبنى وتستعمل ضد أصحابها، أو هيمنة تضعف لتحل محلها هيمنة أخرى.[2] بالاستناد الى موقف نيتشه في التاريخ وخاصة في مفهوم الحس التاريخي الذي يهتم بالتاريخ بعيدا عن كل أصل ميتافيزيقي وبعيدا عن تلك النظريات التاريخية

---

[1] ميشيل فوكو، **جينيالوجيا المعرفة**، مصدر سابق، ص68

[2] المصدر نفسه، ص77،78

التي تدعي المطلقية، وهو تاريخ مناقض لعلم التاريخ المتشبث بالميتافيزيقا ودوغمائيتها ولا يعتمد عليها ولا على أصولها، اذ يبرر فوكو فكرة الانفصال عن الميتافيزيقا ومن قبضتها القاتلة وهي مهمة الحس التاريخي الذي يعمل عمل الجينيالوجيا ومن ثمة فهو تاريخ فعلي ويبرز في عمل المنهج الجينيالوجي فلا يبحث هذا هذا التاريخ الفعلي عن الحقائق والأصول المرتبطة بها فقط بل يتعدى ذلك الى البحث عن علاقات القوى والسلطة، وبالتالي اعتمد فوكو على الجينيالوجيا في تحري علاقات السلطة وقواها، التي تنبعث في كافة ميادين المجتمع لأنه "من وظائف الجينيالوجيا أن تظهر الجسد غارقا في الميدان السياسي وعلاقات السلطة تخترقه وأن المعرفة متورطة في الصراع الدني، لعلاقات الهيمنة وهذه هي المواضيع الكبرى التي حللها فوكو بالاستناد الى الجينيالوجيا وبالتناوب مع الأركيولوجيا"[1] فالجينيالوجيا تلتقي مع فلسفة فوكو في عدة مواضع أي أن لهما نفس الهدف من حيث المواضيع المتناولة أي التحليل، اذ تمحور البحث الفوكوي على تحليل علاقات السلطة وبتبيان ميكانيزماتها وطرق انتشارها سواء على مستوى المعرفة أو الخطاب أو المؤسسات الاجتماعية بأنواعها، وهو الأمر الذي تحاول تحليله الجينيالوجيا من أجل البحث في أصل تلك المواضيع كما تتخلله بعض الحفريات الأركيولوجية من أجل البحث في المبادئ، وهذا من أجل تحديد جُل الممارسات السلطوية ضمن الجسد الاجتماعي، وعلى ضوء التحليلات السابقة اذن كيف حلل ميشيل فوكو مفهوم السلطة؟

بعض عرض أهم الأفكار التي ساعدت ميشيل فوكو في بلورة مسألة السلطة والتي يمكن اعتبارها كجسر للوصول نحو مفهوم جديد مستقل عن المفاهيم السابقة، بداية بفلسفة كانط في شقها السياسي التي منحت للعقل جرأة الخروج عن الوصاية المتعالية وصولا الى فلسفة نيتشه التي حددت أولى معالم السلطة الفوكوية من خلال أنها رفضت كل مطلق وكل سلطة مهما كان نوعها وصولا الى تحديد مفهوم السلطة أو نظريته في السلطة التي ميزت جل كتاباته اذ أضحت فلسفته حديثا عاما عن السلطة ضمن عدة أوجه بحيث قدم مفهوم مستقل متميز عن المفاهيم الشائعة والعامة للسلطة، والتي تؤسس للمركزية السلطوية بعيدا عن الهوامش التي تغاضى عنها الجميع في حين أنها تحمل الكثير من الحقائق التي رسبت في طيات التاريخ، ولم يُخرجها التيار الى شواطئ الواقع، وحان دور ميشيل فوكو في إزالة تلك الرواسب واخراج المسكوت عنه الذي يحمل الحقائق التاريخية والتي غيبت عن الساحة الفكرية والمعرفية العامة والظاهرة للعيان تحت عبارة أنه ما خفي أعظم وهذا عن طريق استخدام عدة منهجية متخصصة سبق ذكرها ألا وهي منهج الحفريات ومنهج الجينيالوجيا اللذان ساعدا في التأسيس لنظرية عامة في السلطة متعددة الخصائص والتحليلات وكذلك المقولات، فهي

[1] الزواوي بغورة، **مدخل الى فلسفة ميشيل فوكو**، مرجع سابق، ص41

بطبيعة الحال بديل يركز على ما اصطلح عليه فوكو بتحليلات أو تحليلية السلطة من عدة جوانب، مفهوم لا يركز على سلطة الأمير أو الملك أو الدولة في القيام بالمهام السلطوية بل يتعدى ذلك ليسائل الجميع عن اشتراكهم في هذه العملية ضمن استراتيجيات شائكة ومعقدة ذات حركة مرنة وانسيابية تنتقل من أسفل الى أعلى لتعم كافة الجسد الاجتماعي، ثم ان هذا المفهوم الجديد للسلطة الذي تمحور عليه الاهتمام الفوكوي تبلور نتيجة عدة أسباب اجتماعية وفكرية وتاريخية لا سياسية فقط كما هو سائد في النظريات السابقة، الأمر الذي يؤكد أن فوكو أخرج السلطة من السماء الى الأرض بالتعبير السقراطي عن تحول مكانة الفلسفة ان صح القول، أما بالتعبير الفوكوي، انه نقلها من المستوى السياسي وتداعياته وأجهزته الى المستوى الاجتماعي أو الى النسيج الاجتماعي باعتبارها متغلغلة في أدق تفاصيل المجتمع لأن كل الأنظمة الاجتماعية، الثقافية، السياسية، التربوية، الصحية، وكل المؤسسات بما فيها مؤسسات العقاب والسجون والمستشفيات ومؤسسات التربية تمارس السلطة، والكل تحت السلطة دون أن يشعر بها وهذه أعلى درجة من درجاتها، ومن يظن أن السلطة حكرا على نفسه فقد أخطأ فتوجد فوقه أيادي خفية تمارس عليه الفعل السلطوي حتى بصفة إيجابية إنتاجية، كما انتقلت السلطة الى مستوى التدخل في الحياة والموت، الأمر الذي يؤكد انتشارها في كل مكان وطغيانها بكم هائل، فإرادة السلطة عند فوكو إرادة متوسعة متشعبة ومتفرعة، تنتقل من المعنى الظاهري للسلطة، لكي تصبح إرادة خطاب وإرادة حقيقة وإرادة معرفة وحتى سلطة جنون. اذن سنشخص كل تحليلات السلطة في العنصر الموالي وكل الخصائص التي منحت لها من قبل الفلسفة الفوكوية فقد أصر الختم الفوكوي على قلب السلطة وضحد التحليلات الشائعة عنها من خلال قراءة تاريخية نقدية تحليلية.

ثالثا–تحليلية السلطة عند ميشيل فوكو:

ان الحديث عن مسألة السلطة عند ميشيل فوكو لا يتم الا من خلال الحديث عن أهم الأسباب التي جعلت منه دارسا متخصصا في هذا الموضوع بالضبط. فقد أشار فوكو الى التطورات الأخيرة من أوائل السبعينات، والتي عرفت ثورات وانقلابات متنوعة، ذلك ان مشكلة السلطة قد فرضت على الجمهور من قبل حركات1968 والصراعات على السلطة من قبل الفاشية والستالينية، ومنذ تلك اللحظة التي عايشها فوكو فقد أصبحت السلطة محورا هاما لكل

دراساته[1] فقد كان المجتمع في صراع و اهدرت حقوق الأفراد وأضحى الفكر والمعرفة تحت وطأة الأحكام التعسفية وكانت الخطابات ملجمة بلجام السلطة تسيرها حسب أهوائها وتفرض عليها غايات مستحيلة وأحكام مسبقة وخاطئة هكذا فقد صار المجتمع خليطا من الصراعات الفكرية والسياسية بسبب تلك الأنظمة التي تتصارع حول السلطة و الظفر بمكانة سياسية تمنح لهم ممارسة السلطة على الجميع، وبالتالي كان موضوع السلطة مقتصرا على جعلها حكرا على ما يسمى بالحكم السياسي والدولة، اذ ينتقد ميشيل فوكو هذا التصور المحدود والذي يحصر السلطة في مؤسسة الدولة والقانون والدستور فقط وبالتالي فقد قدم نقدا لهذا المفهوم التقليدي من أجل التجاوز وإعادة البناء.

ينفي فوكو حصر السلطة في المفاهيم القانونية ويعتبرها مغالطة فرضت على هذا المفهوم قبل أن يؤسس لتحليلية السلطة من منظوره الخاص، اذ يرى أن التحليل من حيث منظور السلطة، لا يجب ان يفترض أن بيانات الدولة وسيادتها وشكل القانون، أو الوحدة الشاملة للهيمنة، كمعطيات أولية، وانما هي بالأحرى نماذج نهائية للسلطة.[2]لهذا ينفي فوكو مركزية السلطة التي مفادها أن السلطة هي حكم الدولة وأجهزتها أو علاقة الحاكم بالمحكومين كما ساد الاعتقاد في جل النظريات السياسية والفلسفية المختلفة ويعتبر أنها مجرد أشكال من أشكال السلطة مثلها مثل بقية الاشكال الأخرى المنتشرة في الجسد الاجتماعي حتى تلك التي لا تظهر لنا في معطى سلطوي، ومن هذا المنطلق يقدم فوكو نقدا لمركزية السلطة والنظريات التي فسرت العلاقات السلطوية على انها علاقة منع وعنف وترهيب وعلاقة يحكم فيها القانون والحاكم فقط.

يتساءل فوكو عن غرابة حصر مفهوم السلطة في الشكل القانوني فقط وكيف يمكننا أن نقبل بهكذا مفهوم بديهي ويضيف مستغربا لماذا لا نعترف بشيء إيجابي في السلطة في هذا المجتمع الأكثر ابداعا لآليات السلطة من غيره، في حين أننا نعترف بها في شكل صورة المنع والحظر فقط [3]، فكل فرد حين يتبدى له مصطلح سلطة تتبدى في ذهنه

---

(1) Le Texier Thibault, **Foucault le pouvoir et l'entreprise** : **pour une théorie de la gouvernementalité managériale**, revue de philosophie économique ,2011/2,12, page57

(2) Michel foucault, **la volanté du savoir**, édition Gallimard, France, 2013, page 74

(3) Ibid. page 69

مباشرة تلك الصراعات التي يفصل فيها القانون بصرامة أو تلك الالتزامات القانونية التي تفرض احترمها على الجميع وتراقب وتعاقب أي تصور سلبي للسلطة في حين أن لها جانب إيجابي خفي. ويرجع فوكو فكرة حصر السلطة في المستوى القانوني الى النظام الملكي السائد في القرون الوسطى، فلم يكن القانون فقط سلاحا استخدمه الملوك ولكنه كان أساس النظام الملكي يشكل صيغة ظهوره وصورة مقبوليته فمنذ القرون الوسطى تتجلى ممارسة السلطة تحت غطاء القانون وكذلك بمظهره[1]، كان هذا الجواب عن سؤال فوكو المتمثل في لماذا تظهر السلطة في صورة القانون وحسب، يجيبنا هو نفسه أن ذلك راجع للتصور الغربي بالنسبة لطبيعة النظام الملكي والذي ساد على التفكير الغربي والاجتماعي وتم التمسك به كحقيقة ساذجة كانت من نتائج النظام الغربي الزائف على التصور الإنساني عامة. ويضيف أنه هناك تقليد يرتقي الى القرن السابع عشر أو الى القرن التاسع عشر، عودنا على أن نضع السلطة الملكية المطلقة في صنف الصفات السلبية من قبيل التعسف والاستبداد والثروة وتقلب المزاج والامتيازات والاستثناءات والتقاليد البالية والأفعال المتغطرسة المرتبطة بحقل العنف كما أن الأنظمة الملكية الغربية انبنت كأنظمة حقوقية تجلت في نظريات الحق كما حصرت فعل السلطة في شكل الحق فقط وتغطية الأفعال والإجراءات السلطوية بالخطاب القانوني السياسي دون غيره.[2]هكذا فقد سار الفكر الغربي على مسار النظام الملكي والولاء للقانون فكل ما يصدر عن السلطة الملكية والأسرة الملكية هو القانون الصحيح الذي يحترمه الجميع و يتبعونه رغما عنهم، وصار ذلك النظام هو المسيطر عن المفهوم الشائع للسلطة، فلا يتدخل أحد في نظام الملك الذي يطبق قانونه على الجميع ويملي العقوبات ويصدر الصلاحيات ويعطي الشرعية للمؤسسات من أجل تنفيذ المهام وإصدار قوائم الأعمال وغيرها، والاهتمام بالملكية وإعطاء الحقوق للمواطنين الذين قاموا بواجباتهما بموجب عقد قانوني يضمن حقوقهم، اذن شاع على مفهوم السلطة أنه تلك العلاقة المتبادلة بين الحق والواجب وصاحب مفهوم السلطة القانون الملكي وهيمن لمدة حقب على الفكر الغربي بالرغم من مرور الأزمنة والتطور اللاحق عليها غير أن التطور في السلطة لم تأذن له الأنظمة الملكية باللحاق بركب التغيير.

اذن فمنذ القرون الوسطى لاتزال الأهمية تُعطى للملك، فهو لم يُحذف من التحليل السياسي، ومن هنا تأتي الأهمية التي لاتزال تعطى لمشكلة القانون والعنف واللاشرعية والإرادة والحرية، وقبل كل شيء للدولة والسيادة، في حين

---

(1) ميشيل فوكو، **تاريخ الجنسانية1، إرادة المعرفة**، تر: جورج ابي صالح، مركز الانماء القومي، بيروت، 1990، ص97

(2) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

أن التفكير في السلطة انطلاقا من هذه المعطيات، هو تفكير تاريخي خاص، مرتبط بالملكية القانونية، المؤقتة والتي اخترقتها علاقات السلطة.[1] يدعو فوكو الى تجاوز هكذا مفاهيم ملجمة بلجام الجهل والمعرفة السطحية الغير واعية بماهية السلطة الحقيقية والتي تتعدى المفهوم القانوني الملكي الذي ظل سائدا لحقب عديدة في التاريخ، بصفته مجرد سلطة مؤقتة سوف تنقضي حين تخترقها علاقات القوى، وتقضي على تاريخيتها ومركزيتها، تلك العلاقات التي تُعبر عن السلطة في وجهها الحديث، لتشمل جميع المجالات الخاصة؛ كما أن العصور مرت وتغيرت وزاد انتشار السلطة في كل مكان وتغيرت الأنظمة فلم يعد النظام الملكي هو المسيطر على هرمية الأنظمة وبالتالي يتغير مفهوم السلطة بصفة بديهية، ولم تعد السلطة مجردة في هذا النظام، أو في مجرد مفاهيم العبد والسيد والعنف وغيرها.. وانما تتعدى السلطة تلك النظرة التقليدية في علاقة الفرد بالدولة، لتقبع خلف أدق تفاصيله الحياتية.

ومن أشهر النظريات التي تعرض لها ميشيل فوكو هي نظرية **السيادة La souveraineté**، في نقد مركزية السلطة، التي سادت في القرن16 و17 في مرحلة الحروب الدينية سواء من أجل الحد أو تعزيز السلطة الملكية، وشاعت خاصة عند الكاثوليكيين المطالبين بقتل الملك وتغيير السلالة الحاكمة وعند الأرستقراطيين أو في أيدي البرلمانيين وكمبرر لدستور الملكيات الإدارية الكبرى، والى جانب نواب السلطة الملكية، باختصار كانت هذه النظرية الوسيلة الكبرى للصراع السياسي والنظري حول أنظمة السلطة، كما نجدها عند روسو ومعاصريه من خلال نقد الملكية الإدارية وتبني نموذج الديمقراطية[2] فقد قامت نظرية السيادة على أنقاض نظرية الملكية القانونية وتقوم على الإرادة العامة التي تشمل الجميع وتلبي حق الجميع فيها، بحيث تقوم عند **جون جاك روسو**[3] **rousseau John jacques (1712–1778)** على مفهوم **التعاقد الاجتماعي le contrat sociale** القائم على تنازل المواطنين عن حقوقهم للحاكم في الحالة الطبيعية لكنه حين ينتقل الى الحالة المدنية يلزم عليه تلبية كل حقوق المواطنين وتلبية مصالح الشعب، وبالتالي يحقق سلطة الشعب والسيادة للجميع أي حكم الشعب بنفسه ولنفسه أي ما يعبر عنه الحكم الديمقراطي وتبلغ السيادة ذروتها في الديمقراطية التي تلبي مصالح الجميع دون استثناء ولا تلتزم بأوامر الملك ولا بصلاحيات

---

(1) Michel foucault, **la volonté de savoir**. Page 71

(2) Michel foucault, **il faut défendre la société**. Page 28

(3) **جون جاك روسو**: فيلسوف فرنسي، كتب الخطاب في أصل التفاوت بين البشر، هاجم فيه المراتب الاجتماعية، وكان غرضه الإشادة بفكرة طيبة الانسان الفطرية، بقدر ماكان هدفه التنديد بظلم المجتمع، تعرض لعدة مواقف جعلته يبرر نفسه من خلال كتاب اعترافات. (جورج طرابيشي، **معجم الفلاسفة**، مرجع سابق، ص330)

السلطة الملكية. ويرفض ميشيل فوكو بدوره هذه النظرية التمثل لأوامر السيادة ويعتبرها شكل آخر من أشكال لهيمنة القانونية.

وبانتقاده النظرية القانونية الكلاسيكية للسلطة التي تعتبر أن السلطة شيء مادي كالثروة يمكن تحويله أو التخلي أو التنازل عنه بشكل كلي أو جزئي ويفصل في ذلك العقد القانوني فتكون هناك علاقة بين السلطة والثروة، كذلك يواصل ميشيل فوكو توجيه نقده الى المنظور الماركسي للسلطة الذي يؤدي الدور الاقتصادي أي من خلال اهتمام السلطة بعلاقات الإنتاج وبالثروة والمحافظة عليها والاهتمام كذلك بالطبقة المالكة للثروة والمالكة لقوى الإنتاج، ففي هذه الحالة فان السلطة السياسية تعتمد على الاقتصاد لإثبات وجودها[1]. اذ يرفض فوكو أيضا هذه النظرية الماركسية التي تحصر السلطة في الجانب الاقتصادي وعلاقات الإنتاج بين الدولة والمالك وغيرها، اذ يعتبرها نوعا من الهيمنة الاقتصادية والتي تتخفى وراءها جوانب كبيرة من فعل السلطة في حين يرى أن السلطة لا تنحصر في أي جانب من الجوانب الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية أو الثقافية أو الاجتماعية فقط، بل يرى أنها محايثة لها، ويقدم مفهوما جديدا، بعد أن عرض نقد التاريخ التقليدي لأشكال السلطة والذي انتقينا بعضا من أهم النظريات المتجذرة في الفكر الغربي، انتقل الى أسفل الجسد الاجتماعي وبدأ بتشخيص تحليلات السلطة بداية بنسيان تلك الأفكار البالية التي سيطرت على التفكير الجمعي للأفراد، فالسلطة حسب فوكو لا تعني تلك العلاقة المعروفة والمتعارف عليها أنها علاقة بين حاكم ومحكومين، يمارس الحاكم سلطته على الجميع ويفصُل فيها الدستور، فهي تتجاوز ذلك لتعبر عن علاقات قوى دقيقة بين أطراف عديدة لا يمكن الهروب منها ولا حتى تجاوزها، فان حسبت نفسك أفلتت من قبضة السلطة هذا الأمر يستحيل فتظهر سلطة أخرى حتى في أدنى المستويات التي لا نحسب لها والتي تفاجئنا فيما بعد بعلاقات سلطوية لا متناهية، باختصار فالسلطة ترافقنا في طيات حياتنا.

يقدم لنا ميشيل فوكو عدة معاني للسلطة مختلفة عن المفاهيم التقليدية المركزية والتي نسيت فكرة المهمش الذي يلعب الدور الرئيسي في تحليلية السلطة فلا بد من عرضها لأنها تعبر عن رؤيته وتنعكس عن فلسفته عامة وتصبح الوجه الآخر لها، لأن فلسفة فوكو هي فلسفة المهمش الذي تم نسيانه ولم يتم تسليط الضوء عليه والذي يلعب دورا مهما في كشف ما وراء الماهيات والحقائق الخفية التي يخفيها المهمش، لهذا نجده في كتاباته يوضح المفهوم الجديد للسلطة الذي

[1] ميشيل فوكو، **يجب الدفاع عن المجتمع**، تر: زواوي بغورة، ط1، دار الطليعة، بيروت، 2003، ص41،42

يزيح الأفكار الهامشية الى النواة ويجعلها محل دراسة من أجل تبيان آليات الاكراه والهيمنة والعقاب التي مورست على الجميع.

فعندما سُئل فوكو في حوار ضمن كتابه **أقوال وكتابات dits et écrits** عن كون السلطة هي الكلمة المفتاحية في كل كتاباته، ويجيب قائلا: في أغلب الأحيان كانت العقوبة تتجاوز فداحة الجرم، وبهذه الطريقة كانت تتم إعادة تأكيد تفوق السلطة ونفوذها المطلق وفي الوقت الحاضر أصبحت الرقابة أقل قسوة وأكثر تهذيبا ومع ذلك فهي ليست أقل رعبا من ذي قبل فنحن أسرى طوال حياتنا كلها داخل أنساق سلطوية مختلفة.[1] فالسلطة ليست حكرا على نمط معين من الحكم، أو نسق سلطوي واحد، بالرغم من تغيرها عبر الأزمان فقد صارت شائكة جدا ونجدها في كافة المستويات،وعلى عدة أوجه، وبالتالي فقد عرض لنا هذه المفاهيم المختلفة عن السلطة بالنسبة له، ومن أبرزها ما يلي:

بطبيعة الحال السلطة عند فوكو لا تعني ذلك المفهوم الضيق السائد الذي يضمن الهيمنة والخضوع لأجهزة الدولة بل ينتقل الى مستوى اللامفكر فيه ويجعل من السلطة محايثة متشابكة معقدة منعتقة من سجن المفهوم التقليدي ومتباعدة عن منظومة صراع الأطراف وكذلك تشكل حاجزا أمام الوصف الترهيبي المعتاد عن وصف السلطة بأنها أداة ردع وعنف واستبداد ونفي..وغيرها.

يعبر فوكو عن مفهوم السلطة ب"علاقات القوى المتعددة التي تكون محايثة للمجال الذي تعمل فيه تلك القوى، مكونة لتنظيم تلك العلاقات انها الحركة التي تحول تلك القوى وتزيد من حدتها وتقلب موازينها بفعل الصراعات والمواجهات التي لا تنقطع وهي السند الذي تجده تلك القوى عند بعضها البعض بحيث تشكل تسلسلا ومنظومة أو على العكس من ذلك"[2] فعلاقات السلطة متشابكة فتارة تعبر عن قوى وتارة تحركها لتعمل عملها ضمن الجسد الاجتماعي لتصبح سلسلة من الأحداث الشائكة التي أثارت نفسها بنفسها والتي تدعم بعضها البعض، فعلاقات

---

[1] ميشيل فوكو، **فوكو صحافيا أقوال وكتابات**، تر: البكاي ولد عبد المالك، ط1، جداول للنشر والتوزيع، الكويت، 2012 ص18

[2] ميشيل فوكو، **جينيالوجيا المعرفة**، مصدر سابق، ص105

السلطة لها العديد من الوظائف التي تؤديها لنفسها وبنفسها وتشكل نظام متسلسل من العلاقات يحمل في طياته قوة متباينة ومتعددة الوظائف.

اذن يشتغل فوكو على معنى جديد للسلطة، وعلى غير المعتاد لأنه لايختزل في نسق النظريات التقليدية، بل نظر اليه على أنه مفهوم شامل عن طبيعة العلاقات الاجتماعية، اذ نستنتج من هذه المفاهيم أن فوكو أول من عرض مفهوم جديد للسلطة حسب تعبير **جيل دولوز**[1] **gilles Deleuze (1925–1995)**اعترافا منه، كما أن هذا الاعتراف أيضا مدار حديث **آلان تورين Alain Touraine (1925–2023)** بحيث أكد على أصالة المفهوم الفوكوي للسلطة، من خلال ترقبه احدى نقاط القوة في فكر فوكو الذي يرفض فكرة القمع والتلاعب على نطاق واسع ، بل وحتى وجود فكرة سلطة مركزية مثبتة مثل العنكبوت في وسط شبكة من المسؤولين والمؤسسات، تكمن الاصالة في كون السلطة في المجتمع الليبرالي الحديث موجودة في كل مكان وليست في أي مكان.[2] في حديثه عن السلطة عند فوكو، يؤكد تورين على المفهوم الخاص الذي أدرجه فوكو في الحديث عن علاقات السلطة في المجتمع، والذي لا يعني ذلك المفهوم المتعلق بمركزية السلطة وتمركزها في مكان واحد وهو الدولة بأجهزتها، وانما داخل جميع طيات المجتمع، وبكافة تفاصيله.

تكملة على ما سبق، يمكن تحديد خصائص السلطة الفوكوية من أجل تحديد المفهوم بدقة أكثر، في النقاط التالية:

1–خصائص السلطة عند ميشيل فوكو:

تتميز السلطة بمفهومها الجديد لدى فوكو بعدة خصائص تميزها عن غيرها وعن سابقتها من النظريات التي تشتغل حول مفهوم جوهري وهو السلطة بطبيعة الحال، هذه الخصائص يمكن أن تكون لنا نظرة عامة وواضحة حول هذا المفهوم المحوري في فلسفته ككل:

---

(1) **جيل دولوز**: فيلسوف فرنسي وضع سلسلة من الدراسات في تاريخ الفلسفة، ينتقد جميع الفلسفات التي سعت الى الغاء الاختلاف، كتب نيتشه والفلسفة، وفي الاختلاف والتكرار، وأشهرها الضد أوديب أو الرأسمالية والفصام. (جورج طرابيشي، معجم الفلاسفة، مرجع سابق، ص 290)

(2) Alain Touraine, **critique de la modernité**, les éditions fayard, paris, 1992, page 190

– السلطة غير مكتسبة فهي ليست شيئا مكتسبا أو منتزعا أو مشتركا فيه أو يحتفظ به المرء، السلطة تمارس انطلاقا من نقاط لا تحصى ولا حصر لها، وفي مسرحية العلاقات الغير متكافئة والمتحركة كما أن علاقات القوى ليست في وضع خارجي فيما يتعلق بأنواع العلاقات الأخرى كالعلاقات الاقتصادية وعلاقات المعرفة والعلاقات الجنسية بل هي ملازمة لها.[1]. فكل العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية هي علاقات مكتسبة ومتكافئة عكس السلطة والتي لا تكون كذلك ولا تنطلق من أي صعيد سياسي أو اجتماعي وانما تكون محايثة لجميع المستويات وأحيانا تخترقها لتمر عبر كل تلك العلاقات وتزداد نفوذا وبالتالي تزداد خطورة وحدة.

– السلطة تأتي من الأسفل، فلا يوجد في مبدأ علاقات السلطة معارضة ثنائية بين الحاكمين أو المسيطرين والمحكومين، بل تنعكس هذه الثنائية بتداعيات وعلاقات من أعلى الى أسفل، وفي المجموعات الضيقة بشكل متزايد حتى تصل الى أعماق الجسد الاجتماعي[2]لا تحتل السلطة المكانة العليا في الهرم فهي غير قابعة في أعلى الهرم كما هو شائع، فالسلطة عادة تنتقل من أعلى الهرم باتجاه تنازلي نحو باقي المجتمع وتتحدد من خلال علاقة الحاكم بالجميع، عكس السلطة الحالية والتي حللها فوكو والتي تأتي من تحت الى فوق باتجاه تصاعدي لتشمل كافة نواحي الجسد الاجتماعي ولها أيضا صفة الإنتاجية أي أنها أحيانا شيء إيجابي وغير سلبي فقط ينتج المعارف والحقائق وينتج أشكال جديدة من الأفكار لا حصر لها، فلا يوجد شيء يعلو فوق السلطة أو ينتجها لأنها تصنع ذاتها من خلال العلاقات التي تقوم بها بكل سرعة وبالتالي تنتشر وتشكل نسيجا من العلاقات وبالتالي لا يمكن الإمساك بها ولا تحديد نقطة بدايتها.

– تتصف السلطة بصفة القصدية فكل العلاقات السلطوية قصدية وغير ذاتية أي أنها ليست اعتباطية تأتي هكذا، فلا قوة تمارس بدون غايات أو أهداف، لكن هذا لايعني أن النتائج تتم عن اختيار قرار فردي، بل عن طريق عقلانية السلطة وهي تلك التكتيكات التي تكون واضحة غالبا على مستوى محدود[3]. تعتبر صفة القصدية صفة متجذرة في الفكر الفلسفي عبر تحليلاته وتياراته المختلفة، ويمكن ردها بصفة صريحة الى الألماني **ادموند هوسرل**

(1) Michel Foucault, **histoire de la sexualité1**, **la volonté de savoir**, op.cit. page75

(2) Ibid, page 76

(3) Ibid., page 76

[1] **Edmund Husserl (1859–1938)**الذي قام بصقلها وأسس الفلسفة الظواهرية على أنقاض فلسفة الذات الديكارتية التي اختزلت المعرفة على الذات فقط، من دون الاهتمام بالمحيط الخارجي الذي تتلقى منه المعارف تحت حكم كوجيتو أنا أفكر اذن أنا موجود، فتدارك هوسرل هذا النقص الفادح وربط عملية المعرفة بالذات والموضوع معا، أي أن الذات حين تتصل بالعالم الخارجي لتحصل على المعارف فهي تتجه نحو موضوع معين وتقصد شيئا معينا وهدفا صريحا، في ذات السياق يعتبر فوكو أن السلطة تتسم بصفة القصدية أي أنها تقصد هدفا معينا ولا تتقوقع على نفسها مثلما تقوقعت الذات الديكارتية وخلفت بذلك اندثارا للذات، فلا يمكن اذن ان توجد السلطة بوجود شرخ يفصل بينها وبين أهدافها التي تأمل وتعمل على تحقيقها فهي موضوعية وذاتية معا كالفلسفة الهوسرلية، موضوعية من ناحية أنها تقصد هدفا وذاتية عقلانية من حيث أنها تمتلك استراتيجيات وتخطيطات عقلانية تتوالد بنفسها وتنتشر وتعبر عن الانتشار السلطوي السريع الذي يؤكد عقلانية وذكاء السلطة بعيدا عن العقلانية الذاتية والفردانية والمفاهيم الشائعة عند ذكر مصطلح العقلانية.

–حيثما توجد سلطة توجد مقاومة بحيث لا تقع هذه الأخيرة في موقع خارجي عن السلطة التي توجد في عدة نقاط من المقاومة وتلعب في علاقات السلطة دور الخصم والهدف والدعم وغيرها[2] كما تتميز السلطة أيضا بالمقاومة وانتشارها عبر نقط متباينة من سماتها أنها تكون حاضرة في كل مكان فهناك دوما مقاومة في شبكة العلاقات السلطوية وحركات دائمة ولا يوجد ثبات أو استقرار في علقاتها فهي دائمة النشاط الذي يختلف باختلاف طبيعة المقاومة، بمعنى أن ممارسة السلطة تقتضي وجود طرف ونقيض له، هذا الأخير يحاول الإفلات من الآخر في شكل علاقات مقاومة، ما عن طريق العصيان أو الهرب أو الهجوم، فان لم تكن تلك العلاقات المضادة بين الأفراد أي علاقات القوى، فلا يمكن أن نسمي حدث ما سلطة، وهذا ما يميزها، ولا نعني بتلك العلاقات التي تشكل المقاومة أن السلطة لها مفهوم أحادي يعني المحاربة أو الشر أو الحرب، مثلما يرى ذلك الكثير من الفلاسفة، الأمر الذي ينفيه ميشيل فوكو ويرى أن

---

[2] **ادموند هوسرل**: فيلسوف ألماني بدأ نتاجه الفلسفي مع مباحث منطقية، يرى ان للوعي قصدية تطابقها في الوجود معقولية تعطي لهذا الوجود معقولية بالنسبة للفكر، يسميها هوسرل الفينومينولوجيا، من مؤلفاته المنطق الصوري والمتعالي، أزمة العلم الأوروبي والفينومينولوجيا المتعالية (جورج طرابيشي، **معجم الفلاسفة**، مرجع سابق، ص712، 713)

[2] Michel foucault, **la volanté du savoir**, page77

مواطنه **جون بول سارتر**[1] **sartre jean–paul(1905–1980)**من أنصار هذا المفهوم اذ يفكر فوكو "بعيدا عن سارتر حين يقول أن السلطة هي الشر، السلطة هي ألعاب استراتيجية."[2] وهذا ما يؤكد على استقلالية الفكر الفوكوي عن سارتر، الذي اعتبره البعض متأثرا به في مفهوم السلطة، لكنه ينفي ذلك، ويؤكد دوما على التكتيك المستمر والصراع الذي يُؤسس للمنحدر السلطوي.

لا يوجد شيء يعلو فوق السلطة أو ينتجها لأنها تصنع ذاتها من خلال العلاقات التي تقوم بها بكل سرعة وبالتالي تنتشر وتشكل نسيجا من العلاقات وبالتالي لا يمكن الإمساك بها ولا تحديد نقطة بدايتها. فهي إنتاجية تنتج معارفا وتسقط أخرى، ثم تقمع ان أرادت، كما أنها منتشرة بدقة لامتناهية ومادامت متداولة ومنتشرة فهذا الأمر يضفي عليها صفة السلطة المجهرية أو **ميكروفيزياء السلطة micro–pouvoir** بدلا من ماكرو سلطة، أي أنها منتشرة موزعة على كافة الجسد الاجتماعي حاضرة في كل مكان حتى في اكثر الأماكن دقة والتي ترى بالمجهر، كما أنه يجب توضيح أمر مهم هو أن "السلطة تحيل الى ميكروفيزياء، شريطة ألا يفهم لفظ ميكرو هنا على أنه تصغير لأشكال كبرى أو على أنه أشكال دقيقة ومبسطة للأشكال التي ترى أو يعبر عنها، فهو في الحقيقة ميدان آخر، نمط مختلف من العلاقات بعد تفكير يتعذر اختزاله في المعرفة: روابط متحركة لا تقبل التحديد في المكان"[3] فلفظ مجهري لا يعني أن السلطة شيء دقيق وصغير كالجراثيم التي لا ترى الا بالمجهر كما أنه لفظ لا يعبر عن مدى صغر العلاقات السلطوية وتحليلاتها، بل أن هذا اللفظ يعبر عن مدى انتشار السلطة التي تمدد وتنتقل من مكان لآخر وتتغير لتشمل حتى الأشياء الصغيرة اليومية وحتى العلاقات العادية، كما يعبر عن المقاومات التي تتمتع بها السلطة ففي كل مرة تؤدي وظيفة معينة وحركات ما تجعل منها نشيطة ومتفاعلة دوما في الجسد الاجتماعي وتخترق أي جهاز أو أي مستوى مهما كان نوعه.

فمفهوم ميكروفيزياء السلطة عند فوكو هو المفهوم العام للسلطة عنده التي تنتقل من المؤسسات السياسية وأجهزة الدولة الى كافة المجالات الأخرى من مدارس ومستشفيات وتجارة..الى أكثر الأماكن دقة وتتغلغل في كل بؤرة معرفية أو مؤسساتية أو إنسانية أي في كل علاقة وفي كل مستوى مهما كان نوعه، ومن هنا تتمظهر السلطة في أقطاب

---

(1) **جون بول سارتر**: كاتب وفيلسوف فرنسي، اهتم بالوجود والتاريخ والكتابة، والنشاط الأدبي والالتزام السياسي.(جورج طرابيشي، **معجم الفلاسفة**، مرجع سابق، ص، ص 348، 349)

(2) ميشيل فوكو، **الانهمام بالذات، جمالية الوجود وجرأة قول الحقيقة**، تر: محمد أوزيتة، افريقيا الشرق، المغرب، 2015، ص 65

(3) جيل دولوز، **المعرفة والسلطة، مدخل لقراءة فوكو**، تر: سالم يفوت، ط1، المركز الثقافي العربي، لبنان والمغرب، 1987، ص81

كثيرة من نواحي المجتمع لعل أبرز ما تحدث عنه فوكو هو الجنون والمعرفة والطب، فهذه المؤسسات هي مؤسسات سلطوية بالدرجة الأولى فالمنتج للمعارف ينتج سلطة قبل معرفة كما أن الطبيب مؤسسة سلطوية تتظاهر بنشر خطاب طبي صريح ومعقول لكنه في الحقيقة يتحكم ويمارس سلطته وسلطة الدولة ضمن خطاب يدور بينه وبين المريض، اذن كيف حلل ميشيل فوكو علاقة السلطة بالمعرفة التي تنطوي عليها الكثير من المعارف:

رابعا–علاقة السلطة بالخطاب والمعرفة:

انه من دون شك أن السلطة بالمفهوم الفوكوي ممتدة الى كافة المجالات لعل أبرز ما برز ضمنها هو علاقتها بالمعرفة وقد يتبدر في ذهن الكثير أن الخطاب أداة من أدوات السلطة تستعمله لنشر سلطتها لكن الأمر أوسع بكثير من هذا التصور المقتضب بل انه هو السلطة في حد ذاتها، فلا تنفك المعرفة على أن تكون سلطة، في مجتمع مثل مجتمعنا، نعرف بالطبع إجراءات الاستبعاد. والأمر الأكثر وضوحًا والأكثر شيوعًا هو الحظر. نحن يعلم جيدًا أنه ليس لدينا الحق في قول كل شيء، ولا يمكننا التحدث عنه كل شيء في أي ظرف من الظروف لا يستطيع أحد أخيرًا القيام بهو لا تتحدث عن أي شيء[1] لأن الخطاب مرتبط بالسلطة ويحمل صفة المنع والحظر فيمنع منعا باتا التفوه بأشياء محظورة داخل نطاق المجتمع خاصة اذا كانت لا تخدم مصالحه، والسلطة تلاحق كل من يتجرأ على انتاج خطاب بريء من سياستها بل لزم عليه مرافقة السلطة، فالفعل الخطابي مرتبط أساسا بالرغبة في السلطة كما أنه وسيلة للحصول عليها وفي الوقت نفسه يعد مكانا لتطبيق ميكانيزمات السلطة، فهو منتشر ما بين الغاية والوسيلة التي تؤدي في نهاية المطاف الى معالم سلطوية تتحدد وفقا للأهداف المرجوة من ذلك الخطاب الذي يسير بدوره المعرفة التي لا تنفصل عن السلطة بتاتا بل تشكل محورا تتقاطع فيه كل من المعرفة والسلطة، لتتأشكل على شاكلة خطاب سلطوي المعالم.

ان الخطاب عند فوكو عبارة عن أنساق من الأقوال تشكل معرفة ما وترتبط هذه الخطابات بتحليلها أركيولوجيا في بعدها الظاهر ولا تنظر في مبدع الخطاب أو منتجه، كما أن الخطاب له أهداف وأغراض مخفية عن الأنظار وبالتالي تحركه أيديولوجيات خفية هدفها الوصول الى السلطة وخدمة السلطة فيما بعد عن طريق وضع أسس لخطاب ما وتطبيقه داخل المجتمع، لهذا فان "انتاج الخطاب في كل مجتمع، هو في نفس الوقت انتاج مراقب ومنتفي ومنظم ومعاد توزيعه من

(1) Michel foucault, **l'ordre du discours**, édition Gallimard, France, 1970, page 4

خلال عدد الإجراءات التي يكون دورها هو الحد من سلطاته ومخاطره"[1] الأمر الذي يؤكد ارتباط الخطاب بالسلطة ارتباطا وثيقا لأن انتاج أي خطاب هو انتاج سلطة مرتبطة بالمنع والمراقبة، ويضع ميشيل فوكو قوانينا توضح مدى ارتباط الخطاب إجراءات التحكم والتي تختلف بحسب المستويات التي حددها ميشيل فوكو والتي تنقسم الى إجراءات داخلية تظهر في داخل الخطاب وهي المنع، القسمة والرفض، الحقيقة والخطأ، وإجراءات خارجية تتحدد في خارجه وهي التعليق، مبدأ المؤلف، الفرع المعرفي.

هكذا اذن، تعمل السلطة في الخطاب والمعرفة حسب تحليلات ميشيل فوكو، وتجعل من جميع الخطابات خطابات مؤدلجة بسياساتها، لكن رؤية فوكو للسلطة في اطارها العام وبالرغم من ابتكاره لمفهوم جديد يجمع بين الصفة الإنتاجية للسلطة، والصفة القمعية، وبالرغم من أصالة رؤيته والتي انفك بها من أصنام المفاهيم والسياقات المتداولة، لم يمنعه كل ذلك من التعرض للانتقادات، بحيث لا تزودنا تحليلاته الوصفية للسلطة بمعايير للحكم ولا أساس لإدانة أنظمة سلطة معينة لأنها قمعية، أو لمدح أنظمة أخرى لأنها تنهض بحرية الانسان، وقد صاغت **نانسي فريزر nancy fraser** (**1947**..)هذا النقد على النحو التالي: ان فوكو ليس لديه أساس ليميز على سبيل المثال، بين أشكال القوة التي تلجأ الى الهيمنة وتلك التي لا تلجأ اليها، فيبدو أنه يؤيد الرفض العالمي والجزئي للحداثة على هذا النحو، ومن الواضح أن فوكو بحاجة الى معايير معيارية للتمييز بين أشكال السلطة المقبولة وغير المقبولة.[2] اذن ففوكو لا يميز بين السلطة التي تهتم بالإنسان وبين الأخرى التي تهمشه، فقد أدخل مفهوم السلطة ضمن الغموض الذي ينتابنا في نهاية نظريته حول السلطة والتي طرحت في البداية أسئلة لا نجد لها إجابة في النهاية.

ان مقاربة فوكو حول السلطة هي مقاربة جاحدة نوعا ما في حق مفهوم كبير بحجم السلطة، فبالرغم من وجود التسلط والتحكم في شتى المجالات التي تحيط بالإنسان، الا أنه من الممكن أن يكون البعض منها عبارة عن آليات تهدف الى خدمة الانسان وتوفير البعض من حقوقه، أو تهدف من خلال التسلط ذلك الى حمايته وهو الأمر الذي لم

---

(1) ميشيل فوكو، **نظام الخطاب**، مصدر سابق، ص4

(2) Paul Patton, **le sujet de pouvoir chez Foucault**, traduit par Suzanne Mineau, sociologies et sociétés, vol24, n1, printemps 1992, page91

ينتبه اليه فوكو، كما أن ادانة السلطة بشكل كبير تجعلنا نعيش نوعا من الهوس الأيديولوجي، وبالتالي يصبح الكثير في حياته اليومية يتعامل مع الأشياء والقوى والقوانين كأيديولوجيات وليس كمعطيات بشرية تخص المجتمع.

كما أن فوكو لم يعط الحلول لتحدي قوى السلطة، بل جعل المجال مفتوح واكتفى بنقدها، كما فتح بذلك الكثير من علامات الاستفهام والحيرة حول مكانة السلطة داخل التجمعات الانسانية، الى درجة أنه جعلنا نتخيل المجتمعات بلا سلطة ونحلم بذلك، لكن عدم وجودها داخل المجتمع ينذر بوجود فوضى عارمة، وتصرفات عشوائية، والعودة الى البربرية.

ولقد انتقد الكثير من الفلاسفة مفهوم السلطة عند فوكو، أو تحليلية السلطة التي حللها فوكو من منظوره، لعل أبرزهم مواطنه **جان بودريار**[1] **Baudrillard jean(2007–1929)**، الذي يصرح أن فوكو الذي يحلل شبكة علاقات السلطة المتناهية الصغر عبر علاقات القوى، فان كل هذا يمكن قراءته مباشرة في خطاب فوكو، الذي هو أيضا خطاب سلطة، لأن خطابه يركز على علاقات القوى.[2] هذا مايوضح النقد العنيف الذي وجهه بودريار للسلطة عند فوكو، باعتبار أن السلطة التي انتقدها فوكو في نسق فلسفي متكامل هو تكريس آخر للسلطة ذاتها، لأن مضمون نقد السلطة هو سلطة بحد ذاتها، تُكرس للتمرد والفوضى، كما أنه حينما رفض مركزية السلطة فانه كرس لمركزية جديدة تمثلت في المركزيات التي يحويها خطابه والتي تمركزت عليها ماهية السلطة عنده وهي علاقات القوى.

لكن تبقى نظرية فوكو في السلطة، نظرية حاسمة لمراجعة حياتنا والتي فعلا فيها كم هائل من نقاط القوى، خاصة وأنها تمتد لتتأشكل ضمن عدة تيارات أخرى وفي سياقات عديدة، خاصة بعد تتطور المجتمع، وصارت السلطة تعمل في نطاق جديد وفي آلية جديدة، سماها فوكو بالسلطة الانضباطية لأنها تعمل على ضبط الأفراد من خلال متابعة سلوكاتهم، ويأخذنا فوكو في رحلة تاريخية، وبحث اركيوجينيالوجي عميق ليؤكد عمل هذه السلطة من خلال خاصية تطور العقاب، الذي كان عقابا قاسيا ومستبدا وقاتلا الى عقابا أقل شدة وأكثر سلطة، أي التسلط في جميع مظاهر الحياة، انطلاقا من الجسد عبر السجن الى غاية التحكم في الحياة العامة للأفراد وفي البيولوجيا وفي البحوث المصاحبة

---

(1) **جان بودريار**: فيلسوف فرنسي، عمل مترجما وناقدا، ثم تابع دراسته للفلسفة وعلم الاجتماع، يهتم بالمصطنع والمتوهم، من أشهر أعماله: نظام الأشياء، مجتمع الاستهلاك، روح الإرهاب.(مجموعة من الأكاديميين، **موسوعة الفلسفة الغربية المعاصرة**، مرجع سابق، 2013، ص1293)

(2) Jean Baudrillard, **oublier Fouault**, éditions Galilée, paris, 2004, page 10

لها، وحتى في الوباء، هذا الأمر الذي سأحاول معالجته في المبحث الثاني الذي يبرز انتقال المجتمع الى مراحل متقدمة من الفعل السلطوي، وبالتالي فسيصنع وفقا لمبادئ وتعليمات السلطة الانضباطية فالسلطة الحيوية.

المبحث الثاني: مستويات السلطة كتحكم عند ميشيل فوكو: من السلطة الانضباطية الى السلطة الحيوية.

يبدو أن ميشيل فوكو يصرح في كتاباته عن آلية عمل السلطة التي تطورت عبر التاريخ، الى غاية وصولها الى شكل جديد وهو البيوسلطة، حين ارتبط البيولوجي بالسياسي، فقد كان العقاب هاجس المجتمعات الأولى خاصة في العصور الوسطى وعصر النهضة، مستخدمين آليات ليست بهينة ضد المعتقل، خاصة ما عرضه فوكو في كتابيه المراقبة والمعاقبة حين تحدث عن معتقل الصبي داميان، الذي دنس جسده أمام الملأ، إضافة الى محاولات الاقصاء التي دامت لعدة قرون، من خلاله تحليلاته في تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي، بحيث كان المريض والمجنون والغريب يتعرض الى محاولة الطرد والنفي، إضافة الى كل أنواع التعذيب التي يشهدها، بمعنى أن السلطة كانت لاعقلانية بالرغم من ادعاءها ذلك، ووضعها لقناع مزيف، يخفي خلفه كم هائل من الممارسات اللاإنسانية، ثم تطور العذاب من عذاب علني الى آخر ذو صورة خفية، تختفي خلف مؤسسات الدولة الحديثة، التي تعتمد على تقنيات جديدة في المعاقبة بدلا من العنف الجسدي، لتتمكن بذلك من التغلغل في كل زمان ومكان، وتتسارع في الانتشار بنية اصلاح المجتمع، لكن مسألة النيات لا تنفع دائما لأن في جوهرها غاية أخرى، وغرض مختلف هدفه حسب فوكو حسن السيطرة والتحكيم بصورة جد فعالة، من أجل وضع المجتمع في سير انضباطي وسيطرة على الجسد الاجتماعي بكل تفاصيله، انطلاقا من مؤسسة السجن المعبرة عن السلطة الانضباطية، حتى الوصول الى السلطة على الحياة بكافة تفاصيلها البيولوجية، وعليه: كيف أصبح المجتمع الحديث مجتمع مراقب ميكروفيزيائيا الى غاية الوصول الى آخر مستوى من مستويات السلطة، وهو السلطة الحيوية؟

قبل الحديث عن **السلطة الانضباطية Autorité disciplinaire** التي اهتم بها ميشيل فوكو واعتبرها مستوى أولي للسلطة الحديثة تتبعها بعد ذلك السلطة الحيوية، تجذر الإشارة هنا الى أن هذه المستويات غير ظاهرة في المجتمع في صورة السيادة أو القانون مثلما تظهر بقية السلطات كالسلطة القضائية، والسلطة التنفيذية والتشريعية، بل تتخفى وراء مؤسسات متنوعة ومختلفة ومنتشرة عبر كافة اقطاب المجتمع، كالسجن والمدرسة والمصنع..الخ والسر في ذلك

أنها سياسة تحكمية خفية هدفها تحكيم القبضة على كافة ذرات المجتمع، ليكون المجتمع مراقبا بدلا من معاقبا، ولعل المعاقبة أهون بكثير من المراقبة، لأن هذه الأخيرة ستكون أشمل بعين ثاقبة لا يفلت منها أحد، وبالتالي فهي تنتصل من السلطة في حين أنها السلطة ذاتها.

من خلال الحديث عن السلطة الانضباطية التي تجعل من الفرد هدفا لتقاناتها الدقيقة المراقبة، يظهر لنا أن هذه السلطة هي سلطة تهتم بمنفعة السلطة لأن ذلك الإصلاح سينتج معرفة جديدة، ويساعد الاقتصاد على التطور، لذلك فهي سياسة الدولة في ضبط المجتمعات الحديثة، ويرجع فوكو نشأة السجن الى بداية تأسيس السلطة الانضباطية.

أولا– السلطة ومؤسسة السجن كعقوبة للمجتمعات المتحضرة:

انطلق فوكو من الواقع الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية، وبالضبط من المؤسسات العقابية في المجتمع لدراسة مفهوم السلطة الانضباطية، الذي تطور بمرور العصور، والذي يتخذ من **السجن prison** منفذا له وآلية لفرض العقوبات والتحكم في الأجساد ومراقبتها وجعلها أجسادا طيعة، خاصة من خلال ما أدرجه في كتاب "المراقبة والمعاقبة، ولادة السجن"، أين قدم تحليلات أركيولوجية عن علاقة المعرفة بالسلطة من خلال تطور **المعاقبةsurveillée** الى **مراقبة Punir** من العصر الكلاسيكي الى العصر الحديث الذي تضمن مراقبة سلطوية شاملة للمجتمع وبالأخص الذات المعذبة والخاضعة والمتحكم فيها عن طريق السلطة الانضباطية التي تَدخله ضمن آلية عملية السيطرة التي تُخضع العقول والأجساد، من خلال روتيناتها الصفية اليومية المسيسة بإرادة سلطوية تحكمية. من أجل ضبط تاريخية المعاقبة بداية بالتعذيب كمرحلة أولى من مراحل العقاب، يبدأ فوكو حديثه عن قضية الاعتقال التي شهدها الصبي داميان الذي حاول اغتيال الملك الخامس عشر، فكان جزاءه التعذيب علنا في الساحة المركزية حتى الموت، "فقد تم اعتقاله ووضعه في عجلة القيادة، وكسرت أطرافه وقطعت بقضبان حديدية، وسُكب عليها الشمع الساخن، وقطعت مفاصله، وتم حرقه، ورمي رماده أخيرا في الريح"[1] اذن طبقت على الصبي طرق عذاب أدنى ما يمكن أن يقال أنها خيالية، فكل أنواع الألم قد تجمعت في جسده، من أجل تخويف الناس لتفادي وقوع الجرائم، فقد كان داميان نموذج عن التعذيب العلني الوحشي، الذي كان سائدا قبل العصور الحديثة، والذي تستخدم فيه القوة وشتى وسائل التعذيب على جسد

(1) Michel Foucault, **la société punitive**, **cours de collège de France 1972**, **1973**, édition Gallimard, France, 2013, page 12

الانسان دون رد الاعتبار لأهمية هذا الجسد، أو مصيره، وانما تهتم فقط بكيفية التنكيل والقتل، بعيدا عن أساليب التربية السلمية. ثم تطور العقاب وتم تلطيف العقوبات شيئا فشيئا الى غاية الوصول الى فترة المجتمعات الحديثة أين قامت الحكومات بإصلاحات خاصة مع الدولة الحديثة وهنا أعلن التحول من السلطة القمعية الى تلك الانضباطية كما سنرى لاحقا، أين صار للجسد أهمية كبيرة خاصة في الإنتاج وفي رأس المال وبالتالي صار الاهتمام به مهمة من مهام السلطة، حتى في العقوبة سيبقى الجسد في مكان آمن تحت الأنظار في حبس مراقب لإنتاج أفراد مخلصين للمؤسسة الانضباطية التي تعمل على ضبطهم وفقا لبرنامجها الخاص والذي يعمل بدوره وفقا لآليات سلطوية بهدف ادماج الافراد في الاخضاع العام للسلطة ومؤسساتها. وصار السجن نموذج للمراقبة الانضباطية ومثالا عاما عن الانضباط، ويرى فوكو في مؤسسة السجن رؤية جديدة اذ لا يعتبره مجرد شكل من أشكال إدارة العقاب والجريمة ومكافحتها، بل هو أشمل بكثير من ذلك، يشبه الى حد ما مؤسسة تنتج قبل أن تقمع، فللسجن براديغمات كثيرة متعلقة به وتدخل ضمن اطار عمله داخل حيز الدولة، من قبل انه مؤسسة لإعادة تأهيل الأفراد ومعاقبتهم وفقا للجريمة المرتكبة وتدخل فيه عدة أطراف كالجهاز القضائي الذي يحكم على المسجون بما ينص عليه القانون، كما أن هذا الأخير يحمل دلالة متصلة بهيئة السجن، فالمسجون أولا هو مخالف للقانون كما أنه يسجن من خلال ما نص عليه القانون الحامل للعقوبات.

وفي الفترة الحديثة يرى فوكو من خلال تأكيده على انتقال الحكم من عقابي علني الى حكم ناعم تدعمه مؤسسة السجن، بأن هذا التشريع الجديد المتمثل في مؤسسة السجن هو تشريع كامن في إجراءات السيطرة والسلطة التي تجعل من العدالة التي تدعي المساواة والأجهزة القضائية التي تدعي أنها مستقلة يضيف فوكو على أنه يستثمر من أجل أشكال الاخضاع الانضباطية، ذلك هو ظرف ولادة السجن الحديث حسب فوكو ويضيف أن تلك هي **عقوبة المجتمعات المتحضرة Peine des sociétés civilisés**[1] وبالتالي أصبح للسجن مكانته الشاملة في المجتمعات الحديثة التي تعمل على سجن كل من ينتهك حقوق الدولة المدنية ويتعدى عليها ، اذ تعمل على إصلاحه وضبط سلوكاته والرقي بها الى أفضل مما كانت عليه والأهم من ذلك سلب اغلى شيء يمتلكه الانسان وهو حريته، اذ تسعى الرؤية الحداثية الليبيرالية من خلال السجن الى حرمان المسجون من حريته وهذا الأمر أخطر بكثير من تلك

[1] Michel foucault, **surveiller et punir**, **naissance de la prison**, édition Gallimard, France, 1975, page 234

العقوبات الصارمة، فالإنسان الذي لا حرية له يفقد أهم عنصر من عناصر هويته كما يفقد أشلاء ذاته ويحدث بذلك شرخا أنطولوجيا ضمن مكونات هويته.

ويضيف فوكو الى أن السجن لم يكن في البداية حرمانا من الحرية، ثم مُنح وظيفة تصحيحية تقنية، وهو اعتقال قانوني بتهمة تكملة الإصلاح وتعديل الأفراد، لأن الحرمان من الحرية يجعل العمل وفقا للنظام القانوني ممكننا.[1] فالهدف الأول من عزل السجين داخل زنزانة هو حرمانه من حريته ثم إصلاحه بما يتناسب مع مؤسسات الدولة الانضباطية ووفقا لما تمليه عليه السلطة قبل العقاب الذي كان سائدا في العصور الكلاسيكية وبالتالي تزداد السيطرة بأضعاف ليس على فرد واحد فحسب بل على المجتمع بصفة عامة، فاستراتيجية الإصلاح في مقابل العقاب أتاحت ولادة السجن كفرع من فروع الدولة الحديثة ومؤسساتها الانضباطية، التي تهدف الى تدجين الأفراد والشُعوب، حسب مصلحة ما.

اذن، فالسجن يشبه المجتمع الانضباطي في تعاملاته، لأن كل شيء فيه دقيق، وهو نظرة عامة لفهم طريقة عمل هذه السلطة، في كافة المجتمع، التي سنتعرض الى مفهومها من منظور تحليلية فوكو لهذه السلطة.

ثانيا–مفهوم السلطة الانضباطية باعتبارها تطويعا للأجساد:

يعتبر الانضباط شبكة سلطوية معقدة، تعمل على اخضاع الأفراد ضمن مؤسساتها، وتعمل على صقل الجسد، اذ قام فوكو بدراسة تحول الأساليب العقابية انطلاقا من تكنولوجيا سياسية للجسد وضبط التاريخ المشترك لعلاقات السلطة بالجسد، الى غاية الوصول الى العقوبة الناعمة والجزاء اللطيف كأسلوب للسلطة[2] فالسلطة الانضباطية اذن هي مرحلة من مراحل تطور العقاب، وصورة سيرورة المجتمعات الحديثة داخل كيان الدولة قبل انتقالها الى آخر مرحلة من السيرورة العقابية التي حدثنا فوكو عنها وهي السلطة الحيوية، ويعتبر الانضباط عقاب ناعم يقوم بإجراءات متمفصلة داخل ثنايا المجتمع، تقوم بإنتاج السلطة وتأديب المجتمع اعتمادا على إجراءات تخفيفية من قبيل الأوامر التي تسير مختلف المؤسسات، وحتى طريقة عمل المؤسسات والمراكز التي تنتمي الى الدولة، ويكون العقاب بالسجن بدلا من التعذيب

(1) Ibid. page 235

(2) Ibid. page28

الفظيع الذي يُطبق على الأجساد، فهي طريقة هادفة الى خلق سلوكيات سلطوية شاملة تمكن من تحكيم القبضة على المجتمع بكافة تفاصيله.

كما توصل أيضا الى أن ذلك الوضع أدى الى ظهور الانسان كموضوع للمعرفة من أجل خطاب علمي.[1] لأن الانسان حسب فوكو لم يكن له ظهور قبل ذلك غيبته الآليات السلطوية الحداثية المعرفية، لأن كل علوم الانسان كانت مؤسسة وفقا لسلطة ما تهدف الى تدجين الانسان، اذ تمخض عنها ذوات إنسانية منفصلة عن المعرفة الحديثة بمختلف علومها تماما الى غاية ظهور العلوم الإنسانية التي أظهرت معها الانسان حين كشفت عن تغييبه من قبل العلوم الحداثية التي اصطلح عليها فوكو بالعلوم اللاإنسانية لأنها لم تسمح له بالظهور كمعرفة قائمة بذاتها بل كمجرد موضوع أو وسيلة للعلوم، وبالتالي أدى ظهور الانسان الى تمفصله كموضوع للمعرفة العلمية بعد أن غيبته الحداثة التي يرفضها ميشيل فوكو رفضا تاما ولا يعتبرها مشكلة لأنها لا ترتقي الى مصاف مشكلات مرتبطة بتشخيص الحاضر، وهذا راجع لعدة أمور لعل أبرزها أنها عملت على نكران الصلة بالآخر، كونها قامت بالأساس على كوجيتو **روني ديكارت** [2]**René Descartes (1595–1650)**، أنا أفكر اذن أنا موجود، فانحصرت الذات على ذاتها، وأهملت الجانب الموضوعي وهمشت الآخر المختلف عن العقل، بدعوى أنه عاجز عن الوصول نحو حقيقة الأشياء، وبالتالي فإنها لم ترى في الاختلاف بعدا آخرا يمت بالإيجاب، بل انها نسيته وهمشته، ليعلن فوكو رفضه التام لهذه الفكرة وتبنيه لفلسفة المهمش والآخر والحفر في ثقوب تهميشه، واعلانه عن فتح باب سؤال الغيرية، الذي ظل مسكوتا عنه طيلة فترات من الزمن، خاصة لنفيها الجنون في مقابل العقل وما أكده الواقع من ممارسات مستبدة على المجنون، في حين يرى فوكو "أن الجنون نظرة منفتحة للحياة وهو والعقل اللذان يدخلان في علاقة دائمة، وكل منهما هو مقياس للآخر وبينهما علاقة متبادلة كما يندمجان مع بعضهما".[3] فقد رد فوكو الاعتبار للمجنون الذي همش طويلا ومارست عليه الحضارة الغربية تغييبا قامعا، في مقابل اعلاء سلطة العقل.

---

[1] Ibid. page 28,29

[2] **رينيه ديكارت**: فيلسوف فرنسي، ويعد رائد الفلسفة في العصر الحديث، وفي الوقت نفسه كان رياضيا ممتازا، ابتكر الهندسة التحليلية، من مؤلفاته مقال في المنهج. (عبد الرحمان بدوي، **موسوعة الفلسفة**، ج1، مرجع سابق، ص 488)

[3] Michel foucault, **histoire de la folie à l'Age classique**, édition Gallimard, France, 1972 page 41

اذن، نستنتج أن الانسان ظهر كموضوع للمعرفة مع ظهور العلوم الإنسانية التي غابت طيلة حقبة من الزمن، وأصبح الانضباط الناعم وسيلة من وسائل تطور معرفة ظهور الانسان كموضوع للمعرفة.

في الانضباط، يعد التعذيب الذي يتعرض له الافراد قديما والذي عبر جسد داميان المعذب عنه، قد انتهى زمنه بصفته يستخدم العنف والدماء والمشانق والعذاب العلني بأنواعه، قد تغير اليوم الى عقاب لا علني، سري، ناعم يحكمه الانضباط، لكن حقيقة ذلك الجسد المعاقب لم تتغير حتى بتغير نوع العقاب، فظل الجسد معاقبا ومقننا ومرتبطا دوما بالعقلانية العقابية التي تسيطر عليه، حتى في حياته الخاصة بكافة قراراتها.

فدخل المجتمع في شبكية الانضباط المعقلن لكل مؤسساته ونشاطاته، بعد إصلاحات الثورة الفرنسية الدستورية، وهي الشبكية المعبر عنها أركيولوجيا بالمستوى الميكروفيزيائي لانتشار الانضباط في أدق الفعاليات.[1] اذن فالدولة عملت على إصلاحات في قوانينها تهدف الى دمج كافة أشكال المجتمع في العملية الانضباطية، اذ أصبح كل شيء مقنن بقوانين والزامات تفرض على الجميع حتى في أدق التفاصيل كتوقيت بدء العمل والخروج منه والبرنامج الدراسي للتلميذ، والعلاج الطبي، وفي السجن بالرغم من كونه مؤسسة عقابية الى غير ذلك، وبالتالي يصبح المجتمع مراقب من قبل الدولة على الطريقة البانوبتيكية التي تتيح للسلطة معرفة كل صغيرة وكبيرة وتتيح لها أيضا سرعة النفوذ والانتشار في كل مكان وفي جميع الاتجاهات حتى المجهرية منها، أي الانتشار الميكروفيزيائي للسلطة.

وبناءا على ما سبق يمكن تعريف الانضباط بالشكل الذي تحدث عنه فوكو باعتباره القاعدة العامة التي تتخذها السلطة لعقلنة المجتمعات الحديثة من خلال ادخال الجسد ضمن شبكة علاقات القوة داخل المجتمع والتي تكون بطبيعة الحال، معقدة وشائكة، تتداخل فيما بينها وتنتشر في كافة الهياكل التنظيمية لتعلن انتاج المجتمع الانضباطي في كل مكان وزمان، وأصبح النظام قانونا عاما للمجتمعات الحديثة يسير الحياة العامة للأفراد، هذا وقد أصبح هاجس التنظيم في الحياة يبرر كل أساليب الاخضاع والاشراف والإصلاح والتوجيه والإرشاد وغيرها من حقل دلالي ينتمي بتعبير فوكو الى سيمولوجيا تلطيفية وملساء وناعمة، تدعم الممارسة التشميلية لمعالجة سلوكيات الأفراد والجماعات من خلال تنميط الجسد وتأهيله لخدمة تلك المؤسسات.[2] اذن فان الوسائل المستخدمة في الانضباط هي وسائل ناعمة أو عبارة عن

---

[1] ميشيل فوكو، **المراقبة والمعاقبة**، ولادة السجن، تر: علي مقلد، مركز الانماء القومي، بيروت، 1990، ص 35

[2] المصدر نفسه، ص37

ميكانيزمات تعمل في صمت، لتخرج بنتيجة السيطرة المحكمة على الأجساد، ليصبح الفرد مدجنا داخل المؤسسات تحت سلطة التنظيم الذي يعد الأفراد بإمكانية تطوير ذواتهم من خلال برامج دقيقة وشاملة والأهم أنها سلطوية في جوهرها، تهدف الى اصلاح الأفراد وخدمة أجهزة الدولة وتسهيل الأمور عليها لأن الانضباط يتولى مهمة تدجين الأفراد بدلا من معاقبتهم، وبالتالي سيعمل الانضباط على الحد من انتشار العمليات الاجرامية والانتهاكات والتعدي على الحقوق لأن كل شيء مراقب وتحت السلطة وكل شيء مسخر لتأهيل الفرد آليا ليكون صالحا بدلا من محاسبته فيما بعد.

يرى فوكو أن السلطة الانضباطية ظهرت في القرنين 17 و18 عشر كظاهرة مهمة تتمثل في بروز آلية جديدة للسلطة لها إجراءات محددة وأدوات جديدة مختلفة وخاصة ولا ترتبط بالسيادة بل تتعارض معها، لأنها ميكانيكا جديدة في السلطة ترتبط بالأجساد أولا والأرض، وتربط الجسد بالوقت والعمل أكثر منه في الأرض ونواتجها[1]. فهذه السلطة التي تعتمد على مبدأ الانضباط كدعامة أولى لمهمتها، مستقلة عن السيادة التي ترتبط بالقانون والدستور والحرية، فهي عكس ذلك لا تهمها القوانين بقدر ما يهمها تطويع أجساد الأفراد وادماجهم ضمن العمل وفقا لوق محدد، تتولى مهمته المؤسسة الحاضنة للعمال في كل مجال، كما لا يهمها الإنتاج بذلك القدر الذي تهتم به في الحرص على عمل الأفراد بكل نشاط، واخضاعهم لقوانينها بشكل جيد.

كما أنها نوع من أنواع السلطة تمارس باستمرار من خلال المراقبة الدائمة، وليس بالطريقة التقليدية الغير مستمرة التي ترتبط بالطرق الجبرية والالتزامات والاتاوات وغيرها، إضافة الى أنها نوع من السلطة التي تفترض مسبقا شبكة ضيقة من الاكراه المادي بدلا من الوجود المادي للسيادة، كما يحدد اقتصاد جديد للسلطة يفرض زيادة قوى الاخضاع والقهر، وكذلك كفاءة من يخضع لها.[2] فعلاقات السيادة لا توجد في الانضباط وجودا فعليا أو ماديا متضمنا في القوانين وتعليمات النظرية السيادية وفقط، وانما من خلال الاعمال التي تفرضها دون أن تكون متضمنة في القانون لكنها تعمل على اخضاع الافراد وتنميطهم وفقا لما تضعه من أساليب سلطوية إخضاعية شاملة في الحياة، كما أنها تزيد من نسبة عدد الأفراد المشاركين في عملية الانضباط، من خلال دمج الجميع في هذه العملية دون استثناء، وفي كل مرة تزيد من

(1) Michel foucault, **il faut défendre la société**, page28

(2)Ibid. page 28

نسبته الى غاية شموليته جميع أنحاء الجسد الاجتماعي حيث تجتاحه بلا هوادة وتزيد من نسبة انتاج المعرفة وإصلاح المجتمع.

ويفرق فوكو بين السيادة والانضباط بحيث ان خطاب الانضباط غريب عن القانون، اذ أنه غريب عن قاعدة الإرادة السيادية، ثم سيحمل الانضباط قاعدة خطابية خاصة به لا تشبه تلك المتضمنة في السيادة، لكن تعتمد على قاعدة طبيعية ذات معيار، وبالتالي يحدد الانضباط قانونا خاصا به ليس القانون بالمعنى السيادي وانما قانون التطبيع، وستكون لها نظرية لا تستمد من بنود القانون، وانما من معارف العلوم الإنسانية ليكون فضاؤها هو المعرفة السريرية.[1] اذن يوضح فوكو الفرق بين عمل الانضباطات وعمل السلطة السيادية، فلكل واحدة منها خصائصها المستقلة بذاتها والتي لا تتشابه مع الأخرى، وهناك اختلاف جوهري وجذري بينهما كامن في من أين تستقي كل سلطة خطابها؟ بحيث أن السيادة مصدرها القانون وتطبق كل من قوانينها على المجتمع، ليعمل الجميع على الاندماج في تلك القوانين والحرص على عدم التعدي عليها لأنها أمر من سلطات متعالية، على عكس الانضباط الذي همه تطبيع المجتمع وفقا لميكانيزمات سلطوية لا قانونية بل باستخدام تقنيات جوهرية هدفها تطبيع الأجساد، بالاستناد على إجراءات لا يمكن وصفها بالقانون وانما تختلف عنه وأحيانا تبرز من خلاله وتنزع منه ثوبه لتظهر في صورة أساليب قانونية، لكن في جوهرها لا يكون للقانون حضورا وانما الانضباطات إصلاحية تخترق كافة أنحاء المجتمع بمختلف شرائحه، كما تتخذ من العلوم الإنسانية مبدأ عام لخطاباتها لكي تتمكن من فحص المجتمع وتطبيق مناهج بعض تلك العلوم عليه، ويعطي فوكو مثالا بظهور العيادة أو المعرفة السريرية حقيقة تحكم العلوم واتحاد الهيئات السلطوية ضد الانسان مما يشكل هرمية المجتمع الانضباطي في مولد العيادة، حيث ان الطبيب أو الطبيب النفسي عند معالجته المريض لا يقوم بعلاج موضوعي غرضه التطبيب الهادف لإشفاء المريض وانما تحول الفرد الى سلعة يسيرها الطبيب ويعلن عن طريقة علاجها وكيف تموت بمشيئته هو، مستندا الى إنجازات علم النفس الحديث السلطوية والتي تساهم في تدجين الانسان داخل حقول المجتمع الانضباطي.

للسلطة علاقة وثيقة بالجسد سوء في مختلف مراحل العقاب الذي اهتم بالجسد وجعله محورا لتطبيق هيمنته، حتى حين تطور تاريخ العقاب الى غاية مرحلة الانضباط التي ارتبطت أكثر فأكثر بالجسد، لأنه يعمل ضمنه ويحقق أهدافا مرجوة، لأن الانضباط يمكن من الوصول الى اختراق جسد الآخرين تحكما وتسلطا من أجل تحقيق أغراض سلطوية سياسية،

[1] Ibid. page 30

ويختلف هذا التحكم عن سابقته، اذ أنه يتدخل في علاقات عمل الجسد وكيفية عمله وعلاقته بالآخرين وفرض عليه علاقات وتقنيات تطبيعية، كما تفرض عليه نمط معيشي معين وتدريبات خاصة كذلك علاجات خاصة، وحتى التدخل في الأمور الشخصية، كلها أمور تدخل في التحكم السياسي في الجسد، وتشكل معرفة خاصة لحقل رئيسي وهو الجسد، أطلق عليها ميشيل فوكو بمعرفة تكنولوجيا السيطرة على الجسد، ويلاحظ في الانضباط على هذا الأخير هو دائما "مرتبط وفقا لعلاقات معقدة ومتبادلة باستخدامه اقتصاديا والى حد بعيد كقوة انتاج، يزود بعلاقات سلطوية وبسيطرة ولكن بالمقابل ان تكوينه كقوة عمل لا يكون ممكنا الا اذا اخذ ضمن نظام استعبادي"[1] فالجسد صار لعبة اقتصادية في المجتمعات الحديثة، لأنه آلية إنتاجية تحتاجها السلطة من أجل ابراز كيانها وبسط نفوذها، فقد صار الحصول على جسد قوي هاجس المجتمعات المتقدمة التي نرى في الإنتاج والاقتصاد نظرية عامة لتطورها، لكن الأمر متجذر منذ القديم اذ يفضح فوكو الممارسات القمعية التي قامت بها الحضارة الغربية اتجاه الآخر المختلف في العصر الكلاسيكي، لأنه عائق نحو التطور والإنتاج، فكل مريض أو أحمق أو معتوه لا يمكنه خدمة المجتمع بل بالعكس من ذلك فانه يزيد في الركود الاقتصادي للمجتمع، وحين أنشأت الدولة مصحات الطب العقلي فان الأمر ليس بدافع الشفقة على المريض، بل بحاجتها الى اليد العاملة، خاصة بعد الأزمة الاقتصادية التي شهدتها أوروبا وسعيها الدؤوب بعد ذلك الى إعادة انعاش اقتصادها، باحثة عن يد عاملة قوية تساند الاقتصاد، وبالتالي صار الجسد طريقا سهلا نحو الوصول الى اقتصاد قوي وذلك من خلال ادماج الأجساد ضمن حقول المصانع والثكنات ومختلف الأعمال، وتكوينه كغاية مربحة ووسيلة عمل، وبالتالي سيدخل الجسد في استعباد من صورة أخرى مختلفة عن التقليدية تلك التي تتخذ شكل التعذيب وشراء الأجساد وجعلها وسيلة لخدمة مالكها، فالانضباطات اذن "تختلف عن العبودية لأنها لا تقوم على علاقة تملك الأجساد، اذ من أناقة الانضباط أنه استغنى عن هذه العلاقة المكلفة والعنيفة، حيث حصل على مفاعيل نفعية على الأقل بمثل منافع الاستعباد."[2] يختلف اذن الانضباط عن العبودية من حيث أن الجسد حرا لا يشتريه ولا يبيعه أحد، ففي الانضباط الجسد يخيل أنه حر لكنه ملك للسلطة تتحكم فيه وتسيره وفقا لسياساتها المفروضة على الجميع، اذ يمكن القول أنه استعباد أنيق ورزين، لأننا في مرحلة المجتمعات المتحضرة التي تحافظ على كل شيء قديم وتسند له صفة

(1) ميشيل فوكو، **المراقبة والمعاقبة**، مصدر سابق، ص63

(2) المصدر نفسه، ص159

العقلانية واللطافة والرزانة وغيرها، لكي تخفي حقيقتها في مراقبتها وتسييسها لكل شيء، وتظهر وجها مزيفا يقتاد الجميع الى السير نحوه، لكنه دوما ملغم بلجام سلطوي، لا مفر منه.

وتعتبر لحظة نشأة الانضباط هي اللحظة التي نشأ فيها فن جديد للجسد البشري واعلان عن تشريح سياسي جديد، فن يمكن من اخضاع الجسد في ميدان الطاعة، ويصنع أجسادا خاضعة ومتمرسة وطيعة، كما يزيد في القوى الاقتصادية، وتتميز بأنها عمليات صغيرة تتقاطع وتتمايز فيما بحسب المجال الذي تطبق فيه، كما نجد هذا الفن مطبق بكثرة في المدارس الإعدادية والابتدائية، ثم الفضاء الاستشفائي وصولا الى البنية العسكرية.[1] هكذا فالانضباط قائم على الطاعة العملية للأجساد عن طريق تصنيفها الى مجموعات لكل مجموعة مهامها وأعمالها، كما يتلقى الأفراد الأوامر الانضباطية منذ بداية اكتشافهم الحياة، حين دخولهم المدارس التي يتلقون فيها معارف سلطوية ضمن البرنامج المدرسي الذي ينمي فيهم إشكاليات انضباطية لكي يخرجوا الى المجتمع حاملين تلك النمطية التي انتشرت في مخيالهم الجمعي، والتي تعتبر نمطية انضباطية، ناهيك عن طريقة التدريس والصف المعتمد والامتحانات، فكلها صناعة انضباطية تجعل الفرد مراقبا منذ بداية خروجه الى المحيط الاجتماعي، كذلك في المستشفى التي تقوم بعزل المرضى داخل ذلك الفضاء الاستشفائي من أجل مراقبتهم، كما أن طرق العلاج هي طرق انضباطية تستعمل من أجل التحكم، أما الثكنة العسكرية فلها نظام خاص يربي الافراد على الانضباط من خلال التدريبات المستمرة، وطبيعة الغذاء، والحركات التي عليهم القيام بها وتلك التي يجب أن يجتنبونها، ومدة التدريبات وغيرها من أوامر تستوجب الطاعة، كما أن المصانع والمشاغل تحتوي على نظام صارم فكل شيء محتسب بدقة انطلاقا من مواقيت العمل الى غاية فترة الاستراحة والخروج، وكذلك طريقة العمل وغيرها من الضوابط التي تدل على طاعة السلطة لكن بصفة غير مباشرة، لأن السلطة لا تقول أطعني وانما تقول اعمل كذا ووجب عليك القيام بتلك الأمور وترك الأخرى، وتضع مباشرة ما تريد قيد الإنجاز المباشر ضمن طبيعة سير المؤسسات التي يلجأ اليها الفرد، وأن لا تكون مخيرا بين الفعل أو الترك، في ذات السياق يؤكد ميشيل فوكو على أن كل المرافق الاجتماعية والمؤسسات العمومية أصبحت مؤسسات انضباطية، وأصبح هدف السلطة هو نشر تلك السلوكيات في المؤسسات التي تحتضن الأفراد، وهي دائما سلوكيات تطويعية، هدفها مراقبة تلك المؤسسات وضبط الأفراد ومن ثمة نشر تلك القواعد الانضباطية في كافة نواحي المجتمع، بل وتنتشر بصفة آلية وتنتقل لأنها أصبحت صفة نمطية في جسد الأفراد وبالتالي تهيمن على سلوكهم العام، لتكون تصرفاتهم في المجتمع تصرفات انضباطية تمكنت السلطة

[1] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

من تحقيق ذلك، وتحقيق أهدافها المرجوة، فكل المؤسسات هي مؤسسات مشاركة في الوظيفة السياسية للدولة، لكي تصبح متاحة لاحتواء الجميع في تفاصيل عملياتها الإجرائية التي من أهدافها بسط سلطتها عل الجميع، من أجل الولاء السياسي، وطاعة الدولة بكافة مؤسساتها.

كما أن الانضباط هو تحول عام في العادات والسلوكيات، اذ يعد جهدا لضبط آليات القوة التي تؤطر وجود الأفراد، كما تعمل على صقل الأجهزة التي تدعم وتراقب سلوكهم اليومي، وهويتهم، وحتى التفاصيل التي تبدو غير مهمة، وهي سياسة أخرى حول تعدد الهيئات والقوى التي تشكل عدد السكان وغيرها، وبالتالي هذا ميل نحو عدالة أكثر رشاقة ودقة نحو تشديد الإطار الجنائي للجسد الاجتماعي.[1] فقد دخل المجتمع الحديث مرحلة جديدة غيرت من السوك العام للأفراد، اذ كان في بادئ الأمر المجتمع تحكمه القوانين العقابية، الى مرحلة مراقبة جسده وهويته ومختلف التصرفات التي يفعلها الفرد في تعاملاته العامة، حتى تلك العفوية منها يجب أن تكون السلطة على دراية بها، وتتدخل فيها إرادة السيد التي لم تختف بل تبرز تحت أسوار السلطة الانضباطية وعلى شكل سلوكيات للتطويع، تجتاح كافة أنحاء المجتمع عبر رحلتها الدقيقة التي تسير فيها نحو تحقيق عدالة اجتماعية بالمعنى السلطوي، أي جعل الكل تحت أنظار السلطة، فهذه المعادلة العادلة هي هدف الفعل السلطوي في هذه المرحلة العقابية التي تحيل دون شك الى ادماج كل السكان والمواطنين ضمن نسق معرفي سلطوي.

كما أن الانضباط يعمل كجهاز لعقوبة تصحيحية أو إصلاحية، لكن بطريقة مختلفة، كما أن الهدف من هذه العقوبة ليس التمثيل أو عرض العقوبات وانما الهدف هو الجسد والوقت وتصرفات الأفراد اليومية، وفرض عادات جديدة عليها، ثم ان الجسد والروح هم العناصر الأساسية لهذا التدخل العقابي.[2] بطبيعة الحال فان وظيفة العقاب هي وظيفة إصلاحية تهتم بإصلاح الأجساد وتصرفات الأفراد لتفادي الجرائم والوقوع فيها، والتخفيف من عقوبة السجن والتعنيف والقصاص، لأن الأفراد سيكونون أقل همجية من ذي قبل لأن الانضباط قام بمهمته في صقل السلوكيات، لكن ميشيل فوكو يرى أن الانضباط يجعل من الفرد مكبلا وأكثر عنفا لأنه لا يهتم بالذات، خاصة في السجن المثل الأعلى

(1) Michel foucault, **surveiller et punir**, Page 80

(2) Ibid, page131

للانضباط، فالبانوبتيكون هو صورة المجتمع الانضباطي في مقابل المجتمع العقابي، وبالتالي فالسجن حسب فوكو بالرغم من أنه وسيلة للإصلاح فهو يحمل بعدا اجراميا يتضح في سلوكات الأفراد حال خروجهم من السجن.

ويصف فوكو الانضباط بأنه عبارة عن تقنيات وحيلا صغيرة، لها أهمية كبيرة وقدرة سريعة على الانتشار، كما أنها بريئة ظاهريا، لكنها تحدد نموذج جديد من العمل السياسي حمل تحول العقاب الى عتبة العصر الحالي والى نوع جديد من النظام يستهدف دراسة مفصلة للجسد تتحدد ضمن ميكروفيزياء سلطة تجتاح كافة مجالات الحياة.[1] فطريقة عمل البانوبتيكيات الحديثة هي طريقة ناعمة وهادئة بمقدار هدوء الانضباط ذاته الذي يعمل في صمت، لكنه يحدث ضجيجا في عمله فهو يقوم بانقلابات شاملة للمجتمع ويغيره من شكل لآخر، من خلال التغيير الجذري في طريقة سير المجتمع وطريقة تحوله الى مجتمع انضباطي، مغيرا بذلك الوسائل والتقنيات والمعارف التي تسير المجتمع الى معارف سلطوية محكمة ودقيقة لكنها تفعل الكثير.

وللانضباط مهمة أخرى هي صناعة الأفراد، ليست الصناعة بالمفهوم المادي لكنها تقنية لها صفة القصد بحيث تقصد الأجساد كوسائل لها وكموضوعات تشتغل ضمنها وكأدوات تعمل بها، والأمر الأكثر أهمية في الانضباط أنه يتخذ وسائلا تبدو عادية ومتواضعة مقارنة بالوسائل التي تستخدمها السلطة في نظرية السيادة أو في نظرية العقد الاجتماعي وباقي النظريات السياسية الأخرى.[2] بطبيعة الحال فالانضباط يصنع أفرادا انضباطيين بصورة شاملة، من خلال تنميطهم على الرؤى السلطوية المنتشرة داخل مختلف شرائح المجتمع، كيف لا وان السلطة هي من طبيعة إنتاجية تنتج المعارف قبل أن تقمع وقبل ممارستها العنف، لذلك فيخرج الأفراد الانضباطيون لهم سلوكات تحمل طباع تلك المؤسسات التي تمرنوا في كنفها، وهي سلوكات انضباطية أكثر بكثير من تلك التي يحاول المجتمع السيادي تطبيقها على الأفراد لأنها ظاهرية وبالتالي ستتعرض الى تمرد والى نفور ومعارضة من قبل الجميع، عكس الانضباطية فهي دقيقة ومجهرية، متخفية خلف قضبان روتين المؤسسات والعادات اليومية للأفراد التي تستهدفها بداية لتحقيق هدفها المتمثل في الوصول الى تلطيف العقاب وبصورة أخرى، التعرف على كل صغيرة وكبيرة في المجتمع الذي يتبع كل الوصايا والتدابير.

---

(1) ميشيل فوكو، **المراقبة والمعاقبة**، مصدر سابق، ص160

(2) المصدر نفسه، ص186

1–خصائص الانضباط كتشريح سياسي للأجساد:

ان معرفة أمر ما على حقيقته لابد من الانتباه للخصائص التي تميزه وتعبر عن هويته وماهيته، كما أنها صفات يبرز من خلالها الشيء كونها معرفة لها، وبالتالي تساهم في الكشف عن حقيقته، وايصالنا الى بداهة الشيء، وبما أن الانضباط معرفة، فبالتالي له خصائص تميزه كونه وظيفة سياسية جديدة وسلطة مستقلة عن السلطات الأخرى، ومختلفة عنها، لأن لها ما يميزها من ناحية الموضوع والهدف، فالانضباط موضوعه الجسد ويهدف الى ترويضه، والتحكم في كل ذرات المجتمع، وبسط الرقابة على كافة المواضع التي تخص الفرد وكافة المؤسسات التي بدورها تنشر الفعل الانضباطي من خلال امتيازاتها، ولذلك فسنعرض بعض خصائص الانضباطيات التي استوعبناها من حديث ميشيل فوكو عنها:

ان السلطة الانضباطية تمارس خفية بعيدا عن الحركة والأنظار والضجيج، فهي كما قلنا سابقا أنها عقاب أنيق، وتفرض على الخاضعين مبدأ من الرؤية اجباريا، رؤية غير مباشرة للسلطة، ثم ان الأفراد يعتبرون كأشياء تخدم مفاعيل السلطة، خاصة أجسادهم الطيعة.[1] يلاحظ أنه من مميزات هذه السلطة أنها لا تظهر بصفة تصريحية منا في النظريات الأخرى، لأنها لا تمارس استنادا الى دستور مرصع بالقوانين يقدم علنا للمجتمع وتوزع المهام بين أجهزتها، وتفرض عليهم اتباعها كما تعمل السلطة السيادية، ان الانضباط فعل لا مرئي ولا يعلن عنه بين الجميع لأنه ببساطة لا يقدم كقوانين كما قلنا سابقا، وانما يتخلل حياة الأفراد ويدور حولها ويلف على كافة تفاصيلها دون حاجته للإعلان عن نفسه كونه سلطة مجهرية تبرز في القواعد التي تسير حياة الأفراد اليومية، في حين ان الأفراد يتأقلمون معه، ويطبقوا كل القوانين التي تفرض عليهم، بل ويعملون على نشر تلك الآليات السلطوية بصفة آلية لأنها تجذرت في كافة تفاصيلهم وصارت الأجساد منوطة بالفعل السلطوي الذي لا حصر لعلاقاته التعقيدية والتشابكية التي تنتج في كل مرة علاقات أخرى للسلطة تبرز اما من خلال المعرفة أو الخطاب بمختلف أنواعه، لهذا لطالما أكد فوكو أن السلطة لا تقمع وتمنع فقط بل تنتج، وهذا الأمر يفوق قدرة القمع السلطوية بأضعاف، لأن الأمر سيصبح مجموعة علاقات قوى معقدة وشائكة.

كما يعمل الانضباط على مهمة تقسيم الأفراد في المكان، لكي تسهل العملية على السلطة، اذ يقتضي الانضباط الاقفال والعزل التام عن أعين الجميع، فيختار مكان سري ومنغلق، لتكون المهام سرية وتفرض الانضباطات

[1] ميشيل فوكو، **المراقبة والمعاقبة**، مصدر سابق، ص199

ذاتها مكرسة بذلك لمبدأ السيطرة ولمبدأ الرتابة الانضباطية التي تعمل على حفظ الصلة بين الأفراد ومبدأ الانضباط الدائم السائد في مؤسساته.[1] فالعملية الانضباطية دائما مرتبطة بالأفراد ومكان تواجدهم فيه، لكي تحكم السيطرة على كافة أطرافه وأفراده، لأن المكان المغلق تسهل فيه عملية توزيع المهام والتحكم في الجميع، وتعم فيه المراقبة الشاملة، وبالتالي سيصبح مشبعا بالعمليات السلطوية ومفاهيمها ومعارفها وكل شيء له علاقة بها، اذ تتخذ السلطة إجراءات داخل الحقول المؤسساتية تتمكن من ربط كافة الأعمال بمنطق السلطة، اذ تحرص هذه الأخيرة على تثبيط معتقداتها في المجتمع من أجل تطبيعه خاصة في العمل الذي يعتبره فوكو أكثر الأشياء انضباطية في موعد العمل والخروج وغيرها، لا لشيء الا لأن السلطة فرضت نفسها فيه، ويعطي ميشيل فوكو مثالا يبرز الحضور الفعلي لميكانيزمة عمل الانضباط في الثكنة أي مكان تواجد الضباط والجيش، لأنها مهمة بالنسبة للدولة لأنها تسعى الى تطوير جيوشها من أجل بلوغ التطور الاقتصادي والسياسي، وكذلك رغبة في الريادة من خلال السباق نحو التسلح وغيرها، حيث أن الثكنة العسكرية شبيهة بالسجن نظرا لأسوارها العالية والمحاطة بسياج شوكي يمنع أي تدخل أجنبي، كما أن الإدارة معزولة عن مكان تواجد الجيش في حين أنها تراقبهم على الطريقة البانوبتيكية، لأنها مكان صدور الأوامر وبالتالي يتلقى الجميع تلك الانضباطات من خلال تعليمات صارمة من قبيل نوع الغذاء وطريقة التغذية، وكذلك المسموح والمرغوب في الثكنة، ووقت النهوض والتمرين ثم الخروج، فكل شيء محاط بنقاط لا حصر لها من السلطة على حد تعبير فوكو، ويضيف المعمل أو المصنع كمثال آخر للعمل الانضباطي، بحيث وضعوا جدول مسير لكافة الأعمال ومستغل لكافة الوقت، بحيث يتم استغلال كل خمسة دقائق في أمر معين، فلا وجود لحرية شخصية في الانضباط، لأن العمال مطالبون بالعمل طيلة اليوم من الشروق والغروب، وتكون فترة الراحة جد وجيزة تكفي لتناول وجبة، وهكذا يستمر الوضع في كافة الميادين والمؤسسات.

اذ نستنتج هنا أن هذا الانضباط يعمل عمل السجن، اذ شبه فوكو آلية عمل السجن بآلية عمل المؤسسات الحديثة، لأن في السجن طريقة يسير بها المدانون، وجدول عمل يسير لوفقه عملهم، فينهض السجناء باكرا فجرا يقومون بالنهوض الى المناجم والحقول للعمل ثم تأتي فترة الغذاء ليعودوا بعدها مباشرة الى مواصلة العمل، الى غاية الغروب فهذه الطريقة انتقلت الى عمل المؤسسات وانتشرت عبر كافة تفاصيل مجالات المجتمع على طريقة التجسيد البينتامي للسجن، يقول فوكو في هذا الصدد أن "جهاز البانوبتيك يرتب الوحدات المكانية اذ يتيح لك الرؤية بدون توقف ويتيح لك معرفة

[1] المصدر نفسه، ص162

تامة على الفور".[1] وبالتالي تمكن هذه الطريقة من الانتشار السريع للسلطة الانضباطية، نظرا لوجود معرفة شاملة بمراكز العمل وكل العمليات التابعة لها.

كما نلاحظ أن البانوبتيك يعمل كمخبر للسلطة، بفضل آليات المراقبة الخاصة الدقيقة، كما يكسب دوما كفاءة وقدرة في اختراق سلوك الأفراد، ويزيد في المعرفة وتطورها، ويعرف موضع وجود كل شيء في كل الوجهات.[2] فخصائص ذلك السجن هي الوجه العام لخصائص الانضباط الذي ينشد الدقة وإنتاج المعرفة ويتطلع لمعرفة المزيد في كل شيء، ذات التدبير الذي تتخذه السلطة الانضباطية في سير خطة عملها.

ومن بين خصائص هذه السلطة أيضا أنها تعمل على المكان وتركز فيه لأنها تجد مكانة لمرونتها ولطافتها، ومن مهمتها توزيع الأفراد في مكان ما، وتتجنب توزيعهم من خلال المجموعات بل كل حد في موقعه وموضعه، اذ تهتم بالأفراد من خلال تسجيل حضورهم وغيابهم، أي مراقبتهم وتقييدهم من خلال اتصالاتهم وصفاتهم من أجل التحكم بهم أكثر، هذا ما يسمى بالفضاء التحليلي للعمليات الانضباطية.[3] ان طريقة هذه السلطة ليست طريقة عادية ولا تركز على العمل الجماعي في تقسيماتها للعمل، لأنها أساسا تستهدف الأفراد وبالتالي فهي توزعهم بشكل فردي، لكل مهامه وعمله الخاص به وحده، فهي لا تسند خدمة واحدة لمجموعة أشخاص، بل كل طرف يقوم بمهام فردية بشكله الخاص، هذا الأمر يمكن السلطة من معرفة حقيقة الأفراد أكثر من خلال التعاملات التي يقومون بها ووفقا للمهارات الفردية، إضافة الى تحركاتهم التي تظهر من خلال تعاملاتهم، مما يجعل السلطة تنظم ذاتها أكثر وتراقب وتقدم الملاحظات الفردية لكل شخص، فالمكان مساحة تعبيرية للانضباط من أجل المراقبة المستمرة ومن أجل بسط نفوذه بصورة أكبر، فالمكان هو تموضع الانضباط بشكل كبير، لهذا كانت سياسة الدولة في تجسيد المؤسسات والمشافي والمراكز التعليمية والمدارس والمصحات العقلية، للتحكم أكثر في الفرد وليس لغرض آخر، ويرى فوكو أن المستشفى باعتباره مؤسسة وحيز شامل للانضباط، هو أكثر مكان تتم فيه مراقبة الأفراد طبيا، وكذلك مراقبة جميع هياكل المستشفى من إدارة وأطباء حتى الى كافة أجزاء السلسلة الطبية، يضيف فوكو أن هذا الحصر الذي يمارس على المشفى يتم عبر عدة مراحل أو عدة

---

(1) Michel foucault, **surveiller et punir**, Page 202

(2) Ibid. page 206

(3) ميشيل فوكو، **المراقبة والمعاقبة**، مصدر سابق، ص163

طرق مجهزة للتحكم في الأفراد وأجسادهم، والتعامل معهم بصورة مُسيسة عن طريق اعتبار أن المرض مسألة سياسية وليس مسألة شخصية.

لقد كان المشفى عبارة عن سجن للمرضى بحيث تم وضع جهاز من أجل حصر العدد الحقيقي للمرضى، وهواياتهم وأماكنهم وتنظيم مجيئهم وذهابهم، من جانب آخر يبقى المريض في غرفته، وتبرز هويته من خلال السجل المعلق على السرير الذي يحمل اسمه، وفي كل مرة يأتي الطبيب ليدون ملاحظات، ثم ساد العمل على فصل الأسرة عن فضاء الشخص المريض، ثم فصل المريض المصاب بوباء معدي عن الجميع.[1] نستنتج أن المشفى عبارة عن تحكم انضباطي بالأفراد، فكل شيء يعمل بدقة تامة في ذلك الفضاء الذي يهتم بجسد الفرد المريض، خاصة وأن المرض يعبر عن خمول الجسد، لذلك تعمل الدولة على الاهتمام بالمريض من أجل شفائه لكي يكون كقوة تحتاجها الدولة من أجل زيادة التمكين والسيطرة، ولهذا ساد هذا الوضع في المشافي وفرض الرقابة على كافة ميادينه لاسيما الجانب الإداري الذي يعمل هو كذلك على خطى الانضباط.

ويقوم الانضباط أيضا على فكرة الصف، التي ظهرت في القرن الثامن عشر، بحيث يعتبر تقنية تغيير الترتيبات، ويوزع الأجسام ويحيلها داخل شبكة من العلاقات، فالصف يحدد توزيع الأفراد عبر كافة مجالات المجتمع، فتنتشر الصفوف في المدرسة من خلال تقسيم التلاميذ حسب السن والإنجازات والكفاءات، وكذا ممرات الشوارع وفي الأبنية، اذ أصبح المجتمع هيكلا تنظمه مسافات مصفوفة.[2] فالملاحظ أن المجتمع يعتمد على طريقة التصنيف، فكل شيء مصنف ومقسم في صفوف، بداية بالمقاعد الدراسية اذ هي عبارة عن صفوف تصنف التلاميذ حسب معايير تحددها المؤسسات أو يقوم بتحديدها الأستاذ، كما تنتشر صفوف الانتظار في كافة المرافق العمومية، كذلك فان الجيش يعتمد على طريقة الصف في التدريب، وتقسيمهم حسب المهام، وفي العمل كذلك كل شيء وكل من له مهمة مقسم في صف، لكي تسهل لهم المهمة، لكن الحقيقة تثبت أن هذه التقسيمات هي عبارة عن عمليات انضباطية، هدفها دائما وضع المجتمع تحت الرقابة، وما الصف أيضا مهمة تسهل على السلطة معرفة التفاصيل المختلفة حول الجميع، وزيادة السيطرة على كافة فضاءات المجتمع، فمن المعروف أن الترتيب دوما يساعد على البحث عن أي شيء يشغل فكرنا،

[1] المصدر نفسه، ص164

[2] المصدر نفسه، ص165

كما أنه وسيلة للوصول الى حقيقة الأمر، وبالتالي فتنظيم المجتمع يجعله أكثر وضوحا وأكثر عرضة لنشر التعاليم السلطوية التي تستحدثها الدولة في كل مرة، بحسب حاجتها لذلك.

ومن خصائص الانضباط أيضا الاهتمام بالوقت وذلك من خلال انشاء جداول تحول الجمهور الغير منظم الى كثرة منتظمة، وساد هذا التقسيم في القرن الثامن عشر وعم في جميع المجالات، العلمية والاقتصادية والاجتماعية، كإعداد جداول في الحدائق للنبات والحيوان، وتقسيم العمل وبناء جداول اقتصادية مما يساعد على تفتيش الناس وملاحظة حضورهم وغيابهم.[1] يعمل الجدول على ترتيب المجتمع في صفوف وهذا لتسهيل العمل وتقسيمه من أجل المراقبة التامة للأفراد، لأن الترتيب دائما ما ينظم الأمور بصورة واضحة، فمثلا تقسيم الأعمال في جداول قد يمكننا من إنجازها في أسرع وقت لأنها واضحة، كذلك اذا قسم المجتمع في جداول فسيتم توضيح الأمور وتتمكن السلطة من معرفة الجميع ومكان تواجدهم، ومعرفة نشاطاتهم، كما تعمل الدولة على جعل الوقت انضباطي، كل شيء محكم بالوقت سواء من خلال ساعات العمل و كل المواقيت التي تتدخل فيها السلطة وتجعلها تحت رقابتها الدائمة.

عموما نستنتج أن السجن هو مرحلة من مراحل تطور العقاب والسلطة الانضباطية هي النظرية العامة لهذا العقاب اللطيف، لأن السجن يعمل على تكنولوجيا تطويع الأجساد واصلاحهم بدلا من ممارسة العنف عليهم كما حدث لجسد داميان المعذب، فهذه السلطة تروض الأجساد عبر تعاليمها الشاملة في كافة المؤسسات، وهي تعاليم دقيقة ومجهرية تتمفصل داخل كل موضوع وكل معرفة، وتعمل على تنظيم المجتمع بطريقتها الخاصة، فشكل أبابي المجتمع، وتنظيم الوقت ونشأة المستشفى والطريقة التي يدرس فيها الطلاب في المدارس، كلها تقنيات انضباطية تهدف الى فعل الطاعة، لأن المجتمع يصبح بفعل هذه التقنيات آليا مطيع وبالتالي ينقص عدد الخسائر وتستفاد الدولة أكثر من الأجساد التي تساهم بدور كبير في زيادة قيمة الاقتصاد، واذا كان التعذيب هو الوسيلة المثلى للقضاء على الجرائم في العصور الكلاسيكية والوسطى، فان الانضباط هو الوجه الجديد للسلطة الحديثة الذي يعبر عن تقاناتها المعقدة والتي تختفي وراء المؤسسات والأعمال المنوطة لكل فرد، وكذلك في طريقتها الممثلة في تقسيم المجتمع حسب رغبتها لتحكيم الرقابة، وبالتالي أصبح الانضباط تطويعا سياسيا للجسد يتحكم في مختلف نشاطاته ومهامه العامة في الدولة واخضاعه خضوعا أعمى لأجهزتها، الى أن ينتقل هذا التحكم الى الحياة البيولوجية للأفراد والسكان وتتدخل السلطة في كل شيء له علاقة

[1] ميشيل فوكو، **المراقبة والمعاقبة**، مصدر سابق، ص166

بالجسد والصحة ومعدل الولادات والوفيات وغيرها من تقنيات تهدف الى احكام القبضة على الأجساد، ليحدث استكمالا للسلطة الانضباطية في مجال ما يسمى بالسلطة الحيوية، التي تطورت مع ميشيل فوكو، ووجب الآن أن نقول كلمة بل كلمات بشأنها، اذن ما مدلول السلطة الحيوية عند فوكو؟

ثالثا–السلطة الحيوية كإستراتيجية للتحكم في الانسان بيولوجيا وحياتيا:

يعيش الفرد جملة من القواعد والعمليات الاجتماعية، التي تعبر عن تمفصل المعرفي والسلطوي، فهو يعيش اليوم في شبكة علاقات سلطوية تحدد كيفية معيشته، وتعلمه كيف يسير، وحتى ماذا يأكل وماذا ينجب فمثلا في الصين والدول المجاورة التي تعاني الانفجار الديمغرافي تم تحديد النسل بمعدل طفل وحيد لكل عائلة، ومن يطبق هذه الخاصية فله ما يريد من طرف الدولة ويعيش حياة زهيدة، عكس الذي يخالف القوانين فيتعرض للتهميش والفقر وغيرها لأن الدولة أرادت مساعدته في العيش في حياة كريمة لكنه لم يستجب لقوانينها، فسيكون مصيره الاماتة من الجوع..وغيرها، كما تعتمد الدول اليوم على برامج لتنظيم الغذاء وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، وتنظيم النسل والخوف من المرض وبالتالي تتخذ تدابيرا مختلفة لصده ومنع انتشاره، كما تضع أموالا طائلة على البحوث البيولوجية وتحسين النوع الإنساني، وتوزيع الغذاء وتنظيمه هذا من جهة، ومن جهة أخرى النظر في الحياة باعتبارها موقع جذاب لتستوطن السلطة على أراضيه وتتحكم فيها وفي كل ثرواتها، مشكلة بذلك باختصار تحكما مركزا على الحياة، وهو ما يعرف بالسياسة الحيوية التي تدخل الحياة في رهان العمل السياسي، وتصبح الحياة حقلا للتجارب البيولوجية والتنظيمية، والتي يتخذها رجال الساسة كنوع من الربح السريع الذي يحقق لهم الصدارة في المجتمع الاقتصادي والصناعي.

تعتبر السلطة الحيوية مرحلة من مراحل التحكم بالأفراد تأتي مكملة للسلطة الانضباطية التي تهتم بترويض وتطويع المجتمع غير أن السلطة الحيوية لها مفهوم وهدف آخر أكثر عقلانية من الانضباط وأكثر منه تحكما، لان لها قبضة محكمة في السيطرة لأن قبضتها موجهة لخدمة الأفراد أكثر من السيطرة عليهم، كون خدمتهم تحمل التحكم في ذاتها، لان قاعدتها هي البيولوجيا، وهي قائمة على التنظيم، وبالتالي تتيح السلطة الحيوية باعتبارها وسيلة في يد الدول والحكومات، الحرص على مراقبة حياة الافراد والسكان تنظيما وتحديدا لمختلف أساليب الحياة وأدقها، ليكون الانسان ملزما بالعيش وفقا لرزنامة بيوسياسة، والتي لا تعتبر نظرية في السلطة كالنظرية السيادية أو هيكلة في جهاز الدولة أو حتى نظام حكم، باعتبار أن فوكو يرفض نسق النظريات، ويعتبر أن السلطة الحيوية تكنولوجيا جديدة تشبه تكنولوجيا

التحكم في الأجساد لكن تتعداها لأن تصبح تكنولوجيا لتنظيم حياة السكان، هذه التكنولوجيا تعتمد على العديد من الآليات، فإضافة الى مؤسسات العمل الانضباطي تستند السلطة الأخيرة على العديد من العلوم لتنظيم حياة السكان كعلم البيولوجيا والاقتصاد والاحصاء والديمغرافيا وغيرها، فهذا الانتقال التاريخي قد شهد اليوم حضورا بارزا في سياسة عمل الحكومات التي تعتمد كلها على بيوسياسة تنظيمية تعمل في شبكة سلطوية وتوظف مختلف المعارف والعلوم للوصول الى معارف دقيقة حول السكان والأفراد الذين يشكلون البنية الحية للدولة، وقد عبر فوكو عن هذا النمط الجديد من السياسات بدولنة البيولوجي، وعليه، كيف تتم عملية التحكم في الحياة العامة للسكان؟ وكيف يتجلى السلطوي والمعرفي في مختلف حيثيات عمل الحكومات؟

1–في مفهوم السياسة الحيوية عند فوكو:

هو مفهوم مركزي في فلسفة ميشيل فوكو يعبر عن معرفة شاملة لحياة الانسان، وبتتبع كل انشغالاته سواء المتعلقة بالعمل أو بالأسرة ،كذلك بالاقتصاد والغذاء والامن والاقليم والسكان، وكذلك بالفرد وتلبية حاجياته الأساسية، ولعل الموضوع الأساسي للسياسة الحيوية هو السكان بعدما كان جسد الأفراد هو الموضوع الرئيسي في السلطة الانضباطية، لكن هذا الأمر لا يعني عدم اهتمام هذه السلطة بالجسد، بل يبقى للجسد خاصيته الأساسية لأن الحكومة دوما تستهدفه، ففي العقاب كان الجسد المعذب هو محور السلطة، كما في الانضباط الذي يهدف الى ترويض الأجساد، لكن في السلطة الحيوية فتهتم بكل أمر يعني الأفراد والسكان والاهتمام كذلك بالجسد داخل اطار الجماعة وهذا بهدف ادراجه داخل عملية التنظيم الاجتماعية، أي عملية بيوسياسية وبالتالي بيوتنظيمية تسعى الى عقلنة الفضاء الاجتماعي من خلال تنظيم حياة الناس وشؤونهم والتحكم فيها، وفرض القرارات التي تمس مختلف جوانب الحياة لعل أبرزها البيولوجية.

تجدر الإشارة الى أن مفهوم السياسة الحيوية من المفاهيم التي تنقسم الى قسمين سياسة وكلمة حيوية أو حيوي بيولوجي، والتي يتبدأ لنا امكانية تعريف كل كلمة على حدة، وبالتالي هنا تعطينا مفهوما مخالفا وتصبح مصادرة على المطلوب، وهو بذلك من المفاهيم المركبة التي لا يمكن فصلها حين نقدم تعريفا عن هذا المفهوم، وبالتالي فان دراسة شبكة هذا التعريف تقتضي وجود الكلمتين متتابعتين لأنهما متلازمتين نحويا ومنطقيا وكذلك فلسفيا.

يعرف ميشيل فوكو السياسة الحيوية على أنها الطريقة التي حاولنا بها منذ القرن الثامن عشر، عقلنة المشكلات التي تطرحها الممارسات الحكومية المتعلقة بمجموعة الظواهر الخاصة بالأحياء، الذين يشكلون السكان: الصحة، والنظافة، معدل المواليد، طول العمر، الأجناس، نحن نعرف الموقع المتنامي الذي احتلته هذه المشاكل منذ القرن التاسع عشر، وماهي الرهانات السياسية والاقتصادية التي شكلتها حتى اليوم.[1] كما استعمل مصطلح السياسة الحيوية لأول مرة سنة 1974، في محاضرة قدمها فوكو في معهد الطب الاجتماعي بجامعة ريو بالبرازيل في اطار الندوة المعنونة ب: المراقبة الرأسمالية للجسد، معتبرا أن الجسد واقعة سياسية حيوية والطب استراتيجية سياسية حيوية.[2]

من المعلوم أن السياسة الانضباطية تهتم بتطويع الأجساد وتعليمهم الطاعة الكلية وادماجهم في مؤسسات السلطة، لتتأتي السلطة الحيوية وتواصل مهمة الانضباط وتعمل في المجتمع وتواصل عملية الانضباط وتطويع الأجساد لكنها لا تستهدف الجسد وحده باعتباره يمثل ذات الفرد بل يستهدف السكان ككل ويعمل على تنظيمهم من خلال اتخاذ معدل الوفيات والولادات والانجاب وتحسين النسل وتحديده، محل دراسة وبحث من قبل الدولة وتطبيق، فاتخذت الدول بداية من منتصف القرن الثامن عشر التدابير اللازمة لتنظيم السكان وتعزز ذلك من خلال التطور التكنولوجي الذي يعمل على تحكيم السيطرة من خلال التقنية التي تساعد على كشف كل تفاصيل الانسان، خاصة اذا اتحدت مع الطب الذي يحاول كشف تفاصيل الحي الإنساني والتدخل في حياته ومحاولة تحسين النوع واضافة صفات جيدة ورفع معدل الذكاء، وخفض معدل الشيخوخة وتحقيق حلم الاطالة في الأعمار وغيرها..الخ.

ركزت السلطة اذن حول الجسد البشري المخترق بآلية سلطوية والقائم مقام الركيزة البيولوجية، كالتكاثر والولادات والوفيات والمستوى الصحي وأجل الحياة والتعمير مع كل الشروط التي يمكن أن تغيرها من خلال القيام بمجموعة من التدخلات والمراقبات الضابطة لإخضاع الأجساد وتحديد السكان وضوابطهم التي تشكل تنظيم السلطة على الحياة.[3] فالجسد هو المسؤول عن عمل السلطة الحيوية، كن الجسد وحده لأن هذا الأمر نجده في السلطة الانضباطية فحسب، بل الجسد عنصر مشكل للسكان، فهو يدرس كعنصر مشكل للسكان وبالتالي يشكل الجسد أول عنصر يستهدف

---

(1) Michel foucault, **résumé des cours1970–1982**, conférences essais et leçons du collège de France, Julliard, France, 1987, page 109

(2) الزواوي بغورة، **مدخل الى فلسفة ميشيل فوكو**، مرجع سابق، ص136

(3) ميشيل فوكو، **إرادة المعرفة**، مصدر سابق، ص141

من السكان، لأنه يمثل معطى بيولوجي حيوي، تتم عبره مجموعة من التدخلات التقنية، من تجريب وتحسين، كما أن الجسد مسؤول عن القيام بكل العمليات البيولوجية كالإنجاب والغذاء والجمال والقوة والمرض وغيرها، فهو بذلك بوابة لولوج عالم تنظيم السكان، وعموما تكون هذه التنظيمات مرتبطة بالتحكم في الجسد و بتلبية حاجاته البيولوجية كتوفير الغذاء وتقنين الاقتصاد وتحقيق الرفاهية وتوفير الأمن داخل الإقليم، وبالتالي نستنتج أن السلطة الحيوية تكون أشمل من الانضباط الذي يستهدف السكان والسياسة الحيوية تستهدف السكان عامة ويكون الجسد العامل الأكثر بروزا في هيأة السكان وفي عمل السلطة الحيوية وبالتالي يكون الجسد عنصرا أساسيا في عملية تنظيم المجتمع.

ان جذور التحكم في الحياة البيولوجية معضلة تاريخية شهدها الانسان على مر العصور –كما رأينا ذلك في الفصل الأول– هي فكرة صاحبت الانسان منذ وجوده في الطبيعة، كيف لا وأن الطمع الإنساني يتحكم في غريزته ويريد جعله سيدا على الطبيعة التي يوجد داخل أحضانها، وتعزز هذا التحكم في العصر الحديث وصار مجالا قائما بذاته، وصريحا، اذ يقول فوكو " لأول مرة في التاريخ دون شك ينعكس الشأن البيولوجي في الشأن السياسي، لم يعد واقع العيش هو ذلك الأس المتعذر بلوغه الذي لا يظهر الا من وقت الى آخر في صدفة الموت وحتميته، فهو ينتقل في جزء منه الى ميدان رقابة المعرفة وتدخل السلطة."[1] فهذا التدخل السياسي قد غير من الحياة الأنطولوجية للفرد الذي كان يعيش حياة عادية وكل شيء خاضع لسلطة الطبيعة، فلا محددات للإنجاب ولا تغيير في شكله وفي تركيبته البيولوجية وغيرها، فقد كان الانسان يعيش حياة عادية ولا أحد ينتبه الى التدخل فيها وفي استراتيجيتها البيولوجية، لأنه وببساطة لا احد يملك سلطة على أحد ولا أحد يمارس حقا على الآخر أي بيولوجيا، نستثني هنا حق الحياة والموت ، فقد انتشرت فكرة الاماتة والحق في منح الحياة والموت في العصر الروماني، فقد كان الملك أو العاهل يستطيع القتل ومنح الحياة لمن يريد، بحسب تعليماته وقراراته على السكان والعبيد، اذ يرى فوكو أن هذا الحق الذي تمتع به العاهل الروماني أعيد نفسه، لكن بطريقة أخرى معاكسة للتقليدية و طريقة تقلب المعادلة السابقة، فقد تحول الوضع في السلطة الحيوية من الحق في الموت الى الحق في الاحياء، فالدولة تعمل على احياء المواطنين، وانعاش حياتهم وقلب موازينها، من خلال نشر الرفاه البيولوجي وتنظيم الحياة، عكس السلطة السيادية، التي تهتم بالتعذيب والاماتة والقتل.

[1] المصدر نفسه، ص144

يقول فوكو، ستهمل السلطة الموت، نتيجة ذلك فان السلطة الحيوية اذن لا تملك الحق في الموت فتلك مهام السلطة السيادية، وانما لها عدة حقوق، واستراتيجيات خاصة بالعمليات البيولوجية للسكان، مثل الحق في الاحياء والتدخل في الحياة، وتغييرها وطريقة عيش السكان واطالة أعمارهم، وسد النقائص والحاجات البيولوجية، وتحقق انتصارات علمية من قبيل احياء الأفراد الذين ماتوا بيولوجيا، وحتى ان اهتمت بالموت فهي تهتم بعدد الأموات، لأن عدد السكان يشكل محورا هاما في عمل هذه السلطة.[1] تعمل السياسة الحيوية على الاهتمام بحياة الانسان والحرص عليها وعلى رد الاعتبار لها كونها تمثل الشغل الشاغل للسياسة لأن الحياة تعود لها بالفائدة، اذ يتيح التدخل العلمي منح حياة جديدة للإنسان الذي لا أمل في شفاءه من خلال تقديم العلاجات اللازمة له، كما يتيح له إمكانية الانجاب واختيار الصفات الوراثية المرغوب فيها، والقضاء على العقم وبالتالي تمنح المساعدة في الخلق واحياء أناس جدد، وتساعد التقنيات الجديدة على تحقيق فكرة الخلود، الأمر الذي أشار اليه فوكو، فنحن اليوم نرى ابداعات البيوتكنولوجيات الحيوية ونترقب عمليات تنص على الاستنساخ وإعادة تفعيل الأحماض النووية للعباقرة والأشخاص الذين ماتوا وبالتالي، يتحقق حلم الخلود، كما تزيد السلطة الحيوية في معدل الأعمار لأنها تحتاج السكان ويدخل معدل التعمير ضمن سياساتها مع الدول، وكذلك يدخل في الاقتصاد والإنتاج، وبالتالي يشكل أمرا مهما، ورهانا جذابا للسلطة الحية أي تلك التي تعمل على احياء السكان، وتضخ الحياة دوما ضمن شرايين الجسد الاجتماعي.

فبهذا اذن يضع فوكو النقاط على الحروف من خلال تبيينه للمفارقة النظرية بين السلطة السيادية والحيوية، في مسألة الحياة والموت مؤكدا اذن على أن السيادة لا تهتم بالحياة ولا تأثر فيها، وانما تمارس اللعبة على الحياة في لحظة وحيدة وهي بذلك اللحظة التي يستطيع فيها الحاكم القتل، وبالتالي هنا يمارس حقه في الحياة.[2] لم تكن السلطة قبل ذلك تهتم بالحياة الإنسانية بل يصبح الموت أداة في يد الحاكم يعمل على القتل والنفي، لأن الحياة أصبحت بين يديه بموجب العقد الذي يحكم الحاكم والرعية، ذلك العقد الاجتماعي الذي تنازل فيه الافراد عن حقوقهم للحاكم، وكان نتيجة هذا التنازل التسلط المطلق السلبي على الحياة، وحتى قبل العقد الاجتماعي فان فالحاكم لم يعد يحيي بل صار يميت، هنا الاحياء بمعنى جعل الحياة منظمة وتوفير الحقوق للأفراد، عكس السلطة الحيوية التي صارت تحي وتحاول

[1] ميشيل فوكو، **يجب الدفاع عن المجتمع**، مصدر سابق، ص239، 240.

[2] Michel foucault, **il faut défendre la société**, page159

تحسين الحياة من خلال جعلها مناسبة لجميع الأفراد، وتساعدهم في تنظيم طرق معيشتهم، هذه هي المفارقة التي تميز السلطة الحيوية عن بقية السلطات خاصة السيادية والذي يرى فوكو أنها مفارقة جوهرية لضبط مفهوم السلطة الحيوية.

هكذا اذن تتعامل السلطة الحيوية مع كائنات حية وتؤثر في حياتهم، وتدخل الحياة وآلياتها في ميدان الحسابات الواضحة، كما تهتم بالحياة وتغيرها وتنعشها ولا تهدد بالقتل، فان فعلت ذلك فستنفذ ببساطة الى الجسد.[1] ان السلطة الحيوية تهتم دوما بالحياة من خلال بسط الحقوق العامة والهامة للأفراد وتعمل على تغييرها الى الأحسن، وترفض كل مظاهر العنف والابادة والتسلط بالمعنى السلبي الذي يوجد في سلطة القانون والسلطة السيادية، أو القتل الموجود في السلطات القديمة، بمعنى أن السلطة الحيوية تمارس نوعا من الاغراء على السكان والأفراد من خلال أنظمتها الناعمة ان صح القول، أو يمكن تسميتها بالسلطة الناعمة التي تضمن الولوج الى حياة الأفراد بطريقتها الخاصة، لأنها تقدم لهم ما يليق بهم من الأول من خلال توفير نمط معيشي معين على العديد من المستويات كالأمن والغذاء، وابعاد كل مظاهر العنف والقتل الذي كان يسود في الأنظمة الأخرى، كما تمنح العديد من الفرص للإنسان تعده بتغيير حياته ومنحه إرادة جديدة، فهكذا تضمن الدخول الى عالم الجسد بكل بساطة، ومن ثمة تنقب فيه تحسينا وتغييرا، لتطرح حينئذ بقوة مسألة النقاء البيولوجي، والوصول الى درجة الكمال الإنساني التي تغري الانسان الطامح دوما بالسيادة المطلقة، والذي يرى في السياسة الحيوية أملا في تحقيق مبتغاه، خاصة كما فعلت العديد من الأنظمة السياسية خلال القرن التاسع عشر، والتي تعد شعبها بالمزيد من التطور نحو الأحسن لأنهم أفضل الأجناس، وذلك بممارسة مراقبات شاملة ودقيقة على السكان.

يتساءل فوكو عن الإجراءات التي تعمل ضمنها أو من خلالها السياسة الحيوية، وهي مجموعة من الإجراءات التي تخص نسبة المواليد والوفاة ومعدل التكاثر وخصوبة السكان، ومتوسط أمد الحياة، وانتشرت خاصة في نصف القرن الثامن عشر وتتعلق بمجموعة المشاكل الاقتصادية والسياسية، والتي شكلت أول مواضيع السلطة الحيوية.[2] هناك إجراءات عديدة شكلت بدايات تعالق وتعانق السلطة الحيوية بحياة الافراد، التي أدخلت ضمن نطاق عملها وجعلتها وسيلة لحل مشاكلها السياسية والاقتصادية التي باتت تشكل عائقا نحو التقدم، فصارت السلطة تدافع عن حق الأشخاص في حفظ وصون حياتهم من خلال منع الموت والانتحار، وتوفير الوسائل اللائقة والمناسبة للإنجاب وكذلك

[1] ميشيل فوكو، **إرادة المعرفة**، مصدر سابق، ص144

[2] Michel foucault, **il faut défendre la société**, page160

الحفاظ على الشباب مع نبذ الشيخوخة لأن الدولة دوما بحاجة الى يد عاملة من القوة الشبابية سواء في المصانع أو في الحرب، كما تتهرب هذه السلطة قدر الإمكان من المرض لأنه يحطم الأفراد والقوى الاقتصادية للمجتمع برمته، اذن هذه المواضيع شكلت مجالات السلطة الحيوية بحيث كانت شغلا شاغلا لعمل السلطة.

إضافة الى تلكم المجالات، نجد أن السلطة الحيوية اهتمت أيضا بمجالات متعلقة بنسبة المواليد ونسبة المرض وكذلك العجز البيولوجي، وتسجيل آثار الوسط الاجتماعي والبيئة التي يعيش فيها السكان التي تعمل السياسة الحيوية على معرفتها والتدخل فيها.[1] ان المرض الذي يشكل عائق في المجتمع هو مجال من مجالات عمل السلطة الحيوية، التي تضع جهودا مضاعفة في مواجهته، خاصة اذا مس جانب المواليد والوفيات، أو اذا كان سببا في العجز البيولوجي، الذي ستعمل السياسة الحيوية على تدارك ذلك العجز وتطبيبه لأنه خطير بالنسبة لها، خاصة اذا تدفق ذلك العجز الى كافة المحيط الاجتماعي، لأنه سيحدث خلل في عملية تكاثر الافراد وفي عملية انتاجهم، كما ستضعف مناعتهم، وبالتالي تتدخل السلطة لمنع احداث الأضرار، من خلال جهودها في التكفل بالمرض وجهودها في المخابر بحيث تضع ميزانية مكلفة في مخابر البحث من أجل تخطي العقبات التي تقف في وجهها والتي تخص السكان وتعيقهم بيولوجيا، بحيث يتم تدارك العجز البيولوجي وصنع البديل، على سبيل المثال تحارب الدولة العقم من خلال البديل الموجود داخل المخابر البيولوجية، كأطفال الأنابيب والام الحاضنة وغيرها من تقنيات توفرها الدولة لتغطية العجز الذي يعاني منه المواطنون، كما توفر الدواء اللازم للعجز الذي أصاب الجسد وآل به الى موضع من الفناء، لتقدم السلطات بذلك الحل الذي يتجاوب والسكان في وسط طبيعي ما، هذا الأخير الذي تهتم به السلطة، وتعمل على نظافة البيئة والحفاظ على الامن والاستقرار والنمو الطبيعي للأفراد.

توفر السلطة الحيوية مجموعة من المؤسسات المزودة بآليات ضخمة وعتاد صحي ثقافي تعليمي..وغيرها، والتي تهتم بالأفراد من جميع النواحي وتضعهم تحت المراقبة الشاملة وتحت التطبيب وعلاجهم من خلال المشفى ودور الرعاية الصحية، وكذلك وسائل للترفيه، ونوادي تعليمية، لاحتواء الأشخاص وضمان استقلاليتهم الذاتية والفردية، لكنها استقلالية مدروسة بعناية من قبل السلطة لأنها تدجن الأفراد بالانضباط ثم تتركهم يتأقلمون وسياق السياسة الحيوية، وهكذا يكون الأمر مربحا للدولة التي تسعى الى زيادة العامل الإنتاجي والاقتصادي وكذلك السياسي.

---

(1) ميشيل فوكو، **يجب الدفاع عن المجتمع**، مصدر سابق، ص237

كما تظهر السياسة الحيوية في عدة مجالات، فبالإضافة الى ظاهرة الانجاب واحصاء السكان، فإنها تهتم بالأمراض والأوبئة، وما تسببه من كوارث اقتصادية واجتماعية، وما يتطلبه ذلك من تسيير للعملية الصحية، ومراقبة الأحداث والظواهر التي تصيب الأفراد كحوادث المرور والعمل والعاقات ومختلف أشكال العاهات العجز وما تحتاجه الحوادث من تأمين وضمان صحي.[1] تهتم السياسة الحيوية بالمجالات التي تخص المرض والعجز أي تهتم بالمعنى السلبي والايجابي ولا تكتفي بمعنى واحد يرتبط بالرفاهية بل تتبع الفرد حتى في اقصى انفعالاته وفي مرضه، فمن الناحية الإيجابية تهتم بتوفير الراحة والحرص على النقاء البيولوجي وتحارب المرض وتوفر الرفاهية اللازمة للحفاظ على الصحة، وفي الجانب السلبي تحارب السياسة كل المعيقات التي تقف في وجه الفرد كالأمراض المعدية وبالتالي تحاول السيطرة عليها والحفاظ على صحة السكان ومراقبة العمال لتفادي الحوادث التي تقع أثناء العمل، وحتى ان وقعت فستهتم السياسة بتعويض الشخص المضرور وتقديم العلاج الخاص به وكذلك توفر له وقتا من الراحة من أجل استعادة صحته وعافيته، وبذلك تكون هذه السلطة منخرطة في جميع الجوانب الحياتية المرتبطة بالجانب البيولوجي دون استثناء، وعلى جميع الأصعدة وعلى كافة المستويات سواء تعلق الأمر بالفرد وحده أو بحياة الجماعة والسكان، ذلك العنصر المهم في السلطة الحيوية والذي تهتم به في محور مجالاتها إضافة الى توفير الأمن داخل الإقليم الذي تديره حكومة ما، لأن أمن السكان شيء ضروري لضمان رضا السكان وبالتالي بسط السيطرة عليهم، كما أنه ضروري للسياسة التي تعمل بجد داخل وسط هادئ لا تعتريه المخاوف الناجمة عن التدخلات الخارجية أو تمرد السكان وقيام الفوضى.

اذن، درس ميشيل فوكو فكرة تحول الجسد الى هدف عام للسياسة، عبر فكرة السياسة الحيوية، لكن النقاد يرون أن فوكو لم يُؤسس مجالا عاما يمكن تسميته بالسياسة الحيوية لأنه حلل عمل السلطة بما هي قواعد وإجراءات خاصة بالرقابة والأمن والشرطة لأن السياسة مقولة عامة لم يُحللها فوكو، بل اكتفى بطريقة عمل السلطة وسيطرتها على الحياة.[2] بما أن فوكو اشتغل حول مفهوم السُلطة باعتبارها نظام يُسير الحياة ويتحكم فيها، عبر علاقات القوى التي تسير العلاقات الاجتماعية، وبالتالي طبق هذا المفهوم عند انطباع السلطة على الأجساد البيولوجية وعلى الحياة، لكنه أطلق على تلك العمليات والإجراءات التي تتخذها السلطة باسم السياسة الحيوية، فهذه التسمية لاتتفق مع المنهج

[1] الزواوي بغورة، **السياسة الحيوية من منظور الفلسفة الاجتماعية**، ط1، دار سؤال للنشر، لبنان، 2022، ص15

[2] الزواوي بغورة، **مدخل الى فلسفة ميشيل فوكو**، مرجع سابق، ص 174

الفوكوي الذي لم يحلل السياسة بالمعنى العام والمتداول، ولابد من التركيز على مفهوم السلطة الحيوية للدلالة على ممارسة السلطة ضد السُكان.

ومن جهة يرى بعض النقاد، الذين عملوا على النظر في مضمون السياسة الحيوية عند فوكو بنظرة نقدية، نذكر على سبيل التوضيح عالم الانتروبولوجيا الحيوية **ديديه فاسين didier fassin(...–1955**)الذي أكد أن فوكو لم يعالج مضمون الحياة، وانما اهتم بالممارسات الاجتماعية المعنية بالجسد والسكان.[1] اذ أن مفهوم السياسة الحيوية الذي ركز عليه فوكو والذي يقصد الاهتمام بالحياة، فانه حسب فاسين هو مفهوم لم يتجه لدراسة الحياة بصفة مباشرة كما يحمله الجهاز المفاهيمي لهذا المصطلح، لأن فوكو ركز على الممارسات السلطوية اتجاه الانسان أكثر من الحياة. لكن من جهة يكون فوكو قد اشتغل بالحياة بصفة مركزة على السكان الذين يعدون الجزء الأساسي المكون للحياة، وعن طبيعة الحياة اثر التحكم السلطوي في الانسان، والأكثر من ذلك الاهتمام بالبيولوجيا الّتي تُعد علما عاما للحياة، فالحياة مُكون أساسي لاينفصل من تحليل فوكو للسياسة الحيوية خاصة من خلال اهتمامه بالسكان والطبيعة الحياتية التي تتشكل عبر الإقليم الضامن للحياة، والتي تهتم به السلطة من أجل استراتيجياتها السياسية.

2–علاقة السياسة الحيوية بالإقليم والأمن والسكان:

تعتبر ثلاثية الإقليم، الأمن، السكان، درس من دروس ميشيل فوكو التي ألقيت في الكوليج دو فرونس، والذي تطرق فيها الى دراسة إشكالية السلطة الحيوية التي تتخذ من السكان هدف لها وفي نفس الوقت موضوعا لدراساتها، اضافة الى كونه مجالا تمارس فيه هذه السياسة مخططاتها التي تتوزع تبعا لفئة معينة من سكان إقليم ما، الذي يكون على جاهزية أمنية للمحافظة على السكان.

بما أن السياسة الحيوية تهتم بدراسة الكثير من الموضوعات التي تخص السكان وبنية معيشتهم، وطريقة تأقلمهم مع قراراتها، وتتكفل بعلاجهم وتحسين معيشتهم وحتى تنقية عرقهم وحماية بيولوجيتهم، فإنها بذلك تستند الى علوم لتساند نظرتها في احكام القبضة على السكان وكذلك من أجل زيادة فعل التنظيم الذي يظهر وفقا للمعطيات التي تو.جد في المعارف بصورة خاصة ووفقا لشبكة هائلة من العلاقات السلطوية، بهدف ادخال السكان في ثنائية المعرفة والسلطة.

[1] الزواوي بغورة، **السياسة الحيوية من منظور الفلسفة الاجتماعية**، مرجع سابق، ص18، 19

بهدف ادراج المعرفي والسلطوي في حقل التنظيم السكاني، وضعت عدت علوم منها القياس والاحصاء وعلم الديمغرافيا، بحيث أجريت إحصاءات فعليا على السكان والمواليد والوفيات، إضافة الى تسجيل ظواهر المرض بأنواعها كالأوبئة والأمراض المستوطنة، ومدى انتشارها ومدتها وكثافتها بين السكان.[1] لأن التسجيل الدائم لحركية السكان وتطورهم يمكن السلطة من النفوذ أكثر في الميدان الإقليمي، لأن تلك التسجيلات لها اهداف خاصة تكمن في تحديد هوية السكان أولا ومن ثمة التعرف على سير حياتهم، هل تسير بشكل عادي أم أن هناك عجز ونقص يعتريها؟ وهل هناك أشخاص طبيعيون أم لتقوم السلطة بالتدخل وإبراز دورها عند السكان، محاولة اصلاح العاهات، التي لا يمكن أن تقبلها داخل المجتمع، لأنها بحاجة الى سكان أقوياء وخاضعين لسلطة السلطة التي تمليها عليهم، لهذا فهي تعتمد طريقة تسجيل الحضور والغياب التي نجدها في المنهج التجريبي، تسجل السلطة الظواهر التي تكون فيها الأمور على ما يرام، كما تسجل الظواهر التي تغيب فيها الحالات السوية، لتحاول تداركها فيما بعد، مثلما صنف فرانسيس بيكون تسجيل الظواهر في منهجه التجريبي حسب قاعدتي الظهور والغياب في الاستقراء الموصل للحقيقة في العلوم، عكس المنطق الارسطي العقيم والذي لا يهتم بالتنظيم وبالتالي يبقى في حيز الحلقة المفرغة.

اذن يعد مفهوم السكان عنصر جديد في السلطة الحيوية، فهو جسد برؤوس عديدة، ويعد مشكلة بيولوجية ومشكلة سلطوية، كما ترتبط بالظواهر الجماعية التي إذا ما أصابت السكان فإنها تحدث آثارا مختلفة على المستوى الاقتصادي والسياسي وهي بذلك ظواهر غير منتظمة ومفاجئة تتجه نحوها السلطة كونها تحدث للسكان.[2] يعتبر عنصر السكان عنصر أساسي في عمل السلطة الحيوية الذي يشكل مجموعة من الأجساد يشكلون بدورهم محور عمل السلطة الحيوية، اذن تهتم السلطة بالظواهر التي تأتي في ظروف استثنائية وتحدث فجأة لدى السكان، لأنها تحدث تغيرات عشوائية لدى السكان وبالتالي يحدث خلل على مستوى الجسد الاجتماعي، اذ تتجه السلطة مباشرة نحو تلك الثغرات، محاولة التدخل فيها وسدها، من خلال مضاعفة آليات التنظيم ومحاولة اصلاح الأحداث المفاجئة، خاصة اذا شكلت خوف وذعر للسكان، أو تعلقت بجانبهم البيولوجي وصارت تشكل تهديدا للنوع الإنساني الذي يشكل هاجسا للدولة، فمثلا حين تنتشر الأوبئة يحدث خلع لدى السلطة أكثر من السكان، لأن الأوبئة تؤثر على الصحة العامة للسكان، وتسبب عاهات بيولوجية، وبالتالي تؤدي الى فناء النوع الإنساني أو تراجعه، بسبب ضعف الجسم وجهازه المناعي.

---

(1) ميشيل فوكو، **يجب الدفاع عن المجتمع**، مصدر سابق، ص236

(2) المصدر نفسه، ص238

كما تعمل السلطة على حماية السكان المتضررين من الحوادث الجماعية والظواهر التي تعيق العمل السكاني، فإنها تعمل كذلك على المحافظة على استقرارهم وسكينتهم، لذا توفر جهاز أمني محكم لرد كافة الشرور والأضرار التي تصيب السكان، لأن هدف الدولة أن تضمن الحياة بعد اخضاعها للتنظيم طبعا، خاصة مع تطور المجتمع في القرن التاسع عشر وع ظهور نماذج عديدة للمجتمع المدني الذي يتخذ من المدينة اقليما عاما للسكان، اذ أصبح هذا الإقليم عبارة عن مدينة مجهزة بجميع ملحقات المجتمع المدني والذي أصبح مجهز بتنظيم أمني محكم، تكون الشرطة هي المسير العام لكافة الأقاليم، وذلك لتفادي الصراعات والخروج عن قوانين السلطة المفروضة في المدينة، وطبعا لحماية أمن المواطنين.

تعد مشكلة الأمن في وجود المدينة، أي فترة انفتاح العالم على المدينة، اذ لم يعد هناك غلق للتجهيزات والمؤسسات في أوقات معينة، الأمر الذي طرح مسألة الرقابة الشاملة خاصة لوجود التدفق السكاني الكبير، الذي أفرز ظواهر سلبية عديدة نتيجة التجمعات الكثيرة، كوجود الشحاذين واللصوص وأصحاب الجنح.[1] لأن الانفتاح على المدينة أدى الى زيادة الحركة، وزيادة الإنتاج وزيادة تدفق السلع وبالتالي زيادة اقبال المواطنين على المرافق العمومية والمحلات التجارية، وبالتالي تزداد حركة البيع والشراء، ومن المعروف في المدينة تكثر الحوادث من قبيل حوادث المرور وحوادث العمل والسرقة، وهي حوادث تخل بتوازن المدينة، سواء من ناحية التنظيم أو من ناحية أمن السكان، وبالتالي توفر جهاز الأمن يكون ضروري لتخطي كل العقبات التي تقف في وجه عمل الدولة، والتي تسيء للمجتمع وترسم صورة غير ملاءمة عن المجتمع.

اذن تعد المشكلة الأساسية للمدينة هي الحركة، لأن الوظائف تكثر فيها كالنظافة والهواء وضمان التجارة الداخلية، لذا يكون الأمن فضاء نموذجي لممارسة اجراء أمني على المدينة والسكان.[2] بما ان المدينة فضاء كبير للحركة فصار الأمن اذن ضرورة ملحة لاستبعاد الاخطار وكل ما ينتج خطرا على سلامة السكان، وهكذا أصبح تعريف المدينة منوط بتنظيم السكان وحركيتهم وحفظ الامن والسلام ، وبهذا تم انتقال تاريخي تحدث عنه فوكو وهو ارتباط الحقوق الفردية بالأمن وبالمدينة بكافة أجهزتها، أي الانتقال من المحيط الطبيعي الى محيط تقنوصناعي، وصار الامن في خدمة الجميع كتنظيم حركة المرور، وحركة المراكب والسيارات حين دخول السلع لتفادي الاكتظاظ، وتنظيم الطريق من ناحية عبور الراجلين، كما صار الأكم موزعا في جميع النواحي وفي كافة مؤسسات الدولة كالمشفى والسجون ومراكز التسوق،

---

(1) حسين بوبكر، **ميشيل فوكو والسلطة الحيوية دراسة تحليلية نقدية** ، ط1، ابن النديم للنشر، دار روافد الثقافية، الجزائر، بيروت، 2018، ص89

(2) الزواوي بغورة، **مدخل الى فلسفة ميشيل فوكو**، مرجع سابق، ص145،146

لتفادي حوادث السرقة والضجيج، ويعمل الأمن بحرية تامة دون تدخل من السكان لأن هدفه هو احياء الحركة داخل الحيز السكاني، ولا يسمح بتدخل المتطفلين في خدمته، كما له الحرية التامة في التنظيم وفي املاء القرارات على المواطنين، اذ يلجأ أحيانا للعقاب مع الحالات الشاذة التي تشهد تمردا على قراراته وقرارات الدولة، كما يمارس الامن حريته بكل طلاقة على مستوى المحيط الاجتماعي ككل، لأن الحرية هي الوسيلة الأولى والأخيرة الكفيلة بتنظيم المجتمع تنظيما محكما، هذا من جهة، أما من جهة أخرى فان الأمن يحتاج في حركيته الى عنصر الحرية من أجل حرية التنقل، حرية التدخل في القرارات، وحرية ابعاد التجمعات الغفيرة التي تثير الفوضى العارمة داخل المجتمع وغيرها..

بما أن الأمن يمارس مهمته على السكان والمتمثلة في حفظ أمنهم وتنظيم معيشتهم، فانه يؤدي بذلك الى سلسلة من الإجراءات المكانية والزمانية المتعلقة بالوسط والمحيط الذي يمارس داخله، وهو من المفاهيم البيولوجية التي ظهرت مع لامارك ويؤدي الى الانتقال من المحيط الطبيعي الى الصناعي.[1] ان هذا الانتقال يتمثل في تغيير الإقليم الذي يؤثر بدوره على المحيط الاجتماعي والاقتصادي لكيان ما، ومحاولة سد فوهة كل المتغيرات التي تحدث في الإقليم والتي تؤثر في السكان، وفي طريقة معيشتهم وفي مصيرهم، ويركز فوكو هنا على الأحداث التي يمكن أن تحصل بسبب التغيرات الاقتصادية التي تحدث في البلد، خاصة اذا حصلت صدفة، فان الدولة مستعدة لدفع تكاليف باهظة، وسياسات محكمة من أجل الخروج من تلك الاحداث المأساوية، وبطريقة أخرى فان حفظ الأمن يكون أولا من خلال حفظ النظام المعيشي للسكان ومن ثمة محاربة الآفات الاجتماعية والأخطار التي يمكن أن تضرهم، كأن تحارب الدولة المجاعة وتأمن غذاء المواطنين، وأن تضع إجراءات لتفادي ذلك، وتقنن الأسعار ليتمكن الجميع من عملية الشراء وغيرها..

ويعبر فوكو عن الأحداث التي تمس السكان بمثال شهدته الحكومة الفرنسية سابقا، وهو حدث اقتصادي تمثل في **الجذب disette** الذي يختلف عن المجاعة، اذ يعتبر عدم كفاية في كمية الحبوب الضرورية من أجل ضمان معيشة الأمة، كما يحدث بسبب تغيرات في الإقليم كالجفاف والفيضانات وسوء المناخ، مما ينتج ثروة سيئة، هذه الأخيرة تعتبر من بين المفاهيم الأساسية في التحليل السياسي سواء التقليدي أو الحديث، فقد عملت الحكومة الفرنسية على تخطي أزمة الجذب من خلال اتباع مجموعة من الإجراءات القانونية والعقابية على أساس تحديد الأسعار، والحد من التخزين ومنعه، والحد من التصدير الى الخارج.[2] اذن تعتمد الدولة على إجراءات قانونية من أجل المحافظة على أمن السكان

[1] المرجع نفسه، ص146

[2] المرجع نفسه، ص147

الغذائي، وضمان معيشتهم بشتى الوسائل والطرق، اذ تعتمد الدولة على آليات قانونية للحد من المخاطر التي تلحق بالسكان خاصة اذا تعلق الأمر بأزمات كالندرة والبطالة والجدب، فإنها تؤثر على السكان، وعلى مصيرهم وكذلك على صحتهم، اذ تصبح مهمة الحاكم أو الرئيس تخطي تلك الأزمة، كونه يعتمد على سياسة حيوية في حفظ السكان، فهو ملزم بحفظ أمنهم، وبذلك صارت فكرة الحفاظ على الثروة هاجسا للحكومات، التي تتخذ بذلك اساليبا لزيادتها والحفاظ على الإنتاج، من خلال خلق مناصب شغل والقضاء على البطالة، وتحديد السلع لتفادي الفقر، ومنع التسول والاحتكار وغيرها.

في ذات الفكرة يرى فوكو أن فيلسوف السياسة **نيكولا ميكيافيلي**[1](**1469–1527**)**Niccolo machiavelli** أول من نظر الى إشكالية حفظ الإقليم، وكيفية ضمانه وتفادي المشاكل الطبيعية والاجتماعية، سواء كان هذا الإقليم موروثا أم تم غزوه، وبالتالي يسعى الأمير أن يحافظ على الإقليم وسيادته.[2] اذ يعد ميكيافيلي من بين الفلاسفة السياسيين الأوائل الذين نادوا بمبدأ الغاية تبرر الوسيلة، سواء في الوصول الى الحكم والسلطة، أو في تسيير الدولة، من خلال اللُجوء الى عدة مبادئ مُنفصلة عن القيم، اذ ان الحاكم ملزم بإثبات نجاعته وذلك من خلال اعتماده على وسائل متعددة للحفاظ على الإقليم، خاصة في الحالات الاستثنائية التي تحدث داخل اقليمه، وخاصة اذا انفلتت القضية عن السيطرة فانه يلجأ الى وسائل عديدة، غرضه هو الحفاظ على الإقليم وعلى المواطنين، ووضع سياسات على مستوى الصعيد الاجتماعي والسياسي، وبالتالي انتقلت هذه الفكرة الى الحكومات في لعصور الحالية للحفاظ على الإقليم وعلى السكان كونهم العنصر الأساسي في المجتمع، من خلال تعزيز عنصر الأمن داخل الحيز السُكاني.

اذن صار موضوع السكان غاية من غايات السلطة وموضوعا لاشتغال السلطة الحيوية، بل صار موضوعا للحكم، وبتعبير آخر هو فن من فنون الحكم، اذ تعمل الدولة على حفظ أمن السكان ومراقبتهم وتحسين مستوى معيشتهم داخل إقليم معين، وتسخير كل الوسائل للحفاظ عليهم وتهيئة الإقليم ليكون محل الثروة للثروة السكانية، فلم

---

[1]**ميكيافيلي**: مفكر سياسي ومؤرخ إيطالي، اشتغل بالأمور الحربية، كما كان شاعرا ومؤلفا مسرحيا، وعني بالسياسة نظريا وعمليا، كان غرضه هو النجاح السياسي، من أشهر مؤلفاته كتاب الأمير.(عبد الرحمان بدوي، **موسوعة الفلسفة**، ج2، مرجع سابق، ص463)

[2] الزواوي بغورة، **مدخل الى فلسفة ميشيل فوكو**، مرجع سابق، ص150

يعد الحاكم ذلك المعاقب للأفراد والمترفع عنهم، بل أصبح يتقرب منهم باعتبارهم موضوعا لحكمه، وجب الحفاظ عليه من أجل الحفاظ على الدولة بصفة عامة، لكن حصر فوكو وظيفة السياسة الحيوية في الأمن فقط جعلته يقف عند مغالطات منطقية، لأنه أهمل "كل مايتعلق بشرعية هذه السياسة وبعلاقتها بالسيادة أو الحرية أو العدالة"[1] اذ أن الأمن التي جعله فوكو هو المؤسس الأول للسياسة الحيوية، والداعمة الرئيسية لهذه السياسة، لكنه أهمل أهم الجوانب الداعمة لمصداقية تلك السياسة، وهي الحرية والعدالة، لأن المحافظة على السُكان تستلزم توفير العدالة الاجتماعية بين الجميع، لضمان المساواة وبالتالي، تسُوغ العدالة وتُبرر لفكرة الحفاظ على الحياة، لأن الأمن وحده لا يكفي لتبرير عمل السلطة الضامنة للحياة، إضافة الى الحُرية التي وجب توفيرها داخل الحيز السُكاني، لأن فضاءات الحصر والغلق، لا يمكنها دعم التبريرات التي تعمل على ضمان الحياة، وهي الأشكال التي لم يُحددها فوكو مع الأمن لتبرير مسُوغ عمل السياسة الحيوية، بالرغم من أنه اعتبر الحرية عنصر أساسي في عمل الدول الليبيرالية كما سنرى لاحقا، غير أن حضورها كمبرر للحفاظ على السكان رفقة الأمن والعدالة، هو ضرورة منطقية لابد منها، لأن تلك المبادئ تدل على الاستمرار والاستقرار داخل الدولة، وان غابت احداهن فسيختل المفهوم العام للمبادئ المسيرة للعلاقات الإنسانية التي تضبطها الدولة.

3–السياسة الحيوية والطب:

تعمل السياسة الحيوية بصفة مباشرة اتجاه السكان فهي مطالبة بالحفاظ على غذائهم وأمنهم، وكذلك صحتهم، فلم تكن الدولة قبل ذلك تهتم بالطب شاكلة هذا الاهتمام، لأنها لم تكن دولة البيولوجي بل كانت تعمل وفقا للسلطة السيادية والقانونية وغيرها، الى غاية تغير العالم السياسي والاقتصادي وأصبح رهان الحياة مرتبطا بجسد السكان ومن ثمة بحياتهم، وتتعلق هذه المعضلة بدخول السكان في عملية الإنتاج في فنون الحكم والتي تستخدمها السياسات والدول لأن الرهان منوط بوجود اليد العاملة، ففي السلطة الانضباطية صار الاهتمام بالأجساد واضحا، من خلال تطويع الأجساد داخل المؤسسات الانضباطية من بينهم المستشفى، الأمر الذي يوضح لنا تمفصل المعرفي والسلطوي كلك، باعتبار الطب معرفة تنشر السلطة داخل ثنايا العقل الاجتماعي.

يحلل ميشيل فوكو ارتباط الخطاب الطبي بالسلطة، اذ تعمل السلطة عملها المتشابك ضمن آلية عملها المتواصل والذي لا حصر له داخل الخطاب الطبي، فقد توصل من خلال حفرياته المعرفية خاصة في كتاب أركيولوجيا المعرفة

[1] المرجع نفسه، ص 178

ومولد العيادة الى تشخيص صارم لماهية الطب، فقد أكد فوكو اختراق الفعل السلطوي عمل الطبيب أو بالأحرى تحالف السلطة مع المعرفة الطبية لتنتج لنا خطاب طبي مدجج بالمعرفة السلطوية، اذ أكد على "الدور الذي لعبته التغيرات السياسية والتطورات الاقتصادية في تحديد وعي رجال العلم_وأفق واتجاه اهتمامهم ومنظومتهم للقيم، ومنهجهم في ادراك الأشياء وأسلوب معقوليتهم"[1] فالأحداث السياسية التي شهدها العالم والحنكة التي اكتسبها رجال الساسة من العمل السياسي الذي يستدعي الى ضرورة الأدلجة، إضافة الى المهارات السياسية المستعملة في الميدان الاجتماعي والتي تعود بالفائدة على أصحاب السلطة، كل هذه الأشياء ساهمت بدورها في تطور الطب وتحوله الى طب أكثر علمية وأكثر دقة وصرامة ومنطقية بعيدا عن الميتافيزيقا والخرافة التي عرفها في سالف العصور لأن الحاجة كانت سياسية قبل أن تكون مرتبطة بالعلاج في ذاته سواء النفسي أو العضوي، فقد أصبح الطب أيديولوجيا تخدم الاقتصاد السياسي كما تخدم الطبيب العامل في كنف الدولة التي جعلت للطب مهمة أيديولوجية مرتبطة بخدمة أغراض ما مما ساهم في تطور الطب وزيادة البحث العلمي وتوفير ميزانيات ضخمة لخدمته ومساعدة العلماء في عملية البحث لكي يساعدوا بدورهم الدولة في العناية بجسد المريض ومراقبته لأن ذلك الجسد ملزم بالعمل لدى الدولة كيد عاملة تساهم في تطور الاقتصاد السياسي.

في نفس الفكرة يوضح لنا ميشيل فوكو أنه خلال فترة من الفترات كانت الرأسمالية تحتاج يدا عاملة لانعاش الاقتصاد وتتخوف من وجود أي عطب فيها، وبالتالي كانت تراقب كل مريض وتقدم له العلاج اللازم والفوري لكي يستعيد عافيته ويصبح جاهزا للعمل، هنا أصبحت هذه مهمة الجميع وخاصة الدولة التي تحسب لها حسابا من جهة كما تراقبها من جهة أخرى، من هنا ساد الاهتمام بعقلنة الطب وتتبع تقنياته والعمل على تطويره لأجل خدمة الرأسمالية.[2] اذن فان الحاجة لعقلنة الطب كانت سياسية قبل أن ترتبط بأي ميدان آخر حتى ذلك الذي جاءت لأجله لكي تجعل الطب الذي يعتبر أولوية في الحياة قبل كل شيء بيد السياسية أولا وبالتالي جردته من ماهيته الأمر الذي جعل ولادة العيادة ممكننا لأنه كان نتيجة لمأسسة الطب الذي عملت الدولة على تطويره لا لشيء الا للتحكم في جسد المريض، اذن أصبحت هذه المعضلة أساس عمل الدولة كونها "ظاهرة التقاء بين متطلبات الأيديولوجيا السياسية

---

(1) ميشيل فوكو، **حفريات المعرفة**، مصدر سابق، ص150

(2) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

ومتطلبات التكنولوجيا الطبية، وقد طالب الأطباء ورجال الدولة في جهد موحد وبتعبير متشابه أحيانا، لكن لأسباب متفاوتة في جذورها بإلغاء ما يمكن أن يعيق تأسيس هذا الفضاء الجديد"[1] اذ تجاذبت الدعاوي العلمية مع الخطابات السياسية لتؤسس بذلك الطب الحديث الذي يعتبر تدخلي في حياة الانسان، اذ يتدخل في طريقة العلاج بحيث يصبح الطبيب هو السلطة التي تهتم بالإنسان، كما تصدر القرارات بشان صحة المريض، وتكون تلك القرارات صادرة من أساس سياسي، بهدف تطويع المرضى داخل ما يسمى السياسة الصحية، بحيث ظهرت السريريات خلافا للطب التقليدي الذي كان يترك المرء للشفاء في المنزل ومع الأسرة والذي يراها فوكو طريقة ناجعة من أجل الشفاء لأن أصل المرض والطبيعة وبالتالي يترك المرض ليزول في الطبيعة، اذ ينشد فوكو هذه الطريقة في الشفاء في مقابل المستشفى التي تعمل وفقا للطريقة السلطوية والتلاعب وفقا لمنطق المصالح، ويرى فوكو أن هذا الانتقال التاريخي–الانتقال بالطب من البيت الى المشفى– هو انتقال بطبيعة المرض من البيئة الطبيعية الى بيئة صناعية باعتبار الطب شرط أساسي لتقدم المجتمعات لأنه المسؤول عن الحياة البيولوجية التي تعد القلب النابض للحياة بصفة عامة، خاصة مع تطور الطب العيادي الذي سمح للجسد بالظهور بعدما غيبته الخرافات والوصايا التقليدية، وكذلك ظهور التشريح مع الطبيب **بيشا**، الذي صار الجسد معه مقروءا، وصارت بنيته واضحة، لأن التشريح يمكن من معرفة كل التفاصيل، تلك التي تمكن بدورها من معرفة ثنايا الجسد.

اذن تعد التجربة الاكلينيكية التي تحدث عنها فوكو كبداية للتدخل في حياة الانسان وتسخير البحوث البيولوجية التي تكون داعمة للطب، لخدمة السلطة وبالتالي اذا كانت السلطة ذاتها تخدم السكان وتهدف لتنظيمهم وحفظ أمنهم وحياتهم، فان الطب يعد الداعم الأساسي للسلطة، التي تهتم بالصحة المرضية، وتمنع كل الاحداث التي يمكن أن تضر الانسان والعقبات التي تقف في وجه الصحة، من مجاعة وفقر ونقص في الغذاء، كما تعمل على تزويد المشفى بالآليات والأجهزة التي تحتاجها من أجل سير سليم لعملية التطبيب وانجاح كافة العمليات المصاحبة لهذه العملية الإنسانية.

المرض ظاهرة سكانية تهتم به الدولة، خاصة بالأمراض التي لا يسهل اقتلاعها وتصعب معالجتها لأنها تهلك المجتمع، وتسبب في نقص الإنتاج وفي علاج مكلف، وبالتالي يؤدي الى الموت، لأن الموت يشكل فناء الانسان كونه ينزل فجأة

[1] ميشيل فوكو، **ولادة الطب السريري**، ط1، تر: الياس حسن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018، ص67.

على الحياة لينخرها ويضعفها باستمرار.[1] تهتم الدولة بالمرض مهما كان نوعه لأنه يقضي على حياة السكان، فالبنية السكانية هي المكون الرئيسي للدولة، التي تعمل على وضع سياسات لتفادي كل الأوبئة والامراض، وللوقاية من حدوث ما يضعف مناعة السكان وقوتهم، لأنهم يد عاملة وانتاجية، كما تحرص على نظافة المحيط وتنظيف الاحياء وحرق النفايات وتعقيم كل المرافق وجلب الأدوية، وغيرها من السياسات الصحية التي تستعملها الدول لتفادي تفاقم الأمراض، التي ما فتئت تنتشر في المجتمع بصورة قصوى، حينها تعجز الدولة عن فعل التطبيب، وتعجز عن استيراد الأدوية الباهظة الثمن من المخابر، ناهيك عن الخسائر البشرية والمادية التي تحصل داخل الدولة، كما تضع مجموعة من السياسات لتفادي حصول الكوارث حين تنتشر بعض الأمراض المعدية، كالإلقاح في المدارس وفي الاحياء، وتحسين نوعية الاكل، واحصاء نسبة الوفيات معللة الأسباب ومن ثمة العمل على تفاديها، إضافة الى التقليل من الهجرة في زمن طغيان الأوبئة ومنع دخول الغرباء، وتفادي التجمعات، والحث على النظافة واحترام المواعيد الطبية خاصة بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من الأمراض المزمنة، كل هذه الإجراءات منقحة في سبيل تأسيس مفهوم السياسة الصحية.

هذا المفهوم أي السياسة الصحية يستخدم الطب كطريقة لحماية الافراد قبل علاجهم لأن الوقاية اللازمة تحفظ أمن السكان وتحفظ لهم صحتهم، وأصبح الطبيب اذن سلطة تقوم بنشر التعاليم الطبية والمرتبطة بالسياسة الصحية للسكان، كأن تحافظ على شرب الادوية وغيرها من الأمور الاخرى والتي تنشدها الدولة، كما تتدخل إدارة المشفى في حل القرارات المصيرية والاعلان عن الوفاة وسببها، كما تعلن عن توفر العلاج من عدمه، وتتكفل بقائمة السكان المراد علاجهم، والكثير من الوظائف المرتبطة بالعقلانية السياسية التي تخدم السكان، ناهيك عن الاهتمام بمعدل أعمار الافراد، فترحب الدولة بالطاقة الشبانية التي تكون كعون في الاقتصاد وتوفر اليد العاملة المساعدة، ولا تفرح أبدا بالشيخوخة والاعمار المتقدمة اذا فاقت نسبتها نسبة الشباب، لأنها تتخوف من فقدان العامل الإنتاجي والقوة البشرية التي تكون صميمها الشبان، كما ان الشيخوخة تخلق العجز وتكلف الدولة الواجب عليها تغطية كافة علاجات الشيوخ المستمرة.

كما تعمل الدولة على نشر ثقافة في المحيط الاجتماعي، لكي تصبح نمط في معيشتهم وروتين في الحياة اليومية، ترتبط هذه الثقافة بأنماط سلوكية معينة، بحيث "تكونت أيضا سلطة سياسية طبية حول السكان الذين أحيطوا بسلسلة

[1] ميشيل فوكو، **يجب الدفاع عن المجتمع**، مصدر سابق، ص236

من التعليمات لا تتعلق بالمرض فحسب بل بالأنماط العامة للعيش والسلوك، التغذية، والحاجة، والجنس والخصوبة، وطريقة اللبس، وطريقة الصيانة النموذجية للمسكن"[1] اذن تتغلغل السلطة الى كافة ثنايا الحياة الخاصة بالسكان، لتفرض آرائها حولهم، الأمر الذي يؤكد على وجود السلطة في ادق تفاصيل الحياة، حتى في شكل السكن الذي يعبر عن صورة السكان، فان كان فوضويا فهو يعبر عن عدم نجاعة الدولة في صون افرادها، كما تفرض سلوكيات يتقيد بها الجميع كتنظيم الغذاء وأوقات الوجبات، و فرض اللباس اللائق، كما تفرض الدولة الضرائب لتنميط سلوك المواطنين وتحسيسهم بالمسؤولية اتجاه أنفسهم واتجاه أولادهم، بحيث يعد تحديد النسل وسيلة تضمن الحياة الكريمة، وبالتالي يعيش افراد العائلة على نحو لائق بعيدا عن الفقر والحاجة ويتحقق بذلك الاكتفاء الاسري، كما تنشر الدول قواعد منظمة للجنس وكذلك مانعة له، وبالحديث عن مسألة الجنس فهو يقودنا الى الحديث عن كونه فكرة شكلت اقتصاد السياسات في القرن التاسع عشر، وصارت الجنسانية وظيفة تنظيمية من وظائف الدولة.

4–الجنسانية والسياسة الحيوية تصادما بالسلطة الانضباطية:

تعد **الجنسانية Sexualité**من بين أهم المواضيع التي اشتغل عليها ميشيل فوكو، في عدة أجزاء، ونجدها شغلت الهم الفوكوي فأنتج في ذلك عدة مؤلفات. وأما عن علاقتها بالسياسة الحيوية فقد ظهرت أوجه الاهتمام في الجزء الأول من تاريخ الجنسانية وهو إرادة المعرفة، اذ يرى أن المجتمعات الحديثة التي كانت تقمع الجنس، وتخمد النقاشات حوله، ثم عادت وفتحت ملف الجنس في مجتمعاتها، بعد أن كان الجنس من الطابوهات والتي يمنع الحديث عنها داخل المجتمع، ثم اتجهت السلطة نحوها وأصبحت تشتغل عليها داخل الإطار السكاني، كون أن هذا التحول يهدف الى الكشف طبيعة العيش وحقيقة الذوات، لأغراض عملية.

يمكن القول إن الجنسانية هي أهم ما يميز عمل الدولة التي تعمل على الاحياء، خاصة وأنها تربط بين سلطتين مهمتين الانضباطية والحيوية، فهي تعد نقطة تقاطع عمل السلطتين، وتجعلهما متصادمتين بالفعل.

اذ تعد الجنسانية وسيلة تنظيمية، لأن طرق عملها تعمل وفق قواعد السياسة الحيوية التي تهتم بالتنظيم السكاني وبترويض الأجساد وجعلها اجسادا طيعة، وفي نفس الوقت وسيلة تطويعية تأديبية تعمل على الأجساد. وإذا كان هدف الدولة من الاهتمام بالجنسانية هو عين الهدف الذي نشدته السلطة الانضباطية، من ناحية مراقبة الأجساد والسكان

[1] ميشيل فوكو، **أقوال وكتابات**، مصدر سابق، 119

في كل ما يفعلونه، عبر مختلف المؤسسات أدناها الأسرة، وبالتالي تروض الأجساد لأنها مراقبة من قبل السلطة، وفي السلطة الحيوية تهدف الدولة عبر مسألة الجنسانية طرح مسالة الجنس في تنظيم السكان، من خلال الانجاب والآثار النفسية والبيولوجية الناجمة عنه، وغيرها، وبالتالي تنفذ السلطة الى المجتمع بتفاصيله الدقيقة.

اذ يعتبر الجنس أكثر العناصر مضاربة والأكثر مثالية، والأكثر داخلية في جهاز الجنسانية التي تنظمه السلطة في قبضتها على الأجساد وقواهم وطاقتهم، وأحاسيسهم وملذاتهم.[1] يعد الجنس عند السكان، من بين طرق العيش والتكاثر، ويرتبط بالجانب البيولوجي قبل كل شيء، به تعمر الأرض وتسير الإنسانية وتبنى القوى البشرية، لذلك وضعته الدولة نصب عينيها من أجل دراسة السكان، فعن طريق الجنسانية يدخل الفعل السلطوي الى ادق تفاصيل الانسان كأحاسيسه وانفعالاته، ونظام حياته، فهي السلطة وجدت المنفذ الحاسم التي تستطيع من خلاله النفوذ الى أعماق الإنسانية، والتركيز على خدمتهم عبر الجنسانية، لكن في مقابل ذلك ستكون هي الخادم الكبير للسلطة والتي تزودها بتحليلات عميقة وتفاصيل دقيقة حول السكان، لان الجنسانية تدخل في سلسلة طويلة في بيولوجية السكان، وفي كل ما ارتبط بالجانب البيولوجي.

تظهر علاقة السلطة الحيوية بالجنسانية، من خلال التدخل في الانجاب، بمقاربات متفاوتة بين الأمم، فهناك دول تحث على الانجاب من خلال إعلانات ودعايات او تصريح رسمي، في مقابل ذلك هناك أمم ته دف الى ضبط مستوى تكاثر السكان وتحث على الحد من الانجاب، تهربا من المشاكل التي تحدث تبعا للانفجار الديمغرافي، كالفقر والبطالة، والتشرد والتسول، وفقدان التوازن الاقتصادي والانتاجي، كما تفقد السياسة الصحية توازنها وتعجز بالتالي عن تغطية كافة تكاليف السكان.

يرى ميشيل فوكو ان مجتمعاتنا البيوسياسية هي مجتمعات دم، لأنها تشتغل ضمنه، ضمن معادلة ان يكون المرء ذا دم معين ويشارك الغير في دمه ويقبل المجازفة بدمه، إضافة الى كون الحروب معبرا عن الدم، تتبعها سيادة بواسطة السيف، فالسلطة تتكلم من خلال الدم الذي يحمل وظيفة رمزية، وتتجه هذه السلطة الى الجسد ومن ثمة الى الحياة، كما تهدف الى تقوية الجنس البشري، وعافيته، كذلك قدرته على السيطرة، أو أهليته للاستخدام.[2] تتعلق تحليلية

[1] Michel foucault, **histoire de la sexualité ; la volanté de savoir**, page126

[2] ميشيل فوكو، **تاريخ الجنسانية1، إرادة المعرفة**، مصدر سابق، ص148

الجنسانية باعتبار الدم عنصر مميز في خدمتها لأنها تعتمد على الصحة وعلى الطب، وتحتاج الدولة في الطب والعلاج الى دم، ربما بسبب التبرعات للمرضى الذين يعانون أمراضا مزمنة، وتزويدهم بالدم يكون بسبب حاجة ملحة تكمن في خوف الدولة من فقدان اليد العاملة، وفقدان الطاقات البشرية، فإنقاذ روح هو احياء بشر، وذلك هدف السيطرة الحيوية التي كما قلنا فإنها تعمل على منطق الاحياء، وبالتالي اذا كان الدم فاسدا ولا يصلح للتداوي، خاصة اذا كان حاملا للأمراض بسبب الجنس كالإيدز، والذي انتشر عند معظم السكان، لذلك قامت الدولة بحملات تحسيسية للحفاظ على نقاء العرق وتقنين الجنس، وبالتالي تضمن الدولة حاجتها في الدم كلما احتاجت ذلك، وتمنع تفكك النسل الذي يكون مختلا نظرا للأمراض التي يورثها الجاني على نفسه، كما أن الحروب تعد وسيلة دموية لأنها تحتفي بالدم، وما الحرب الا تعبير عن نقاء عرق على حساب عرق آخر، فكل طرف ينشد أحقيته بالسيادة والريادة على حساب الأعراق الأخرى، وبالتالي أصبح الجنس مرافقا للحياة البشرية التي تسيرها الحكومات ضمن تكنولوجيا عمل السلطة الحيوية.

يبدو أن فكرة الاحياء التي تنتهجها السلطة من خلال الدم تهدف الى قضاء مصالح السلطة وليس مصلحة الانسان باعتباره كائنا بشريا مقدسا، ومكرما وهو ارقى الكائنات، اذ جاء في ميثاق الديانات وجب الحفاظ على حياة الانسان الى الرمق الأخير ولو كلف ذلك ثمنا باهضا، ولا يجب تبجيل مصلحة ما على مصلحة الحي البشري، يبدو أن ميشيل فوكو لم يستوعب فكرة أن الدولة تحمي الحي الإنساني باعتباره كائن بشري مقدس، وأن هدفها هو حفظ الأرواح، لأن مبالغته في الحديث عن السلطة أحالته دون ذلك، وان كانت عكس ذلك أي كما يقول هو، فالإنسان كائن مكرم بالعقل منع المساس به، فالدين الإسلامي مثلا يحرص على حياة الانسان وان التبرع بالدم من أجل انقاذ الحياة لا لشيء الا لكون الانسان كائن له روح، ومترفع عن جميع البشر، وان احياء حياة هو احياء وإنقاذ للبشرية جمعاء بعيدا عن تكالب المصالح والسلطات.

المبحث الثالث: الإطار العام للسياسة الحيوية:

عملت الدول منذ القرن الثامن عشر على العمل ضمن فعاليات إجرائية وعملية واقتصادية، لها عدة تأويلات سواء من الناحية التاريخية أو السياسية أو الفكرية الفلسفية، وتتصل هذه الفعاليات اتصالا مباشرا بالجانب البيولوجي، وهو الدور الذي تقوم به السياسة الحيوية التي تعمل على تنظيم السكان والتحكم فيهم، متخذة من البيولوجيا القاعدة الأساسية لعملها هذا، من خلال العمليات والإجراءات التي تساهم في تدجين الافراد، عن طريق التدخل في حياتهم والعمل على الحفاظ على الأمن والحياة والامتناع عن القتل الذي كان سائدا في السلطة الأبوية، كذلك التدخل في الانجاب وفي البحوث البيولوجية التي تساعد على الرقي بالسكان، وبما أن السياسة الحيوية ضمن استراتيجيات الأمن والسكان والاقليم فان هذه الجاهزيات تعبر بصفة رسمية عن عمل الدولة **الليبيرالية Libéralisme**، التي تتخذ من السياسة الحيوية نطاقا لعملها وبالتالي فان الليبيرالية هي الاطار العام للسلطة الحيوية، والاطار النظري، فقد اعتمدت الليبيرالية على طرق ووسائل في الحكم تهتم مباشرة بحياة السكان، ويسمى هذا الأسلوب بالحكمانية الليبيرالية، التي شهدت امتدادا ومن ثم تطورا في الليبيرالية الجديدة الألمانية والليبيرالية الأمريكية، كونها فن حكم أبى أن يتواجد ضمن نطاق سياسي محض وانما انحرف وغير المسار الى الاهتمام بالسلطة الحيوية وعلاقاتها التي تتميز بالقوى المتشابكة، إضافة الى الاقتصاد السياسي وتأثيره على السكان، فلن تفهم السياسة الحيوية من دون معرفة كيفية عمل الليبيرالية خاصة وأن بينهما علاقة تأثير وتأثر قائمة في الفنون التي تستعملها كل سياسة بمحاذاة الأخرى، وعليه نطرح التساؤل التالي: كيف حلل ميشيل فوكو الليبيرالية باعتبارها فنا من فنون الحكم وليست مجرد نظام في الحكم؟ وما علاقتها بالسياسة الحيوية؟

1–فن الحكم الليبيرالي :

ان أهم فكرة نشدها الانسان حتى قبل أن ينتمي الى مجموعات سياسية، هي أن يكون حرا دائما في تصرفاته وسلوكه، وفي طريقة معيشته، وفي القيم التي يتخلق بها، وحتى بالدين الذي يبغي الانتماء اليه، وباعتبار الانسان كائن اجتماعي تتحتم عليه تأسيس مجموعات، أو بالأحرى فانه لا يعيش بدون مجتمعات إنسانية، ومع التطور الذي لحق بهذه المجموعات، كان لزاما للإنسان الانتماء الى كيان ما ومجموعة سياسية، وكذلك التعاقد لأن أمره مربوط بالحاكم الذي سيلبي له كل حقوقه، لأن الفعل السياسي يقتضي ذلك، وبتطور الدولة والحياة عامة والتطور الاقتصادي والزراعي عبر مختلف الثورات التي صنعها الانسان تطورت بذلك وسائل الإنتاج، و تطورت بصفة جذرية الأنظمة السياسية، فقد

ظهر نظام الحكم الليبيرالي كنظام واعد بحرية الانسان وتحقيق الرفاه ومفهوم الملكية الخاصة، وتحقيق الشعار الذي رفعته الثورة الفرنسية سنة1789 الذي يرى في الحرية والمساواة والعدالة إضافة الى اسهامات التنويريين أمثال جون لوك ومونتسكيو وروسو ورواد العقد الاجتماعي، فعموما جاءت الليبيرالية للاهتمام بالمواطنين والمجتمع والحرية الرابطة بينهم، وتبلورت فيما بعد الى درجة ارتباطها بالسياسة بالرغم من كونها نظاما اقتصاديا.

تعطي الليبيرالية أهمية واسعة للمجتمع والسكان والامن وحرية التنقل في المكان، الامر الذي يجعلها في نقطة تقاطع مع السياسة الحيوية التي تهتم هي كذلك بتلك المواضيع المتعلقة بحياة السكان والجاهزية الأمنية والاقتصاد الذي يعبر عن حياة المواطنين وغيرها، الأمر الذي جعل فوكو يدرس الليبيرالية، معتبرا انها هي الاطار العام للسياسة الحيوية، مقدما قراءة تحليلية وتاريخية لأجل ادراك موضوع التحكم في الأجساد وفي الحياة ككل في ظل السلطة الليبيرالية التي تنشر الحرية وفي المقابل تقوم بتطويع الأجساد، للعمل تحت جناحها.

كعادته، يقدم ميشيل فوكو دروسا متزامنة عن الليبيرالية في الإقليم، الامن، والسكان، وفي كتاب مولد السياسة الحيوية، هذا الأخير الذي إذا ما تصفحته فإنك لن تجد اثارا او دروسا عن السياسة الحيوية سوى بعض الإشارات لهذا المفهوم حتى لا نبخس الكاتب حقه، في حين ان كل الدروس تتحدث عن الليبيرالية، اذ ذهب بعض النقاد الى القول ان العنوان خاطئ، كان لابد من عنونته بالليبيرالية بدلا من مولد السياسة الحيوية، فهل يمكن ان تكون هذه هفوة من الكاتب ام انه عمد عنونته بتلك الطريقة، لكن عموما تبقى للسياسة الحيوية تقنياتها الخاصة وكذلك لليبيرالية كذلك، وعليه فلا يصح عنوان مولد السياسة الحيوية الذي وضعه فوكو وكان عليه تدارك الوضع.

حلل ميشيل فوكو الليبيرالية واعتبرها انها فن جديد أو بالأحرى نزعة طبيعية في الحكم ارتسمت في منتصف القرن الثامن عشر هي الليبيراليةnaturalisme ، تنتهج الحرية على اعتبار ان هذه الحرية تحدث عنها بالفعل الفيزيوقراطيون وآدم سميث هي أكبر من العفوية، وأقرب الى الالية الاقتصادية، منها الى الحرية القانونية.[1] عموما تظهر الليبيرالية حسب فوكو كفن من فنون الحكم يستخدمه الحاكم لتعزيز السيطرة في كافة المجالات خاصة في السياسة والاقتصاد، ولا يعتبرها فوكو بذلك نظرية في الاقتصاد أو السياسة بل هي اكثر من ذلك تشملهما وتتعدى ذلك الى تأسيس فن في الحكم يشمل الناس والسكان، تركز الليبيرالية على فكرة جوهرية وهي الحرية، التي تشمل جميع المجالات

[1] ميشيل فوكو، **مولد السياسة الحيوية**، تر: الزواوي بغورة، ط، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، 2018، ص86

وفي كافة الاعمال التي يتعامل فيها الافراد، اذ يرى فوكو ان فكرة الليبيرالية تعمل مباشرة على استخدام مبادئ المذهب الفيزيوقراطي الذي يقوم هو الآخر على فكرة الحرية والعمل في الأرض، ولاتنفصل السياسة والفعل الاقتصادي عن كونهما معطى واقعي متصل بالأرض وبالتالي فللجميع الحق على خدمة الأرض بكل حرية، إضافة الى استخدامها المبدأ العام لفلسفة آدم سميث المعروف بدعه يعمل اتركه يمر، هنا يركز سميث على الحرية في العمل وفي التنقل، وهذا يمنح الجميع الرغبة في العمل لان الحرية بداعي العمل تجعل الفرد مهتما بعمليات الإنتاج من دون ان يرى العوائق التي يمكن ان تكون كسبب في العطالة، أو أن تقف في وجهه كعقبات تحيله عن العمل، لكن في هذه الحال سنرى كافة الافراد يعملون وفقا للمصالح الخاصة دون الاكتراث للأضرار او العمليات اللاأخلاقية التي يمكن ان تكون كأساس سائد في العمل، وهو بذلك أعلن عن تأسيس فكرة الحرية الاقتصادية.

يجيبنا ميشيل فوكو في هذا الصدد مؤكدا على أن الليبيرالية لا يمكن أن تعطي الحرية بدون مقابل، اذ يقول: هناك تمدد هائل لإجراءات الرقابة والاكراه والقهر، اذ تشكل الوجه المقابل للحريات، اذ ان الحرية الاقتصادية او الليبيرالية بالمعنى الذي بينته والتقنيات الانضباطية التي تمارسها الدولة هما أمران مترابطان ولا غنى عنهما.[1] لاتدع الليبيرالية كل الاعمال تمر هكذا، كيف لا وهي عبارة عن فن حكم ومن المعلوم ان الفن هو عبارة عن ابداع محكم بعبدا عن الاعتباطية والتماطل، اذ تتعدى كونها حرية قانونية بل هي اكثر من ذلك بكثيرة، تتميز الليبيرالية بالحنكة، فهي تعمل مع السلطة الانضباطية وتعمل عملها، فهي تضع رقابة مستمرة في جميع المؤسسات على الطريقة البانوبتيكية السائدة في السجن الحديث، وتضع اليات للتحكم والسيطرة غير مرئية، اذ يصبح الفرد مراقبا في كافة اعماله، دون ان يشعر، ويلبي رغبة الدولة في المقابل بصفة آلية، لأن الليبيرالية نشبت أنيابها في كافة بقايا الجسد الذي جعلته طيعا مطيعا، ملبيا لرغباتها وقوانينها، وهذا بسبب آلياتها التحكمية في الجسد الاجتماعي ككل، وهي بذلك تتقاطع في عملها مع السلطة الانضباطية تارة والسلطة الحيوية كما سنرى لاحقا تارة أخرى.

سنرى أن الليبيرالية القائمة على الحرية لا تهتم كثيرا باحترام او ضمان هذه الحرية أو تلك، بل على استخدامها قياسا على الوجود الفعلي لمجموعة من الحريات كحرية السوق، وحرية البائع والزبون، والتصرف في الملكية، وحرية التعبير، أي أنها تستهلك الحرية.[2] فمن البديهي أن فنا في الحكم يتميز بالمرونة، فان له صفة القصدية التي تتجه نحو مواضيع

(1) المصدر نفسه، ص92

(2) المصدر نفسه، ص88

معينة، اذ تعمل الليبيرالية وفقا لمنطق المنفعة لأنها لا تعني بالحرية تلك المفاهيم الفلسفية والأخلاقية التي تعمل وفقا لمنطق الإنسانية، على الفرد ان يكون حرا لأنه انسان وله الحق في الحرية، ومن الواجب احترامها أو على صيغة تنتهي حريتك حين تبدأ حرية الاخرين، أو على الدولة أن تضمن هذه الحقوق كما هو سائد في النظريات القانونية الكلاسيكية كالعقد الاجتماعي، أو أصحاب التوجهات القانونية، أو أن حرية الانسان واجبة مادام أنه كائن مقدس كما ترى الديانات، لكن الحرية في الليبيرالية مرتبطة بمصلحة الدولة، وفي نقاط أساسية تتوزع عليها أهم مميزات الليبيرالية ومرتبطة بطبيعة الحال بالاقتصاد والإنتاج والسوق والسياسة، فالفرد له الحق في الدخول في ميدان العمل بكل حرية، اذ تتاح له كل الحرية في السوق، باعتباره بائعا تارة وزبونا له الحرية في الاختيار، اختيار السلع من حيث الجودة والضمان وغيرها، كما يبيع السلع التي يريد من حيث منطق الربح والخسارة لأنه هو الأدرى بعملية البيع والشراء التي يدخل ضمنها، كذلك تتيح الليبيرالية حرية التبادل بين الأفراد، وحرية التنقل في أي مكان وكذلك التعبير بكل حرية عن قيمة السوق وعن الإنتاج ومصداقيته وغيرها من الحريات التي ترتبط بالعمليات الاقتصادية والسياسية.

ان هذه الليبيرالية القائمة على الحرية داخل المجال الاقتصادي والتي تعمل على ادراج الحرية كاهم مبدأ في نظريتها وفي تعاملاتها، نجدها تستدرج الفرد بالحرية الموجهة له، لأن الفرد يهتم دوا بالعمل وبالحرية كأكثر شيء، وهذا الشيء يجعلها تتحكم في الافراد أكثر، كما يمنحها فرصة كبيرة لتطويعهم، وجعلهم تابعين لها، من دون الخوف على الانقلاب الذي سيحصل بسبب جرعة زائدة من الحرية، فان لم تضع فعل الرقابة على المواطنين، ستفقد الليبيرالية السيطرة، لأن الافراط في الحرية سيجعل الانسان اكثر استبدادا، كما يصرح بذلك نيتشه الفيلسوف الناقد للحداثة والمحطم لتعاليمها الأخلاقية والسياسية ومحطما بذلك كل أصنام النظريات كالديمقراطية والشيوعية وحتى الليبيرالية، هذه الأخيرة التي تجعل الأشخاص ينساقون وراء نظام واعد بتحقيق حرية مفرطة، وهي في الحقيقة تسوقه نحو عنف جماعي وتكريس شامل للعبودية.

ان اهتمام الليبيرالية بالحرية، كونها فن حكماني جديد يسير الحرية لا يقوم على صيغة أمرية، وفقا لمعادلة كن حر، بل انها تقوم على معادلة سأنتج لك ما تكون به حرا، وسأعمل بحيث تكون حرا، فهي تسيير وتنظيم للشروط التي تمكننا من أن نكون أحرارا، وهي بذلك تشكل علاقة انتاج وهدم مع الحرية، فمن جهة تنتج الحرية، وتقيم من جهة

أخرى إقامة حد، ورقابة، وقهر، والزام قائم على التهديد والوعيد..الخ[1]، ان المعطى الليبيرالي القائم على الحرية لا يعني أنه يأمر المواطنين بأن يكونوا أحرارا، لكنه يهيئ الظروف المناسبة لهم ليكونوا كذلك، لأن الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية هي التي تتحكم في فعل الحرية، فاذا كانت الظروف ملائمة للتصرف بحرية والتنقل بحرية وتبادل السلع داخل السوق، ستكون الحرية متواجدة داخل المجتمع لان الليبيرالية قامت بإنتاج جو ملائم لذلك، مع التقيد بكافة الانضباطات التي تحد الحريات أو بالأحرى تضبطها لتكون حرية معقولة، وهكذا تكون الليبيرالية أنتجت علاقة ثنائية في تعدادها للحرية، لكي تكون الحرية مضبوطة وهي العلاقة القائمة في منطق التأسيس والهدم، اذ تنتج الليبيرالية الحرية للأفراد و تهدم كل من يتطاول على أسسها عن طريق الرقابة المفروضة في كامل مؤسسات الدولة، وبذلك تكون الحرية في النظام الليبيرالي شيئا يصنع في كل لحظة ويتوزع على كافة الجسد الاجتماعي وينتقل عبر نقاط لا حصر لها لتقوم بتنظيم المجتمع بصورة اكثر من كونه منظم عبر مجالات السلطة الانضباطية.

انطلاقا من الحرية ستسلح الليبيرالية سياستها بمعرفة خاصة ومتميزة لما يحدث في المجتمع والسوق والدوائر الاقتصادية، اذ تتحدد سلطتها من خلال بداهة التحليل الاقتصادي وليس بواسطة حرية الأفراد.[2] بالرغم من كون الحرية هي الداعم الأساسي للنظرية الليبيرالية الا أنها لا تعد هي الشغل الشاغل للنظرية الليبيرالية، وانما الذي يهمها هو التحليل الاقتصادي عامة الذي يتعلق بعلاقات السوق والاقتصاد والتبادل والتجارة والتي تحركها الحرية، لكي تؤسس بذلك سلطتها العامة، اذ تنظر الليبيرالية للمجتمع على أنه عبارة عن مقياس يتأثر بمتغيرات السوق، والاقتصاد عامة.

بطبيعة الحال تولي الليبيرالية أهمية للاقتصاد في مقابل القانون الذي يشكل القاعدة الأولى للنظرية السيادية، يصبح الاقتصاد السياسي اذن طريقة عملية تنتهجها الحكومة من أجل العمل على ازدهار الأمة، اذ تم استعمال كلمة الاقتصاد السياسي من قبل روسو في مقال له في موسوعة، ويشكل الاقتصاد السياسي نوعا من التفكير العام بشأن تنظيم وتوزيع وتحديد الصلاحيات داخل المجتمع.[3] ان الاقتصاد السياسي هو عملية تتخذها الدولة كإجراء فعال من أجل النهوض بالمجتمع والعمل على الرقي بالاقتصاد وانعاشه لأن ذلك يساهم بدرجة كبيرة في تطور المجتمع الذي يسعى

---

(1) المصدر نفسه، ص89

(2) المصدر نفسه، ص86

(3) Michel Foucault, **naissance de la biopolitique**, Gallimard, France, 1978, 1979, page15

الى التقدم، لأن الحركة في التجارة القائمة على التبادل والإنتاج تساهم في خلق فضاء حافل بالعمل لأنه نابع من تخطيط مسبق من قبل الدولة، وبهذا يكون الاقتصاد السياسي ضروريا للدولة في تسيير شؤونها، وان اهملته ستتراجع حتما نتيجة تراجع أهم عنصر فيها، اذ اعتمدته الدولة الليبيرالية وجعلته حكمانية جديدة، بها تجد الدولة ممرا واسعا نحو الازدهار، ويشير فوكو الى أن جذور هذا النظام ترجع الى منظري الفكر الليبيرالي على رأسهم **جون جاك روسو** والذي طوره في مقال نشر في مجلة، حيث وضح فكرة التنظيم وفكرة الإرادة العامة التي تنطلق من فكرة الملكية والتي تستفيد منها الدولة فيما بعد، ليتحرك الاقتصاد وتبقى المهمة موكولة للاقتصاد السياسي الذي يطور دولة الحاكم.

يهتم الاقتصاد السياسي بالممارسات الحكومية بغض النظر ان كانت شرعية أم لا لأنه لا يستجوبهم قانونيا ، كاقتطاع الضريبة في وقت ما وحول فئة معينة من الأشخاص، أو حول مجموعة من السلع، ويتساءل عن متى يتم فرض الضريبة وهكذا يشكل طبيعة خاصة بالممارسة الحكمانية.[1] تقتضي الممارسة الحكمانية للاقتصاد السياسي البحث في الثغرات التي تحدث داخل المجتمع كنقص السلع و غياب المراقبة خاصة في ظل تراجع العامل الاقتصادي عامة، فهو لا يهتم ان كانت الممارسات نابعة من القانون او هي في ذاتها قانونية، على ضوء مقولة دعه يعمل اتركه يمر، بقدر ما تهمه المنجزات السائدة في السوق التجاري أو على مستوى البلاد، فالذي يهمه هو العمل والحفاظ على التوازن في الحالات العادية، فهو يتدخل عموما في الحالات الاستثنائية، فمثلا بما أن تسديد الضرائب عملية مهمة في العملية الاقتصادية، فان انقطعت يقوم بالبحث عن الأسباب التي أحدثت شرخا في ذلك الجانب، وإعادة تحليل عملية التوزيع والنظر في أسباب التراجع خاصة اذا كانت السلع كثيرة، تهلك الاقتصاد برمته، ومن ثمة يعمل الاقتصاد السياسي على إعادة مكانة السلع لتحصيل الضرائب بشكل عادي، لكي لا يتهدم جزء مهم من عملية تخطيط الدولة.

يهدف الاقتصاد السياسي الى اثراء الدولة، ويقترح هدفا لغرض تنمية متزامنة ومترابطة ومتناسبة للسكان وللجانب المعيشي من جهة أخرى، كما يقترح على وجه التحديد الحفاظ على بعض التوازن بين الدول بحيث يمكن أن تكون للمنافسة مكانا، كما يهتم بالأهداف المتعلقة بمصلحة الدولة وما حاولت دولة الشرطة والمذهب الاقتصادي والتوازن الأوروبي تحقيقه.[2] يعمل الاقتصاد السياسي دوما في سبيل تحقيق الرفاه الاجتماعي في كافة المجالات، وتحقيق الأهداف الخاصة بمصالح الدولة الساعية دوما الى التقدم والمنافسة في الأسواق العالمية مع الدول الكبرى، كما يهدف

(1) Ibid. page 17, 18

(2) Ibid. page 16

دوما الى التخطيط ووضع برامج محكمة تستغلها الدولة لزيادة الإنتاج ولتخطي العراقيل التي تقف في وجه التطور الاقتصادي، ومعرفة كيفية التعامل مع المشكلات التي تصيب المجتمع الاقتصادي، وكذلك وضع البديل اثناء انتشار الامراض الاجتماعية كالعطالة وكذلك الامراض الاقتصادية كالندرة والاحتكار وارتفاع الأسعار، وينظر في المنافسة بين الدول ليحقق التوازن لكي تتمكن الدول الأوروبية من تحقيق المنافسة فيما بينها، وهذا ما تريده الدولة، وبالتالي يتمكن الاقتصاد السياسي من تحقيق مصالح الدولة، وكذلك تحقيق الحرية الاقتصادية الساعية الى الوصول الى الرفاه الاقتصادي بشتى الوسائل ومن ثمة تتمكن الدول الأوروبية من المنافسة بشكل مباشر.

هناك طبيعة محددة لأهداف عمل الحكومة يدرسها الاقتصاد السياسي، هو مفهوم الطبيعة الذي يعبر عن شيء مخفي يمر من خلال ممارسة الحكومة، مثلا ما تجسد في قانون الطبيعة كما بينه الاقتصاديون مثلا في هجرة السكان الى مناطق ذات أجر مرتفع، وأن الضريبة الجمركية التي تحمي الأسعار العالية تؤدي حتما الى شيء مثل الجذب.[1] اذ يهتم الاقتصاد السياسي بميزات الحكمانية التي تحدث بشكل طبيعي، بالرغم من انها ليست من المواضيع التي يهتم بها هذا الاقتصاد بشكل مباشر، الا أنه ينظر فيها لأنها تكمل طبيعة عمله، وتشكل حالات استثنائية بالنسبة له، كالحوادث التي تتشكل تباعا لهجرة السكان بسبب العامل الاقتصادي، فالمهاجرون يغادرون بسبب رغبتهم في الحصول على أجور مرتفعة في أماكن مختلفة تشهد رواجا للعمل الاقتصادي، فينظر الاقتصاد في تلك الأسباب التي جعلتهم يختارون مكان على حساب آخر ويعمل من هنا على تحقيق الموازنة بين بالضرائب، فان ارتفاعها اللامعقول يؤدي الى عطالة اقتصادية ومنه الى الجذب الذي يشبه المجاعة في كونه عدم كفاية في الغذاء والحبوب لضمان الاستقرار وضمان غذاء الافراد داخل الشبكة الاجتماعية، وهو كارثة في وجه الحكومات التي تعمل على تجنبه وبالتالي يسعى الاقتصاد السياسي الى التدخل في هكذا مواضيع لأنها تمس قيمته وتحط من عمله الذي سعى جاهدا الى ترميمه، لتحقيق رفاه الدول وبالتالي تحقيق التقدم.

تتميز الليبيرالية اضافة الى الاقتصاد السياسي أيضا بفكرة السوق، الذي يعتبر عبارة عن تجمعات تحدث فيها عملية البيع والشراء والتبادل، وهو عامل مهم في الدولة نظرا لارتباطه بعمليات مهمة تتيح للدولة الربح الفعلي والخسارة،

[1] Ibid, page 18

وهو قديم قدم الانسان ذاته الا انه ومع تطور الدولة الليبيرالية صار عاملا مهما في تشكلها، كيف لا وهي الساعية نحو الازدهار الاقتصادي الذي تكتسح به العالم.

ان السوق بمعناه عام جدا، ويشكل مكانا للعدل، اذ انتشر فيه انتشارا صارما لمجموعة القوائم التي يمكن ان تأتي الى السوق وأصلها، ومن حيث الرسوم التي يتعين دفعها، وكذلك بالنسبة الى اجراءات البيع، ان السوق خاضع للتنظيم ومكان للعدل، اذ أن سعر البيع يعد من قبل المنظرين والممارسين سعرا عادلا، أي سعر وجب ان يحافظ على علاقة معينة مع حاجات العمل وحاجات التجار والمستهلكين، اذ أصبح مكانا مميزا للعدالة التوزيعية، اذ أن قواعده تتعامل مع الأكثر فقرا، اذ يستطيع الفقراء شراء أشياء مثل الأغنياء.[1] اذن تعمل الدولة على اقتصاد السوق وترويده بكافة المنتجات اللازمة والحاجات الأساسية والضرورية التي يستهلكها المواطنون، مع تهيئة الظروف اللازمة لتوفر السلع وتقنين الأسعار لزيادة القدرة الشرائية، وهذا من خلال عرضها على خبراء في الاقتصاد السوقي ويتم وضع الأسعار بطريقة قانونية وليس طريقة عشوائية، ففي السوف يمكن أن يشتري الفقير نفس السلع التي يشتريها الغني، لأن سعرها طبيعي ومع توفرها بكثرة أو توفر كافة اللوازم التي يستحقها المواطن وبإمكان من يحمل أدنى أجر شراءها، ومع الضمان كذلك، اذ تفرض الدولة رقابة شاملة على السلع حماية للمواطن من الغش ومن رفع الأسعار، وكذلك للحفاظ على جودة المنتوج، ويكون الربح في السوق وفيرا اذ يربح البائع نتيجة بيعه للسلع الذي اقتناها بسعر زهيد وبدون إضافات ضريبية عالية، كذلك يستطيع المواطن البسيط العيش من السوق، وتتم هذه العملية بتوازن تام، مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الذي تعمل الدولة جاهدة على تحصيله، ومن هنا نستنتج أن السوق هي مكان للعدالة بين السكان، كما أنها مكان لا يتم فيها الحديث عن البنيات التحتية والفوقية بل يستوي فيها الجميع، وبالتالي تشكل تعبيرا عن مفهوم العدالة التوزيعية التي تعطي للجميع حقا متساويا، في ذات السياق يعبر فيلسوف العدالة الأمريكي **جون راوولز John Rawls**[2] **(1921–2002)** عن فكرة العدالة التوزيعية في مقاله العدالة كإنصاف الذي حوله الى كتاب فيما بعد، تقوم العدالة على المساواة والحرية التي تقتضي المساواة بين الجميع، معتبرا ان العدالة هي الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية على اختلافها، ووجب أن تتحلى كلها بهذه الفضيلة لكي تكون ناجحة، حتى السوق فقد نال نصيبا من

---

(1) Ibid. page 32

(2) **جون راولز**: مفكر أمريكي، شكل مقاله الذي نشره تحت 1957، تحت عنوان العدالة كانصاف، جمع فيه بين التقليد الفلسفي التحليلي، وبين ارث الفلسفة القارية.(مجموعة من الأكاديميين، **موسوعة الفلسفة الغربية المعاصرة**، ج2، مرجع سابق، ص1220)

فضيلة العدل، بحيث يقول" يجب أن تتضمن عقيدة في الاقتصاد السياسي تأويلا للخير العام يرتكز على تصور للعدالة"[1] أي أن العدالة شيء ضروري في الاقتصاد ككل وفي المؤسسات الاقتصادية لغرض تحقيق مبدأ الخيرية للجميع، بحيث يكون الخير مقسما وفقا للمبدأ التوزيعي، أي يتوزع على الجميع دون استثناء بحيث يكون للفقير حق مثلما يكون للغني كذلك، هكذا اذن تكون العدالة التوزيعية سمة من سمات السوق الليبيرالي لخدمة السكان، وجعلهم سواسية خاصة حين يتعلق الأمر بالحاجات البيولوجية كالغذاء.

اذن يجعل السوق من الحكومة عادلة، ويجعلها جيدة كذلك، ولكي تصبح جيدة يجب أن تعمل على مبادئ الحقيقة، لقد أصبح السوق ببساطة من خلال أشياء كنقص الغذاء وأسواق الحبوب مجالا يسمى التحقق، فوجب على السوق أن يقول الحقيقة فيما يتعلق بممارسات الحكومة، ان دوره في التحقق هو الذي يظهر حضور الآليات التشريعية أو يعين غيابها.[2] اذن يهدف السوق الى توضيح عمل الحكومة، بما أنه يبين عدلها فانه كذلك هو الوسيلة التي تتضح بها اذ كانت الحكومة جيدة أم لا، عادلة توزيعيا من خلال قدرة الجميع على الشراء، وجيدة اذا تمكنت من تغطية كافة النقائص من الحاجيات الضرورية التي يحتاجها السكان، خاصة في فترة ندرتها أو في الفترة التي تقل فيها، ينظر السوق هنا في مصداقية تعامل الدولة العادلة في الأيام العادية، في الفترات الاستثنائية يرى اذا ما كانت الدولة تستطيع توفير المواد النادرة الأساسية للمواطنين بطرقها الخاصة، عن طريق الاستيراد، و اذ كانت موجودة بكميات قليلة فإنها تلهب الأسعار الأمر الذي يخل بعدالتها وحتى بجودتها، فان فعلت كذلك فلن تصير دولة جيدة، وان تعاملت مع الوضع بكل مصداقية فتكون دولة جيدة، وطبعا السوق هو من يحدد ذلك لأن كل شيء كامن في تعاملاته، وبالتالي يعد هنا مجالا للتحقق من مصداقية عمل الدولة لكي تتحدد وفقا لما ستكون عليه دولة كفيلة بأن تضمن للمواطن معيشته، أم دولة تحطم أسوار العدل وتلتجأ لمعايير لا قانونية الأمر الذي يجعلها تركض وراء مصالحها الخاصة ومنافعها، أي تقلب القاعدة الأساسية التي تضم مهامها وهي خدمة السكان، وبالتالي كان حتمية أن يتدخل عنصر السوق ويعلن عن نتيجة تحققه.

[1] جون راوولز، **نظرية في العدالة**، تر: ليلى الطويل، (د.ط)، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2011، ص326

[2] Michel foucault, **naissance de la biopolitique**, page 34

ومن سمات الليبيرالية أنها تعمل وفقا لفكرة التحقيق، لكن هذه المرة في فكرة التوازن الأوروبي الذي يصبح عالمي إذا ما تحقق على مستوى دول الاتحاد، وبالتالي تدخل اوروبا في عالم الانفتاح المتوازن المتبادل على كافة المجالات خاصة الاقتصادي والسياسي.

تعمل الليبيرالية على تجسيد فكرة الفضاء العالمي في أوروبا، من خلال أطروحة الميزان الأوروبي الذي من مبادئه ألا تتغلب كثيرا دولة من دول الاتحاد على بقية الدول، وألا تهيمن دولة على البقية، لكي تبتعد أوروبا عن فكرة التنافس الذي سيؤدي الى انعدام التوازن السكاني والاقتصادي والعسكري، وبالتالي يحدث غزو امبريالي، الأمر الذي حاولت أوروبا تفاديه منذ معاهدة واستفاليا، كل هذا من أجل تأسيس الوحدة الامبراطورية الأوروبية.[1] ان الليبيرالية الأوروبية تسعى الى نشر المساواة بين كافة الدول الأوروبية، من أجل تفادي الاحتكاك الذي يحدث بسبب المنافسة في شتى المجالات، لأن الدول المتنافسة فيما بينها نجدها دوما ما تسعى الى الهيمنة وبسط نفوذها على حساب الأخرى، وبالتالي يحدث تنافر بين الدول يوصل في كثير من الأحيان الى الحرب، الأمر الذي يسعى الميزان الأوروبي الى تفاديه، اذ ينشد المساواة والسلم والاتحاد ككتلة واحدة في سبيل تأسيس امبراطورية خلاقة للإنتاج ولاقتصاد أوروبي يمكنه أن يغزو العالم عبر أسواقه المتنوعة، وهو الامر الذي لطالما سعت اليه اوروبا منذ الحرب العالمية، حين اسست مرسوم الصلح في نصوص معاهدة واستفاليا، والتي رغبت لاحقا في استمرارية هذه المعاهدة بين الدول الاوروبية لضمان النجاح الاقتصادي للكتلة الاوروبية من أجل التقدم العالمي.

ثم انتقل فوكو الى دراسة الاتجاهين الجديدين في الليبيرالية وهما الليبيرالية الألمانية، والليبيرالية الأمريكية، مبينا بذلك اختلافهما عن ليبيرالية القرن الثامن عشر الذي حللها وعمل على بيان انتقالها من فكرة القانون الى فكرة السوق، وادراج المنفعة الفعلية للحكومات التي تسعى جاهدة لأن تكون جيدة وعادلة، اذ تعبر الليبيرالية الجديدة عن رؤية مختلفة لعلاقة السياسة الحيوية بالليبيرالية التي تشتغل مباشرة مع الأرض والسكان وتلبية احتياجاتهم دوما من أجل تحقيق هدف جوهري لإشكالية كبرى هي التحكم في الانسان.

تعتبر الليبيرالية الجديدة مرحلة متقدمة من التحليل الليبيرالي الأول الذي أدرجه ميشيل فوكو ضمن تحليلاته، اذ يرى انها ظهرت متأخرة نتيجة لمجهودات العلماء كما سنرى لاحقا، وتختلف عن الليبيرالية في بعض المبادئ التي تميزها.

---

[1] ميشيل فوكو، **مولد السياسة الحيوية**، مصدر سابق، ص76

بداية يرى فوكو أن الليبيرالية الجديدة الالمانية تحددت فيما بعد الحرب العالمية الثانية من قبل أناس الى أن ظهرت في سنوات 1928-1930 في مدرسة فرايبورغ، وتعمل على مواضيع أساسية في تكنولوجيا الحكم الليبيرالي لتعين اقتصاد السوق المنظم.[1] اذن تتميز الليبيرالية الألمانية الجديدة والتي تسمى المنظمة بمجموعة من المطالب، خاصة حين انتشرت في ألمانيا وفرنسا.

ان أهم تغيير عرفته الليبيرالية الألمانية هو الفصل بين اقتصاد السوق والمبدأ السياسي لأتركه يعمل، واقامة اقتصاد من دون اتركه يعمل أي تأسيس سياسة فاعلة من دون توجيه.[2] اذن تم الانفكاك حسب تعبير فوكو من جوهر ليبيرالية القرن الثامن عشر الكامن في تعبير آدم سميث دعه يعمل، وافساح المجال للمنافسة بين الافراد، لكي يسعى كل فرد الى اثبات قدراته، والمشاركة في العملية الاقتصادية، وبالتالي فتحت الليبيرالية الألمانية الطريق نحو المنافسة خاصة في السوق المنظم للأسعار.

كذلك ان الاقتصاد في ألمانيا المعاصرة والتطور الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، أنتج السيادة السياسية من خلال المؤسسة واللعبة المؤسساتية التي تشغل هذا الاقتصاد، الذي أعطى بدوره الشرعية للدولة التي تعمل على ضمانه.[3] تختلف ألمانيا الليبيرالية المعاصرة عن تقاليد الحكم السابقة، التي تسعى الى اعطاء الشرعية للدولة من خلال الحرية أو السيادة، أما في المانيا النظامية فان المؤسسات الاقتصادية هي من تعطي الشرعية للدولة، اذ تستخدم بنيتها الاقتصادية ومسوغها في الاقتصاد بالاستناد الى المؤسسات الاقتصادية الى رفع المستوى الانتاجي للدولة، ورفع معدل الانتاج والتصدير وبالتالي ترتفع التنمية وتزدهر ويتعدد الانتاج، وتتقدم الدولة من هذه الناحية، وتصبح متصدرة للقائمة الاسمية التي تخص الرفاه الاقتصادي، وبالتالي تعمل على الحفاظ على مكانتها، فالعلاقة بين الدولة والاقتصاد هي علاقة تبادلية، اذ يعمل الاقتصاد على تنمية الدولة ورفاهها الاقتصادي ويضمن لها مكانة، في المقابل فإنها كذلك تتعهد بإعطائه المكانة التي يريد من خلال الحفاظ على مؤسساته وتمويلها، وتوفير المستلزمات الخاصة، وكذلك الحفاظ عليها من كل أزمة، لأنها بذلك أساس السيادة السياسية ووجب احترامها ومنع التعدي عليها.

---

[1] المصدر نفسه، ص321

[2] المصدر نفسه، ص147، 148

[3] المصدر نفسه، ص107

تحددت أيضا حسب فوكو الليبيرالية الأمريكية الجديدة التي برزت مع مجهودات مدرسة شيكاغو، وتطورت كرد فعل على الحكم المفرط، الذي يمثل بالنسبة إليهم خاصة منذ سيمون، في سياسة البرنامج الجديد وتخطيط الحرب والبرامج الاقتصادية والاجتماعية الكبرى المدعمة في أغلب الأحيان من قبل الادارات الديمقراطية لما بعد الحرب.[1] اذن تعتمد هذه الليبيرالية التي تعتمد على مبادئ مدرسة شيكاغو وما طرحه سيمون، وقد اشتغلت هذه النظرية في سياسات الحرب لغرض الاستقلال نتيجة الحكم المفرط الذي لحق بالمجتمع، وبالتالي تعتبر طريقة في التفكير لتغيير الواقع، الى جانب كونها نظام سياسي اقتصادي.

كما تتحدد الليبيرالية الأمريكية الجديدة عن طريق توسع عقلانية السوق، عن طريق مخططاتها التحليلية، والقرارات الغير اقتصادية التي تنتهجها.[2] ان من بين أهم مبادئ الليبيرالية الأمريكية انها لا تبحث عن اقتصاد في سوق منظم كما تفعل ذلك الليبيرالية المنظمة، بل انها تحاول التوسيع من عقلانية السوق لتشمل كافة المجالات، بحيث تصير الميادين الأخرى تعمل وفقا لمبادئ السوق، وهذا من أجل النجاح والتقدم وبلوغ الجدية التي لعبها مجال السوق في اعطاء المشروعية للدولة.

ان موقف فوكو من الليبيرالية الجديدة يذكرنا بموقف مواطن له وهو الفرنسي الفيلسوف وعالم الاجتماع **بيار بورديو pierre Bourdieu(1930–2002)** بالرغم من اختلاف رؤاهما الا اننا سنجد نقاط التقاء بين المفكران. يرى بورديو في مقال له تحت عنوان جوهر الليبيرالية الجديدة، أن هذه الأخيرة هي عبارة عن برنامج كلي لتدمير الهياكل الجماعية التي بوسعها ان تشكل عائقا في طريق منطق السوق[3]. يؤكد بورديو هنا مثلما يؤكد فوكو على ان الليبيرالية والليبيرالية الجديدة تستمد قواها من اقتصاد السوق وهذا من أجل سعيها الى الربح الوفير والمنفعة لأن الدولة تنهض بنهوض السوق وهي بذلك تدعمه وتضمن له النجاح.

حلل فوكو وبورديو الليبيرالية الجديدة بطرق مختلفة ومع ذلك فإن وجهات نظرهم تتفق في عدة نقاط على الأقل. على سبيل المثال ان النيوليبرالية تنتج نوعا جديدا من البشر وفقا لما يتلخص في مفهوم الرجل الاقتصادي، الذي

---

(1) المصدر نفسه، ص322

(2) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(3) Pierre Bourdieu, **l'essence du néolibéralisme**, le monde diplomatique, mars1998, page 1

يكون رجل المواقف التنافسية خاصة حين يوضع في مواقف تنافسية محضة، يجب أن يكون قادرًا على القيام بأفضل الاستثمارات الممكنة من أجل تلبية مصالحه على أفضل وجه .ثم ان تأسيس هذه الليبرالية الجديدة هو عملية بناء مؤسسات وقواعد وقوانين لذلك فهي ليست كما يزعم مؤيدوها مجرد حرية عمل، كما يتفقان في نقد التحليلات الماركسية التي بموجبها ستكون الرأسمالية بنية تحتية تحدد البنية الفوقية، أي تنظيم الدولة، بل إن العمل المعياري والرمزي للدولة ضروري لتوسيعها .واتفقوا أخيرًا على دور المثقف في مواجهة النظام القائم. حيث لخصها فوكو في مقابلة غير منشورة قائلا، أعتقد أن دورها على وجه التحديد هو إظهار كيف أن ما يبدو بديهيًا في مكونات حياتنا اليومية هو في الواقع تعسفي وهش وأنه يمكننا دائمًا النهوض، وأن هناك أسبابًا دائمة وفي كل مكان لعدم قبولها.[1]

بالرغم من توجيهه نقدا الى الليبيرالية، وتأكيده على أنه محللا أكيولوجيا ورافضا لنسق النظريات، هو يرفض الانتماء الى أحد التيارات، غير أن الكثير من الدارسين يرون أن فوكو تبنى موقفا معينا، وانتصر لنوع من التحليلات الليبيرالية، ومن بينهم **دانييل زامورا Daniel Zamora** عالم الاجتماع البلجيكي، الذي يرى أن فوكو يبدو منجذبا الى الليبيرالية الاقتصادية فقد رأى فيها إمكانية وجود شكل من أشكال الحكم أقل معياريا واستبدادا بكثير من اليسار الاشتراكي والشيوعي الذي عفى عنه الزمن، إضافة الى أنه رأى في الليبيرالية الجديدة شكل سياسي أقل بيروقراطية وأقل انضباطا، من شأنها أن توفر الاستقلالية للأفراد.[2] اذن يؤكد زامورا على وجهة نظر فوكو الراغبة في تبني الليبيرالية الجديدة لأنها أهم من الأنظمة الأخرى ، التي يراها مستبدة وظالمة، وتسلب من الانسان انسانيته وكذلك ارادته، وأن كل مضامينها تحمل في طياتها، أسس سلطوية، ولعل الليبيرالية الجديدة تكون نظاما يليق بتوجهات الانسان وطبيعة حياته، التي تأبى الانغلاق تحت أي سلطة.

يأبى فوكو التصريح عن اعجابه بهذا المذهب غير أن تحليلات فوكو الأخيرة المتعلقة بالليبيرالية الجديدة تدل على اعجابه بهذا النظام خاصة حين يتحدث عن الانسان الاقتصادي من حيث هو انسان له الفطنة والقوة يستطيع تجاوز المحن، ويمكن الاعتماد عليه في المنافسة، وكذلك يرى أن السوق مجالا للتحقق أي كشف استراتيجيات عمل الدولة، مما

---

(1) Christian Laval, **foucault et Bourdieu et la question néolibérale**, la découverte, France, 2018, page 252

(2) Zamora Daniel, **can we criticize Foucault**, Jacobin magazine, 12-10-2014, https://jacobin.com/2014/12/foucault-interview/

يعجبه ذلك لأنه طريقة سائرة في كشف التلاعبات التي تمارسها الدول في حق المواطنين، من هنا نستنتج أن الليبيرالية حسب فوكو يمكن أن تكون مجالا لممارسة حرية الأفراد وتجعل من الأشخاص أقوياء ولا تجعلهم مدجنين تحت المفاهيم السلطوية للانضباط والتحكم وغيرها، ثم ان تعبير فوكو عن كون الليبيرالية فنا للحكم يبين لنا عن مدى اعجابه بها لأن كلمة فن تعبر عن جانب إيجابي، فقد رأى الكثير من ميكانيزمات عمل العديد من الأنظمة ولم يصطلح عليها بفن خاصة وتعزز موقفه حين ابتكر مصطلح الحكمانية.

2–الليبيرالية وعلاقات السلطة الحيوية –من التحكم في الحياة الى رهان المخابر البيولوجية –:

ان الاشكالية التي تتعلق بعلاقة الليبيرالية والسياسة الحيوية، هي علاقة مباشرة، مما جعل فوكو يرى انها الإطار العام للسياسة الحيوية، لأنها ليست مجرد نظام حكم سياسي، بل هي عبارة عن تقنيات في الحكم لهذا اصطلح فوكو بأنها فن للحكم، كما أن منطلقاتها بصفة شاملة تشتغل حول الأرض والسكان وتنمية البحوث البيولوجية التي تسعى الى تطويرها الليبيرالية أي نفس مجالات اشتغال الحيوي، التي عرضها ميشيل فوكو وفقا لتحليلية تاريخية لتطور أنماط السلطة في المجتمع.

يرى فوكو أن تحليل السياسة الحيوية لا يمكن القيام به الا عندما يفهم النظام العام لمصلحة الحكومة، فهو نظام عام يمكن تسميته بسؤال الحقيقة والحقيقة الاقتصادية داخل المصلحة الحكومية، وبالتالي عندما نفهم جيدا معرفة ما عليه هذا النظام الليبيرالي، سنتمكن من معرفة ماهي السياسة الحيوية.[1] يؤكد فوكو علاقة الليبيرالية بالسياسية الحيوية ويجعل منها علاقة مترابطة ومركبة، لأن تحليل السياسة الحيوية لابد ان يكون قد انطلق من الأرضية التي انبنت عليها، ففهم الليبيرالية وعرفة أهدافها ووسائلها وتقنياتها في الحكم يجعل من فهم البيوسلطة واضحا، لأن التقنيات التي تتخذها الليبيرالية لتسيير حياة الناس وفي تنظيمها هي عبارة عن فن حكم حيوي، أي أنهما يتشابهان من ناحية الأهداف والمنطلقات، بل تتأسس الليبيرالية كفن حكم له ما يكفي من التقانات المرتبطة برفع الاقتصاد ورأس المال والانتاج وفتح المجال للحقيقة الاقتصادية التي يدعمها السوق، فان السياسة الحيوية ستواصل السير على هذه الخطى، لأنها تهدف الى تنظيم حياة الناس وزيادة الانتاج وتنوير الاقتصاد عبر التدخل في حياة الانسان البيولوجية، لأنها تسجل المواليد والوفيات وتهتم بالشيخوخة وتتخوف من غياب اليد العاملة، وتعززت قيمة الاقتصاد في السياسة الحيوية مع هذا التطور العلمي

[1] Michel foucault, **naissance de la biopolitique**, Page 24

والتكنولوجي الذي لحق بالبشرية، حيث أصبح للفرد مفهوما اقتصاديا وأدخل حيز المخابر، وصار قابلا للتجريب من أجل ايقاف الشيخوخة التي تتخوف منها السياسة الحيوية عن طريق العمل على اطالة الأعمار، والرقي بالإنسان والعمل على تنقية العرق وصفاءه، لأن الدولة دوما في اطار السياسة الحيوية تعمل على مبدأ الصدارة والريادة ولكن هذه المرة حول تحسين النوع البشري ذاته، لأن لها فيها رهانا سياسيا ينذر بتأسيس أفراد أقوياء تحت حيز السلطة الليبيرالية في مقابل الكفة الأخرى من العالم، وبالتالي تصبح الحياة عبارة عن رهان في يد الليبيراليين يجتاحون عبره العالم.

ان الحياة البشرية صارت مع الاستناد لمبادئ السياسة الحيوية، مساحة لعمل السلطة الليبيرالية ومنبعا لربحها، اذ تسخر كل جهودها بالاستناد الى محور عملها وهو الاقتصاد السياسي، الى دعم الاقتصاد التكنولوجي بمعنى أنها تمول المشاريع الحاضنة للعمل البيوتكنولوجي، اذ تملك الدول الليبيرالية في العالم اليوم أكبر قدر من الوسائل العلمية المتطورة تباعا للتطور التكنولوجي، والتي تهدف الى خدمة نظامها الحكماني عن طريق زيادة معدل الإنتاج في المخابر البيولوجية والتي تستند الى آخر ما توصل اليه علم الوراثة والهندسة الوراثية، هذه الأخيرة فتحت آفاقا متعددة للدخول الى عوالم الإنسانية من عدة جهات، سواء من ناحية معرفة طبيعة الشفرات الوراثية، وفي مسألة التحسين الجيني، وكذلك في الجينوم البشري، الذي هو مشروع مربح بالنسبة للاقتصاديين السياسيين.

اذن تستهدف الليبيرالية السكان والأجساد، من أجل معرفة مباشرة بحياتهم ونمطية العيش التي يعتمدون عليها وكافة الجاهزيات التي تخصهم، بغية تحقيق منفعة الدولة وادراجهم داخل المجال البيوتقني والذي يهدف الى تعميم التجارب حول الانسان، لتحقيق أطروحة نيتشه المتمثلة في إمكانية تغيير الانسان الحالي الى انسان أرقى منه، ما جعل الكثير من الباحثين يرون ارتباط الليبيرالية بأفكار الفيلسوف فريديريك نيتشه.

في ذات الصدد يرى الألماني **يورغن هابرماس** [1] **Jürgen Habermas (1929–..)**على أن الليبيرالية الجديدة المعولمة لها رهان قائم على تخفيف العوائق الاجتماعية والأخلاقية، لأسباب طبية واقتصادية، مما يؤدي

[1] **يورغن هابرماس**: فيلسوف وعالم اجتماع ألماني، من أبرز ممثلي مدرسة فرانكفورت، استأنف مشروع ماركس في نقد المجتمع وأشكال الاستيلاب الحديث، من مؤلفاته البنية السلوكية للحياة العامة، التقنية والعلم.(جورج طرابيشي، معجم الفلاسفة، مرجع سابق، ص687)[1]

الى كبح التقدم البيولوجي التقني.[1] اذ تسعى الدولة الليبيرالية الى تطبيق فكرة النسالة وتحسين النسل وضم الصفات المرغوب فيها والتخلص من الصفات التي تشكل عائقا نحو بلوغ التقدم سواء في الناحية الاقتصادية من حيث أن العطالة الجسدية والتعب يشكلان حاجزا أمام الاقتصاد الذي يحتاج طاقات بشرية هائلة، وكذلك من الناحية الطبية لأن العوائق البشرية تشكل تراكما في المجال الطبي، نظرا لما تحويه المستشفيات ومراكز العلاج من أشخاص يحتاجون العلاج، فالمرض يعد عائقا كبيرا للدولة التي تحتاج الى أموال طائلة وآليات علاجية للتكفل بالمرضى، فتحاول الليبيرالية تخطي عتبة المرض عن طريق التحسين الجيني الذي يجعل من الانسان قليل المرض وأكثر قوة وصحة، إضافة الى اليات أخرى استعملتها السياسة الحيوية كما سبق القول، من خلال تحسين الغذاء وضبط الجنسانية، والتصدي للوباء بكل التقنيات، مثلما تعتمد ذلك السياسة الحيوية وهو ما يؤكد دوما علاقتهما.

السياسة الحيوية باعتبارها تنظيمًا بيولوجيًا من قبل الدولة تهتم بحياة السكان من الزاوية الاقتصادية والنظافة والصحة والجنس، وما إلى ذلك، هي جزء من رؤية ليبرالية للمجتمع، اذ يمكن القول ان الليبرالية في وجهيها، الاقتصادي والسياسي، هي شكل من أشكال العقلانية التي تتوافق مع آليات التنظيم السياسي الحيوي.[2] بطبيعة الحال فان السياسة الحيوية هي عبارة عن قاعدة من المعطيات أو البيانات المزودة بما تحتاجه النظرية الليبيرالية من آليات للتحكم في السكان، والعمل على تنظيمهم، لأنها تهتم بالجانب الاقتصادي والسياسي انطلاقا من حياة السكان الى المصانع والثكنات والمستشفيات، لهذا وجدت الليبيرالية مسوغها في مبادئ السياسة الحيوية، وقامت بتبنيها وتطبيقها لتحسين حياة السكان من عدة نواحي، مما يعود بالفائدة على الدولة والتي تسعى الى الزيادة الاقتصادية والتقدم السياسي بحيث يساعدها تنظيم السكان كثيرا على ذلك، فكل حكومة تحلم بوجود سكان منظمين بكيفيتها الخاصة، بعيدا عن الفوضى، حتى اذا حدث انقلاب سياسي ستجد الحكومة نفسها قادرة على اخماده، كما سيتيح لها التنظيم الربح في كافة المجالات، ويحسن من الأمور، كما تلجا الليبيرالية الى اقتلاع الأمور الغير منظمة والتي تثير الاختلاط والفوضى الى

---

(1) يورغن هابرماس، **مستقبل الطبيعة البشرية نحو نسالة ليبيرالية**، تر: جورج كتورة، ط1، المكتبة الشرقية، بيروت، 2006، ص31

(2) Michel foucault, **sécurité**, **territoire et population**, Gallimard seuil, paris, 2004, page 361

اقتلاعها من جذورها، لأن التنظيم لا يصلح فيها، فمثلا اذا رأت قانون موجه للسكان لا يتناسب مع أفكارها بتاتا، فإنها تلجأ الى الغائه دون محاولة تحسينه.

يؤكد فوكو على أن الليبيرالية أصبحت تطبق فعليا هذه الآليات وأن شعار الليبيرالية أصبح أن نكون قادرين على متابعة جميع التحليلات الدقيقة التي تدعم هذه التأكيدات، وأصبح الأمن في قلب العقل الحكومي الجديد، بطريقة ما حل هذا الشرط الجديد محل الإشكالية التقليدية للسياسة الحديثة[1]. ان الدول الليبيرالية تسعى اليوم الى مزيد من التنظيم الداخلي لحياة السكان من خلال جهازها الحكومي الجديد المدعم بسياسات أمنية، خلافا للحكومة السابقة والتي تهتم اكثر شيء بالسلطة السيادية ومصلحة الحاكم وحاشيته، فقد صار الأمن هو الداعم الاول لعمل الحكومة الليبيرالية بمختلف فروعها، ومما لاشك فيه أن الأمن يعد أحد أهم بنود السياسة الحيوية، التي تسعى الى حفظ أمن السكان عن طريق القوانين الداعمة له والتي تحميه من كل انتهاك أو تحرش، وهو المهمة الموكلة للشرطة التي تدافع عن الأفراد، وتمنع التجمعات الغير لائقة والتي تؤدي الى المشاكل وكذلك تمنع التسول والتشرد لأنه يؤدي الى السرقة ، كما تنظم الاحياء السكنية، وكذلك تنظم الاسواق، كما تزود الليبيرالية المؤسسات الاقتصادية بتجهيزات تحمي العمال، وتعويضات مالية وطبية ان أصيبوا بمكروه ما، كل هذه القوانين بالعودة الى خصائص السياسة الحيوية فإننا نجدها بقوة، تدفع الاخطار عن الجميع كذلك يعتمد فن الحكم الليبيرالي على ذلك، حيث يقول فوكو في هذا الصدد: " ان رهان الليبيرالية هو العيش في خطر، يعني أن الافراد يكونون دائما في وضعيات خطرة...انهم مشروطون بامتحان واختبار وضعيتهم وحياتهم وحاضرهم ومستقبلهم، بوصفها كلها تحمل أخطارا"[2] بمعنى أنها تسعى دوما الى ابراز ذاتها من خلال ثقافة الخطر التي تصيب السكان، وتحدث هلعا وخوفا داخل الوسط الاجتماعي مما يجعل الحكومة تتدخل لتثبت نفسها ونجاعتها في ردع الأخطار والتصدي لها والحفاظ على حياة وأمن الاشخاص، ففي المستشفيات تضع كافة التقنيات للحفاظ على صحة الأفراد في حالة انتشار الأوبئة والأمراض، كذلك تتصدى الليبيرالية لكل الأزمات الغذائية التي تصيب المواطن وتحاول توفير المواد الأساسية لتخطي خطر المجاعة، وكذلك توفر الضمان الأمني لحوادث السرقة والاغتصاب وغيرها، فهي تثبت آلياتها وتطبقها في حالة الخطر وفي حالة الأضرار التي تصيب الأفراد، الذين يرون في جهد الدولة في حمايتهم ميزة أساسية تجعلهم يتبنون موقف ايجابي اتجاه فن الحكم الليبيرالي، باعتباره ممارسة عملية من

---

[1] Ibid. page 361

[2] ميشيل فوكو، **مولد السياسة الحيوية**، مصدر سابق، ص91

خصائصها حفظ الأمن وفي مقابل ذلك تراهن على الخطر لتتمكن من نشر الأمن الذي يحتاجه المواطن الطامح في العيش في حياة كريمة وآمنة وعادلة، لأن مصلحة الافراد مهمة وضامنة لمصلحة الدولة فيما بعد.

اذ يهيمن داعي المصلحة العليا للدولة في هذه التكنولوجيا الحكمانية التي تهتم بمشكلات السكان، وكون عدد السكان كبيرا أم لا كما تعطي مكانة للصحة والنظافة، وذلك من أجل قوة الدولة.[1] للدولة مصلحتها الخاصة من التنظيم السكاني فهي تسير الحياة وتوزع الاماكن العمرانية بحسب مخططاتها وأهوائها، فمثلا في الاماكن التي تتوفر فيها المصانع توزع الدولة عدد السكان بكمية أكبر، عكس المناطق النائية فإنها تهدف الى تقليص عدد السكان، تفاديا للتراكم من جهة، ومن جهة ثانية فإنها تحتاج الى اليد العاملة في التجمعات السكانية الكبيرة، اذ تحولهم الى المصانع للاشتغال وخلق مناصب عمل وتفادي الوقوع في أزمات البطالة، كما تهدف بعض الدول الى نشر ثقافات مختلفة ومهمة، من قبيل التشجيع على الانجاب للتكاثر وربح اليد العاملة وربح الطاقات البشرية، ومنها استثمارها في مجالات متعددة، كما تنشر ثقافة الحفاظ على نظافة المحيط ونظافة الأبدان، لتفادي العدوى المرضية داخل الحقل الاجتماعي بكافة تفاصيله كالأسرة والشارع، لأن البعد عن النظافة ينشر الأمراض التي تضر المجتمع وتضر الدولة بصفة عامة، اذ نستنتج أن هذه الخاصيات التي تلجأ اليها الدولة هي بطبيعة الحال خصائص تميز السلطة الحيوية.

ان السلطة الحيوية وظيفتها فرض الأمن الذي يتيح التنقل والحركة وهي بذلك تتوافق مع شعار دعه يعمل اتركه يمر، بل تتعدى ذلك من الحرية الى حماية الحرية أيضا.[2] تبرز السلطة على الحياة من خلال الاهتمام بأمن السكان في كافة المجالات كونها تشتغل على الإقليم، وهو الامر الذي يوضحه فوكو من خلال كتابه الإقليم، الأمن والسكان والذي يحيل الى ارتباط هذه العناصر ببعضها البعض، أي أن السكان يحتاجون الأمن والحماية في اقليمهم، وهو الأمر الذي تطبقه السياسة الحيوية، التي تمنح الامن في معيشة السكان في شتى أمورهم، وحمايتهم من الاخطار التي تهدد حياتهم كالشجار الذي يؤدي الى القتل في التجمعات السكنية، كما تمنحهم حرية العمل والاشتغال مع توفير الضمان لهم، وكذلك تحفظ حياتهم وتتصدى لها من الأخطار السياسية والدولية من خلال ردع الحروب، اذن مثلما توفر الليبيرالية

(1) المصدر نفسه، ص317

(2) الزواوي بغورة، **مدخل الى فلسفة ميشيل فوكو**، مرجع سابق ص159

الحرية الخالصة للأفراد عن طريق شعارها المعروف دعه يمر فكذلك تضمن السلطة الحيوية الحق في الحرية في كافة تنقلات السكان، فهذه نقطة التقاء بينهما.

بطبيعة الحال تعمل الليبيرالية عمل السياسة الحيوية في تنظيم المجتمع وتنظيم السكان، لأن ضوابط ومعايير اشتغال الحيوي تطبق بصفة خالصة في حيز فن الحكم الليبيرالي كما رأينا سابقا والذي تغير من البحث في السياسة والحكم القانوني كما أظهرته منذ بداياتها الى البحث في التنظيم السكاني والحفاظ على الصحة ونشر سلوكيات النظافة والانجاب والتدخل في تركيبة الانسان العضوية، أي التدخل في الحياة البيولوجية عامة، لأن العالم قد تغير بفعل التطور العلمي والتكنولوجي الذي فتح المجال أمام نقاط من التغيرات التي تصبح حقيقة بفعل العلم بعدما كانت مجرد اوهام عقل.

تعد الليبيرالية نظاما بسط نفوذه الى كافة ميادين الجسد الاجتماعي، واخترقه بكافة تراكيبه فقد انتقل من المجال الاقتصادي الى الاجتماعي والسياسي، لكي تعزز التحكم بكافة المجالات خاصة البيولوجية منها والتي أصبحت تعني السياسيين أكثر من أي شيء، كيف لا وتلك المشاريع العلمية تمارس اغراءها للجميع عن طريق الكسب المادي وتوفير استراتيجيات ذكية في الحروب، فيمكن القول أن فوكو بالرغم من أنه يرى أن هذا تحكما صريحا في الانسان وجسده الا أن الموقف الليبيرالي هذا يشبه نظريته في السلطة والتي تقوم على انتشار علاقات القوى في الجسد الاجتماعي بكافة تفاصيله، ولا تهتم بالصراع فحسب، ذلك الذي أحال اليه **كارل ماركس**[1] **Karl Marx (1818–1883)** في نظريته حول الرأسمال، وقد يعد البعض أن فوكو ماركسيا لكنه ينكر ذلك باستمرار، بطبيعة الحال حسب رؤيته الرافضة للنسقية النظرية، اذ يؤكد على أن الماركسيين "عندما يتكلمون عن صراع الطبقات بوصفه محركا للتاريخ، فانهم ينشغلون خاصة، بمعرفة ماهي الطبقة وأين تقع ومن تشمل، وذلك دون التطرق، قط لماهية الصراع بشكل ملموس "[2] اذ يؤكد على أن الماركسية اهتمت بالجانب الوصفي المحض ولم تشخص علاقات السلطة بوصفها علاقات صراع بين الطبقات، بل اهتمت بماهية الطبقة ومن هم أصحابها وكيفية اشتغالها، أي أنه لم ينتبه لعلاقات القوى التي تكون بمحاذات الصراع

(1) **كارل ماركس**: فيلسوف واقتصادي ألماني صاحب فكرة أن صراع الطبقات يؤدي الى ديكتاتورية البلوريتاريا من أهم مؤلفاته، فلسفة البؤس، نقد فلسفة هيغل في الدولة. (جورج طرابيشي، **معجم الفلاسفة**، مرجع سابق، ص 618، 622)

(2) ميشيل فوكو، **هم الحقيقة**، تر: مصطفى السناوي، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2006، ص59

الطبقي داخل الوسط الاجتماعي، في حين أن فوكو عمل على تعرية قوى السلطة بكافة تكنولوجياتها، وأبان تداخلها في كافة المؤسسات الاجتماعية وحتى في المجالات البيولوجية.

وهناك بعض القواسم المشتركة بين الفيلسوفان والتي يمكن أن نلمسها من خلال قراءتهما، بحيث أن فكرة تراكم الرأسمال التي حللها ماركس شبيهة الى حد ما فكرة تراكم السكان التي حللها فوكو في الليبيرالية، وأن التقدم التكنولوجي لوسائل الإنتاج يتعلق بإجراءات أمنية وانضباطية تخص الأفراد والسكان، في حين أنهما يهدفان الى فهم الحاضر ومحاولة تغييره[1]. تعتبر فكرة تراكم الرأسمال عند ماركس فكرة تتعلق بزيادة الإنتاج في المؤسسات الاقتصادية وتحيل الى زيادة القوى في المجتمع مما يلزم طاقة بشرية وزيادة اليد العاملة الأمر الذي يؤكده فوكو في دراسته لليبيرالية التي تسعى الى تقوية مجال الاقتصاد السياسي والسوق وفقا لشعار الحرية لكي يزداد الإنتاج وتزداد كذلك اليد العملة، وتصبح هناك قوى اقتصادية داخل الكيان، مما وجب على الدولة حماية السكان والحفاظ على أمنهم كونهم يشكلون المحور الأول في عملية الحكم ومحورا في عملية الانتاج، ولعدة أسباب تتعلق بمصلحة الدولة الساعية نحو التقدم والازدهار الاقتصادي بمختلف الوسائل، لعل أبرزها ما تركز عليها في الراهن وهو الاقتصاد المرتبط بمخابر البحث العلمي والبيولوجي.

يعرف فوكو الفلسفة على أنها تشخيص للحاضر، أي العمل على إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية التي تنخر المجتمع بعمق وتجعله هشا، في ذات الفكرة يؤكد ماركس على أن الفلسفة مجالا مهما للتغيير من خلال الصراع الاجتماعي الذي ينشد التغيير، كما تعد منبعا مهما لحضور البراكسيس الذي يقتضي الفعل، وبالتالي نستنتج أن لكل من ماركس وفوكو حضورا جليا في مجال فلسفة الفعل الذي يعد مبحثا معاصرا، يهدف الى تغيير الواقع حسب تعبير ماركس أنه حان الوقت لتغيير العالم فقد سئمنا من تفسيره، وهذا لحل المشكلات بصورة نقدية ومواجهة التحديات المعاصرة لأنه لم يعد المجال للتفلسف النظري داخل الأسوار العاجية، أصبح الأمر ملحا لأن يقتحم الفيلسوف واقعه.

خلاصة:

من خلال عرض تحليلية فوكو للسلطة يمكن أن نستنتج ختاما النقاط التالية:

[1] الزواوي بغورة، **مدخل الى فلسفة ميشيل فوكو**، مرجع سابق، ص161

–قدم ميشيل فوكو نظرية في السلطة مختلفة بكثير عن النسقية التي ميزت جل الخطابات السائدة عن السلطة في مفهومها العام والتي تمحورت حول ضبط العلاقة بين الحاكم والمحكومين كما هو سائد في النظرية السيادية والقانونية، بحيث تقوم نظريته في السلطة على مفهوم علاقات القوى، والتي تكون منتشرة في كافة الجسد الاجتماعي في عديد من النقاط، ولا يمكن تحديدها من علاقة العبد والسيد فقط كما تتميز بالانسيابية والمرونة، كما أنها تنتج قبل أن تقمع، وفعل الإنتاج يعبر عن أنها تنتج معارفا سلطوية، وتشكل نظاما عاما للخطاب.

–ترتبط السلطة بكافة مجالات الحياة، بحيث أن كل مجال لا يخلو من كونه عبارة عن حيثيات سلطة، فالسلطة موجودة في السجن والمشفى والمدرسة، كما يمارس الحكومي السلطة، فان الطبيب كذلك يمارس سلطته وفقا لأهوائه وبإملاء من تصور السياسيين.

–تطور العقاب عبر الزمن ليجسد لنا علاقته المباشرة بالسلطة، فقد كان في العصور الوسطى عبارة عن تعذيب وتنكيل علني، أعنف ما عبر عن ذلك هو جسد الصبي داميان، الذي تعرض لعقوبة جسدية صارمة، وبعد أن تطورت المجتمعات الى مجتمعات حديثة، قل فعل العقاب بل تحول الى عقاب روحي، خاصة مع ولادة السجن الذي أصبح يسلب حرية السجناء، بعد أن أصبح مهيئا وفقا للنموذج البينتامي، الذي يضع برجا لمراقبة السجناء في الوسط، في حين أنهم لا يملكون دراية على أنهم مراقبين، كذلك أصبحت المجتمعات تعيش وفقا لطريقة السجن البينتامي.

–ان المراقبة التي صارت تسود في المجتمعات الحديثة هي فعل سائد في كافة الجسد الاجتماعي، غرضه التطويع واحكام السيطرة بالأجساد وبالأفراد، وهو ما عبر عنه فوكو بالسلطة الانضباطية، عن طريق نظام صارم يستعمل داخل المؤسسات الاجتماعية والمدارس، ومع العادة ستنمط أفعال الأفراد آليا بقواعد انضباطية، تحترم فيها كل قوانين السلطة، لأجل خدمة مصالح الدولة.

–انتقلت المجتمعات الحديثة الى نوع جديد من السلطة، وهو السلطة على الحياة، أي الاهتمام بالحياة ومظاهرها، وهو ما اصطلح عليه فوكو بتعبير السلطة الحيوية، التي تعبر عن تدخل الدولة في الجانب البيولوجي، من خلال التدخل في الولادات والوفيات والانجاب والشيخوخة، والعمل على تحسين النسل، وتهيأة المخابر البيولوجية لتحسين النسل الإنساني، والقضاء على الكثير من الأمراض المستعصية، وحماية أمن السكان وتوفير غذائهم، لغرض مصالح سلطوية من أجل اشباع تعطش السياسيين الى الاستثمار السياسي والاقتصادي والذي أصبح عنصر السكان هو هدفه الجديد، لأن

الرهان الاقتصادي مهم جدا ومربح بكثرة، خاصة حين تعلق الأمر بالعامل البيولوجي، فان كل اكتشافا جديدا فوزا عظيما، خاصة وأن فكرة الجينوم البشري قادرة على تغيير الكون وتغيير أقدار الدول.

–تمثل الليبيرالية أرضا خصبة لتطبيق السياسة الحيوية، خاصة وأنها تسعى الى زيادة الاستثمار من خلال نشر الحرية والعمل على الاقتصاد السياسي، وبالتالي فهي تحتاج السكان للعمل على زيادة الإنتاج، كما تسعى الليبيرالية في الوقت الحالي الى استثمار أموال هائلة في البحوث البيولوجية، وتحقيق سياساتها المتمثلة في سيادة العالم، وهي بهذا تعد اطارا عاما للسياسة الحيوية.

الفصل الثالث: مظاهر التحكم البيولوجي في الانسان بين التشخيص والتجاوز.

- ❖ المبحث الأول: الصراع البيولوجي طريق نحو فناء العرق
- ❖ المبحث الثاني: جدل الوباء والتحكم في الانسان
- ❖ المبحث الثالث: نحو البحث عن الإنسانية المنسية وتجاوز خروقات السلطة في ظل متغيرات الراهن
- ❖ المبحث الرابع: امتدادات السياسة الحيوية الفوكوية في الحقل الفلسفي المعاصر

استهلال:

تتعلق نقطة البحث هنا بتداخل الدلالات السياسية التحكمية في الحياة، بأهم ماشخصه ميشيل فوكو في تقصي جينيالوجيا التحكم السياسي الذي شهده التاريخ، ليكون الجسد هو الملحمة الكبرى التي عرفت فظاعة غير مسبوقة النظير، عبر الحملات التي شُنت عليه، لعل أهمها وأخطرها العنصرية والأزمة الوبائية، كما جاء في التشخيص الفوكوي، أي أن كل ماتعرض له الانسان يحمل معطى بيولوجي منذ أن تحول النظام الى دلالة سياسية حياتية، فقد شكلت العنصرية التي تعتبر كمرض خبيث التصق بأذهان البشر، خطرا إنسانيا وهو ما تأكده الحروب التاريخية التي نشبت بفعل حكم عرق ما ونفي آخر، وقتل الأبيض للأسود، ناهيك عن التمييز العنصري الذي تتعرض له بعض الشعوب بسبب دينها أو لون بشرتها، أي ماتعلق بالجانب البيولوجي للإنسان، لعل أخطر ما أنتجه الخطاب العنصري هو العنصرية البيولوجية باعتبارها محورا بارزا للقضاء على الانسان وفناءه عرقيا، ومع التحول التاريخي الذي رافق السلطة أي تحول فعلها من الضبط الى جعل الحياة اعتبارا استراتيجيا، قد أصبحت العنصرية مستهدفة من قبل الدول، تمارس الإبادة وتقتل الناس لاعتباراتهم البيولوجية، خاصة بعد التطور العلمي الذي مكن من خلق طريق نحو الإبادة العلمية المباشرة، عبر استثمار البحوث لصالح تغليب عرق على البقية، من خلال علم الوراثة الذي يستند على نتائج الهندسة الوراثية التعديلية، والاستنساخ، الذي يعطي السلطة زمام القتل والاحياء، لتحقيق رغبات السياسي الذي يتطلع الى مجتمع متفوق جينيا وعرقيا، فهو يستهدف بيولوجية الانسان لبلوغ مطلبه، كما يستهدف السياسي الأحداث الاستثنائية في المجتمع لنشر نسيج علاقات القوى، ويعتبر مبدأ تسييس الحياة حين تنتشر الأوبئة مظهر بارز للتحكم البيولوجي في الانسان، فالسلطة تستغل الوضع الذي ينتشر فيه الوباء، الذي ربما تخلقه مخبريا عبر التفاعلات الكيميائية لاحدى الجراثيم، مشكلا حربا بيولوجية، أو يسري في المجتمع من تلقاء الطبيعة، لاعلان حالة الطوارئ ولفرض قوانينها واغلاقاتها، كما عبرت عنه انتشار جائحة **كوفيد 19** في قرننا الحالي(2019-2022)، وكما حلل فوكو انتشار وباء الطاعون في القرن التاسع عشر، الذي خلف مراقبة أمنية مشددة، ببساطة لأن الوباء يحقق حلم السياسة في وجود أفراد مطيعين، وحالة صمت اجتماعي، وتبرز المناعة الاجتماعية، في تعيين من يستحق المقاومة والاستمرار في العيش من عدمه، وبالتالي فان تسييس الحياة المطلق والتدخل في تركيبة الانسان الداخلية وجعلها هدفا للسياسة، قد أفقد الحياة كل معنى، لذا فان العودة الى الذات والفلسفة لايقاظ الوعي وتشخيص الهم الإنساني هو الحل في استرجاع قيم الانسان المهدورة، التي اخترقت السلطة كل بعد فني وجمالي فيها، وبطبيعة الحال فان الأحداث الراهنية التي أعرت وفضحت الانتهاكات المشددة على الانسان عبر البحوث البيولوجية، قد جعلتنا ننظر في فلسفة ميشيل فوكو التي أكدت على تداخل الحياة

جنبا الى جنب مع السياسة، باعتبارها فلسفة قائمة لفضح كل من يتطاول على الإنسانية، وعلى استرجاع مكانة المهمش والانسان، وقد استلهم الكثير من بعده فلسفته الحيوية هذه، في سبيل استكمال مشروعه، وسد الثغرات التي وقع فيها، لأن كل بحث في الفلسفة أو العلوم الأخرى، لايتكامل الا بالنقد وتحقيق التجاوز في سبيل التصويب والتقويم، ومن هنا لابد من طرح التساؤلات التالية: كيف تشتغل العنصرية في الخطاب العرقي كوسيلة للابادة البشرية، وكيف تستوطن السلطة عبر الوباء، وما السبيل لتجاوز هذا المأزق الإنساني؟ وماهي النتائج التي أحدثتها السياسة الحيوية لدى فوكو على المستوى العالمي، خاصة بما تمليه علينا أحداث الراهن؟

المبحث الأول:الصراع البيولوجي طريق نحو فناء العرق:

يقال أن الأسطورة وان كانت خرافة لكنها أحيانا تحاكي واقعا، وربما تجسده بمحض الصدفة، أو تتحقق فعليا في المخيال الجمعي لدى الشعوب لتتصور له في شكل حقيقة، لتصاحبه في جميع انشغالاته، وفي كافة مجالاته، حتى يعمل جاهدا على رفع شعارها، لترتبط فيما بعد بأيديولوجياته العقائدية وانتماءاته السياسية، ربما كانت أسطورة "العرق الآري" الألمانية أبرز ما عبر عنه قولنا سلفا، لأنه بطبيعة الحال فعل بارز في الحدث التاريخي للشعوب والجماعات في مختلف أقطار العالم، لتشكل بذلك عنصرية العرق، والتي تضم مجموعة الأيديولوجيات والأفكار التي تدعم تلك الفكرة، وتفصل الأفراد بدعوى انتمائهم لذلك العرق أم لا، ففي ألمانيا تم تحديد هوياتهم ببطاقات هوية عرقية، اذن تم رسم حد فاصل بين العرقيات على أساس لون البشرة وبدعوى النقاء والتميز الذي يميز عرق عن آخر، سواء من الجانب البيولوجي الدموي والجيني أو الثقافي، اذن سار الغرب على دعاوي العنصرية ورفض الآخر، ونشر خطاب الكراهية تجاه الغير، وللعنصرية تاريخ طويل قبل ارتباطها بأيديولوجية العرق الآري، فقد عرفت المجتمعات القديمة كاسبرطة وروما، سياسة التمييز عن طريق رفض الافراد الذين يعانون من العاهات، كما ناضل العديد من أجل اطلاق سراح الإنسانية الضالة بين ضفاف العنصرية، لكن ظل هذا الخطاب كفكرة لا تموت داخل هذه المجتمعات التي شهدت مطولا حروبا بسبب الاختلاف العرقي، بالرغم من الإصلاحات والتحولات الجذرية التي حدثت في المجتمعات الحديثة، يتناول ميشيل فوكو هذه الاطروحة عن طريق تحليل العنصرية التي أصبحت عملا لا ينفك عن عمل السياسيين في المجتمعات الحديثة، تلك التي انتقلت من سلطة القانون الى سلطة تمفصل الانضباطي والحيوي، ثم ان هذا التغير الجذري الذي نقل المجتمع من مجتمع قانون الى مجتمع معيار، مجتمع أصبح يوظف العنصرية في سياسته الحيوية عن طريق التصفية العرقية، اذ لا يمكن وصف العنصرية بصفة الاطار الذي يحمل مشعل السياسة الحيوية، وانما هي خطاب يجسد فعليا هذه السياسة عن طريق فهم مميز لمفهوم العرق، ولا نقصد بالمميز ذلك المفهوم الجيد والمفيد،

وانما يحمل معنى إيجابي واخر سلبي، فإننا هنا نقصد مميز بالسلب، لأنه فهم البيولوجيا فهما خاطئا واتخذها كنظرية عامة في نشر خطاب الكراهية، عن طريق نشر العنصرية ضد الآخر، وتعد النازية أشهر من عبر عنها، وبالتالي قدم ميشيل فوكو تحليلية تاريخية من دون الانغلاق على المنهج التاريخي حول سلطة العنصرية التي تتغذى من مسار السياسة الحيوية والتي تنهل من أسس بيولوجية طبية مخبرية لتجسيد موقفها، ومن ذرائع نظريات معرفية سلطوية لإثبات وجهة نظرها ،كما قدم عدة مساءل منهجية لتوضيح حالة الانسان المعاصر الذي أصبح ضحية عنصرية حيوية خاصة وأنها تستند على منجزات البحوث الجينية الابادية، عنصرية عرقية تتحكم في الحياة والموت، تهب الحياة للبعض وتقتل البعض الآخر بدعوى عدم استحقاقه إياها، في خضم هذا الصراع البيولوجي تطرح الكثير من الإشكالات لعل أبرزها: كيف تعمل المجتمعات الحديثة على تفعيل خطاب العنصرية البيولوجية ضمن نطاق عملها السياسي؟، وكيف يشتغل الخطاب السلطوي داخل مجتمعات المعيار التي تستند على منجزات بيولوجية أيديولوجية؟ وما مصير الانسان في ظل الانقلاب الحيوي؟

1-تحولات في الخطاب العنصري:

من المعروف أن الحرب هي المحرك التاريخي للوجود، لأنها تعني المقاومة والمقاومة ترتبط بالجهاز المفاهيمي للحياة، فحيثما توجد حياة توجد مقاومة، لكي تشكل الاستمرارية، فقد عرف الانسان الحروب والثورات بمختلف أنواعها، كالاستعمار والرغبة في غزو الآخر والسيطرة على ممتلكاته، أو طرد المستعمر ومقاومته، إضافة الى الحروب الأهلية والطائفية التي تكون بين أقوام كيان واحد، حتى الفتوحات التي دخلت التاريخ من أوسع أبوابه فإنها كانت عبارة عن حروب، كما تطورت الحروب في الحقبة المعاصرة الى حروب بيولوجية ورقمية وحتى حروب وبائية تهدد الإنسانية برمتها. وارتبطت الحروب أيضا بالصراع الموجود بين البشر بسبب التفوق العرقي أو التمييز الكامن في رغبة عرق على السيادة على عرق آخر، ومحاربة **العنصرية Racisme**، التي تعني النظر الى الآخر بنوع من الاحتقار والكره، وعدم تقبل اختلافه، كما ترتب ،كما عانوا التفريق بينهم وبين الاخر في أدنى الحقوق وحتى في أنماط العيش اليومية التي تمر بمرارة بسبب الضيق الذين يتعرضون له.

وللعنصرية امتدادات عبر كافة العصور، ففي العصور القديمة كانت فئة الأغنياء تستحوذ على كل شيء، وتظن أن خيرات الأرض لها وحدها، وتحرم الفقراء منها، كما سادت فكرة استغلال العبيد لفترات طويلة وعبر عدة عصور،

فكانوا يقومون بالمهام الشاقة والمتعبة لأسيادهم، الذين يسلبون حريتهم، وغالبا ما يكون العبيد من أصحاب البشرة السوداء، الذين كانوا منبوذين اجتماعيا لفترات طويلة، فأي منطق في ظلم انسان بسبب صفاته الطبيعية؟

وتعززت فكرة التمييز لدى الاغريق، وفق تصورهم السامي عن حضارتهم، التي كانت مزدهرة ومتميزة بعلومها المختلفة، وكذلك بالحكمة، مما جعلهم يعتبرون أن الحضارة اليونانية حضارة علم وتفكير حكيم دون غيرها من الحضارات، وهي هبة من هبات الالهة، حسب قول فيثاغورس أن الفلسفة محبة الحكمة والحكمة لا تسند لغير الآلهة، وأن الحضارات الأخرى لا تتميز بهذه الميزة، فلها نصيب من الأعمال الشاقة واليدوية فقط. كما ساد لدى الفلاسفة اليونان تمجيد الأقوياء ونفي الضعفاء، لأن الحضارة الاغريقية بحاجة الى مواطنين بصحة جيدة لتشييد الحضارة بصورة أقوى من ذي قبل في المستقبل.

وفي العصر الحديث كان الأوروبيون يرفضون كل من لا ينتمي إليهم كما مارست الكنيسة العنصرية اتجاه كل شخص ضعيف وفقير ولا يقدم لهم الهبات، وفي العصر الحديث يكشف لنا ميشيل فوكو عن ممارسات الحضارة الغربية الشنيعة اتجاه الشاذ والمجنون والمريض، فكانوا يسجنون أو يتم نفيهم بعيدا، وان تمت معالجتهم فإنها ستكون بطريقة وحشية تعذيبية تبرز بشاعة اتصال السلطوي بالمعرفي. يتناول فوكو في كتابه تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي histoire de la folie a l'Age classique، هذا الكتاب الذي يعد من أعظم ما كتب في العصر الحديث، خاصة من ناحية منهجه الأركيولوجي، الخيط الناظم بين التاريخ والحقيقة، يبدأ فوكو في النظر الى النفي الذي تعرض له مرضى الجذام والمجانين والشواذ والمصابين بعاهات مختلفة، في سفينة تحملهم في عرض البحر وتبعدهم عن المدينة، لأن هذه الأخيرة بحاجة الى ضم الافراد الذين يزيدون في انتاجها وفي حركيتها المستقلة في شتى المجالات الاقتصادية والعملية، ولا يشكلون ركودا على نظامها العام، فلم يعتبر المجنون شخصا كغيره من الاخرين فقد كان ينظر اليه كشخص حامل للعنة ما، وبالتالي أصبح معرضا للتهميش والطرد والكره والاحتقار، ناهيك عن كل الاشكال العنصرية التي يتعرض لها.

اذن شخص فوكو أمراض الانسان الحديث، الذي تأزم طويلا بفعل الحداثة الذي أغرقته في وحل من الروابط اللاإنسانية والعلاقات المتصدعة والهشة، ورمت به في لعنة النسيان مهمشا لا يأبه اليه أحد، حتى العلوم الإنسانية التي تأمل فيها النجاة فإنها سارت عكس التيار، اذ عبرت تلك العلوم الحداثية عن أقصى درجات اتصال المعرفي والسلطوي، ولم تهتم بالإنسان أصلا بقدر ما كانت سائرة في تحقيق مصالح السلطة ذاتها، كما همشت الذات الحديثة منذ فجر اعلان اللحظة الديكارتية، الكوجيتو المعروف، أنا أفكر اذن موجود، هذا البراديغم الذي يحقق المعرفة للذات بفعل التفكير،

الذي تتأكد من وجودها من خلاله عبر رحلة الشك التي ظنت في كل شيء عدا فعل التفكير هذا، اذن تورطت اللحظة الديكارتية –أي وقت الإعلان عن الكوجيتو– في نسيان الاخر، لأنها جعلت الأنا متعالية عنه ومتقوقعة حول نفسها، بدل القول: أنا أفكر في الآخر، انغمس ديكارت حول الذات فقط، الأمر الذي جعل الانسان منسي والغير مهمش واللاعاقل منبوذ –لأن العقلانية الحديثة رفضت اللاعقل ومجدت العقل والممتلك لسلطته، نتيجة لذلك وجه فوكو أصابع الاتهام للديكارتية التي همشت الاخر وغيبته من نصوصها، وبالتالي فإنها لحظة حاسمة من تاريخ التهميش والتمييز العنصري الذي تعرض له الانسان.

في واقع الأمر صارت الحداثة كنقطة انطلاق العديد من خطابات الكراهية ونسيان الآخر حسب فوكو، بالرغم من أن الخطاب العنصري له تاريخ طويل على مر الزمن فانه يرتبط أيضا بأزمنة الحداثة، حسب فوكو هذا أمر جازم له مبرراته من الناحية التاريخية والناحية العلمية، كعادة فوكو أن يضع دوما مسوغات وفقا لمنهجه المعروف، كونه يقدم دوما تحليلات تاريخية وسياسية، لها بنية فلسفية، تساهم في تشخيص الحاضر والرهان على المستقبل، وهذه المهمة الأساسية للفلسفة.

تتداخل اذن في مفهومية العنصرية العديد من التراكيب، والنظريات، والتبريرات المزعومة من طرف روادها، خاصة حين تلطخت بالصبغة العلمية، ليعد بالزمن الى الوراء وينظر في كيفية تشكل العنصرية بشكل جديد، بعدما كانت قديما حرب أعراق.

يرى فوكو أن الحرب هي التي تكون علاقات السلطة، من خلال تتبعه لسيرورة الخطاب السياسي، ويرى أن هناك تحول مع بداية العصر الوسيط، مفاده الانتقال من دولة حرب الى دولة مجهزة بمؤسسة عسكرية، مما نتج عنه خطاب سياسي تاريخي على خلاف الخطاب الفلسفي القانوني، مفاده جعل الحرب أساس مؤسسات السلطة، ويحدد فوكو ظهور هذا الخطاب بعد حروب الدين ومع بداية الصراعات السياسية الإنجليزية في القرن17.[1] انه من المهم في هذا الشأن أن نعود عودة فوكوية الى التاريخ السياسي الأوروبي، والذي شهد حركية متنوعة من الحروب ذات الشأن السياسي والاجتماعي، من قبيل الحروب الاهلية والدولية وغيرها والتي تتحكم بها فكرة السيادة القانونية، فكانت كل الحروب تدور حول فكرة السيادة و الفوز بالحكم ولم شمل الدولة، ومع التطورات التاريخية التي عرفها العالم، وبداية الرقي بالدولة الى دولة مقننة بقوانينها الخاصة، وبمؤسساتها السياسية العسكرية والتي تتمتع بضوابط حربية معينة وأسباب

[1] ميشيل فوكو، **يجب الدفاع عن المجتمع**، مصدر سابق، ص 17

سياسية في حين كانت الحروب تدور حول حروب الدين، ونزاعات تدور حوله، بسبب الاختلاف في الدين خاصة بين الطوائف كالبروتيستانث والكاثوليك بأقلياتهم، وقد غلب على هذه الحروب الطابع الاستغلالي والاقصائي المميت والقاتل، فقد كان الحاكم يتمتع بسلطة القتل فقط، بينما الحاكم في السياسة الحيوية يتمتع بسلطة الاحياء والموت كما سبق القول، اذن كانت الحروب السيادية بارزة بشكل كبير في التاريخ بداية باليونان، اذ تقتل السيادة الاغريقية كل من يخالف آلهتها ويخالف فكرهم، مما جعل سقراط شهيدا للفلسفة بسبب تكفيره لخزعبلاتهم الدينية، كما أن حروب الدين الوسيطية كانت تسببها الكنيسة، قبل ظهور الفكر العلماني الذي يفصل الدين عن الدولة، فكانت تروج لأفكارها ومعتقداتها المحرفة عن طريق الحروب، كما أن كل مخالف لعلمها فانه يتعرض الى الاضطهاد والقتل، فكانت الحرب هنا نتيجة تمخضت عن رؤية عقائدية دغمائية، إضافة الى ذلك نذكر الحروب التي تتكون بسبب الفتوحات وغيرها، هذا الخطاب المرتبط بالقتل والقانون يعتبره فوكو خطاب قانوني سيادي تتبعه بعد ذلك نشوء الثورات الإنجليزية ثم الفرنسية، وهي حروب من نوع آخر مع التنوير الإنجليزي، وهذا لكي ينعم المجتمع بالثروات والحقوق الفردية للأفراد، ولكي يعم التسامح أرجاء المجتمع، وبالتالي لا نزاع ولا صراع يخنق الجميع، بعد ذلك ظهر خطاب جديد ، ينقل المجتمع من السيادة الى مناهضتها، فهو خطاب مناهض للتاريخ حسب فوكو، الذي يرى ان القرن السابع عشر هو قرن التحكم الانضباطي بالأجساد واخضاعها للسلطة ، اذن ماذا يقصد فوكو بحرب الأعراق من خلال تحليلاته التاريخية؟

تظهر **حرب الأعراق Guerre des races** في بدايات القرن السابع عشر، وتشكل شبكة تاريخية غير منقطعة، تظهر بشكل دقيق، انها الحرب التي تظهر في ظل النظام وفي السلم، حرب تعمل في مجتمعنا وتقسمه الى ثنائية، هذه هي حرب الأعراق، ومنذ البداية نجد العناصر الأساسية التي تشكل إمكانية الحرب والتي تضمن صيانتها واستمرارها وتطورها، كالاختلافات العرقية واللغوية، واختلاف القوة والطاقة والعنف والهمجية، واستعباد عرق لعرق آخر.[1] اذن يعد خطاب حرب الأعراق مفهوم طوره فوكو في دروسه، اذ يعد خطاب يضاد التاريخ، أي أنه لا يقع في صميم الممارسات السيادية والقانونية، انه خطاب يتجه نحو ابراز علاقات القوى القابعة في التاريخ السلطوي للأمم والشعوب، فلا يعد علاقة مباشرة بين الحاكم والمحكوم كما تهتم بذلك النظريات السيادية، وقد برز تقريبا مع الحركات التحررية القومية، وهي نظرية تبين انقسام أو انشطار المجتمع الى عدة قوى، وتعبر هذه القوى عن الصراع الموجود بين المنشطرين، ربما الى شقين أو أكثر، يعبر كل صنف عن احقيته بالأرض وبالوطن، ويوجه تهمة للصنف الآخر بأنه دخيل على الأرض، تحت ذريعة اختلاف اللغة والدين، وطريقة العيش وطريقة التعبير عن الوجود، هل تكون برزانة أم بعنف؟، فان

(1) Michel Foucault **il faut défendre la société**, Page 43

كانت كذلك أصبح المنتمي لذلك العرق شخص همجي، إضافة الى كون لون البشرة سبب حاسم في تحديد أحقية عرق ما على عرق آخر، في كافة الحقوق داخل المجتمع الواحد، ويبرز الانشقاق العرقي داخل المجتمع في عدة مناحي، كالممارسات التي يمارسها القوي على الضعيف، من خلال التعدي على حقوقه، واعطاءه جزءا منها، وأكل ماله وعدم تسديد أجرته كما يستحق، وعدم تساوي الجميع في الحقوق العامة، وكذلك في الواجبات، كما يلزم الاسود بتأدية الاعمال الشاقة في البرد وفي الحر، كما تتعرض الفئة المهمشة للنفي والظلمة، إضافة الى ذلك تُضطهد فئة في أعباء الحروب، بينما تنعم فئة أخرى بالسلم، وبالتالي تصبح حرب الأعراق، وجهة تعبير عن مقولة الصراع في أقسى معانيه، لأنها ارتبطت بأيديولوجيات أقبرت وأماتت كل عرق لا ينتمي الى عقيدتهم النسقية المعروفة، وهي أحقية العرق الجيد بتفعيل كل نبوءات الهوية الإنسانية، والفوز بها، في مقابل تحقيق التجاوز الفعلي والكينوني للعرق المقهور المضطهد والذي يلزمه عقار يضاد مصيره الذي حكم عليه بالظلم والاستبداد والتهميش، انها حرب أعراق ترسم لنا صورة جديدة لصراع الأضداد، عرق انفجر من ضد، من تمخضات العرق الأول المحملة بإرادة القوة والعنف في مقابل الضعف الذي يكرس الهيمنة لذاته، كما أنه أشمل بكثير من هذا التفسير الضيق.

يعقب فوكو على ظهور حرب الأعراق، واستمرارية الصراع في الدولة، تعقيبا ذو نزعة أركيولوجية، وذلك بالرجوع الى التفسيرات التاريخية التي تؤكد سيولة هذا الصراع، الذي ارتكس على الدول والشعوب لمدة معينة، ينتقل في كل فترة نحو ابستيمية جديدة، ويحط في التاريخ ليبين له الوجه الآخر لتناغم الأضداد، وذلك على هضبة من التفسيرات المتباينة، بصورة أخرى، فان خطاب حرب الأعراق يبين للتاريخ أنه لا يمكن أن يقف على سيرورة واحدة للظواهر التاريخية، إضافة الى ذلك فان التاريخ لا يعيد نفسه دوما، بل تتخلله حركات ومناهضات، لا يكون فيها القوي دائما هو البطل التاريخي.

يؤكد على أن خطاب صراع الأعراق لا ينتمي حقا وبصورة كلية الى المظلومين فقط، بل هو خطاب له قدرة كبيرة على التحول، فقد كان يستند الى أساطير شعبية وروايات وتكهنات كونية في النصف الثاني من العصر الوسيط، انه خطاب للمعارضة نراه بعدة اشكال، نراه في الخطاب الراديكالي الإنجليزي، ثم الى جانب الفرنسيين الأرستقراطيين ضد لويس الرابع عشر، ثم في القرن التاسع عشر، ارتبط بمشروع ما بعد الثورة لخدمة الشعب.[1] يستند فوكو الى مستندات تاريخية تبرر الوجود الفعلي النقدي الذي يتميز به حرب الأعراق، الذي يشهد تحولات خطابية متنوعة، فهو

[1] Michel foucault, **il faut défendre la société**, Page 53

لا يخص خطاب الضعيف ضد القوي فقط، أو الحلقات التي تدور في شبكة هذا التفسير فحسب، فقد شهدت العصور الوسطى أثناء الحروب الدينية صراعات اثنية بسبب الاختلاف الديني داخل المجتمع الواحد، ولا علاقة هنا لتلك الحروب بمفهوم الاضطهاد القائم على مفهوم، بل عن طريق حروب أهلية، لكل طرف منهما مميزاته الاجتماعية بعيدا عن الطبقية السائدة، كما كانت تلك الحروب تقوم على التفسير الأسطوري والديني التي كانت تفرضه الكنيسة وتدعي أحقية حكم شعب على شعب آخر أو طائفة على أخرى نتيجة الاحتكام على النص الشرعي المحرف، كما تغلغلت حرب الأعراق بين انتفاضات المعارضين عن الحكم، فقد رفض الكثير من الشعوب حاكمهم بسبب أنطلوجيته العرقية، كذلك وظفت في المعارضين ضد السلطة، هذا الأمر يجعل من خطاب الأعراق خطاب الجميع قد يقف تارة ضد الضعيف، وتارة ضد القوي، وحتى أنه مناهض للسلطة ذاتها، فلا يقف خطاب الأعراق عند منحى معين من مناحي التاريخ، فهو يتميز بمرونة تجعله يخترق في كل مرة طيات الأحداث التاريخية والسياسية، لنجده ينتقل الى القرن التاسع عشر ليبرز بمفهوم جديد سيكون لنا حديث عنه.

يؤكد فوكو استمرارية حرب الأعراق بعدة صور، اذ يؤكد على أن ماركس كتب الى انجلز، في أواخر حياته سنة1882، إنك تعلم أن صراعنا الطبقي، وجدناه عند المؤرخين الفرنسيين عندما قاموا بسرد حرب الأعراق.[1] فقد امتد شيوع حرب الأعراق، أو عملها الى الثورات المختلفة، حتى تلك التي أحدثت صدى كبير في الواقع الاجتماعي، ومن بينها نظرية صراع الطبقات، التي تحدث عنها **ماركس**، ومن المعروف أن هذه النظرية الشهيرة في فلسفة الاقتصاد، كما تتمحور حول فكرة رئيسية تتصل بالمحتوى النظري لحرب الأعراق، يُدلي ماركس بفكرته عن الصراع الطبقي، المتمثلة في وجود فئتين من الفئات الاجتماعية على مقدار كبير من التصارع، بحيث يكسب الغني كل الثروات، ويستغل الفقير الذي لا يملك أية حق، وبالتالي، ينشأ صراع بينهم أي بين الطبقة البورجوازية وطبقة العمال البروليتاريا، التي تقوم بانقلاب ومحاولات للحصول على أملاك وتنشأُ بذلك ثورة، كنتيجة لذلك الصراع المحتدم، والذي ينتج عنه رغبة الطرف المقهور في بلوغ مراتب البرجوازية، في حين تعمل هذه الأخيرة على زيادة الإنتاج، والعمل أكثر، في ذات السياق يعمل خطاب حرب الأعراق والذي يتمثل أيضا من خلال الثورات، والتي تحدث بفعل عرقين يختلفان حول أمر معين، داخل المجتمع الواحد، فيسعى عرق ما للخلاص من جحيم تحكم العرق المخالف له.

---

[1] Ibid. page 55

عندما يتم اذن تشكيل التاريخ الثوري للأعراق بمعنى الصراع الطبقي، فانه سيتشكل بعد ذلك تاريخا مضادا له بالمعنى الطبي البيولوجي، تاريخيا، فتظهر بذلك العنصرية، وذلك من خلال تحويلها الى شكل وهدف ووظيفة الخطاب حول صراع الأعراق، تتميز هذه العنصرية بأن الحرب بمعناها الثوري وبكل معاركها، سيتم استبدالها بالمعنى البيولوجي، ما بعد التطوري للنضال من أجل الحياة.[1] باعتبار المسعى الذي يتخذه حرب الأعراق، هو مسعى تعانقي مترابط، بالحيثيات التاريخية البارزة في المنحنى التاريخي للصراع العرقي، فقد سارت الحياة على مرمى من التصارع، الى غاية تطور حرب الأعراق الى خطاب عنصري محض، صحيح أن العنصرية لها تاريخ طويل، واكب وجود الانسان الانطولوجي، فإنها هذه المرة ارتبطت بنوع آخر من الدعائم، بحيث وجدت في الارتباط البيولوجي محل استراتيجي لكي تبرز كل مسوغاتها، المرتبطة بالركائز العلمية والبيولوجية وبالأخص التطورية وما بعدها، اذ تعد نظرية التطور الداروينية أساس قيام العنصرية البيولوجية المتطورة عن حرب الأعراق، مع بدايات القرن التاسع عشر، كما أنها تتخذ كل المفاهيم الخاصة بها من تطور، وفكرة البقاء للأقوى والأصلح، وللعرق الأكثر نقاء الذي يستمر مع تكيفات المحيط الاجتماعي، وللأكثر ذكاء، وهي نظرية أحدثت انقلابا كبيرا في الساحة الفكرية والعلمية، تبعتها نقاشات هائلة من الاهتمام السياسي بها، بغية التصرف في حق التصرف في المجتمع الذي أوكل اليهم من خلال وظيفيتهم، والتي سنراها فيما بعد في عمل الدول فعليا، وواقعيا، بالأخص تلك التي تعتمد على معايير السياسة الحيوية في تنقية المجتمع.

اذن ففكرة الصراع البيولوجي حاضرة في الشأن الفلسفي والتاريخي، الى غاية ارتباطها الفعلي بالعنصرية والتمييز خاصة مع الأحداث التي رافقت العالم في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، فهل يمكن ارجاعها الى الاجتياح الهائل لشبح العنصرية البيولوجية الذي تربع على عقول السياسيين؟

2-العنصرية حين تكون وسيلة للإبادة العلمية البيولوجية:

عملت القراءات الفلسفية للسلطة على تحديد تطوراتها الحاصلة عبر التاريخ، خاصة فيما يحدد العلاقة القائمة بين الفرد والسلطة أو الجسد والسلطة، لأن ما يهمها هو الجسد المنتج والخادم لها والخاضع لتمثلاتها السيادية، تاريخيا فان السلطة كانت تنظر للأفراد، أنهم مواطنون في خدمتها وعلى ذمتها، وتعمل على تحديد مصيرهم وعلى ما يمكن فعله أو تركه، ومن يخالف قوانينها أو يتمرد على هياكلها فإنها تعمل على ثبوت فنائه، فالسلطة تقتل نعم، تقتل لأنها ترفض المعارضين، تقتل كل من يتعدى على حدودها، وكل من لا يخدمها، وفي الفترة المعاصرة صارت تقتل بفعل عامل

[1] Ibid. page 56

حيوي بيولوجي، فتلك اذن وظيفة من الوظائف الصامتة للسلطة الحيوي، والتي تهتم بكل ما له علاقة ببيولوجية الانسان، الذي أصبح تدجينه أمرا سهلا مقارنة بتعذيبه أو بقتله مباشرة. في عالم اذن عاصر العديد من الحروب والثورات فانه عاصر بداية من القرن العشرين، إبادة هائلة تتخذ من بيولوجية الانسان، سلاحا مرعبا، يخدم لصالحها، ويحقق لها أهدافها المرجوة في الحصول على مجتمع قائم حسب أهوائها وأحلامها داخل هذا المجتمع المعياري، فكيف يمكن اذن للطبيعة الإنسانية أن تحارب الانسان بطبيعته الحيوية المتأصلة فيه؟ ألا يجد هنا المنطق غرابة؟ هل ذلك يمكن، وإذا كان ممكنا كيف للطبيعة أن تنكر ذاتها؟ ما مصير الانسان الذي نخرته النظريات البيولوجية المعاصرة، وسارت في طريق نحو دماره وفنائه؟، فكل شيء متوقع بطبيعة الحال ان أضحى السياسي شريكا للنظريات البيولوجية، التي تعمل على إبادة الانسان وتنقية المجتمع.

تجيبنا قراءة ميشيل فوكو، عن العنصرية بمعناها الحديث، عن تساؤلاتنا المفتوحة، من خلال اعتباره أن السلطة اليوم، أصبحت لا تستغني عن العنصرية في خدماتها السياسية وضمن عملها المتمثل في الرقي بشعبها، وجعله أداة خادمة لها، اذ أصبح الانسان استثمار اقتصادي وسياسي، يواصل فوكو تحليلاته الجينيالوجية، بداية بحرب الأعراق التي تغلغلت داخل الظواهر الحربية المتنوعة في التاريخ، لتبرر فوز عرق في مقابل خسارة الآخر، الى أن حلت في العنصرية بالمعنى البيولوجي، وأعلنت استمرار الحرب، التي يعيش فيها الانسان، مما تؤكده مقولة فوكو الشهيرة ان السياسة استمرار للحرب بوسائل أخرى. أي أن السلطة تعمل داخل الإطار الحربي، وتعلن سلطتها عبر الحروب المختلفة، لتحقيق أهدافها، سواء بالسلاح، أو عن طريق الأعراق، أي أنها دوما ما تقمع بشتى الوسائل حتى تلك اللامرئية منها، خاصة بعد التطور العلمي المخبري، الذي دفع السلطة الى تجاوزات خطيرة تفوق خطورة العنصرية وامتداداتها.

يعمل فوكو على كتابة خطاب جديد يتخلى عن صيغة الخطاب القديم التي تقول: يجب علينا أن ندافع عن أنفسنا ضد أعدائنا، لأن أجهزة الدولة والقانون وهياكل السلطة، أدوات يلحقنا أعداؤنا بها ويخضعون لنا، سيختفي هذا الخطاب ويظهر خطاب مفاده علينا أن ندافع على المجتمع ضد كل المخاطر البيولوجية للعرق الآخر، للعرق الأسفل، للعرق المضاد الذي نعمل على تكوينه.[1] يعتبر فوكو الخطاب القديم السيادي، ولاسيما المتضمن في خطاب الدول، ونصوص القانون، وكل النواميس المخصصة لتحديد عمل الدولة وحماية الأفراد، خطاب لم تعد له راهنية وعمل في ظل المجتمعات المعاصرة التي صارت تحكما الانانية كما صار هاجس البيوتنظيم الشغل الشاغل لعمل السلطات التي تشتغل

[1] Ibid. page 44, 45

وفق منطق السياسة الحيوية، ترفض هذه السلطة الرضوخ لنصوص السيادة البالية، لأن القانون بين يدي الجميع والجميع على دراية بهذا الخطاب التوثيقي بما يحتويه، ويمكن بسهولة اكتشاف نمط الدولة العاملة به، بكل سهول، وبالتالي لا يعد وسيلة كافية للتغلب على الأعداء، وحماية العرق من الغلبة، وحماية الافراد حيويا وبيولوجيا، كما أن الاقتتال بين عرقين داخل المجتمع الواحد لا يخرج بنتيجة ايجابية وانما انذار بفوضى وحرب ضد الجميع، وفوضى وخسارة للدولة، وبالتالي تكون العنصرية البيولوجية، طريقة جديدة لعمل الدول، داخليا، لأنها حامية للعرق على حساب الاخرين، خاصة ضد الاضطرابات البيولوجية التي تلحق بالمجتمع، وبالتالي فان الخطاب العنصري يختلف في ماهيته عن حرب الأعراق التي تضمن وجود عرقين متخاصمين، اذ تعمل ، عنصرية الدولة على انتقاء أفضل عرق والحفاظ عليه، ومن ثمة حماية العرق الواحد، وبيان أفضليته وجدارته البيولوجية عن بقية الأعراق، ببساطة ترى الدولة نفسها هكذا تعمل على زيادة حظوظها البيولوجية، أي الزيادة في تثبيت فكرة نقاوة العرق، وتصفية العرق الآخر اللامرغوب، وأقبرته، كما ترتمي الدولة في معالم خدمة عرقها التي استخلصته من نظرتها الدونية للآخر، بدعوى الدفاع عن المجتمع، اذن صار عمل الدول هو إبادة عرق ما، كذلك الذي تراه سيئا ولا يتمتع بذات الحظوظ التي تبحث عنها الدولة في سبيل نهضتها السياسية والاقتصادية، التي تمنح لها الولاء السياسي.

اذن أصبحت العنصرية بالمعنى البيولوجي، خطاب جديد خامد لاشتعال نار غضب عرقين مختلفين، وانما هي تعبير مباشر عن الأحقية لعرق واحد بالسيادة، يقول فوكو في هذا الصدد، "ليست الدولة وسيلة عرق ضد عرق، ولكنها كانت وستكون حامية الاستقامة والتفوق وطهارة العرق، ان فكرة طهارة العرق وما سيتبعها في كل مرة من واحدية ودولنة وبيولوجيا، هذا هو ما سيحل محل فكرة صراع الأعراق"[1] اذن أصبح عمل الدول هو الحفاظ على أفضلية العرق وتطهيره من كل الشوائب التي يمكن أن تهدد وجوده، من أجل بيان جدارته ضد الجميع في العالم، وتكون عملية التطهير التي تقوم بها الدولة، داخليا، داخل رقعتها المحددة، وكيانها المستقل، فكل دولة مسؤولة عن تطهير عرقها، وفقا لمنطق الأهواء، الأمر الذي يعلن عن وجود بربرية من نوع جديد، تختفي تحت رداء العلم، بربرية ترى في قتل الآخر، نجاتها، فما مصير الانسان في ظل هذه البربرية العلمية الشرسة؟

[1] ميشيل فوكو، **يجب الدفاع عن المجتمع**، مصدر سابق، ص98

2-1:تطبيقات العنصرية البيولوجية وفقا لبحوث البيولوجيا الحيوية:

ان المفهوم الأحادي للعرق الذي شخصه فوكو في مفهوم العنصرية البيولوجية، قد استخدم من طرف الدولة، لعدة أزمنة، وهو يعبر عن التحالف القائم بين نتائج البيولوجيا وتطبيقاتها وبين السياسيين، وقد استخدم في أبشع الصور التي حطمت الانسان، وأعلنت عن هشاشته وانحطاطه، وساهمت في اندثاره، ناهيك عن المواقف الفلسفية التي ساندت ذلك، وتحولت فعلا الى حروب عنصرية مجسدة واقعيا، كل ذلك بسبب الأيديولوجيات والتأويلات العلمية الفاسدة، واللعب السياسي بالجسد، هذا الأخير الذي صار لعبة بين ضروب المعرفة والسلطة، ليكون مستهدفا على عدة ميادين.

تعمل العنصرية على انشاء مبدأ علاقة، بين حياتي الخاصة وموت الآخر، ليست علاقة من نوع حربي عسكري، وانما من نوع بيولوجي، فكلما اختفت الأنواع السفلى، تم القضاء على الأفراد غير طبيعيين، وكلما زال الفاسد سأعيش، وسأكون أقوى وباستطاعتي التكاثر.[1] من المعروف أن علاقة الذات بالآخر علاقة تواصلية تكاملية، فكل ذات تحتاج للغير لكي يكملها، وتثبت وجودها من خلاله، كما ان العالم يعد بمواثيق تنص على قبول الآخر، كما نصت على ذلك العديد من خطابات التسامح ونبذ الكراهية، وخطابات العيش المشترك، وخطابات أخرى ناقدة لتقوقع الذات حول ذاتها، ودساتير حقوق الانسان وقيم العدالة وغيرها، لكن السلطة الحيوية غيبت هذه العلاقة المرنة مع الاخر، وأدخلت الذات في نوع من التعالي، ونوع من الكراهية، حتى صار عرق يرفض الآخر، بل ويعمل على قتله، وبالتالي وصلت العنصرية الى قمة هرم الاقتتال والتناحر بين بني البشر، كما عكست مسار الفطرة الإنسانية السليمة، تلك التي حرمت القتل ، فتحت العنصرية البيولوجية المجال للقتل والنفي والافناء، لان مهمتها إبادة كل من لا يتمتع بالصلاحية للتطور، وبذلك فهي قائمة على تأويلات النظريات البيولوجية خاصة الداروينية بأنواعها، بما في ذلك الداروينية الاجتماعية، التي تعطي الشأن للنوع الإنساني القادر على التأقلم مع الطبيعة بمستجداتها، وبالتالي فان حق القتل وحق الموت لقد عاد ليستوطن في مبادئ العنصرية البيولوجية، التي لها حق قتل كل من لا ينفع معه التطور الاجتماعي والبيولوجي، وكل شاذ، وكل خارج عن المثال الأعلى للإنسان الذي يريده السياسي، أي انسان له سيولة الكمال المطلق والتي روج لها نيتشه، والعديد من رواد العنصرية، خاصة في القرن الثامن عشر، والتي تتفق حول فكرة تحسين النوع الإنساني.

---

[1] Michel foucault, **il faut défendre la société**. Page 169

يؤكد فوكو على الأهمية الحيوية للعنصرية في ممارسة السلطة، من خلال حق القتل الذي يمكن للمرء ممارسته، فاذا أرادت السلطة المعيارية ممارسة الحق في القتل، فيجب أن تمر بالعنصرية، ولا يقصد هنا بالقتل، ذلك المباشر، وانما الغير مباشر من خلال تعريض الناس للموت، وبصورة أخرى، الموت السياسي كالإبعاد والرفض والاقصاء.[1] اذن ارتبطت العنصرية بعمل السياسة الحيوية للدول، منذ القرن الثامن عشر، والى جانب عملها التنظيمي المرتبط بالعامل الحيوي، والمتمثل في مراقبة شاملة للأفراد، والتركيز على تنظيم حياتهم، ونظام غذائهم ومعدل الولادات والوفيات، وكذلك اتاحة الأجهزة البيوتكنولوجية المناسبة، للقضاء على المرض وتغيير حياة الانسان، عبر عمليات التحسين التي يشرف عليها الأطباء وعلماء البيولوجيا، باختصار فان تلك العمليات لم تعد كافية لعمل الدولة، التي انتهجت نهجا عنصريا ابياديا، يرافق اعمالها، داخل الجسد الاجتماعي للمجتمع المعياري، ذلك الذي يتحدد من خلال عمليات معيارية حيوية، في مقابل المجتمع القانوني الذي يتحدد بالأنماط القانونية في التسيير والحكم، وبالتالي صار القتل من مهام السلطة الحيوية، تلك التي أرادت احياء المجتمع في البداية، فإنها عملت أيضا على معالجة الافراد، عبر طريقة معيارية، من خلال ابعاد النوع الذي لا تريده، والذي لا يفيدها في عملية التنظيم، قتلا غير مباشرا عن طريق، عمليات بيوتكنولوجية مكثفة، من قبيل عدم تقديم العلاجات للأشخاص الميؤوس من شفائهم، وتعريضهم للموت في الحروب، والعمل على نفيهم، والنظر اليهم نظرة دونية، لأنهم أعراق ببساطة لا تستحق الحياة، ويشبه هذا التصور عرفت هذه النظرة بالنظرة الدونية للبشر، نجدها في الكثير من التفسيرات الفلسفية، والعلمية، لعل من أبرزهم عالم الاجتماع الإنجليزي **هربرت سبنسر**، الذي اعتمد على النظرية خاصة في المجتمعات الصناعية، التي تنتج لنا تطور في لوائح المجتمع يشبه التطور في مجال يعطي المكانة للأصلح في البقاء، لأن له قدرة كبيرة على التناغم، في المجتمع، بينما يضمحل النوع الآخر، حتى يفنى. يضيف في ذلك أغلبية علماء التاريخ الطبيعي، هذه النظرة العنصرية في تفسيراتهم لحركية التاريخ، وتكون الحضارات، اذ يجتمع جلهم، من أصحاب التفرقة والتمييز، على أن الحضارات تبنى من خلال اتحاد العرق الأبيض الذي يتميز بصفات عديدة، لعل أبرزها الفطنة السياسية، والذكاء، عكس الأسود الذي لا يصلح الاَّ للأعمال الشاقة، كالزراعة وخدمة الأرض وغيرها، كما استبعدوه من الرقي بالصفات الإنسانية في المجتمع الواحد، تلك الصفات التي تنتقل عبر الوراثة للأجيال القادمة.

كما نظر الى أفول النوع الإنساني العالم الفرنسي **بوفون Buffon**(1707-1788) في كتابه التاريخ الطبيعي مقارنة بين الصفات الحيوانية وبين الانسان، اذ يخلص في نظريته هذه الى اعتبار الانسان الأسود شبيه بالحيوان،

(1) Ibid. page 168, 169

لأن له صفات كاملة كالقرد، وبهذا يكون قد حطم النوع الإنساني وأعلن عن تقهقره، وقد ميز بذلك الانسان الأبيض عن بقية الأعراق.[1] نستنتج من هنا أن جل العلماء قد كرسوا للعنصرية المرتبطة بالجانب البيولوجي للإنسان، عن طريق ادانة صفاته الطبيعية والتي كانت سببا في استبعاد الانسان الأسود من قائمة بني البشر، وبالتالي نرى أن هناك ضرب في حق الكرامة الإنسانية التي لا تميز بين أي لون، ولا أي انتماء، بل تتمحور حول الأشياء التي تجمع بني الانسان واقعيا. لكن الواقع أحال دون ذلك فإضافة الى تفسيرات بوفون نجد أيضا تفسير **غوبينو joseph-Arthur de Gobineau (1816-1882)**، الفرنسي الذي فتح بوابة حروب دامية، لا لشيء الا لأنه عبر عن تفسيرات صادمة عن الدم البشري، ذات منحى عنصري بجدارة.

يذهب غوبينو في نظريته عن العنصرية الى التأكيد على أن هناك بشر أقوياء وهناك الضعفاء، وبعد تتبع نسابهم، وجد أن الأقوياء، لهم حصص قوية من النتاج الحضاري العلمي، من فن وحضارة، عكس الضعفاء الذين اعتبرهم مجرد جرثومة تتكاثر على الأرض.[2] وبهذا نجد التفسير أن غوبينو قسم الاجناس الى صنفين حسب قدرة انتاجهم، وحسب فعاليتهم في تنشيط الحضارة والنهوض بها، وقدم عدة تفسيرات حول الحضارات، ليخلص أن خدمة الحضارة مقترنة بدموية البشري، فالذي يملك دم حاملا صفات مميزة له القدرة الكبيرة على النشاط وبناء الحضارة، بينما يبقى الآخر مجرد جرثومة لا فائدة منها، وبها يكون قد عبر عن انحطاط الانسان، من خلال نظريته في التمييز العنصري، كما تعتبر نظريته نظرية بارزة في التاريخ السياسي لأن لها امتدادات شملت العقليات الإرهابية للأحزاب المستبدة من خلال فكرة العرق الأعلى أو الدم النقي والصالح. ومن أبرز من طبق هذه الفكرة على أرضه وعلى شعبه، وكذلك حول سياسته في الحكم وفي الحرب، هي الدولة النازية، التي عرفت بأعمالها الشنيعة اتجاه الاخرين، نتيجة لاختلافات عرقية دموية، تخللت النرجسية النازية، وجعلتها تدب في دوامة دماء الأبرياء، والتي يجب أن نقول الآن كلمة بشأنها.

ان اكتساح العنصرية البيولوجية عمل الدولة، قد مثلته في أقصى درجاتها، النازية، بسياساتها القاتلة، والمضطهدة، نتيجة لما خلفته من دمار شامل، اذ يعرض فوكو نمطية سياساتها المميتة، والتي ارتبطت ارتباطا وثيقا بالقتل، وتعد النازية حزب أُسس بعد الحرب العالمية الأولى، في ألمانيا، مع **أدولف هتلر** ، لتأسيس الدولة القومية بالاعتماد على مبادئ العنصرية، اذن فالسياسة الحيوية قد حلت في الإرث النازي، نظرا لطريقة عمل هذا الحزب، والتي تنتهج مبادئ السياسة

---

[1] الزواوي بغورة، **مدخل الى فلسفة ميشيل فوكو**، مرجع سابق، ص166

[2] Arthur de Gobineau, **essai sur l'inégalité des races humaines**, éditions pierres Belfond, France, 1967 page 41

الحيوية التنظيمية والمعيارية في سياساتها، لكن الأمر الذي يهمنا هو علاقة النازية بالسلطة الحيوية وبالبحوث البيولوجية وكيفية استغلالها لصالح الأعمال الابادية.

حسب فوكو فان الدول الأكثر اماتة، هي الدول الأكثر عنصرية، والنازية هي أبرز مثال عن ذلك، وهي تطور ذروة آلية القوة الجديدة التي تم وضعها منذ القرن الثامن عشر، فلا توجد دولة أكثر انضباطية من الدولة النازية، كم أنها أخدت اللوائح البيولوجية بطريقة أكثر احكاما واصرارا، كالاهتمام بعلم الأحياء، وعلم الوراثة، وتغطية المرض والحوادث، وكذلك السيطرة على المخاطر الخاصة بالعمليات البيولوجية.[1] فقد اشتد التحكم البيولوجي على الانسان مع الدولة النازية، إضافة الى البحوث البيولوجية التي كانت تنتج داخل المخابر التي تتحكم بها تلك الدولة، والتي رافقتها رقابة شاملة، من أجل أن يتم الاضطهاد في أكمل صوره، فقد كان النظام السائد داخل الصفوف النازية نظام انضباطي بامتياز، فالقانون فوق الجميع، اذ يتعرض الجميع الى القوانين الصارمة، في العمل وفي النمط المعيشي، وكان الانضباط جد صارم من خلال القوانين التي تحدد ساعات العمل والخروج، وطريقة التعامل مع الغير وغيرها، كما اخترقت النازية الجانب البيولوجي كهدف صريح لأهدافها السياسية، معلنة عن سلطتها الحيوية التي تكرس فكرة العرق كظاهرة سياسية الى جانب ضبطها الأداتي لكل البحوث البيولوجية، فالفكرة الجوهرية في تصورهم هي فكرة مبنية على تفسير أسطوري تقليدي، كامن في اختيار الجنس الآري كأحسن الاجناس في هذا العالم، فقد أصبحت هذه الفكرة هاجس المجتمع الألماني المنتمي للنازية، الذين حسبوا أنفسهم أقوياء وأذكياء، وتجتمع فيهم كل صفات السيادة على الكون، كما أن لهم القدرة الكافية على اختيار ما يريدون، ونفي مالا يريدون، ونظروا للشعوب الأخرى نظرة دونية ومستهترة، لهذا كان اهتمامهم مباشرة بالعرق والحفاظ على نقاوته وطهارته، وبلغ هذا الهاجس منتهاه الى درجة خوفهم المطلق من أن يسبقهم أحد في احدى الصفات المنسوبة اليهم، أو أن يسبقهم أحد آخر في السيادة، لهذا عملوا على اختراق التركيبة البيولوجية للأفراد، عن طريق نتائج العلم وتقاناته.

اعتمد النازيون على سياسة القمع والقتل بيولوجيا، على مستويين، يمكن أن ندرجهم في الأعمال العنصرية الظاهرة على المستوى الاجتماعي، من خلال قتل كل من له إعاقة ذهنية أو جسدية، لأن الدولة لا تحتاجه اليهم في بنيتها البشرية، لأنهم سبب في التخلف، وفي نفص اليد العاملة وكذلك في اختيار العساكر للقيام بعمليات حربية هجومية على الآخر، إضافة الى طرد كل من له بشرة سوداء من دائرتهم الحزبية، أما عن التكاثر والتزاوج، فقد رفضوا

[1] Michel foucault, **il faut défendre la société**, Page 171

زواج الشواذ أو كل من يحملون صفات بذيئة، واختاروا زواج الأقوياء لأنهم يخلفون لهم صفات نقية وأبناء أقوياء، تساهم في تكاثر واستمرار العرق الجرماني.

أما المستوى الثاني فهو مستوى مرتبط بالعمليات التي تستند الى البيوتكنولوجيات المتطورة، والابادة عن طريق علم الوراثة والهندسة الجينية والوراثية وغيرها، اذ يقول فوكو في هذا الصدد: أن النازية مددت حقل الحياة من حماية وضمان العرق عبر التحسين الجيني والزراعة البيولوجية.[1] اذن تكاثفت الجهود في سبيل تحسين المجتمع لدى النازيين، على مستوى مخابر البحث، لأن التطور والتقدم العلمي الهائل في مجال البيوتكنولوجيات الحديثة، خاصة بعد اكتشاف الحمض النووي، واكتشاف المورثات المسؤولة عن الأمراض الوراثية والامراض المستعصية والعمل على معالجتها، وتجاوز كل قصور كان يفتك بالبشرية، ويهدد الإنسانية، ويضع الانسان دوما على محك الموت والجشع الذي يسببه المرض، فقد تجاوز الطب العديد من الحالات الصعبة، والكثير من التدخلات المفيدة للكائن الحي، ومع التطور الذي صاحب ظهور علم الوراثة، بالإضافة الى المجهودات المبذولة من طرف الدول في استقطاب العديد من الأبحاث، والأجهزة والمكينات البيوتكنولوجية، مع تهيئة الظروف المناسبة للقيام بهكذا عمليات، وترتبط هذه الظروف بالبيئة الطبية، خاصة وأنها تتيح للحي الإنساني تحقيق العديد من الأحلام، عن طريق العبث بتلك الإنجازات لصالحهم، وهو الأمر التي اتخذته النازية كطريقة لإبادة الآخر والتحسين من عرقها، من خلال الاستناد الى مبدأ التحسين الوراثي، الذي ينقل الصفات المرغوبة من طرف الجميع، عبر تقنيات طبية الى الجنين، لكي يكون الفرد في المستقبل، فردا قويا، وجميلا لكي ينقل الصفات لأولاده، وهكذا يضمن الانتقال الوراثي للصفات الآرية، في مقابل القضاء على الميراث الجيني الذي يحمله الأفراد الضعفاء، كذلك الاعتماد على التلقيح الصناعي لزيادة الافراد والقضاء على العقم وكل المعيقات، التي تقف أمام زيادة الجنس والحفاظ على العرق، وعند الحمل فان التشخيص يبقى مستمر عن صحة الجنين، فان كان سليما فانهم سيهبونه الحياة، وان كان معاقا فسيكون مصيره الموت المحتم في الدولة المميتة، وزرع الأعضاء خاصة لمن تكن لهم أهمية سياسية واجتماعية وغيرها عن طريق المتاجرة بها، كما استمرت النازية في عمليات التحسين والتهجين البشري، بغية الوصول الى فكرة الكمال العرقي، لأسباب سياسية، كما تستعمل التحسين خاصة لدى الجنود، كما تحتكر النازية الأجهزة الطبية لصالحها فقط، من خلال كتب التشريح التي كانت تمتلكها لصالحها، والتي تستعين بها في عملياتها الابادية، بحيث كانت تجري العمليات على أجساد السوفياتيين، أو على ضحايا الحرب، لأن الرهان الاقتصادي

[1] Ibid. page 172

والسياسي لابد أن يكون متمثل لها فقط، ولا مجال للمنافسة بين الدول الأخرى، لأن النازية كانت من أخطر الدول، الحاملة لمشعل البرجوازية الجينية والسياسية.

اذن تنتهج النازية منهج المزاوجة بين القضاء على الإخفاقات الطبيعية، والعاهات الإنسانية، وبين فكرة تحقيق المنافع والسعادة لمواطنيها، عبر السياسة الحيوية، وبالتالي تعلي من شأن عرقها الآري، وتضطهد كافة الأعراق الأخرى، من خلال عمليات الترهيب والقتل والمجازر التي قامت بها، خاصة لمى جرى في محرقة الهولوكوست، والتي راح عددها العديد من الأبرياء، لكن جنون النازية المحتدم جعلها تنتقل من محاربة الأعراق والأجناس الأخرى، الى اضطهاد عرقها، لحظة غريبة نترقبها، من عمل النازية الذي فاق كل الحدود والتصورات.

كما تعتبر العنصرية البيولوجية وكل ما له علاقة بأعمالها الشنيعة، كالحرب والتمييز والاضطهاد العرقي، والتدخل الطبي البيولوجي، والابادة الجينية وكذلك الدم، من أهم العناصر المكونة للأيديولوجيا النازية، فسلطة الدم الخالص أو المتعالي، قد غلبت على التفكير السياسي للنازية، وصارت المحرك الأول لعملها، فعندما حلم هذا الحزب بالنقاء الدموي، أصبح الجميع معرض لسياسة التشريح الاجتماعي، عبر جعل عنصر الدم، هو المسيطر في الأعراق، والذي يحدد طبيعة العرق السامي، ويحدد الدم الصالح من الفاسد.

يرأب فوكو الى تحديد منحى النازية، التي تتميز بالسذاجة والمكر، نتيجة أوهام فكرة الدم، ونوبات السلطة الانضباطية، وفكرة تحسين النسل، الأمر الذي يترتب عنه توسيع وتكثيف السلطات الصغيرة، تحت غطاء تأميم غير محدود، رافقه تمجيد يشبه الحلم لدم متفوق، وابادة الآخرين، ثم صارت سياسة هتلر محاولة سخيفة، بينما تحولت أسطورة الدم الى أعظم مذبحة تاريخية.[1] ان الهوس بفكرة الدم النقي الميثولوجية، للمجتمع النازي، جعلتهم يتخذونها كذريعة لاستبعاد الآخر، هذا الأمر تتبعته تقنيات انضباطية، تتمثل في التنظيم، وتدجين الأفراد وفق منطق التحسين الذي يتبع عملية الانضباط، وبالتالي تتكاثر السلطة وعلاقات القوى عند النازية، لأن كل شيء مسيس ومرتبط بالانتقاء الذي ينقي السلالات الغريبة، وبالتالي يعطي الغلبة للدم النازي، ذلك الذي يسري في عروق كل شخص قوي وله الاحقية بالبقاء وسيادة العالم، ثم تحول الهوس الأسطوري بنقاء الدم الى حقيقة تجتاح العالم بلا هوادة، وتبرر لهم نرجسيتهم الدموية، فتحولت الشوارع الى مذابح، وتمادت العنصرية العرقية الى درجة تأسيس قوانين خاصة، تمجد العرق السامي وتحمي الدم، تلك المعروفة بقوانين نورمبرغ، التي تعلي من شأن العرق الألماني في مقابل طرد اليهود، كما تنص تلك

(1) Michel foucault, **la volonté de savoir**, Page 121

القوانين على وضع جنسيات خاصة لهذا العرق، وتكون وفقا للمعطيات البيولوجية، أي من خلال البنية الجسدية، وتفاصيل شكل الوجه، التي يعتبرونها مميزة عن الصفات العرقية الأخرى، وتعطى الأفضلية دوما لهم، سواء من الناحية المعيشية أو الحياتية، ناهيك عن الجرائم الناتجة من الانحرافات التي فعلتها قوانين نورمبرغ، اذ تمت فيما بعد محاكمة كل من له حيلة في تلك الجرائم بعد الحرب العالمية الثانية، وتجاوز تلك المأساة التي حلت بالبشرية، وجعلت العالم في وحل من الدماء، لهذا تمت فيما بعد وضع حد لجرائم نورمبرغ، والحفاظ على مبدأ الكرامة الإنسانية واهدار الأرواح، ومعاقبة كل من له علاقة في تلك الجرائم، وتعد تلك القوانين الإصلاحية دعامة أساسية في الخطاب الأخلاقي المعاصر، الذي يدعو الى ضبط الممارسات البيولوجية والطبية على الانسان، واسترجاع كرامته المسلوبة.

نستنتج أن النازية، سلطة مغدقة بالسم في ثوب سياسي، كانت سببا في تدهور حالة الانسانية وقلب موازين القوى، خاصة وأن معدل جرائمها جد مرتفع، لعل أبرزها تلك الجرائم المتعلقة بالجانب الطبي، وتطبيق التجارب القاسية على الانسان، ونشر العنف، من خلال نفي الآخر والعمل على اختراق كل عرق لا ينتمي الى مجموعتها الاجتماعية والسياسية، ومن فرط الحلم بالاستبداد وبالتقدم، فإنها كذلك انتقلت الى عملية احتراق عرقها السامي، كما فكرت في استبعاد كل من لا يناسب حلمها.

بطبيعة الحال، يؤكد فوكو على أن هدف النازية لا يكمن في تدمير الأجناس الأخرى فقط، لكنها أيضا تعرض عرقها الخاص لخطر الموت المطلق، فالتدمير الكامل هنا يعد أحد المبادئ المدرجة بين الواجبات الأساسية للطاعة النازية، التي تضمن تعريض السكان للموت، هذا التعريض يتيح تشكل العرق من جديد بشكل فعال، ومتجدد ومتفوق ضد الأعراق التي قضي عليها.[1] اذن من بين المهام الأساسية لهذه السلطة المميتة هو تعريض عرقها الى خطر الموت او الإحساس بالخطر الدائم، لأن مهمة إبادة الاخرين والمحافظة على العرق الواحد، هي مهمة مبتذلة وبديهية في نظر النازيين، يصبح العرق النازي عرق نرجسي، له اعتقاد وثيق بأنه محمي من طرف السلطة ذاتها، وبهذا يخفي تحت قناع هذه السلطة ذاتها، ولا يواجه بذاته، مما يخلق ضعف لدى المواطن، هذا من جهة، أما من جهة ثانية أن الافراط في حماية العرق ذاته، فانه يولد نوعا من التغليط، بين القوي والضعيف، هذا الأمر الذي يحتاج الى اختبار، لبيان من يستحق المكوث طويلا، ومن لا يستحق ذلك. لهذا تعمل النازية على تعريض عرقها للخطر عن طريق الحروب، والأعمال الفجائية كالتدريب الصارم المستبد، الذي لا يستطيع أيا كان المكوث أمامه، كما تستند الى الكثير من العمليات

[1] Michel foucault, **il faut défendre la société**, Page 172

البيولوجية، وتعرض الكثير للموت الرحيم، لأن من فقد القوة لا يستحق الحياة، كما أن المعاناة لا تستمر مع أطروحة النازية، تلك التي تستند على مبدأ البقاء للأقوى، فمن يستطيع مواجهة أعباء الحياة النازية ومتطلباتها وأعمالها القاسية، فله أن يستمر بالعيش، وان لم يستطع ذلك، فلا بد له من موت محتدم، حتى وان كان نازيا.

هكذا نستنتج أن النازية، داروينية الجوهر، عن طريق تطبيق فكرة الانتخاب العرقي، داخل المجتمع، لكي تضمن النقاء الفعلي للعرق، وحتى لا يمكن لأحد أن يواجهها، بالرغم من حرص النازية على تنظيم مجتمعها وتطبيق السياسة الحيوية عليه، فان كان الظن هنا أنه متخوفة على عرقها وحامية له، فانه ظن جائر، لأنها دولة جد مميتة، والذي يهمها هو مصالحها الشخصية، وليس مصالح العرق، لأنها لا تعمل وفقا لمنطق تحسين العرق من أجل العرق ذاته، وانما الأمر يتعدى ذلك الى اختبار نهائي يحد من العرق ذاته ويعرضه الى خطر الموت، وبالتالي تشكل عملية واضحة في الانتحار، فهي أصلا تدفع بالعرق الى الانتحار، الأمر الذي أدى الى فنائها بصفة كلية وعدم استمراريتها، لأنها دولة تجاوزت السياسة الحيوية الى سياسة الدم، كونها في البداية جاءت حاملة لرسالة الدم النقي والخالص.

يستغل فوكو حديثه عن العنصرية النازية، أقوى عنصرية على مر التاريخ، ليستذكر بذلك عنصرية الأنظمة الأخرى، وهي الاشتراكية تحديدا، والتي انتهجت أيضا بعض المبادئ التنظيمية للسياسة الحيوية، من أجل نضالها السياسي، في خضم صراعات السلطة، والقوى الحاكمة.

ان العنصرية الاشتراكية، هي عبارة عن عنصرية من نمط تطوري، وليست عنصرية عرقية بحتة، وقد عملت العنصرية البيولوجية بشكل صريح في الدول الاشتراكية، خاصة فيما يتعلق بالمختلين عقليا، والمجرمين والخصوم السياسيين.[1] اذن، تعتبر العنصرية الاشتراكية، عنصرية نمطية حيوية في عمل دول الاتحاد السوفياتي، كباقي الدول الأخرى، لكنها تختلف عن النازية التي تعتمد على النقاء العرقي الذي تصحبه نرجسية دموية، الى أن يشمل حتى عرقها الذاتي، فالاشتراكية تستخدم اذن بعض أنواع الاقصاءات البيولوجية من الجسد الاجتماعي، للحفاظ على انتاجها المادي والطاقات البشرية التي تحتاجها في التنمية الاقتصادية، عبر الآليات التي تبعد المشوهين وأصحاب الاعاقات والمجانين، وأصحاب العطالة البشرية من المجتمع، كما تستخدم العنصرية ضد الأعداء كي تمنعهم من اللحاق بها سياسيا، وقد تم استخدام العديد من الأساليب البيولوجية، تلك المتمثلة في الخصائص والبنود العامة للسياسة الحيوية، خاصة في نقطة مواجهة العدو والسباق نحو السلطة، خاصة في الحرب الباردة، أين تم هناك صراع عقائدي بين القطبين الشرقي

(1) Ibid. page 173

والغربي، وهرع كل قطب الى ابراز مكانته السياسية، واستخدام العديد من الأساليب، من بينها اللجوء الى العنصرية ذات النمط التطوري، كتطوير العرق الذاتي بالاستناد الى نتائج العلم، ومحاربة كل عوائق التقدم البشري، والاعاقات البيولوجية، لضمان السير الحسن للسيرورة الحربية.

اذن هكذا اهتم فوكو بتقديم قراءات تاريخية تحليلية، عبرت عن أبشع معاني العنصرية، وهي العنصرية البيولوجية، التي صاحبت الانسان منذ ظهوره لكنها برزت بصرامة أكثر مع النازية، وعبر العديد من البحوث التقنوعلمية، التي زادت من حدة الأزمة، وبالتالي جعلت الانسان مجرد لعبة للصراعات السياسية، وجعلت الذات في تمويه، مما صارت حبيسة التحكم السياسي، كما انطبعت السلطة في الجسد حيويا، الأمر الذي أنتج لنا مخاطر عديدة تمس الانسان، وتهدد مصيره عبر سلعنته، وتحويره جينيا حتى تفقد السيطرة، الأمر الذي يتخوف منه ميشيل فوكو، لأن الحياة بالأساس في يد السياسيين، خاصة حين حصلت الاكتشافات المؤخرة، والتي تطرح الكثير من المشكلات، تلكم هي المسائل التي سنطرحها الآن، في فتح الملف الفوكوي، حول رؤيته في الاستعمال المفرط للبحوث البيولوجية حول الانسان.

2-فوكو وجينيالوجيا البحوث البيولوجية:

صحيح أن الطب والتطور البيولوجي ساعد الانسان على تغيير حياته بشكل إيجابي، كما سام في تخطي العديد من العاهات البشرية، التي تسببت في عطالة الانسان، كما ساهمت التقنيات العلمية على تخطي الموت المفاجئ وإنقاذ الأرواح، من خلال تشخيص المرض في حالاته المتقدمة، كما ساهمت في نشر البسمة في أوجه الكثير عن طريق تحقيق حلم العقيم، والعديد من الإيجابيات والتسهيلات التي يدين بها العلم للإنسان، فقد تغير العالم كثيرا، لهذا صار البحث العلمي في سيرورة تراكمية، ليحصد المزيد من الإنجازات.

لعل العلم الحديث، وصل الى مراحل متقدمة من البحث البيولوجي، غير مسبوقة النظير، من خلال فعالياته في الالمام بمطالب الإنسانية، التي كانت تأمل حدوثها قديما، هاهي اليوم تتحقق فعليا بسبب التقدم العلمي، فقد عمل هذا الأخير على تحقيق غطرسة الانسان، الذي يسعى دوما الى تغيير ذاته، وبما أن العلم مكنه من ذلك فقد سعى أيضا الى تغيير كينونيته وهويته، عن طريق ادخال التقنية في صلب حياته، ناهيك عن الاكتشافات العلمية المتميزة، والتي تحقق الكثير من المطالب الإنسانية، وتعد السلطة منبع تحقق المطالب، والمتحكم الأكبر في هذا التغيير، عبر علاقات القوى التي تنتجها مختلف المؤسسات، بما في ذلك حقل الطب والبيولوجيا، الذي صار وسيلة قصوى، للرهان على المستقبل، ويكون الانسان هنا هو المستهدف بصفة مباشرة، مما ينذر بوجود مشكلات جد عويصة تنذر بثورات دموية جديدة،

وقد أكدت الأحداث المتأخرة في العالم المعاصر على أطروحة كون العلم أيديولوجيا محضة، لأنها تحقق أغراض السلطات والدول قبل التفكير في إنسانية الانسان، فمهما ادع العلم ترفعه عن الجميع فانه يستحيل تطبيق ذلك، اذ يبقى الاغراء القوي الذي يتمتع به، اغراء لا يقاوم من طرف الجميع، فيمكن أن يستخدم في أغراض إنسانية، باعتدال في خدمة الانسان، ويمكن أن يوجه توجيها صارما نحو تدمير الانسان، كما فعلت النازية والأنظمة الشمولية، وكما تفعل الدول بطريقة صامتة اليوم، لأن مخابر البحث البيولوجي لا تفتح أبوابها الا لمن يمتلكها وهي السلطة، التي تؤسس للأيديولوجية العلمية في جل أعمالها، كما يؤكد ذلك فوكو ويعتبر أن العلم في أيد السياسي تحركه لعبة الأيديولوجيا المرتبطة بالسلطة السياسية، فالعلم والمعرفة البيولوجية تحركها المقولة الفوكوية المتجسدة عبر ثنائية المعرفي والسلطوي، لأن تلك العلوم خاصت بعد تطورها، قد ارتبطت ارتباطا وثيقا بالسلطة، فهي تدعي نشر المعارف وتحسين حياة الانسان، لكنها تجسدت لخدمة طبقة على حساب الطبقة السفلى، والتحكم بها بطريقة أكثر حرصا على الخوف من انفلات هذا التحكم، خاصة وأن جوهر وجود الانسان وبيولوجيته قد ارتبط بالسياسة، اذن ففوكو يثني كثيرا على الأيديولوجيا العلمية التي يراها أنها والعلم شيء واحد، في غضون ذلك فقد أفرط فوكو في وصفه الأيديولوجية العلمية، فالعلم أحيانا يكون غرضه انساني، يحمي الإنسانية من احراجات المرض والموت والتعب، ويساهم في الكثير من الأهداف السامية، هذا الأمر الذي لا نلمسه كاعتراف في حق العلم من طرف فوكو، ولا يبدو الأمر غريبا لفيلسوف يدين السلطة في جميع الأمور. لعل هذا الطرح الفوكوي المتمثل في اتصال التقانة العلمية بالأيديولوجيا، نجده كثيرا في التيار الفرانكوفوني ، وهو ما ناقشه الفيلسوف الفرنسي **جورج كانغيلم georges[1] canguilhem (1904–1995)** أستاذ فوكو، حول الأيديولوجيا في علوم الحياة، معتبرا أن كل العلوم والمفاهيم الحيوية ليست معارفا موضوعية، ومترفعة عن سياق الأيديولوجيا، بل لها مبررات تاريخية والتي تفضح هذه العلوم التي عبرت عن حقائق معينة، وتكون سلطوية تحكمية على الأمور، لكنها تخفت برداء العلم لكي تصبح عبارة عن علوم تدعي أنها بريئة، وقد تلقى هذا المصطلح من الفيلسوف الفرنسي البنيوي لويس ألتوسير، الذي ربط العلوم بالتاريخ الايديولوجي، ثم طوره كنغيلام وطبعه بمفاهيم وتحليلات خاصة به في جل دراساته.

[1] **جورج كانغيلم**: فيلسوف ومؤرخ فرنسي للعلوم، شغل كرسي تاريخ العلوم وفلسفتها في السوربون، وهو واحد من مؤسسي الابستيمولوجيا المعاصرة، من مؤلفاته، محاولات في بعض المشكلات المتصلة بالسوي والمرضي، معرفة الحياة.(جورج طرابيشي، **معجم الفلاسفة**، مرجع سابق، ص 513)

يحدد كنغيلام تموضع الأيديولوجيا في العلم بقوله، "هناك دوما أيديولوجية علمية تسبق العلم في الحقل الذي سيأتي هذا العلم ليتأسس عليه، وهناك دوما علم قبل أيديولوجيا، في حقل جانبي تستهدفه هذه الأيديولوجيا بشكل موارب"[1] أي أن الأيديولوجيا تتصل بالعلم عبر شقين مختلفين، اما أنها تكون كمجموعة من الأفكار والأنساق، داخل أرضية ما، ليأتي العلم ويتموضع داخلها، ثم يتقولب حسب مبادئها، ليصير فيما بعد علما مصطبغا بالأيديولوجيا، نفس الشيء في الشق الآخر، حينما يتأسس العلم ويكون بريئا لكنه حتما سيتصل بأدلجة فكرية مختلفة، تهوى قضاء مصالحها الخاصة عن طريق تلك المنجزات، لهذا فالعلم لا يمكن فصله عن الأيديولوجيا، فمثلا علم البيولوجيا قد تأسس بعد أن كان متأخرا وفقا لدعائم وأفكار مختلفة، كما أن بعض النظريات تتأسس ثم تكتسح عليها الكثير من العقائد، نظرا لإغراءاتها السياسية، والقوى التي تمنحها في خضم ذلك، كما يؤكد كنغيلام اتصال العلوم الطبية والبيولوجية كنظرية ماندل للوراثة، ونظرية التطور لدارون، بالعديد من العقلانيات الأيديولوجية.

في ذات السياق يؤكد ميشيل فوكو على اتصال الأيديولوجيا بالعلم، من خلال نظريته المتمثلة في المزاوجة بين المعرفة والسلطة، حين تنتج أي معرفة علمية فان لها دعامة سلطوية، تحركها وتختفي ورائها، وتمارس من خلالها كل الغايات التي تسعى الى تحقيقها، تحت رداء المعرفة لكي لا يكشف أمرها، لهذا يرى ان التطور الحاصل في مجال العلم والبيولوجيا، إضافة الى التطور التقني قد ساهم في زيادة عدد العمليات البيولوجية على الكائنات الحية، وبذلك تزيد الاستثمارات السياسية، وهكذا تستمر البحوث في النمو الهائل، في خضم السلطة الحيوية، ومنه نستنتج أن فوكو يرفض النظرة التقليدية للعلم، وهي النظرة المادية الموضوعية الخالصة، التي كانت سائدة في العلم الحديث، ويؤكد على فكرة أنسنة العلم، التي تؤكد على تأثر العلم بالأطر الاجتماعية والثقافية والسياسية، باعتباره ظاهرة إنسانية، من الانسان واليه.

اذن، من بين المفارقات التي تصنعها هذه السلطة أي الحيوية، أنها صارت قوة **ذرية pouvoir atomique**، ليس بمجرد قدرتها على القتل فقط، فالقتل هو مهمة كل سيادة، فان ما يجعلها ذرية هو قدرتها على التصنيع واستخدام القنبلة الذرية، فصارت تقتل حتى الحياة نفسها.[2] في واقع الأمر أن فوكو يذهب الى تحديد عمل السلطة الحيوية، والتي ظهرت في البداية تتحكم في الحياة العامة وتنظمها، وتستهدف الجسد باعتباره واقعة بيولوجية،

---

[1] جورج كانغيلم، **الأيديولوجيا والعقلانية في تاريخ علوم الحياة**، تر: اياس حسن، ط، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2016، ص 64

[2] Michel foucault, **il faut défendre la société**, page167, 168

بالاستناد على العامل البيولوجي من خلال التحديثات العلمية التي تستخدمها والبحث البيولوجية التي تعتمد عليها، إضافة الى باقي العلوم الأخرى، ثم تطورت هذه السلطة من سلطة تريد الحفاظ على الحياة، وترفض القتل الموجود في السلطة السيادية، الى سلطة مميتة أيضا، من خلال الغطرسة العلمية، ووجود كافة البحوث في أيديها، مما دفعها الى التصرف في ذلك المجال بطريقة مخيفة، مما جعلها سلطة ذرية، لأنها تستخدم أيضا ذرات صغيرة، تتصف بالقتل المباشر، وحتى الدمار الشامل، مثلما حدث في العالم حين استخدمت القنبلة الذرية، ودمرت الآلاف من الأشخاص، بعد الحرب العالمية الثانية، وما تعرضت له هيروشيما وناغازاكي الولايتين اليابانيتين، هناك تم قتل العديد من الأرواح، عبر شذرات ذرية، ولم يتوقف الأمر في القتل فقط، بل وحتى انتشار العديد من الأمراض، بفعل الاشعاع النووي، وبالتالي أحدثت السلطة الحيوية دمارا فتاكا على الانسان، ذلك الذي أصبح يخترع العلم، ثم يأتي هذا الأخير لينزع عنه مشعل السيادة، بل ويطرده من مملكته، ويتحول الى سلاح فتاك ضد الانسان، أو يتحول الى اكسير محطما للحياة، وهكذا صار الانسان لعبة سياسية في الحياة، يعيش على حطام مخلفات العلم والتقنية والحداثة له، طالبا الرحمة من تلك التقانات الهائلة.

ينبه فوكو على أن السلطة الحيوية التي جاءت ضامنة للحياة، لم تستطع اليوم ضمانها كما كانت منذ القرن التاسع عشر، بل صار هناك تجاوزا، يظهر حين أعطيت للإنسان الامكانية تقنيا وسياسيا، ليس من أجل تنظيم الحياة، وانما لتكاثرها، وإنتاج الكائن الحي، والمسخ والوحش.[1] ببساطة فان السياسة الحيوية التي ادعت المحاولة في تنظيم الحياة، والسكان لضمان سلامتهم، وبعدهم عن الاشكال العقابية التي كانت سائدة قديما، فإنها بطبيعة الحال ومنذ البداية سلطوية تحكمية في جوهرها، وقد أفرطت في هذا التحكم الى درجة أن مهمتها التي ادعتها في البداية، باعتبارها متخفية تحت غطاء علمي أيديولوجي، قد ظهرت منذ القرن التاسع عشر بصورة صريحة جدا، لأن الممارسات المكثفة على الانسان قد صارت تتكاثر، من خلال تكثيف العمليات البيولوجية على المخابر، اذ تهتم السياسة الحيوية ومع تلاحم التقنية بالتطاول على طبيعة الانسان، قد صار من الممكن التعديل في الانسان جينيا، وتغيير قدراته الطبيعية الى قدرات مصطنعة تمنحه إياها البيولوجيا، فان التحول الذي سيطرأ على الانسان يمكنه أن يتحول الى مسخ أو شاذ أو الى كائن غريب، لأن المساس بالطبيعة البشرية له خطورة كبيرة، ولكن العلم أرسى معالم التجريب الحتمي على الانسان بغية تغييره، وقد اهتم الكثير بهذه الاطروحة الداعية للتجريب على الانسان، من قبل الكثير الى درجة تأسيس مجموعات

[1] Ibid. page 168

داعية الى الوصول الى ما بعد الانسان[1] **post humain** ، الذي يتميز بصفات السمو الإنساني والكمال، الى درجة تشابه الجميع، والابتعاد عن سنة الكون وهي الاختلاف، التي وهبها الله لجميع مخلوقاته بدرجات متباينة، هذه المركزية الذي يريد العلم تجاوزها، لتحل بعد ذلك مركزية العلم في الكون، وتساهم في التغييرات الكبرى، وفي الأنطولوجيات المحددة للتاريخ، ومن أشهر دعاة هذه الأطروحة نجد المفكر الفرنسي **لوك فيري Luc ferry (1952–**..)الذي يرى أن الطب والبيولوجيا في طريقهما الى تجسيد مشروع الانسان الذي يكون مختلفا بالنسبة للإنسان الحالي، عبر التدخل الجيني، الذي يعمل على زيادة قدرات الانسان الجسمية والعقلية عن طريق زيادة الذكاء وحتى جعله اصطناعيا.

يذهب فيري الى التأكيد على أن حركة ما بعد الإنسانية، على سبيل المثال تنظر الى الشيخوخة والامراض التي تماثلها، بالرغم من عدم عدهم أمراضا مميتة الا أنهم عبارة عن معاناة تشبه الموت، وستعمل التقنيات البيولوجية على محاولة القضاء عليها وتجاوزها.[2] فالإنسان الذي يشكل عليه المرض والشيخوخة عائقا، صار اليوم بفعل التقدم التكنولوجي شيئا من اللازم تجاوزه، عبر التقنيات المختلفة، والتي فتحت آفاق كبيرة للتحسين البشري، عبر مشروع ما بعد الإنسانية أو الإنسانية المتقدمة، فهذا المشروع الذي ينادي به الكثير كلوك فيري مثلا، يسير دوما في طريق الحفاظ على الطاقة البشرية الإنتاجية التي تحتاجها الدول والحكومات، في عملية الازدهار والتقدم، ففكرة الشيخوخة تخشاها الدول الليبيرالية مما تسببه من احراجات للإنسان، بسبب العطالة، كما أنها تسبب الكثير من الأمراض المتعبة، والتي تقضي على الانسان، فصار اذن هاجس التغلب على الشيخوخة أمرا ملحا تقتضيه تطلعات الانسان الذي يبتغي الوصول الى الرقي.

وعلى العكس من ذلك هنالك من يرى أن تعريض الانسان للتحسين والتخريب، يجعله في خطر، كما أكد ذلك فوكو عبر التجاوزات التي حصلت بفعل عمل السياسة الحيوية، علاوة على ذلك فان فوكو "يشير الى التطورات المرعبة التي حققها العلم عموما وعلوم الحياة تحديدا والى آثاره المدمرة على الانسان، وذلك بحثا عن تحسين نوعية الحياة،

---

(1) **مابعد الإنسانية**: هي حركة فكرية تشجع على استخدام التكنولوجيا لتحسين الوضع الإنساني وتجاوزه، ويختلف أنصارها في تصورهم لما بعد الانسان، ويتفقون في أنها انسان تم تعديله، بالاعتماد على الخيال العلمي الذي يتيح لمتخيلي هذه الفكرة بعض التقنيات التي قد توفر ماهو مرغوب فيه للإنسان.(Carole guesse, **le role de la fiction dans les théories du posthumain**, fabula, université de liége, Belgique, 2018, page 6)

(2) Luc ferry, **la révolution transhumaniste**, éditions Plon, France, 2016, page 12

حيث تراجع العلم عن غايته الأولى ليصبح سلطة يمكن أن تقضي على الجنس البشري كلية"[1] فموقف فوكو من الاستخدام المفرط للبحوث البيولوجية، موقف صريح يتموقع في محل الرفض، لأن العواقب وخيمة، كما أن العلوم الحداثية ساهمت بشكل كبير في تدجين الانسان، وفرض القوى عليه، وممارسة كل ما له علاقة بعملية الهيمنة عليه، ويرجعها فوكو الى فترة الحداثة، التي نظرت الى الانسان نظرة لا تليق بمقامه، وفتحت عوالم أخرى، تصب في مجرى تهميشه، يؤكد فوكو على أن العلوم الحديثة بداية بكوبرنيكوس الذي أزاح المركزية الإنسانية، عن مركزية الكون، وأحل محلها الشمس، وديكارت الذي نفى اللاعقل، وفرويد الذي وضع اللاوعي محل الوعي الإنساني، والعلوم البيولوجية المشبعة بأيديولوجيات، كما أن الواقع البيوتقني الذي يمتد من الحداثة الى يومنا هذا هو واقع سلطوي، ويستمر دوما في تدمير الانسان، وينتقد فوكو الاستخدامات المفرطة للعلم، فاذا ما استمر في تلك العمليات القاسية ضد الانسان، فانه سينذر بفنائه في القريب العاجل، فقد جاء العلم في البداية كغاية لتحقيق رفاهية الانسان، وأملا في تجاوز السلبيات التي يتعرض اليها في حياته العامة، وكذلك لبلوغ مراتب معينة من التقدم، ومساعدة الإنسانية والحفاظ على الحياة والأرواح وغيرها، أي أن العلم جاء من أجل إرادة خيرة، وليوجه في توجيهات عادلة، وليس العكس من ذلك، اذ أن الغرور الإنساني مكنه من تجاوز تلك الغاية الحقيقية للعلم والمتمثلة في خدمة الإنسانية، الى غاية أخرى ألا وهي المساهمة في دماره.

ان الإنسان اليوم صار مستعدا لتدمير نفسه بنفسه، فقد أصاب فوكو شيء من الحسرة اتجاه الاستخدام المفرط للعلم على الحي الإنساني، وربما نتساءل عن موقفه حول البحوث البيولوجية التي تعين الانسان وتساهم في تقدمه، وفي تخطي العقبات والعوائق التي تساهم في عرقلة سير حياته بشكل سليم، لكن لا ندري ما موقفه من استخدام العلم استخداما عادلا، ووجيها، فهو متحفظ عن الوجه المشرق للعلم، ربما يرجع الأمر الى المنهج الخاص به والذي يستخدمه في تحليلاته، والذي يفرض عليه نسقا مفاهيميا خاصا، وجهازا دلاليا معينا، يمنع عليه الخوض في مواقف معينة، فقد لاحظنا أن فوكو نادرا ما ينظر الى الشيء القابع في السلطة، بصورة إيجابية، كما أنه لا يتقمص دور الفيلسوف ليعطي نظرة شاملة ومتكاملة على الشيء، وانما يكتفي دوما بالقراءات التاريخية والتحليلية، فالمهم في موقفه أنه موقف الرفض والتخوف على الطبيعة البشرية، لعل هذا التخوف بدوره، ناقشه الفيلسوف الأمريكي **فرانسيس فوكوياما**[2]

---

[1] الزواوي بغورة، **مدخل الى فلسفة ميشيل فوكو**، مرجع سابق، ص 142

[2] **فرانسيس فوكوياما**: فيلسوف أمريكي يشغل منصب أستاذ كرسي برنارد شوارتز، تم تعيينه في مجلس الرئيس الأمريكي للأخلاقيات الحيوية 2002، صاحب كتاب نهاية التاريخ والانسان الأخير (فرانسيس فوكوياما، **مستقبلنا بعد البشري عواقب ثورة التقنية الحيوية**، تر: إيهاب عبد الرحيم محمد، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات، 2006، ص307)

Francis Fukuyama (1952 –..) في كتابه مستقبلنا بعد البشري–عواقب ثورة التقنية الحيوية– الذي عبر من خلاله عن تخوفه، عن الطبيعة الإنسانية، التي تتعرض الى قساوة التجريب الذي يطال كرامة الانسان وقداسته، كما أنه التجريب المستمر على الانسان سيكون مثقلا بالأخطار التي تهدد حياته وبيئته ومستقبله، خاصة وأنه يعي بفكرة التحكم السياسي في التقانة الحيوية، الذي يوجهه السياسيون، كموقف ميشيل فوكو.

يؤكد فوكوياما على أن التكنولوجيات الجديدة مخيفة منذ البداية، وتخلق اجماعا فوريا على الحاجة الى فروابط سياسية على تطويرها واستخدامها، فعند أول تفجير للقنبلة الذرية في ولاية نيومكسيكو الأمريكية 1945فهم الجميع أن هناك وسائل جديدة للتدمير، ثم أصبحت محاطة بضوابط سياسية، فالأفراد لا يمكنهم تطوير التكنولوجيات النووية بأنفسهم.[1] ان التقنيات الجديدة قادرة على التدمير المباشر للإنسان، سواء عبر القنبلة النووية في الحروب، أو التدخلات البيولوجية على الانسان، كلها عبارة عن صياغة سياسية، لتحقيق أهداف راهنية أو مستقبلية، لهذا تجعل السياسة تلك البحوث حكرا عليها، ولا تقدمها لأي كان، كما أن الأمر في غاية الخطورة، حين تكون تلك الآلات في تصرف أي كان، فإنها كارثة كونية، لأن الدمار والحطام الذي تسببه هائل، يدمر الأرض والانسان والبيئة.

نستخلص أن الانسان معرض للدمار، وفقدان أهم الخصائص التي تعبر عن انسانيته كالكرامة، كما أنه على مشارف فقدان هويته، من خلال تلك العمليات التي تتدحرج بين خطر فقدان انسانيته وبين الامل بوعود العلم، التي تأمل في تحقيق أحلامه، في تخطي كل العاهات الإنسانية، وكذلك خلو المدينة من المجانين والمعتوهين والمشوهين، ليكون الجميع كشخصيات الأفلام الخيالية، الأمر الذي يحذر منه فوكو، ويراه تسللا خطيرا، في بنية الانسان، ذلك الذي همش طويلا ثم صار كالطعم في عملية الصيد، تنفذ به القرارات السياسية، فمن اللازم ضبط تلك الاستخدامات الصارمة للعلم، لكي تكون في خدمة صلاح الانسان.

ومن الأوجه الأخرى، لتوجيه البحوث البيولوجية من قبل الدولة لصالحها، ومن التكنولوجيات المسيطرة على الجسد، نجد عمل السلطة في انتشار الطاعون أو الوباء، الذي ظل مستمرا الى يومنا هذا، الأمر الذي أحدث ضجة كبيرة، في الخطاب المعاصر، هذا ما سنتناوله في المبحث الموالي.

---

[1] Francis Fukuyama, **our posthuman futur**, Farrar Straus and Giroux, New York, 2003, page 181

المبحث الثاني: جدل الوباء والتحكم في الانسان:

شهد العالم على مر التاريخ، **أوبئة épidémies** ساهمت في احراج البشرية والفتك بالإنسان، وزعزعة بنيته وقواه، وجعلته طريحا يقاوم كائنا جرثوميا، بعثر حياته، وهدد صحته، اذ اجتاحت موجات الأوبئة العالم، على اختلاف أنواعها وتسمياتها، فقد انتشرت الانفلونزا والطاعون الأسود وغيرها من الآفات التي فتكت بالأرواح البشرية، وساهمت في مقتل الآلاف، بحسب اختلاف درجة فظاعتها، لكن في بعض الأحيان تتحول الحياة الوبائية الى قضية تختص بها السياسات، تضبط في خضمها سلطتها وقوانينها الحكمة، خاصة في طريقة عمل السياسة الحيوية التي تهتم بالجانب البيولوجي من حياة الانسان، وتجعله مهيئا للوقاية من هكذا أوبئة، لتفادي الخسائر البشرية، والمادية التي تلحق بالدولة، فتعتمد الدول على سياسات متعددة للابتعاد عن مصاف خسارة الرهان الدولي والاقتصادي، كما ان انتشار الأوبئة يطرح الكثير من الاستفسارات، من قبيل ما مصدر الوباء؟ ومن صنعه، وتسبب في تكوينه؟ فقد يمكن ان يكون صنيعة مخبرية، وبالتالي يطرح العديد من الأسئلة الميتافيزيقية والأنطولوجية، التي تتساءل عن حياة الانسان، وعن استمرارية النوع الإنساني أو فنائه، وعن انطولوجيا الخوف والقلق التي تخنق الكينونة الانسانية، وعن التهديدات التي تطال الجسد الإنساني والتغييرات المرافقة له، في بنيته البيولوجية، وكذلك التغييرات التي تتم على المستوى الاقتصادي والسياسي، وفقدان المركزية وغيرها، واثبات الضعف الإنساني، وكذلك العديد من الأمور المتعلقة بالمواطنة وتغير القانون والحق وغيرها.

صار الهم الوبائي مدار اهتمام الفلاسفة، لأنه متصل مباشرة بتهديد الحياة الإنسانية، فهذه الأخيرة مقصدا أساسيا وجوهريا في التفكير الفلسفي، ذلك الذي يهتم بالشأن الإنساني وهموم المستقبل، والعواقب الوخيمة، التي يمكن أن تكتسح عرقلة الفضاء الإنساني بأنطلوجيته، وتعمل على تحطيمه، ويعتبر ميشيل فوكو أشهر من حلل علاقة الوباء بعلاقات السلطة وبالفلسفة، وكيفية انطباعه في الجسد، وعن علاقات السلطة التي تتحكم فيه وتسيره، وعن تحديد المراقبة اليومية في الحياة، كما تزيد من حدة سلطتها حين تشتد تلك الأزمة، لأسباب متعددة شخصها فوكو، لهذا فقد تم إعادة الاعتبار الكلي لهذا الفيلسوف في العصر الراهن، الذي عرف بانتشار العديد من الأوبئة وتحولها الى جوائح تجتاح أرجاء العالم، والتي لم يجد لها العلماء تفسيرا علميا في بعض الأحيان، مما أعيد الطرح في مشكلة السلطة والوباء والذي تحول الى مشكلة فلسفية، وعلمية، كما تطرح الكثير من المشكلات الأخلاقية، وقد تم تناولها من قبل الكثير من المفكرين ومثقفي الراهن، اذ تم استحضار ميشيل فوكو بجدارة في تحليل براديغم الجائحة، مما جعل الكثير يطلق عليه

بفيلسوف الجائحة بجدارة، للإجابة عن الكثير من التساؤلات، من قبيل: كيف تنتج السلطة فعل المراقبة في ظل معاملاتها مع ظروف الوباء؟ وكيف حلل فوكو تعامل السلطة مع الأفراد في ظل الهيمنة الوبائية؟

أولا–الطاعون يحاكي حلم السياسي:

يعتبر الوباء آفة تعلن عن تحطيم كينونة الانسان، وتعمل على تدميره، ونشر الخوف والهلع لدى الافراد والسكان، خوفا من الموت والفقد، وحتى من المرض والعجز البدني والتدمير النفسي الذي يسببه، لذا نجد الأفراد يستخدمون الأدوية اللازمة للوقاء منه، كما يتخذون إجراءات وتدابير مرضية وسياسات صحية لتفاديه، لهذا صار الوباء تعبير عن هلع واغتراب انطولوجي يمس جميع جوانب الحياة، كما نجد الدول تلجأ الى تحكيم القبضة على الافراد خوفا من انتشار العدوى وبالتالي فقدان السيطرة، كما تكثف العمل في المجال الصحي والطبي، بصفة كبيرة، وكذلك تستند الى التعاون بين الدول الأخرى في تنمية المجال الاقتصادي، خاصة فيما يتعلق بالأدوية. للوهلة الأولى قد تبدو هذه الإجراءات من مساعي الدولة لتحقيق فرصة الحفاظ على عرقها، وحمايته من كل الأخطار الخارجية التي يمكن أن تهدد وجوده.

ينظر فوكو في تلك المسألة، المعبرة عن الصورة التي تجسدها الدولة من خلال وظائفها العامة حين ينتشر الوباء، ويؤكد على أنها وظائف سلطوية بالدرجة الأولى، تركز عليها الدولة من أجل نشر علاقات القوى بصورة شاملة، داخل المجتمع الواحد، وإذا كان الجميع يتخوف من وجود القوى الوبائية فان السلطة ترحب بها، لأن الوباء وسيلة اتحادية بين السلطة والمرض، سيرا للولوج الى عوالمه الداخلية، والاشتغال حول بيولوجية الانسان، بصورة مشددة، لأن الوباء قد يصل الى مرحلة ارتخاء الانسان وفقدان توازنه البيولوجي، مما قد يسبب له فقدان المركزية، وبالتالي يسهل التشريح السياسي للجسد، وبالتالي تتدخل السلطة في الكشف عن الدواء الملائم لها حسب أهوائها، وكذلك تعمل على فرض قوانين جديدة، وتكون هذه القوانين مساعدة لعمل السلطات، التي تنفر من كثرة التجمعات والفوضى العارمة، والانقلابات التي قد تتخلل الاواسط الاجتماعية ضد والسلطة، لهذا تكزن تلك القوانين مستهدفة لهكذا أمور.

يحلل ميشيل فوكو تلك القضية، من ناحية علاقة السلطة بالوباء، ليستنتج أن قمة السلطة الحيوية التحكمية، في جسد السكان من الناحية البيولوجية تتعزز بصفة مطلقة حين ينتشر الوباء، فهو دوما يرى أن السيطرة الدقيقة على الانسان تتم من خلال اندماج الانضباطي والحيوي، فالانضباط عنصر جد فعال في السياسة الوبائية، ليليه بعد ذلك العنصر الحيوي، اذ أن السلطة تشتغل دوما حول المحتمل حدوثه، لأن المحتمل لا يتكرر في التاريخ كثيرا، فان حدث

فانه يشكل فارقا واستثناءا، باختصار فإنها تستغل أنماط الحياة الاستثنائية، لتعبر عن سلطتها القاهرة والتي تظهر أحيانا، أي حين ينتشر الوباء.

للتأكيد على موقفه، يستند فوكو على مرحلة تاريخية برزت في العصر الحديث، كونه يستند دوما الى الحقائق التاريخية، وهي ظهور وباء الطاعون الذي شهد حصر كبير من طرف السلطة للمواطنين، ويتكلم فوكو عن الإجراءات التي اتخذتها السلطات أثناء انتشار هذا الوباء.

يستهل حديثه عن الإجراءات التي اتخذت في بداية القرن التاسع عشر حين تفشي الطاعون، والتي تتمثل في الاغلاق والحصر الصارم، وقتل جميع الحيوانات الضالة، وتقسم المدينة الى مناطق متميزة وتوضع تحت سلطة مشرف ومراقب، إذا تركها عوقب بالإعدام، ومن يخرج أيضا يعاقب بالإعدام، ويوزع الخبز والخمر عبر قنوات خشبية، وتستعمل الرافعات لرفع الاكل، ولا يتجول أحد سوى الاداريون والسياسيون، لأنه إذا تحرك شخص فان حياته معرضة للعدوى أو العقاب، كل فرد محبوس داخل غرفته، وكل فرد عند نافذته فقط حين ينادونه، استعراض كبير للأحياء والأموات.[1] يصف فوكو سير الحياة الطبيعية حين تفشى وباء الطاعون، التي صارت حياة غير طبيعية بعده، بل حياة محاصرة من كل الجهات، ومراقبة، وتعبر حولها علاقات القوى في كل تفاصيلها، وحتى في كل ركن من أركان المدينة، فقد كان هذا التحول نتيجة لرغبة السلطة في الانتشار وفرض كل امكانياتها على كافة الحقل الاجتماعي، وبما أن السلطة سريعة الانتشار، ضمن شبكة علاقات قوى، التي تحضر في كل مكان، فان تلك الإجراءات التي تقوم بها؛ حين ينتشر الوباء، تنبث في اللحظات الأولى من اعلان انتشار الوباء، كما تزداد حبكة حين تعلن حالة الطوارئ؛ في البلد، إضافة الى أن تلك الممارسات المتعلقة بالحفاظ على الصحة ومنع انتشار الوباء، هي ممارسات ظاهرية فقط، أما في الحقيقة فهناك الكثير من الأفعال التي تغترف من فعل التحكم في المجتمع، ونشر النفوذ والسلطة، من أجل التملك واحكام القبضة، وبالتالي يسهل التحكم في المجتمع. تلجأ الحكومة اذن الى سجن المواطنين داخل منازلهم، وتمنع الاحتشاد والتجمعات منعا باتا، كما تمنع الخروج الا للضرورة القصوى، بأمر من قاضي التفتيش، الذي يحرس المنازل ويراقب السكان، الذين يتلقون غذائهم عبر وسائل تكرس للتباعد بين الجميع، كما يتم تفريغ المدينة من كل الاوساخ، والحيوانات التائهة، ويتم تطهير الأماكن العمومية، كما يؤمر السكان بتطهير منازلهم، وحتى عند الموت فلا عزاء ولا خروج، ولا تلمس الجثة، ومن يقترب منها فسيقتل بسبب اعتباره أنه عنصر جديد حامل للوباء، ومن يخالف تلك القوانين فيطرد من كنف

[1] Michel foucault, **surveiller et punir**, op.cit. Page 197, 198

الدولة، سواء ان كان عاملا ام حارسا أم عسكريا، فلا أحد يعلو فوق راية تعليمات السلطة، وبالتالي تتغير تفاصيل الحياة، وحتى تفاصيل الوجود، من الحرية الى العزل، من الفوضى الى الهدوء، ومن التجمعات الى حالات الفراغ، سواء الاجتماعي أم الاسري، أو النفسي.

يضيف فوكو الى أنه وبعد مرور خمسة وستة أيام من بدأ الحجر الصحي، تبدأ عملية تنقية البيوت الواحد تلو الآخر، ويخرج السكان وتعلق الأثاث، وينشر البخور ويحرق بعد غلق النوافذ والابواب والأقفال، كما يظل المنزل مغلق، وبعد أربع ساعات، يتمكن السكان من الدخول الى منازلهم[1]. تتواصل الاجراءات المتعلقة بالغلق والمراقبة، في ظل الهيمنة الوبائية، وإجراءات التباعد والحجر الصحي؛ المفروض على كافة المواطنين، اذن تستمر آليات التباعد لعدة أيام، حتى يتم التأكد من زوال المرض بصفة جذرية، أو حتى زوال أبرز أعراضه، أو تجاوز مرحلة الخطورة، فيشرع الجميع في التعقيم الكامل للمحيط الاجتماعي، بكافة عناصره سواء بما يتعلق بالأفراد أو بالحيوانات، أو بمنازلهم وأشيائهم الخاصة، وكذلك بالشوارع، ثم يسمح لهم بالرجوع للمنزل، مع السماح بالتجول، مع شرط التباعد والكمامات الواقية واستعمال الأدوية وغيرها، الى غاية زوال المرض بشكل عام.

نستخلص الى أن الأساليب التي تستخدمها السلطة، في انتشار الوباء، هي في الحقيقة أساليب تمكن من حماية حياة المواطن، الأمر الذي لم يشر اليه فوكو، لأن الاختلاط ينقل المرض، ويساهم في انتشاره بصورة كبيرة، كما أن تلك الأساليب هي إجراءات وقائية، من خلال منع الاجتماع وتعقيم الشارع وغيرها، هي أيضا صور ايجابية تحمي الإنسانية من حتمية الهلاك بفعل قوة الوباء، فالطب سواء الحديث والتقليدي يفرض الإجراءات الوقائية، كتلك التي تحدث عنها فوكو، لكنه لم يتحدث عن الجانب الإيجابي من إجراءات الحجر الصحي، بل عمل على تحديد تجذر فعل السلطة بصفة مطلقة أثناء انتشار الوباء، ربما لأنه يرى انها بديهية، بمعنى أن السلطة حسبه ليست مجرد شيء مضمر ومقتصر على الجانب السلبي فقط كإجراءات الخضوع والاعتقال والعنف، بل لها جانب ايجابي ينتج المعارف وينتج أساليب تساعد المواطن في الاستمرار في حياته، ومن جهة أخرى الاستمرار في تلبية حاجة السلطة الأساسية وهي الرغبة الملحة في مجتمع هادئ، ومجتمع انضباطي باختصار..

شكل الطاعون فضاءا مغلقا، مقطوع مراقب في جميع نقاطه، حيث يتم ادخال الأفراد في مكان ثابت، تراقب فيه أقل حركة، وتسجل جميع الأحداث، عبر عمل كتابي متواصل يربط المركز والمحيط وتمارس السلطة بين الأحياء

(1) Ibid. page 199

والأموات والمرضى، فالطاعون يستجيب للانضباط، ويصف لكل أحد مكانه، وجسده، ومرضه وموته[1]. تعتبر تلك الإجراءات التي سادت أناء انتشار الوباء هي فنون معبرة عن طريقة عمل المجتمعات الانضباطية والحيوية الحالية، التي تهتم بجميع تفاصيل سير الحياة العامة للسكان، فالانضباط اشتد حين انتشر الطاعون، وصار هو من يحدد مصير الانسان، فمن يخرج سيموت، هنا مثلا يحدد الانضباط بقاء الشخص حيا أم يحدد موته، كما أنه يعلن عن اكتساب الصحة أم الاستسلام للمرض، عبر السياسات الصحية التي تحدد ذلك، وطبعا بفضل العمل الدؤوب للسلطة، التي تدون جميع الملاحظات التي تستنتجها من تلك الإجراءات، كما تهتم بتسجيل جميع الحالات التي تحدث، ليكون الجميع تحت محك السلطة، فلا أحد يستطيع أن ينجو ان خالف القوانين، لأن اسمه سيكون ضمن الوثيقة، وبهكذا تعمل السلطة على حصر الفرد من كافة الجوانب.

لعل نموذج الانضباط هو طرح قوي من السلطة، حين تشتد الأوبئة، تعزم السلطة على شد وضبط المجتمع، لكن الأكثر من ذلك، هو التحكم في حياة الافراد وتسييرها، لان السياسيين يحكمهم منطق الاغراء، فقد صار اذن الوباء اغراءا لهم، نتيجة لما يحققه من أرباح وممارسة علاقات السلطة، بكل أريحية، فحين يتخوف الجميع من انتشاره، فان الآخر يراه حلما سياسيا؛ على وشك التحقق.

يرى فوكو أن هناك حلما سياسيا للطاعون، ليس عن طريق القوانين، وانما تغلغل التنظيم في المجتمع وصولا الى أقصى حد منه، فالطاعون كشكل خيالي وواقعي معا، يقترن بانضباط طبي وسياسي، يجسد الخوف من العدوى والطاعون والجرائم والتشرد والفرار، وأناس يموتون ويظهرون، وآخرون يعيشون في الفوضى.[2] ان الجهاز الانضباطي الذي تسيره السلطة، قد طغى على كافة الميادين السياسية والصحية والطبية، كما سبق القول، وتزيد حدة هذا الطغيان حين قدم وباء الطاعون، هناك نسج الانضباط كل خيوطه حول وكر ذلك المرض، كما أن كل الأجهزة الانضباطية صارت توجه عملها نحو الوباء لا غيره، حتى أصبح هذا الأخير عباره عن سلطة، كل التقسيمات والحصر والحكم بدل الانفلات، ورؤية القوانين تطبق، والخوف من السلطة، هو رغبة كل سياسي لإبراز نفوذه، ثم ان التحالف الذي يتشكل من العملية الانضباطية، عبر جعل الطب في خدمة السلطة، هو تحالف يركز على استهداف التحكم في الانسان، وهنا لا يستطيع الانسان الاستعانة بالطب من أجل تحديد مصيره في المطالبة بالشفاء، وانما السلطة هي من تحدد مصيره، كأن تعلن عن بداية مرحلة الخطورة؛ وإعلان الحجر الصحي والاعلان عن الرجوع للحياة الطبيعية كذلك، كما تعمل بعض السياسات

(1) Ibid. page 199

(2) Ibid. page 199, 200

أحيانا على خلق وباء ما عن طريق خلط تفاعلات كيميائية مخبرية، لصنع جراثيم تستهدف جسم الانسان، وتفقده التوازن، وبالتالي تنتشر الامراض وتجتاح كل المحيط الاجتماعي عبر كل نقطة فيه، اذن تصنع الفيروسات في المخابر بطريقة عقلانية وسلبية من جهة، عقلانية حين تعمل بقدراتها وتستهدف الافراد، ولا أحد يعرف كيف لها القدرة على فعل ذلك، وسلبية شيطانية حين تدمر عددا هائلا من السكان، تقتل بعضا، وتفقد الآخر مناعة، وتصيب آخرا بالشلل، كل هذا يدخل ضمن عمل السلطة التي صارت تصنع فيروسات، لأن من جرب التسلط مرة؛ سيسعى دوما للحصول على المزيد من اللذة، فالحلم السياسي لا يبقى حلما دوما، لأن كل شيء بالنسبة لهم سهلا، يلزمه فقط تكثيف العمليات، ووضع خطة محكمة كنشر الانضباط عبر كافة الجسد الاجتماعي مثلا.

اذن يكاد يكون الوباء صناعة مخبرية، أو حتى سلعة اقتصادية، هذه العلاقة الذي أشار اليها فوكو في حديثه عن محاكاة السلطة للوباء، ومن ثمة تتحدد علاقته بالمجتمع والسياسة الصحية.

ثانيا– سؤال المستقبل في ظل الحروب البيولوجية:

يشارك فوكو معنا الهم الصحي، الذي يتعلق بحياة الأفراد، ويعبر عن حياتهم بصفة عامة، لأن الصحة هي المحرك الأول لبقاء الانسان على قيد الحياة، فبتحول المجتمع الى مجتمع انضباطي ومعياري تحولت الصحة الى قضية سياسية، مثلها مثل كل قضايا المجتمع، التي تتدخل فيها السياسة بصفة مستمرة، ويكون الانسان هنا هو المستهدف، وتكون حياته معرضة للخطر، بسبب حرب لا تكون بالسلاح، والقنابل النووية، وانما بحرب صامتة، تسري مباشرة في جسد الانسان، تفقده طاقته وحيويته، وتجعله طريح الفراش، يواجه فناء أنطلوجيته، والواقع الراهن اثبت ذلك، خاصة بفعل انتشار الأوبئة بصفة مستمرة..

ان مساعي الفلاسفة في تأسيس فلسفة اجتماعية منذ القدم تهتم بالعقد الاجتماعي، والتجمعات البشرية والمواطنة وغيرها، قد تطورت بمفهوم متقدم، لأن عصر التخطيط للتجمع الانساني قد انتهى، وصارت اليوم الفلسفة الاجتماعية عبارة عن تخطيط حيوي، يعتمد على الحروب البيولوجية، ونشر الأوبئة؛ من أجل تأسيس تركيبة اجتماعية جديدة، تعتمد على الطبقية، وتنذر بصراعات وحرب الكل ضد الكل، من أجل الظفر بمكانة اجتماعية وسياسية. ان انتشار الأوبئة بشكل كثيف اذن يعبر عن مساعي السياسات في خلق كائنات جرثومية، وبكتيريا، تنتشر اما عبر الجو أو الماء، أو التراب، لتستهدف جسد الانسان، وبالتالي هي عبارة عن صناعة مخبرية تعتمد على البحوث البيولوجية المخبرية، لصناعة كائنات غريبة، أو فيروسات، تطيح من الانسان، من أجل تكثيف العمليات الانضباطية داخل الدولة،

وتختلف مضاعفات تلك الأوبئة الهاربة من مخابر البحث، وتتراوح شدة خطورتها، فمنها من يساهم في القتل المباشر للإنسان، والآخر في تقليص قواه، وحروب مناعية تندثر معها مناعته؛ فيصير فردا هشا، وحروب تستهدف القوى الجنسية، ليمنع العدو من التكاثر ويزول العرق الذي يهدد كيانهم، وأخرى تصيبه بإعاقة نصفية أو شللية، كما تستعمل تلك الفيروسات كحروب لا يعتمد فيها على الجنود، وانما عن بديل، أي الكائنات الدقيقة، تحافظ السياسات على شعبها وتتفادى الخسائر البشرية، كما أن الدواء أو المضادات الحيوية التي تستعمل خلافا لتلك الأوبئة، هي لقاحات سياسية، تصنعها في الوقت المناسب، وبالطريقة التي تريدها هي، وتوزعها للشعوب التي لا تشكل خطرا، كما يصير اللقاح هاجس سياسي من جهة أخرى، مرتبط بالرهانات الاقتصادية، كأن تصنع هيأة ما فيروسا، ومن ثم لقاحا، وتجعله حكرا عليها، وبالتالي تستفيد من أرباح المستوردين، ثم ان اللقاحات أيضا تطرح مناقشات كبرى، فقد تحمل مضاعفات أخطر من الفيروس ذاته، كارتفاع درجة حرارة الجسم لأيام، وظهور طفح جلدي، ولا أحد يعلم ما الذي يحتويه ذلك المضاد حتى فعل أنهك الجسم، وربما يكون اللقاح صناعة فيروسية متجددة، تواصل عملها، مباشرة على الانسان.

في ذات الصدد يشير فوكو على الصناعة التي تتم في المخابر من قبيل "صناعة كائنات جرثومية، وتصنيع فيروسات لا يمكن السيطرة عليها ولا مراقبتها، هدامة، ومخربة عالميا"[1] لأن تلك الفيروسات هي عبارة عن كائنات دقيقة، تجتاح العالم بغزارة، وتكون مهدمة، تخرب في طريقها كل شيء، وتهدد الإنسانية باحتمال خطر الزوال، والابتعاد عن الطبيعة السليمة والسوية، والشعور بالمضايقات التي يسببها الوباء في كل مرة، فالوباء سيتحول الى وحش ينطلق في طريقه، الى التهام كل ما يجده أمامه، وينفلت من حدود المراقبة الطبية والبيولوجية، وربما تكن مساعي السياسيين في اختراع وباء يحقق لهم أحلامهم، مجرد تجربة تفشل حين القيام بأول محاولة، وينقلب السحر على الساحر، وتتغير طبيعتهم وطبيعة مجتمعاتهم، ثم لا عقار ينفع بعد ذلك، كما يتخوف فوكو من هذه الحروب التي كانت قبل قرون مضت معارك دموية باستخدام أسلحة تقليدية أو حربية، ومن ثمة صارت حروبا بوسائل غير مرئية، وتصنع كائنات المرئية كذلك، لكنها تضع العالم في حيرة من أمره، بحيث فتحت المجال للعديد من التساؤلات المصيرية حول مستقبل الانسان المشؤوم، وعن مصير كرامته واخلاقه وقيمه، وكذلك عن إمكانية التعايش مع هكذا معارك، ومواجهة كل التحديات التي تعترضه، انطلاقا من ذاته وأسرته، ثم محيطه الاجتماعي، وكذلك بيئته.

---

[1] Michel foucault, **il faut défendre la société**, Page 168

ان هذه الحروب تمس الانسان ومحيطه الايكولوجي**écologie** أيضا، وليس جسده فقط، اذ تصبح البيئة التي يعيش فيها عبارة عن معركة تنتشر فيها الفيروسات، وتتكاثر فيها، وتشكل تلوثا غير مسبوق النظير، لأن الفيروس في البيئة يصبح سريع الانتشار، ويهدم كل عناصرها، من هواء نقي الى آخر حامل للفيروسات وغيرها، وبالتالي يؤسس لمرحلة متقدمة من العدوى، اذ تجعل من الاحتكاك بالبيئة بؤرة لانتشار الوباء، كما لاحظنا أن فوكو في حديثه عن عملية الحجز الصحي، يصف عملية التعقيم التي كانت تسود الأماكن الموئوبة، مما يدل على الضرر اللاحق بالبيئة، وهكذا يفقد الانسان الأمل حتى في بيئته، التي تحتضنه بكامل تفاصيل وجوده، وتؤسس للتكامل الانطولوجي عنده، ويصبح مجرد كائن ينتظر فنائه، بعد أن صار الجميع ضد كينونته وطبيعته، وهكذا صار سؤال المستقبل سؤال ضائع، لا جواب له، لأن هذا الأخير مقترن بالبحوث البيولوجية التي لا يمكن ان تتوقف حاليا، بل تستمر في الإنجاز والسير وفقا لمقولة العلم التواصلية، ومقولة السياسة التحكمية، والنفعية. لهذا صارت البيئة اليوم مدار حديث العديد من الفلاسفة، وموضوع محوري في انشغالاتهم، كون البيئة موضوع يستدعي استخدام الوعي الإنساني والعقلانية، من أجل التدبر والتأمل في البيئة، باعتبارها تتضرر من أفعال الانسان الضارة، خاصة وأنها حاضنة للإنسان والحيوان والكثير ننت الكائنات، التي راحت ضحية التجريب التكنولوجي المستمر، فالبيئة قاسم مشترك بين جميع المخلوقات، تضمهم بعناية ورعاية، وليست مجرد حيز ميكانيكي كما وصفها الكثيرون، أي مجال لتحقيق هيمنة الانسان فقط من خلال الخلط المستمر فيها، لهذا هناك جهود ضمن تيار فلسفة البيئة المعاصرة الذي يدعو الى تفعيل الآليات النقدية، من أجل إعادة علاقة الانسان ببيئته.

اذن عرف العالم العديد من الحروب البيولوجية، التي اخترقت الحياة الإنسانية عن طريق تغييرها وقلب موازينها، وتغيير موازين القوى، وتبديل السياسات الكبرى، خاصة ما حصل في راهن اليوم، الذي عرف امتداد مخيف لوباء كاد أن يحطم العالم.

ثالثا–كورونا سياسة حيوية أم حرب بيولوجية؟:

يجدر بنا الحديث هنا عن القرن الواحد والعشرين الذي عرف غزوا بيولوجيا عن طريق انتشار وباء رهيب فتك بالسياسات الحضارية العالمية، وهو فيروس كورونا أو جائحة كوفيد 19. اشتدت الأزمة حين أعلنت الصين عن حالة الطوارئ بعد موت العديد من الأشخاص بسبب هذا المرض، الذي لم يُعرف مصدره، ومن ثمة انتقلت نفس الواقعة الى باقي الدول، نظرا للنتائج السلبية التي خلفها هذا الفيروس الذي عمل على خلخلة كل القوى البشرية والسياسية، وعجز

الجميع عن تغطية الاحراجات وسد الثغرات التي سببها، فلازال البحث اليوم متواصلا عن سبب هذا الفيروس، الذي أفقد العلم قدرته في مواصلة الإنجازات التي تفيد الإنسانية، وأثبت أنه غير قادر على اللحاق بمجرد وباء، وكذلك يعجز في كثير من الأحيان عن صنع مضادات له، كما أنه مدان بصنع هذا الوباء، فالعلم الذي تفانى في خدمة البشرية، صار اليوم مجرد هالة أيديولوجية، تتحكم في الانسان، اذن فقد سيطر الكوفيد على الجسد، وأفقده التوازن سواء البيولوجي أو النفسي، عن طريق أعراض غريبة تصيبه، وتضعه في صراع تأويلات الصحة والمرض، فقد تم ادانة الحيوانات والطيور والخفافيش، وفرض الحجر الصحي، بنفس الطريقة التي ذكرها فوكو في كتابه المراقبة والمعاقبة، وبالتالي نستنتج أن الانضباط لايزال ساري المفعول في مجتمعنا الراهن ذلك المفهوم الذي تحدث عنه فوكو منذ عقدين من الزمن ، من خلال إجراءات المنع والحجر والابعاد التي تظهر، فالسلطة الحديثة التي تجوب كافة المجتمع وتعمل في طريقها على نشر سلطتها، قد عبرت من الحداثة الى عصرنا هذا، كما أن السلطة الحيوية أيضا قد برزت بوضوح اليوم، عبر كافة التحكمات الممارسة من قبل الدول والحكومات، فوضع الكمامات، وسياسات الصحة واختراع الدواء، أمور تؤكد على اقتحام البيوسياسة عوالمنا اليوم، ضف الى ذلك على أن السلطة تستغل هالات الخلع والخوف، لكي تبسط نفوذها أكثر وتخترق البيوت وتواصل مسيرتها في تمديد بوادر التسلط، فقد عانى العالم لمدة ثلاث سنوات نوبات خوف كثيرة، أجبرت الجميع على البقاء في منازلهم لمدة أطول، كما كانت تلك النوبات في بعض الأحيان نوبات مصطنعة من قبل السلطات، ليخاف الجميع، عن طريق نشر قوانين تعكس تضخم الموتى وزيادة نسبة انتشار المرض، وعن الاستثناءات التي تصيب الجسد فيما بعد، ثم ان السلطة تنتشر عبر التهويل الإعلامي، واعلانات الصحة والوقاية، التي يزيد من حدة الوضع، وتزيد من الهلع والاضطراب الاجتماعي، لهذا فان الخوف أسلوب تستغله السلطة لكي تتمدد وتلتهم كل حرية لا تسير باسمها، كما تلغي قوانين خاصة بحقوق الأفراد، وتُشيع قوانينا جديدة تتماشى والتدابير الجديدة للحجر، ومع مهمتها المتمثلة في ضبط الأهداف والتدابير القسرية داخل الجسد الاجتماعي.

كما طرحت جائحة كورونا العديد من الأسئلة الايتيقية أو المصيرية حول الإنسانية، أكدت على تفاقم بوادر التحكم السياسي في البحوث البيولوجية، وأكد على تدخل السياسة في خضم حياته ومستقبله، فان هذا الفيروس المجهول مصدره، يمكن أن يعبر عن خلط كيميائي في المختبرات، بعرض صناعة انسان جديد، وبالتالي تحولت أطروحة الانسان الجديد المجهز بقوى إنسانية مطلقة، الى فيروس هائل اجتاح البشرية، اذن فكيف تضحد الجائحة الأطروحات التي تريد تغيير البشرية، وتثبت لهم خطر ذلك على المصير الإنساني؟ ما هو مصير الانسان في ظل التجريب المستمر عليه؟ أين هي القيم التي تشكل تعبيرا وحماية للكرامة الإنسانية؟ وكيف كشف عن تجاوزات السلطة التي تدعي ضبط

وتنظيم الحياة كالسلطة الانضباطية والاشراف والمراقبة كما عملت السلطة الحيوية؟ وكيف بين هذا الوباء عن وجود حرب بيولوجية فيروسية؟ ومن له الاحقية في قيادة العالم؟ ما مصير النظام العالمي اليوم؟ كيف نتجت العديد من القوى السياسية وصارت في تنافس، بعدما كانت قوة وحيدة تسيطر على العالم؟ ما مدى فحوى الوعود المطمئنة للإنسان؟ وغيرها...

ان التجهيزات المرافقة لقدوم وباء الكورونا، والتي رافقها تحليل طبي باستمرار؛ في مقابل تحليل فلسفي بامتياز كذلك، لأن الفيلسوف ابن بيئته يعيش الراهن ويتألم حين تشتد الأزمة، ويحاول جاهدا تشخيصها والبحث عن حلول قيمية وراهنية، ويظل التفكر الفلسفي في الوباء قيمة فلسفية بارزة عبر التاريخ، فمن فوكو الذي وصف حالة الانسان الموبوء وحالات الحجز الصحي السلطوية الحالمة بمجتمعات مدجنة، الى فلسفة الراهن وبالرغم من اختلاف نظرة الفلاسفة المحللين للوباء، الا أن حضور فوكو بارزا في تشخيصاتهم، ربما من ناحية النظرة الى الإنسانية الضائعة وحمل الهم الإنساني على عاتقهم، لكن يبقى لكل فيلسوف نظرته وتحليليته وخصوصيته، وهي آراء ناتجة عن صلة قوية بالراهن، واحتكاك بالواقع، ونظرة فلسفية عميقة تحطم مقولة الفيلسوف في برجه العاجي، الى مقولة الممارسة، ومن النظر في السلطة الى محاولة تجاوزها للوصول الى حلول أكثر عقلانية،ففوكو شخص الازمة ولم يعطي الحلول لتخطي عقبة علاقة الانسان بالسلطة، التي ترهقه في سبيل الانفراج، اذن كيف شخص أطباء الفكر الحضاري وباء الكوفيد باعتباره سياسة حيوية دولية؟

نذكر من بين أهم النماذج الفاعلة في الراهن، لكي تتضح الرؤية حول تدخل الفيلسوف في اضطرابات الواقع، لعل أبرزهم موران وتشومسكي.

أ–ادغار موران وسبل تغيير الحياة:

يُكلف عالم الاجتماع والفيلسوف **ادغار موران**[1] **Edgar Morin** (..-1921)نفسه بمهمة تحليلية وتشخيصية، لانبثاق الفيروس الذي عرقل سير الحياة الراهنة، وهو الكوفيد 19، الذي عانى منه الجميع باعتباره أزمة خانقة، وباعتبار أن موران هو فيلسوف الأزمة، الذي شخص أمراض الحداثة العلمية، لأن التطور العلمي والتقني الذي

[1]**ادغار موران**: فيلسوف وعالم اجتماع فرنسي معاصر، ينتمي الى لجنة المثقفين من أجل السلم ومن أجل حرب الجزائر، له العديد من المؤلفات في فلسفة العلم، وفلسفة التعقيد(جورج طرابيشي، **معجم الفلاسفة**، مرجع سابق، ص 645)

وصلت له، بلغ مرحلة من اللاتناهي والسير وفقا لرغبات الانسان الذي يطمح بالمزيد من التطور، وبالتالي فقد الجانب القيمي والأخلاقي الذي يؤسس لإنسانية الانسان، وسار نحو الهاوية، وبالتالي فقد اليقين المطلق في العلم وفي إنجازاته لأن له طابع مادي فقط بينما يغيب الطابع الروحاني، فقد تشكلت الازمة باعتبارها إشكالية كونية كوكبية، نتيجة لمنجزات الحداثة التي خططت لدمار الانسان الشامل، ويصف موران هذه الحالة التي وصل اليها الانسان المعاصر بحالة بربرية جديدة، عاد فيها الانسان الى نوع من الهمجية التقنية، من خلال الاستخدام المفرط لها، وبالتالي وصل الى حالة من اللايقين، عبر بها موران بالأزمة، والتي تختزل في عدة أبعاد، اضافة الى البعد الإنساني والعلمي، فإننا نجد البعد السياسي والحضاري والثقافي وكذلك التربوي، كون أن هذا الفيلسوف يعتمد على التركيب والتعقيد والبعد عن الاختزال والتبسيط في مشروعه الفكر المركب وبالتالي فان الازمة تكون مركبة من عدة أبعاد، وبما أن فيروس كورونا مرحلة لا يقينية فقد فيها الانسان الكثير من الأمور المحورية في حياته، خاصة وأنها شكلت له رهابا علميا وطبيا وكذلك نفسيا، فهي بذلك أزمة متعددة الجوانب، راح ضحيتها الانسان، وبالتالي يتساءل موران عن إمكانية تجاوز هذه الأزمة، وتغيير التفكير والانتقال من السلبية الى الإيجابية، لأن الإنسانية ليست بحاجة الى المزيد من التشاؤم والضعف، وبالتالي علينا الانحراف وتغيير الطريق ولا نبقى في نفس المكان ونشتكي الخوف من الانهيار، فعلينا اذن تغيير السبيل كما جاء به مؤلفه الاخير changeons de voie ، الذي أقر فيه أن هذا الفيروس قدم لنا الكثير من الدروس، التي نستطيع من خلالها إعادة النظر في مسار حياتنا، ونستفيق لكي نحاول تخطي الأزمات.

يدرج موران في كتابه الجديد الذي صدر فور انتشار واقعة الكوفيد العديد من الدروس وتتلخص في تقديره في دروس خاصة بالوجود بحيث أن قيود الحجر الصحي دفعتنا الى النظر الى وجودنا الذي تغير اثر الحجر الصحي المفروض علينا، ودروس متعلقة بحالات الإنسانية، التي فقدت اليقين ووصلت الى حالة اللايقين في هذه الحياة، وكذلك فهم علاقتنا بالموت التي تغيرت فصار الرحيل الفجائي يعم المكان بدون أية جنائز، إضافة الى دروس تنظر في الحضارة المتضررة، وأخرى تنظر في التأكيد على التضامن، كما أن الكوفيد اكد على اللامساواة الاجتماعية في المجتمع، بين الغني والفقير، فحظوظ الغني أكثر من الاخرين في العيش اثناء انتشار الوباء، كما أن درس العلم والطب المبني على سلطات مختلفة قد استوفي في هذا الفيروس.[1] عموما فان موران الذي يدعو الى تغيير النظرة في الحياة، يرى أن هذا الفيروس شكل سلسلة من النتائج، والتي تمكننا من إعادة النظر في أسلوب عيشنا، وهذا يكون بعد التشخيص الدقيق لهذه

[1] Edgar Morin, abousassalam Sabah, **changeons de voie**, **les leçons du coronavirus**, Denoël, paris, 2020, page 26 ،17

الازمة، التي خلفت وصمة اضطراب للإنسانية، أفقدتها الكثير من الأشياء المهمة، كالأهل، وكذلك الإفلاس نتيجة توقف العمل، وبالتالي تتأثر الفئات الهشة اجتماعيا، وبالتالي أحدث هذا الفيروس فجوة نوعية بين الطبقات الاجتماعية، وأعلن عن صراع جديد، يتفوق فيه الاغنى ماديا، لأنه قادر على تحقيق الاكتفاءات الذاتية، والوقاية الصحيحة للحد من انتشار الفيروس، نفس الأمر بالنسبة للدول كذلك التي انغلقت حول نفسها ونسيت العالم المهمش، هذا ما يؤكد تواطئ السلطة في هذا الوباء، وفرض ايديولوجياتها في المجتمع، عبر السياسة الحيوية التي توزع مبادئها بين السكان، لهذا فان هذا الفيروس قد بين هشاشتنا وادخلنا في هاجس اليأس واللايقين، وهذا درس قاسي على الانسان، يعلمنا منطق تجاوز الفجوات والمحن التي تأثر في العالم، عبر نشر قيم الحب والتعاون والايخاء بين الجميع، ومن ثم تعزيز أخلاقيات التضامن بين الأفراد، الذين هم مجبورين على مساعدة بعضهم سواء من الناحية المعنوية أو المادية، من أجل ان يكون الجميع متساوون، وكذلك تعزيز اخلاقيات العناية بين الدول، من قبيل تحقيق مبدأ التعاون بينهم، وفتح تصدير الغذاء والأدوية للدول المتضررة، لأن المصير مشترك بين جميع البشر، وما سيحل بالفرد الواحد، سيحل بالجميع كذلك، دون أن ننسا أن نحافظ على البيئة، عبر اتباع قواعد ضابطة للسلوك البشري تجاه المحيط، وكذلك تطبيق الاخلاقيات الايكولوجية التي تخص نمط العيش في البيئة، ومن هذا المنطلق يحدد ادغار سياسات لتجاوز منطق الأزمة، أملا في انفراج جديد، ويقين من نوع آخر، وهو ثقة الانسان في ذاته.

ويحدد طريقة الانفراج بتغيير الطريق وليس بالثورة وليس عبر مشروع اجتماعي معين، لأن هذا الأخير ثابت وغير ملائم تماما في عالم متغير، وبالتالي يدعو الى سياسة ايكولوجية واقتصادية واجتماعية جديدة، فرضتها الازمة بصفة غير مسبوقة، فالحاجة ملحة الى تجديد السياسة واضفاء الطابع الإنساني على المجتمع، وهي سياسات تضمن الحاجة الى إنسانية متجددة، والى سياسة وطنية وحضارية، وكذلك سياسة للأرض وللإنسان[1]. ان جائحة كورونا التي فرضت علينا الكثير من المستجدات، يمكن أن تكون بمثابة انحراف يؤدي بالإنسانية الى مسار جديد، تجعلها تعيد النظر في علاقتها مع نفسها ومع الآخر وكذلك مع البيئة، وهذا من دون اللجوء الى الثورة لأن الأهداف المرجوة من خلالها لا تكون دائما أهدافا محققة، لأنه في الثورة تحصل الكثير من الأمور المفاجئة، وتتحول الى فوضى اكثر من ذي قبل، وانما تغيير الطريق وطريقة التفكير، هي السبيل الوحيد للنفراج، عبر أنسنة مختلف العلاقات التي تجمع الانسان بغيره، في سبيل الوصول الى إنسانية الانسان، عبر تكثيف الوعي داخل الوطن، وإزالة الأمراض الاجتماعية والاعتماد على مبدأ المسؤولية، والاعتدال في استهلاك خيرات الأرض، وأخلقت المجالات البيولوجية والتقنية، لكي تكون خادمة لمصالح

[1] Ibid. page 49.50

الانسان، اذن يتسم المفهوم الموراني للوباء، بصفة التفاؤل ، والابتعاد عن نشر الهلع داخل الوسط الاجتماعي، لأن خلف كل محنة فرج، والانسان لطالما صادف العديد من الازمات، لكنه استطاع من خلال الاتحاد وإرادة القوة على تجاوزها وتسوية أوضاعه الحياتية.

ب–نعوم تشومسكي وتحديات الوباء:

يتناول المفكر الأمريكي **نعوم تشومسكي**[1] **Noam Chomsky** (..–**1928**) تحليل الأزمة الوبائية، التي غيرت المصير المشترك للإنسانية، والتي أعطته دروسا في كيفية تسيير الحضارة، التي تتعرض لأزمات تفتك بها، كالأوبئة والاخطار البيئية، ومن أهم الدروس التي تشهدها البشرية اليوم انتشار فيروس كورونا، كأزمة مرضية عالمية، وبمثابة تحذير لأن هذه هي البداية فقط والقادم سيكون اسوء، وبذلك لابد من تغيير طبيعة سير حياتنا، لأن العالم اليوم صار عبارة عن كتل من الازمات والتي تعود كلها بالضرر على الانسان اذ يؤكد تشومسكي أن الفيروس بالرغم من خطورته لكن بالإمكان تجاوزه، غير أنه هناك الكثير من التهديدات التي تهدد جنسنا البشري وكوكبنا، كالابادة النووية والكوارث النووية والتدمير النيوليبيرالي للعقد الاجتماعي[2]. بطبيعة الحال فان هذه الازمة التي تعاني منها الإنسانية ستزول لأن الأوبئة لها فترات متعاقبة، أو تكون بصفة منقطعة ثم تزول، الى غاية انتظار صيرورة وبائية جديدة، لكن الأمور الأخرى التي تعاني منها الأرض بما فيها الانسان، هي أمور سترافق الانسان طيلة حياته وستؤثر عليه وعلى بيئته ولا يوجد حل لتلك الكوارث، كالاحتباس الحراري، ثقب الاوزون، التي تزداد في الحدة مع الوقت، وتتفاقم، فاذا ازداد ثقب الأوزون في الاتساع، ستزداد الحرارة وتحترق البيئة وتُستحال الحياة على الأرض، وبالتالي يعلن عن بداية الدمار كذلك الموجود في الحروب النووية، التي تستخدم السلاح المدمر للقصف المميت، فان هذه الاستعمالات يمكن أن

[1] **نعوم تشومسكي**: مفكر ليبيرالي يساري من أهم علماء اللغة ، ساهم في اللسانيات، مهتم بالسياسة، من أشهر مؤلفاته: القوة الامريكية، المثلث الفاجع المشؤوم.(جون ليشته، **خمسون مفكرا أساسيا معاصرا**، مرجع سابق، ص 111، 112.)

[2] Naom chomesky, vijay prashad, **Three Major Threats to Life**, consortium news, 7januarry 2021, Browsing history, 20july 2023, 10.12 h.

تهلك الانسان أكثر بكثير من الوباء، وصارت هذه الأمور سائدة وسائرة في طريق فناء الانسان خاصة في أمريكا، – بما أن تشومسكي يعد ناقدا للفكر السياسي وينتمي لليسار الراديكالي–

إضافة الى ذلك يرى تشومسكي أن الفيروس بين عن التفاوت الاجتماعي الرهيب الذي هو نتيجة لضعف النظام السياسي، وأن كل المشاكل التي يعاني منها الانسان تحتاج لتعاون عالمي ورفض الأسلحة النووية القاتلة، وتحسين الحياة والحفاظ عليها، سواء حياتنا وحياة كوكبنا[1]. ان وباء الكوفيد قد غير حال المجتمع وأعاد الانسان الى تدهور حالته المادية، خاصة الفقير، فلا مكان للمساواة الاجتماعية بين الأفراد، اذ يجد الغني كل الوسائل الممكنة للوقاية من المرض، كما أن الحجر لا يشكل له عائقا، بينما الفقير سيفقد الكثير من الأولويات، كالغذاء وجلب الدواء، كما تتعطل أعماله البسيطة وتتوقف بسبب إجراءات العزل، وهذا راجع الى فشل الأنظمة السياسية التي تدير المجتمعات الحالية، وتتحكم فيها، فأبانت عن عيوبها عبر الانشقاقات والتوترات التي تتسبب فيها للمواطنين، وهذا سبب واضح لتغيير تلك الأنظمة لأنها لا تتفانى في خدمة الانسان، وانما تسعى للهث نحو مصالحها، وبالتالي يجب على الانسان أن يعي كل الأخطار، وكل المشاكل التي عانى منها طيلة حياته، ويحاول التغيير والبحث عن حياة فيها ضمان، لأن الضمان مقترن بالحياة السياسية خاصة في المجتمعات الحالية، التي صارت السياسة تدخل في كافة تفاصيلها.

نستنتج أن الوضع الحالي للوباء هو وضع قد بين عن تهافت البنيات السياسية للمجتمعات المعاصرة، التي صارت تعاني من حرب بيولوجية عن طريق ارسال جيوش متعددة من الفيروسات لغزو العالم، والتأثير في الانسان وتحقيق أهداف سياسية، وبالتالي صار التساؤل حول مشروعية هذا الوباء كونه سياسة حيوية تسعى الى تنظيم المجتمعات واسكاتها من خلال برنامج حيوي محكم يعمل داخل المجتمع الواحد؛ أي داخل دولة ما يصير الفيروس سياسة حيوية تنظم وتسير الأفراد بطريقتها الخاصة مثلما شهدنا اليوم في سياسات الحجر وفرض القواعد المنظمة لنا، ومن ثمة فانه أيضا حربا بيولوجية؛ فانه واذا كانت الحروب بين الدول سابقا عبر الأسلحة الحربية، فإنها اليوم صارت بالأسلحة البيولوجية، وبالتالي صار الفيروس وسيلة مدمرة على النطاق الدولي، يستعمل لأجل التنافس الدولي، فحاليا هددت الكثير من القوى النظام الدولي الجديد، ولم تعد هناك مرجعية واحدة للقوة في العالم، فمثلا الصين بينت جدارتها في السيطرة على هذا الفيروس، أقوى من أي دولة، وضحدت كل الأطروحات الممجدة لأمريكا دون غيرها من الدول، كأطروحة نهاية التاريخ مثلا التي تغتني بالنظام الليبيرالي الأمريكي الذي أثبت جدارته طيلة حقب متواصلة من الزمن،

(1) Ibid.

وبالتالي أثبت هذا الفيروس نسبية القوة، وأنها ليست حكرا على أي أحد. اذن صارت هذه الهالة الفيروسية تتناوب ما بين السياسة الحيوية تارة وكسلاح بيولوجي دولي تارة أخرى، لكنها في كلتا الحالتين تهدد الانسان وتسبب له الكثير من الانحطاطات المرتبطة بذاته وهويته، كما أكد ذلك ميشيل فوكو، فيلسوف السلطة، الذي شخص أمراض المجتمع التي تتسبب فيها السلطة، ولذلك صار مدعوا للتفلسف في الراهن خاصة حين تحدث عن الأوبئة وعن المهمش، ثم ان الخوف على الانسان من الانتهاكات السلطوية والعلمية، أصبح موضوع محوري في الراهن، اذن فكيف يمكن استحضار ميشيل فوكو في هذا الحقل؟

المبحث الثالث: نحو البحث عن الإنسانية المنسية وتجاوز هيمنة السلطة في ظل متغيرات الراهن.

ان الثورة الفكرية التي أحدثها ميشيل فوكو فيما يخص علاقة الانسان بالسلطة، التي يخضع لها في كافة المجالات، خاصة فيما يخص الاستراتيجيات المعنية بالتحكم البيولوجي في الجسد الإنساني، الأمر الذي يتغلغل في الراهن عبر أحداث العالم المروعة، جعلت منه مرجع أساسي لكل من يريد أن يتساءل اليوم، عن مكانة الانسان في الراهن، اذ فقد الانسان الكثير من حقوقه وتم التطاول على مكانته المقدسة كانسان، بفعل الانتهاكات التقنية والحروب وغيرها، وهذا راجع الى التسيير السياسي للتقنيات الحيوية، التي عبر عنها فوكو في أعماله، وأدان التقنيات التي تُخضع الأجساد لها، فقد اعتنى بالجسد وبالممارسات الشقية عليه وعلى الأفراد، رافضا بذلك كل الممارسات عليه لأنها تنقص من قيمته، خاصة لما تتعرض له الفئات المهمشة في المجتمع، اذن فقد درس فوكو الجنون العقاب والجريمة والسلطة والبيوسياسة، وعلاقات الحقيقة والخطاب في بدايات تكونه، لكنه قام في أواخر حياته، بتغيير طبيعة دراساته، وانتقل الى دراسة الذات وأخلاقياتها وعلاقاتها بالوجود، وركز على تحليلها في التراث اليوناني القديم، وقام بدعوة صريحة الى الانهمام بالذات أو الاهتمام بها من أجل المحافظة على الانسان عبر النظر في جانبه الايتيقي، من أجل تلبية المطلب الإنساني المتمثل في عد الانسان كائن متكامل الجوانب، جانب أخلاقي وروحي، ولا يمكن اعتباره مجرد شكل مادي تمارس عليه التجارب التقنية فقط، فنقطة التحول المحورية هذه في فكر ميشيل فوكو جعلت منه مدار حديث الراهن في نقطة المحافظة على حياة الانسان ايتيقيا وانسانيا، ومن ثمة استحضاره كأطروحة متخوفة عن الطبيعة الإنسانية في ظل التجاوزات الراهنية، وبالتالي: كيف يمكن الدفاع عن الطبيعة الإنسانية في ظل خروقات التقنية المسيسة بلجام التحكم؟

أولا–مبدأ الانهمام بالذات ورد الاعتبار لها:

يفتح فوكو مسعى جديد للحديث عن احتواء الذات المنسية والمهمشة، من خلال دراسته للمرحلة اليونانية التي عرفت بحثا مطولا في اشكال الاهتمام بالنفس والذات، في كتابه الثالث من مجلد تاريخ الجنسانية والموسوم بالانهمام بالذات، الذي يبرز فيه دلالة هذا المفهوم باعتباره مبدأ للحياة وللتفاهم، وبه يستعيد الانسان ذاته المنسية، ويشكل علاقات جديدة تمنحه وعيا كافيا لمواجهة علاقات السلطة، وبالتالي الحفاظ على ذاتية الأفراد، عبر الاعتناء بها، لأنها بحاجة الى الترميم بعدما أهلكتها عواصف الوعي الزائف والمعرفة الحداثية، فمبدأ الاهتمام بالذات يفوق معرفتها أو بناء الإشكاليات حولها.

يشير فوكو الى الأهمية القصوى المرتبطة بهذا المبدأ خاصة في قدرته على تنمية الوعي وصقل روح الاعتراف بالفرد، وكذلك الانتقال الى الحفاظ على الحياة، كما أنه لا يعني مجرد حالة وعي ومجرد اهتمام بالنفس، بل هو اهتمام منظم له أهداف إضافة الى كونه أسلوب في الحياة له طرائقه، تكون الذات من خلاله ذات إيجابية حرة ومسؤولة من دون الانعزال والتفرد.[1] ان الانهمام بالذات عبارة عن مبدأ انساني يتمثل في الطرق الحياتية التي ينتهجها الفرد للرقي بذاته عبر تعريضه الى الحقائق الذاتية ووضع أساليب للذات وأنماط معيشية معينة، لأن الانسان قد سئم من علاقات السلطة والانضباط والاخضاع، ولابد له من الاهتمام بذاته أملا في الانعتاق من السلطة، وتشكيل وجوده بأحسن ما يكون عبر جمالية فنية منظمة تجعل من الحياة كل مركب من أبعاد ذاتية تتصف بالإيجابية، تصب كلها في مجرى انعتاق الذات، وهذا الأمر لا يعني أن يكون الفرد منعزل عن الواقع الاجتماعي أو يعمل فقط وفقا لتصوراته الخاصة بعيدا عن المجتمع وعن الآخر، وأن تتقوقع الذات على نفسها، ويسعى الفرد الى بلوغ درجات معينة من الفردانية، بل بالعكس تماما يكون الانهمام عبر مسؤولية اجتماعية بحيث لا يتعدى الفرد حدوده مع الآخر، ويفيد نفسه وكذلك يفيد الآخر مع الحفاظ على خصوصيته وحريته الفردية، وكافة حقوقه، لكي تتمتع الذات بالهمة الكافية لبلوغ مراتب معينة من الحقائق الانطولوجية أو الوجود الحقيقي، لذي يرتسم عبر أشكال التذاوت لا بأشكال التسلط والنفي، لأن هذه الأخيرة قد أقبرت الذات ورمتها بعيدا في جب المهمش، فصار الانسان مجرد مادة تطبق عليها التجارب السلطوية المرئية واللامرئية، وسار في قطيع لا يعلم عن ذاته سوى بعض الأشكال البسيطة المستقاة من هويته.

---

[1] ميشيل فوكو، **الانهمام بالذات –جمالية الوجود وجرأة قول الحقيقة–**، مصدر سابق ص 13

يرى فوكو أن هذا المبدأ قد تشكل منذ القديم، لكنه غُيب بفعل الكثير من الدراسات التي أهملته، لعلها تلك الموصولة بنزعات أنانية متطرفة ولديها عقدة الآخر المختلف، وبالتالي لم تستقر على محاولة وصل الفرد بجمالية وجوده، اذ أن ظهور هذا المبدأ يذكرنا مباشرة بزعيم الفلسفة الاغريقية وشهيد الفلسفة سقراط، الذي راح ضحية هذا المبدأ حين حاول البحث عن الوجود الأصيل للذات، في مقابل المعرفة المتداولة من قبل الجميع، فقد انتقد جل الفلسفات الطبيعية التي تبحث في الكوسمولوجيا والكون والمصدر الأول لتشكله، لأن البحث هنا لايمكن أن يكون دون البحث في تشكل الذات أولا ومن ثم ننطلق نحو العالم، اذ أعطى للذات مهمة البحث عن جماليتها وإيجاد قيمتها المسلوبة منها، عبر نسجه لمبدأ اعرف نفسك بنفسك، بالرغم من وجود هذا المبدأ في معظم الفلسفات الاغريقية، غير أن سقراط وضع الختم الأهم في الفلسفة عامة منذ قرون، فمن المهم جدا أن يعرف المرء ذاته بذاته عبر وضع الأساليب الحياتية التي يحتاجها بنفسه، دون أن يفرضها عليه أحد لأن النمط الذي يليق لي لا يروق للآخر، لأن الذوات لا تتشابه وكل فرد يجد نفسه مرتاح في مساحة معينة من الأفكار والانطباعات التي تشكل التذاوت، وبالتالي معرفة الحقائق عبر الذات، ويحيلنا هذا الأمر الى أن **سقراط Socrate(470–399 ق.م)** جمع بين الحقيقة والمعرفة في نسق ذاتي متكامل، ودشن معالم الاعتراف بالنفس وعدم اهمالها، خاصة وأنه انزل الفلسفة من الماء الى الأرض، بعدما كانت تقتصر على موضوعات غيبية ميتافيزيقية مُجترة، ولا تجعل من الانسان محورا هاما لدراساتها، لكنه أنزلها الى الواقع المعيشي، وصارت الفلسفة تحاكي الانسان بما تقتضيه ذاته المحملة بالعواطف وبالإنسانية وبالقيم النبيلة، التي وجب أن يستكشفها في ذاته ولا تفرضها عليه التصورات الفوقية أو الخارجة عن نطاقه.

يعود فوكو اذن عودة المنكسر عن شظايا ترميم الذات، ليجد المبدأ السقراطي في أفق ذلك المسار، ليستعين به مباشرة، ويبرر عن أسباب الاستعانة بمبدأ الاهمام بالذات هذا بدل معرفة الذات، اذ يؤكد على أهمية القيمة السقراطية التي حظيت بعناية في الماضي، لكن الان لم تكن بنفس الدرجة، ثم ان سقراط يقدم نفسه على أساس أن مهمته هي دعوة الناس الى الاهمام بالذات، كمهمة الاهية حرص على ابلاغها بكل مجازفة وكل حرص.[1] يدعو فوكو الى تحرير الذات ويعتبر المبدأ السقراطي أول خطوة في ذلك، لأنه عندما ساد هذا الامر في الثقافة الاغريقية قديما، كان الانسان هو محور كل الدراسات، خاصة الأخلاقية منها وبالتالي لم يكن هناك صراع ونظام سلطوي يخنق الذات، وبالتالي فان العودة للتفكر في طبيعة الذات الاغريقية، يتيح فرصة لشفاء جروح الذات التي خلفتها الحداثة، لأن هناك ردود أفعال كثيرة حول هذا المبدأ، حتى أن سقراط الذي يعد أب الفلسفة، قد راحت نصف حياته في الدعوة الى الاهتمام بالذات

[1] المصدر نفسه، ص 12

واكتشاف الحقائق، والنصف الآخر قد راح ضحية وموتا في سبيل الانسان، وهي مهمة الفيلسوف الحقيقي الذي يحدث أثرا في النفس، عكس من يوجه الانسان الى موضع من المكوث في اللاشيء عبر أنظمة عقيمة، وبالتالي فان العودة للماضي تكتسب أهمية كبيرة في إعادة لملمة ندوب الذات، و البحث عن "ماهي أشكال وأوضاع العلاقة بالذات التي يتشكل بواسطتها الفرد ويتعرف على نفسه كذات"[1] فالعالم اليوم صار متناقضا مع الذات ولا يحمل أية إشارات تدل على علاقة الانسان بذاته، بل هناك مجرد علاقات قوى للتحريض ضد الذات، وبالتالي فان السبيل هو تغيير المسار والرجوع أنطولوجيا الى التفكير في الذات الاغريقية وطبيعتها التي تتصف بالمرونة في اكتشاف كل خبايا النفس والتركيز عليها، لتنمية قدرات الذات وتزويد نفسها بمنطلقات الحقيقة وبالتالي يصير الوعي هو المحرك الأول لحرية الافراد والتي تمارس فيما بعد بكل مسؤولية وجمالية وبكل جرأة وثقة.

ان فكرة العودة الى اليونان التي نادى بها فوكو، نجدها بصورة واضحة عند صديقه الفكري **فريديريك نيتشه**، الذي طالما تغنى بالإغريق خاصة في فكرة القوة والفطنة، وكذلك آلهة القوة في مقابل العقل لأنه يرى أن من يتغنى بالعقل هو شخص ضعيف، لكنهما يتشابهان في فكرة العودة فقط، وتكمن المفارقة في أن نيتشه استخدم في طريق العود مطرقته الجينيالوجية من أجل خلخلة وقلع الحقائق اليقينية التي تسببت في انحطاط الفكر الفلسفي، وتشويه التاريخ الإنساني، بينما كانت عودة فوكو عودة بحث عن ذات ضائعة عبر استعمال جينيالوجية نيتشه، للبحث عن أغوار الذات والاستغراق في معرفة ايتيكاتها، وطريقة انتاجها ومعرفة أسرارها الوجودية والأنطلوجية.

لعل فكرة العودة الى الماضي من أجل تضميد جروح الذات والاهتمام بها، فكرة فتحت موضعا للنقد، لأن منطق الحياة هو منطق تقدمي، والرجوع للوراء يمكن أن يكون دليلا على الضعف، فالحياة دوما في استمرار وخصائص الحاضر لا تنطبق على الماضي، فلكل فترة خصوصيتها، كما أنه شتان بين الحقبة اليونانية والفترة المعاصرة، والواقع تغير كثيرا، وأسرار الذات وطبيعة الاعتناء بها لا يمكن أن تكون بنفس الطريقة، لأن الذات قد تشكلت عبر الزمن بطرق مختلفة، والعودة الى الماضي يمكن أن تجعلها تتحطم.

في ذات السياق يرى **جيل دولوز** أن علاقة الذات بذاتها موجود بأنماط مختلفة تجعل من النمط اليوناني ذكرى بعيدة، خاصة وأن علاقة الذات بذاتها قد استقطبت من قبل علاقات السلطة وعلاقات المعرفة، فتظهر دوما من جديد

[1] ميشيل فوكو، **تاريخ الجنسانية2، استعمال المتع**، تر: محمد هشام، افريقيا الشرق، المغرب 2004، ص7

وتظهر في شكل علاقات جديدة.[1] اذ يؤكد استحالة الجمع بين الذات كما جاءت في الصيغة اليونانية من قبل فلاسفة تلك الحقبة وبين الذات المفخخة بعلاقات السلطة، التي يحاول فوكو تجاوزها عبر الرجوع الى الاهمام بالذات كما جاء به الاغريق، اذ أن الوصول الى التذاوت أو معرفة جمالية وجودها، هي طريقة اكتشفتها السلطة، واكتشف كل أعمال الانسان السائرة في سبيل تخطي السلطة، وبالتالي أصبحت تشكل علاقاتها وفقا لما يفكر فيه الانسان، لكي تكون السلطة ذات صورة جديدة تتبع مبدأ الاهمام بالذات وتتدخل بعلاقة الفرد بذاته وبالآخر، مما يُؤكد على دخول السلطة في كافة تفاصيل الانسان.

اذن نستنتج أن هذا المبدأ يمكن أن يشكل علاقة الانسان بذاته، وينتج الوعي، لكن من دون اعتبار أن العودة للماضي هي الحل، بل تكون الانطلاقة من الواقع وتغيير التفكير لكي يستطيع الفرد مجابهة علاقات السلطة التي تعترضه في حياته، سواء في المنزل او العمل او الدراسة أو مع الدولة.

على نقيض المبدأ اليوناني الذي يعلي من شأن الاهمام بالذات، يرجعنا فوكو الى المبدأ الديكارتي المتمثل في الكوجيتو المعروف أنا أفكر اذن أنا موجود، ولحظة انبثاق الفلسفة الديكارتية، أي في فجر الحداثة ومع أبي الفلسفة الحديثة ديكارت، الذي جعل العقل هو الوسيلة الأولى للمعرفة، خاصة وأنه أعدل قسمة بين الناس، وبالتالي صارت الحداثة تهتم بالعقل على حساب اللاعقل و يُهمش الآخر ويستبعد، وصارت منذ اللحظة الديكارتية هي الإعلان عن أولوية العقل، وعقلنة كل شيء، ان الفراط في التعقل حسب فوكو قد ألغى الاختلاف فصار المجنون منبوذا وعنصرا شاذا في المجتمع لأنه يخالف العقل، بالرغم من أن الجنون له بعد جمالي في الحياة ويضفي المرونة على طريقة العيش. اذن منذ تلك اللحظة تراجع مبدأ الاهمام بالذات وأقصاه ديكارت من حقل التفكير الفلسفي، ومجد فلسفيا اعرف نفسك، خاصة في كتاب التأملاتméditations ، حينما وضع مبدأ البداهة كما تعطى بالفعل للوعي، أي معرفة الذات باعتبارها شكلا من أشكال الوعي.[2] لم يعط ديكارت المساحة الكافية للذات لكي تلج الى أعماق ذاتها وتتعرف أكثر على جوانبها الجمالية، من حيث أن مهمتها هي اكتشاف الحقيقة وفقط، وأنها شكل مميز للوعي فقط دون غيره من الجوانب الأخرى كاللاوعي لأن كل فرد له جانب غامض لاشعوري في وعيه، وكذلك الجوانب المتعلقة بالمشاعر والأحاسيس، واختزلها في مجرد اكتشاف الوعي فقط، ويكون هذا الاكتشاف عبر البداهة التي تعد أساس

---

(1) جيل دولوز، **المعرفة والسلطة مدخل لقراءة فوكو**، مرجع سابق، ص112، 113

(2)ميشيل فوكو، **تأويل الذات**، دروس ألقيت في الكوليج دو فرونس 1981، 1982، تر: الزواوي بغورة، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان، 2011، ص23

التفكير العقلي، وبالتالي يُقصى الجانب الانطولوجي والفني في الذات وتصبح مجرد آلة منمطة للكشف عن الحقائق، وبهذا تنغلق الذات على العقل ولا تنفتح على الآخر، ولا حتى على قدراتها المخفية التي تستكشفها انطلاقا من التأمل الذاتي من خلال إعطاء مساحة لنفسها، لإخراج كل ابداع فيها وحتى للاعتراف بنفسها ومن ثم بالاعتراف بالآخر، لأن علاقة الذات بالحقيقة علاقة بديهية فقط، فالحقيقة لا تخدم الذات ولا تقوم بمساءلتها أنطلوجيا حسب ديكارت وهي معزولة عنها، ولا تعمل على خلق أي جانب فني فيها، لأن الحقيقة حسبه عقلية فحسب، ومهمة الذات مقتصرة فقط في اكتشاف الحقائق والمعارف، بينما مهمة الذات الحقيقية هي اكتشاف خبايا الواقع وخبايا النفس، وخاصة في أنظمة السلطة.

لتأكيد فكرة الاعتراف بالذات من خلال وصف نفسها كذات جمالية، تدرك الحقائق الإبداعية في ذاتها، تستند الفيلسوفة الأمريكية المعاصرة **جوديث بتلر judith butler** (..**–1956**) الى تعميم التجربة الأخلاقية للذات عبر التاريخ، والتأكيد على فكرة اعتراف الذات بذاتها ووصفها لنفسها، ومن ثم الاعتراف بالآخر، وذلك بالاستناد على موقف فوكو في الاهمام بالذات، الذي ركز على العمليات الإبداعية في الذات، وإخضاع هذه الأخيرة للمساءلة النقدية، لكي تتكشف كل الحقائق الخاصة بالذات، اذ تقول بتلر أن الحقيقة عند فوكو تعني "أن اخضاع نظام حقيقة ما الى المساءلة، بنظام يتحكم بتخليق الذات، يعني اخضاع حقيقة نفسي للمساءلة، وهو في الواقع اخضاع قدرتي على قول الحقيقة عن نفسي وعلى تقديم وصف لنفسي للمساءلة"[1] اذ ان فوكو يبرر علاقة الذات بالحقيقة من نقطة نظام الحقيقة الذي لا يعني مجرد اكتشاف المعارف وفقط كما صرح بذلك ديكارت، وانما عبر العلاقة المتبادلة بينهما من حيث أن الذات تكتشف الحقائق، وبالتالي فهي نتاج ذاتي وتمثل لها، وبالتالي وجب أن تخضع لكافة أبعادها وليس العقل فحسب، ومن هنا تكون الحقيقة قادرة على مساءلة النفس، في قول الصواب من الخطأ، وفي وضع الذات تحت محك الحقيقة، عبر وصفها لذاتها واكتشاف أبعادها النفسية والاجتماعية والجمالية والانسانية، وتعزيز فعل الاعتراف المتبادل، بمعنى أن تعترف الذات بنفسها بكينونيتها وبكافة أبعادها ومن ثمة تعترف بالآخر، فليست مهمتها اكتشاف الحقائق وفقط، بل تعتمد على معايير مرتبطة بالنفس، وبالتالي يتحدد الاطار العام للاعتراف باعتباره بعدا أساسيا في مبدأ الاهمام بالذات، واخراجها من قفصها الذي انكبت عليه، دون أن تفهم نفسها وتعرف ما الذي تحتاجه لكي تواصل العيش في رحاب العلاقات الإنسانية الأصيلة.

---

[1] جوديث بتلر، **الذات تصف نفسها**، تر: فلاح رحيم، ط، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2014، ص66

ان الانهمام بالذات كتقنية للتذاوت والوعي بالعلاقات التي تهدد الانسان دون أن يدري، فعليه أن يعيد الاتصال بذاته ليكتشف حينئذ مبادئ تساعده على خلق علاقات جديدة لتخطي معايير التحكم المسيرة للذات، التي شهدت على مر التاريخ مسيرة حافلة بتعريضها للتهميش و بإسكاتها وعقابها، عبر نطاق السلطة التي تنوعت في احتكار الذات وفي اضطهادها، سواء عبر سلسة حكم علنية عقابية أم صامتة كالانضباط، وكما تجسد في السياسة الحيوية اليوم، اذ صارت الذات مجرد انتاج تستغله السلطةة لوضع جاهزيات أمنها وتدابيرها السياسية على الانسان، وتغييبها روحيا وقيميا.

ثانيا– حضور ميشيل فوكو في الخطاب الأخلاقي المعاصر:

ان الأحداث الراهنية التي شكلت الواقع اليوم، والتحولات التي عرفها مجال العلم البيولوجي بتقاناته التجريبية، خاصة فيما يتعلق ببيولوجية الانسان وتشريحه تكثيف التجريب عليه، قد جعلت الانسان متخوفا على مصيره المستقبلي، لأن التجريب الهائل عليه قد يحوله الى حطام، خاصة الاختراعات الأخيرة وما تحمله من تهديدات وتغييرات للإنسان، في طبيعته وفي ذاته، لكي يخدم السلطة أكثر، فكلما زادت التجارب على الانسان زاد نفوذ السلطة أكثر، مما زاد من توتر الأمور، وعليه لم يعد الانسان ذلك الكائن القيمي، الذي يستغيث بحدوده الأخلاقية لحماية نفسه، بل صار كتابا مفتوحا لكل سلطة أرادت تغيير العالم وكسب رهان السيادة عبر كسب رهان الحياة أولا، فالإنسان الذي انبهر بالطبيعة واعتبرها رقعة تأمل واكتشاف أسرار الكون فقط، قد أصبح اليوم يسيرها بنفسه، ويكتشف باطن الأمور ويعمل على تغييرها، عن طريق الخلط المخبري، الذي ينذر بفناء النوع، لهذا قام في الفكر الأخلاقي المعاصر مجال جديد، معنون بالبيواتيقا أو الأخلاقيات البيولوجية، بمعنى أن لتلك التجارب أخلاقيات وجب أن تتحلى بها، وهي أخلاق ضابطة لسلطة التقنية، يفرض عليها التفكير في إنسانية الانسان وروحانيته، وقيمه التي لا تستقيم حياته بدونها، ولا أن تعتبره مجرد مادة معرضة للتجريب فقط، لا لشيء الا لأن السياسي انساق وراء المنفعة والطمع.

يعرف الخطاب الأخلاقي المعاصر أنه خطا يخالف للخطاب النظري التقليدي، ذلك الذي يبحث في مواضيع نظرية بحتة، كمعرفة أصل الفعل الأخلاقي والتساؤل عن أصل الخير والشر، أو فعل خُلق ما أو تركه، وانما هو خطاب من نوع جديد، لا يُقيم قطيعة مع الفكر النظري، ونما هو مرحلة تكميلية له، لأن عصر المواضيع الميتافيزيقية والتفلسف النظري قد مضى مع العصور السالفة، أما اليوم بفعل التقدم العلمي في كافة العلوم، لابد للأخلاق ان تواكب هذا التقدم ولا تتراجع، لأن هدفها هو حماية الانسان من أي ضيق قد يصيب انسانيته، لهذا صارت الاخلاق تطبيقية،

أخلاق مناهضة للتطور العلمي، وضبط الاستعمالات المنحرفة على الانسان، وتعد البيواتيقا من أهم هذه الأخلاقيات الضابطة لسلطة التقنية.

يعرف هذا التخصص بأنه بحث أخلاقي تطبيقي في القضايا المطروحة من طرف التقدم البيوطبي، وهي دراسة متعددة الاختصاصات لمجموع الشروط التي تستوجبها تسيير الحياة الإنسانية، في إطار التطورات السريعة والمعقدة للطب والبيولوجيا.[1] اذن فهي علم له شروط ومبادئ محددة، وتكمن هذه المبادئ في حماية الطبيعة البشرية من الاختراقات التقنوعلمية بمختلف أشكالها، والتي أخذت صفة التعقيد بفعل الإنجاز المستمر لعلم البيولوجيا والطب، خاصة المحسن للحياة الإنسانية بصفة مفرطة، وظهرت البيواتيقا كتخصص بداية مع طبيب السرطان الأمريكي فان بوتر 1970، في مقال موسوم بالبيواتيقا علم البقاء على قيد الحياة، ثم تحول الى كتاب البيواتيقا جسر نحو المستقبل، عرض فيه خطورة التجريب على الحي الإنساني، وضياع مستقبل الانسان في ظل هذا الإنجاز العلمي الرهيب، الذي يشكل خطورة اذا ما تطاول على الحياة، فظهر هذا العلم للبحث عن الحدود الإنسانية المحافظة على الصفة الثابتة للإنسان الذي جاء بها طبيعيا، ولابد من الإشارة هنا أن الحد من الاستعمالات المفرطة للتقنية هو حد من غرض التعديل والتغيير وليس لغرض التطبيب والقضاء على العاهات، لأن الانسان يحتاج الطب دوما للاستمرار في حياته لأنه يساعده على القاء على المرض والعلاج، وتخطي الكثير من العقبات الناتجة من المرض، لكن في حدود العلاج، ويبقى دون ذلك هو تدخل في الطبيعة الإنسانية، أي خلط الجينات ومحاولة تجاوز القدرات البشرية العادية الى قدرات خارقة، كما نرى ذلك في أفلام الخيال العلمي والروايات العلمية، وكذلك تجاوز الذكاء البشري الى آخر اصطناعي، وكل ذلك يكون عبر الأجهزة التقنوعلمية وآخر ما وصل اليه علم البيولوجيا، الذي يهدف للوصول الى إنسانية جديدة، ولهذا التدخل عواقب وخيمة على سواء على الانسان أو بيئته، فربما يتغير الكون برمته وتصبح الطبيعة الإنسانية تعاني من الهشاش، عبر الانتشار الهائل للأمراض والفيروسات التي لانعرف مصدرها.

ثم ساد هذا الخطاب في الأواسط العلمية والفكرية، في جميع المجالات لأنه خطاب شامل التخصصات، ذو طابع تعددي، بمعنى أن اللجان التي تفصل في الموضوع المتعلق بحياة الانسان ومستقبله، هي لجنة مكونة من العديد من المتخصصين في عدة المجالات فلدينا رجال القانون الذين يعودون للدستور المتعلق بالكرمة الإنسانية لإصدار الاحكام

(1) محمد جديدي، **ما البيواتيقا؟**، ط1، منشورات الوطن اليوم، الجزائر، 2020، ص 59

وكذلك الطبيب وفيلسوف الاخلاق ورجل الدين، لكل نظرته حسب تخصصه اذ تجمعهم قضية الحفاظ على الانسان وحياته.

في ذات المنحى عمل فوكو على نقد هذا التحكم البيولوجي على الأجساد، أو بالأحرى عمل السلطة في المجتمعات الحديثة والمعاصرة، عبر خدماتها المتغلغلة في كل ذرة من ذرات المجتمع خاصة ما جاء به مبحث السلطة الحيوية، وما تجسد في وظائفها غير أن خطابه لم يكن خطابا مستقلا بذاته كالبيواتيقا وانما كان في اطار نقد السياسة التي تستغل الأجساد لتحقيق طموحاتها المتمثلة في السيطرة على المجتمع عبر تقنيات التنظيم الحيوي، وهذا الجزء الرئيسي في تخصص الاخلاقيات المعاصر الذي يرى أن البشر معرضين للمساس بجوهرهم وبذاتهم، مادامت التقنية صارت تبسط نفوذها داخل الجسد، ثم أن البيواتيقا تركز على القيم، الأمر الذي يتخطاه فوكو، وبهذا نجد مبدا الاهمام بالذات كواجهة متميزة في فلسفة فوكو، للدفاع عن الطبيعة الإنسانية، والحفاظ على هشاشة الذات وآلامها النفسية واغترابها الذاتي، وبعدها الجمالي الإبداعي، واسترجاع حيويتها بعدما همشتها حضارة السلطة.

يذهب فوكو الى اعتبار أن الطب انساني بالدرجة الأولى، لأنه طريقة في الحياة وعلاقة متبصرة إزاء الذات، ثم ان الحفاظ على الذات وبناءها بالشكل الصحيح هو محور الممارسة الطبية.[1] ان الطب الذي جاء من أجل الانسان ذاته وجب أن يُسخر لخدمته ومعالجته والرقي به وبصحته، وكذلك الحفاظ على الذات من كل الشرور والامراض التي تصيبها لاسيما النفسية منها، فمهمة الطبيب دوما القضاء على المشاكل التي تصيب الجسد ووصف الدواء لكل داء، وله أيضا واجبات اخلاقية ومهنية تلخصت أغلبها في القسم الأبقراطي، الذي ينص على احترام المريض والانسان وكل خصوصياته، سواء كان شخص راشد أو حتى جنين، لأنه في نهاية الأمر انسان مكرم بالعقل وبالروح الطاهرة، لكن الطب اليوم أخلف وعده في صون الانسان وكرامته وهويته وجوهره، وراح يواصل التقدم ويحاول اكتشاف الحصول على المزيد من الاكتشافات من خلال تعريض الانسان للخطر عبر تكثيف التجريب، كما تهدف البيواتيقا الى نفس الهدف المتمثل في اعتبار أن للطب خاصية إنسانية موجهة نحو الأهداف النبيلة، وخدمة الذات عبر الأخلاقيات المختلفة التي تُتيحها الخدمة البيوطبية، إضافة الى أن البيواتيقا أيضا خطاب انفجر اثر الوقائع التي حصلت في عدة مدن عبر التجارب الصارمة على الأبرياء واهدار الأرواح، مثلما حصل في نورنبرغ، وقد كشف ميشيل فوكو عن خطورة هذا الأمر عندما

(1) ميشيل فوكو، **الاهمام بالذات**، مصدر سابق، ص 25

عرض بوضوح تام تجارب النازيين على اليهود، وعدة مواطنين، وعن العمليات البيولوجية القاسية بهدف زيادة قوى الجنود، وعن الحروب المتوالية التي تتخذ من القاعدة البيولوجية معيارا لها.

كما يمكن اعتبار ميشيل فوكو أطروحة بيواتيقية تدافع عن الانسان في ظل الهيمنة التقنية وخاصة الفيروسية، لأن هناك من يدعو لمواصلة الأبحاث بكل صرامة على الانسان، لأن التقدم التقنوعلمي لا يمكنه الوقوف ولابد أيضا من التحسين من الشخص لأن العلم والعالم في تقدم والقدرات الإنسانية على حالها، وهناك من يرى أن الانسان يبقى انسانا وكائنا مخلوقا ولابد من الحذر حين يتم تعريضه للتقنيات المستجدة، مثلما يؤكد على ذلك فوكو، الذي نحتاج خطابه عن الوباء اليوم وفي ظل سلطة الأوبئة اليوم كما أشرنا الى ذلك سابقا.

ثالثا–الفلسفة كعلاج للذات وانعتاق للروح:

نشأت الفلسفة في أوضاع معينة، يمكن أن نقول أنها مرتبطة بحاجة المجتمعات الأولى للتفلسف في ميدان الأخلاق والاطلاع على الكون وغيبياته من خلال البحث قضايا ميتافيزيقية بحتة بغرض المعرفة، فلكل عصر خصوصيته الزمانية والمكانية، وحاجته المعرفية والتاريخية، وقد اتهم الفلاسفة أنهم يتفلسفون داخل مدن الأحلام والأبراج العاجية التي لا تفيد حياتهم وواقعهم شيئا بل هي مجرد إشكاليات نظرية، لهذا الأمر كان لابد لهم من الولوج في قضايا تطبيقي، خاصة وأن الواقع تغير وتغيرت كافة المنظومات المعرفية لاسيما القيم، وهذا كله راجع الى التقدم الحاصل في العالم، خاصة في الحقب الحديثة والمعاصرة، أين شهد فعل التفلسف تغيرا صاحب التغير العلمي المعروف، وعمل الفلاسفة على مواكبة التطورات التي حدثت في كافة المجالات خاصة بعد أن تعرضوا للنقد اللاذع اثر عدم اهتمامهم بالوقائع الاجتماعية، لعل هذه الأخيرة أثبت للإنسان محدوديته في حل المشاكل التي تعترضه، لأنها أثرت في ذاته وفي تفكيره حول مستقبله، خاصة وأنه صار يعاني الاغتراب والشروخ الأنطولوجية والذاتية، نتيجة الافراط في استعمال التكنولوجيات التجريبية عليه، وانتشار الحروب المدمرة للعالم، والمشاكل الغذائية والثقافية التي نتجت بسبب الأزمات المختلفة، فصار الفيلسوف مدعوا بقوة للتفلسف في الراهن والحديث عن الآثار التي تصيب الانسان ومستقبله، وعن كيفية اجتناب حدوث المشاكل، فاتجه الفلاسفة الى تشخيص الواقع المعاش وتحديد الامراض الاجتماعية ، عبر الحكمة باعتبارها دواء للقلق الانطولوجي، ومعالجة غربة الذات، والاجابة على العديد من الأسئلة التي لم يجد لها الانسان جوابا، واستعمال التأويل الذاتي للحصول على مضامين ترتهن الى رؤية معينة للذات وتستبطن في ذات الوقت حاجة الانسان الماسة الى استرجاع قيمه المهدورة والتي غيبتها الوقائع المادية والسلطوية.

وبالحديث عن الواقع السلطوي نستحضر بالدرجة الأولى ميشيل فوكو، الذي فتح ملف السلطة التي حاربت الفرد ودخلت حتى للمنازل ورافقت الانسان في معظم جوانب حياته، وأوقعته في شباك نضالها ضد الانسان، ومارست عليه ممارسات قمعية، ففقد الانسان مكانته الاجتماعية والثقافية، وصار يعاني التشتت والضياع، فلابد أن يسترجع مكانته الغائبة، عبر النضال الفلسفي والرجوع الى الذات والاستغاثة بالفلسفة باعتبارها علاج روحي للإجابة عن هموم الانسانية ومن ثم أعاد للمهمش أحقيته بالمركز، عبر تسليط الضوء على الأماكن التي لها أهمية لكنها لم تعد كذلك اثر الانتشار العميق لميكانيزمات التسلط والتحكم.

يؤكد على أهمية الفلسفة وعلاقتها بالذات، بحيث "أن الفلسفة من حيث هي تساؤل حول الممارسة البراكسيس–هي بذات الوقت تساؤل حول الانسان، أي حول الذات الجامعة للتاريخ"[1] أي أن الفلسفة لم تعد ذلك التفلسف النظري في موضوعات لا ترتبط بالواقع الاجتماعي، وانما صارت فعلا وممارسة، تمارس من قبل الفلاسفة داخل الأواسط الثقافية والاجتماعية، ولم تعد مقتصرة على الجانب الدراسي البحث أو الأكاديمي، لأن الواقع صار عبارة عن مشفى للأمراض الذاتية والتي تستدعي تشخيصا، وهي تشخيص للراهن ولعلاقاته من قبل الفلسفة، التي تركز على السمات الروحية للمواضيع، وتطوير اقتصاد جديد للعلاقات الاجتماعية، يكون بخلاف الخطاب السائد، لكي تتغير حياة الانسان، وينغمس في الممارسة، وتهدف هذه الأخيرة الى تغيير الوقائع، والنهوض بالإنسان الى ما يمكن أن يرتقي به لأحسن حال، للحرية الذاتية وللاستقلال الفردي البعيد عن الهيمنة السلطوية، وبهذا يكون الانسان قد صنع حدث تاريخي مهم، يذكره التاريخ في كل مرة، كما ذكر لنا التاريخ الكثير من الأبطال الذين ساهموا في تغيير الواقع، وتغيير مصير أمة بأكملها، خاصة حين يتعلق الأمر بالثورة وبالحرب، فيعمل الفرد على تخليق أسباب للرهان على مصير جديد، لا يكترث لمآسي الماضي ولا لآلام الراهن، فالذات دوما هي من تصنع التاريخ عبر القيام بمحاولات جريئة خاصة حينما تقترن بالفلسفة، فهذه الأخيرة دوما تدفع الذات الى تجاوز كل علاقة أو بنية لاإنسانية تقف في وجه التفكير الإنساني السليم وفي طريق الصواب، وكعقبة في وجه التغيير، وهكذا ينتج التاريخ حركة تعبر عن انعتاق الذات من وجودها السلطوي، ثم ان هذا التغير يطرحه الفيلسوف باعتباره بطلا تاريخيا يحول مهمة الفلسفة أولا من النظر والتأمل الى واقع البراكسيس، أي العمل على صنع واقع جديد يتلاءم مع مقتضيات العصر وقضاياه من جهة، وتجسيد مظاهر الطبيعة الإنسانية الخلاقة والتي تأبى التبعية من جهة أخرى.

---

[1] ميشيل فوكو، **هم الحقيقة، مختارات**، تر: مصطفى السناوي، مصطفى كمال، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، 2006، ص25

يؤكد فوكو على مقدرة الفيلسوف في التجاوز الواقعي للبنيات، عبر نظام منطقي، خاص بمنهج محدد، هذا المنهج يتحدد في الفلسفة الماركسية، التي لا تعني مجرد نظام أو نسق فلسفي بل هي مهمة ومشروع للإنجاز، خاصة وأننا دائما في حالة انتقال، وإنتاج وتفكيك.[1] يحدد فوكو معنى التغيير بالإشارة الى أكثر نظرية قدمت رؤية حول تغيير الواقع، وان شهدت أفولا فيما بعد، وهو ما عبرت عنه النظرية الماركسية التي ترى أن الحياة عبارة عن تغيير ومقاومة وتعبير عن تجديد وابداع مستمر، من أجل تحقيق مطالب الشعوب المستبدة والمحرومة، والابتعاد عن الانتهازيين الذين يستغلون الآخر لتلبية مصالحهم الخاصة، في مقابل تحطيم آمال البقية، وهي بذلك منحازة للطبقة العاملة في صراعها من أجل التغيير وكسر هيمنة الطبقة المسيطرة، فيكون هنا الفرد في حالة دائمة من التناغم الذي يدفع لاكتشاف الحدث الذي هو بحاجة اليه، ولا تكتفي بالصمت والسكوت، بل عبر العقل النقدي الذي يطمح لبناء انسان فاعل في مجتمعه، وفي ذاته، وبالتالي وصف فوكو الماركسية بوصفها شكلا من الممارسة الخلاقة، جاعلا من الانسان الذي يطمح للتغيير شبيها بالإنسان الماركسي، بالرغم من نفيه الانتماء للماركسية لكن يظهر أنه معجب بالتغيير الذي يشكل نواة تلك النظرية.

ويستند فوكو الى الرؤية النقدية الكانطية، حين عرض كانط سؤال الحاضر كحدث فلسفي ينتمي اليه الفيلسوف حين يتحدث في أمر ما، ومن هنا تصبح الفلسفة كفضاء لانبثاق الحاضر ومساءلة الحاضر، وأن الفيلسوف ينتمي الى الحاضر قبل انتماءه لأي سراب أو لأي مذهب.[2] وباعتبار أن الفلسفة حديثا عن الراهن، يرى فوكو أن كانط الراغب في بلوغ مساعي التنوير الإنساني، عبر النظر في الواقع ومساءلته والبدء من الواقع، من أجل معرفة كل الأحداث التي تدور في خضمه، والتي تشكل هاجسا اجتماعيا ومعرفيا للإنسان وتمنعه من مواكبة التنوير، وبالتالي ستزيل الفلسفة ذلك الغموض المتمثل في مشاكل الحاضر، وينساق الفيلسوف وراء معالجة قضايا مجتمعه وواقعه، لأن انتماءه لمذهب ما لامعنى له مادام لم يوظف معارفه في التفكر في الأزمات، بل سيقع في السفسطة المذهبية، التي تشغله عن مجتمعه وعن ذاته باعتبارها انتماءا للوسط الاجتماعي.

---

[1] مصدر سابق، ص 26

[2] Michel foucault, **le gouvernement de soi des autres**, cours de collage de France 1982, 1983, édition Gallimard, France, 2008, page 14, 15

يقول فوكو أن الحقيقة هي السبب النهائي للفلسفة[1]، فالفلسفة تهدف الى الكشف عن الحقائق، وكل تفلسف هو وسيلة للكشف عن حقائق الأمور، كما أن غايته دوما الوصول الى حقيقة الانسان المتخفية وراء مظاهر الاستبداد والتسلط، وإعادة احيائها من جديد، وتخطي كل مظاهر الهيمنة والسيطرة بمختلف درجاتها، والبعد عن السلطات المفارقة للذات والتي لطالما تحكمت في الانسان وقيدته، وأعلنت وجودها في مكانه، فلم يستطع التعبير عن ذاته أو كينونته كون أنه يحد بكل أنواع السلطات السياسية والمؤسساتية والاجتماعية، خاصة وأن التحكم في الإنسانية قد صار في مصاف الاكتمال التام خاصة من ناحية التدخل في الحياة البيولوجية مع التطورات الهائلة، اذ انطبعت السلطة في الذات وكبلت الحريات، ومن هنا وجب إعادة التفكير في المبدأ السقراطي من جديد، ذلك الذي يهتم بالذات وفتح المجال للحريات الفردية والذاتية، التي تستطيع تقرير مصيرها، وتخطي كل قرار خارج عن نطاق ذاتها، خاصة وأن السلطة تحطم الذات، فلابد أن يعي الفرد ذلك، ولا ينساق وراء التبعية، بل يستند الى صوت عقله وقدراته الذاتية، ثم ان هذه المهمة ينطلق منها الفرد ليُسمى بعد ذلك مثقفا من نوع خاص، وليس مثقفا بالاسم والشكل فقط، مثقفا لا يجتر المواضيع السياسية ويكتفي بالحديث عنها، وإقامة المناظرات والجدالات حولها، كما سادت العادة لدى الأشخاص الذين يدعون أنهم مثقفين.

رابعا–مهمة المثقف في ظل التجاوزات على الانسان:

ان **المثقف L'intellectuel** شخصية فكرية متميزة، تأخذ منحى نقدي تستقيه من الفلسفة الحقة التي تعمل على النظر في الواقع، باعتباره هم اجتماعي وجب تغييره تغيير جذري وليس بمجرد الاجترار والتكرار واللهث وراء المصالح، وانما يعتمد المثقف على التصورات الفلسفية الهادفة الى صنع التاريخ والتغيير، وتحديد طبيعة العلاقة بين الفعل والممارسة، بأن تكون علاقة تحليلية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وليست علاقة جوفاء، اذ يهتم التحليل بالمواضيع التي تشكل المصير الجمعي للشعوب، وليس بالمواضيع الهامشية التي لا تحرك ساكنا ولا تُغير شيئا، وانما تثير الجدل والفوضى بدون نتيجة، بهدف الثورة على القديمة، اذ تبدأ تلك الثورة بالتغيير من الذات أولا، ثم تنطلق في النظر في الواقع تحليلا وتغييرا.

(1) Michel foucault, **leçon sur la volanté de savoir**, **cours de collage de France 1970–1971**, suivi de le savoir doepide, Gallimard, France, 2011, page 34

لا يُعنى المثقف بالتصريح للآخرين بما عليهم فعله وبأي حق سيفعلون ذلك، ولا أن يشكل الإرادة السياسية للآخرين، وانما يقوم بتحليلات تعتمد على إعادة مساءلة البديهيات والمسلمات وزعزعة العادات، والتفكير في إعادة النظر وإعادة أشكلة القواعد والمؤسسات.[1] اذن فلا بد للمثقف أن يتصرف بعقلانية ولا يتجه الى فكرة قيادة القطيع وتعليمهم اتباعه لأنه يملك الصواب ويعرف الحق من الباطل، أو ما يجب أن يفعلوا، كما يفعل القس أو رجل الدين، أو تشكيل التجمعات السياسية، وتحريض الجموع على القيام بانقلابات سياسية للمطالبة بتغيير النظام مثلا، أي تشكيل فعل الإرادة السياسية، وانما وظيفة المثقف الحقيقية هي النظر في الواقع بداية بنفسه باعتباره مواطنا داخل المجتمع ويتعرض لنفس الامور المألوفة التي يتعرض اليها الجميع، وبنفس القدر من الضغط لأنه غير مترفع عن الواقع وانما هو فرد يشرط الناس همهم سواء الفكري أو الاجتماعي، لذا تكمن وظيفته في تحليل الواقع تحليلا عميقا عبر مسائلة كل الهياكل الاجتماعية المسؤولة عن حياة الانسان، ووضع نقد جذري لها، باعتبارها ميادين وجب أن تخدم الانسان وألا تنحاز عن وظيفتها الموكولة لها أو تتحول الى سجن أو عقوبة أو مؤسسة تحكمية مثل المستشفى والجامعة والمشغل وغيرها، كما أن المثقف يحاول تغيير طريقة تفكير الجموع الى ما هو أفضل، خاصة فيما يتعلق بالخضوع والاتباع الاعمى للأنظمة الفكرية والمعرفية التي تدعي اخراج الانسان من جهله ومن وضعه الراهن، لكنها في الحقيقة ملجمة بلجام السلطة، وترتدي ثوب التسلط على الانسان، كما يحاول تغيير طبيعة عملهم لكي يكون الكسب الحقيقي لصالحهم وليس باعتبارهم هم المكسب الحقيقي للسلطة، التي تحاول نشر عادات معينة ليتقيد بها الأفراد، وهي عادات مرتبطة بمراسيم يقوم بها الافراد مرتبطة بالتنظيم وهذا ما يتوضح في السلطة الانضباطية والحيوية وعند انتشار الأوبئة، فتفرض السلطة عادات صارمة وغريبة، من أجل عملها السياسي الذي يهدف الى نشر السلطة على أكبر نطاق، فلابد من إعادة النظر في تلك الانضباطات التي تكبل الذات وتضعها في قضبان التخلف، وتخطي كل العادات المعروفة الى عادات مناسبة للأفراد، من أجل استرجاع الحريات المهدورة واسترداد قيم الذات المرتبطة بجماليتها، التي غيبتها الأفعال السلطوية على الجسد وعلى الذات.

بطبيعة الحال لا يمكن عد المثقف شخصا حاملا للقيم الكلية، بل له وظيفة جزئية متصلة في جهاز الحقيقة عبر تخصص ثلاثي القيمة، بداية بتخصص من حيث موقعه الطبقي، والثاني متعلق بظروف الحياة وعمله باعتباره مثقفا له مجال بحث، وله متطلبات سياسية واقتصادية يذعن اليها أو يواجهها ويثور عليها في المستشفى أو الجامعة، تخصص

[1] ميشيل فوكو، **هم الحقيقة**، مصدر سابق، ص 116

ثالث مرتبط بسياسيات الحقيقة في المجتمع[1]، بحيث أن المثقف لا يدافع عن القيم الكلية للمجتمع، وألا يدعي المثالية في تمثيله لكافة القيم، أو يدعي أنه حاملا لها، وانما وظيفته توظيف تجاربه وقدراته تحليليا ونقديا في قضايا اجتماعية، عبر ترسيخ ثلاث قيم في المجتمع تنطلق من حياته وواقعه، باعتباره بداية مثقفا له انتماء طبقي يعبر عنه، ويمثل الأقلية التي تنتمي لذلك الموقع، كما يحدد طريقة العمل بكل حرية انطلاقا من وضعه الذي يتموضع فيه، ويلاحظ كل الظروف التي تتعلق بطبيعة العمل وكذلك بالمشكلات التي تحدث للعمال من قبيل الظروف القاهرة وقواعد الانضباط التي تفرض على الجميع، سواء في العمل أو الجامعة، معتبرا أن الامتحانات وطبيعة سيرها والصرامة التي تحويها، هي عبارة عن عملية تساهم في تدجين الفرد، لتتكون في ذهنه العقلية الانضباطية، لأن هذه أهداف السلطة في تحكيم المجتمع، ومن ثم يحاول المثقف طرح الأسئلة حول سياسات الحقيقة وليس الحقيقة ذاتها، لأن هذه الأخيرة تهتم بالبحث عن موضوع المعرفة و مشاكل الحقيقة، وانما عن طريق النظر في سياساتها التي تتضمن البنى المسؤولة عن انتاج الحقيقة، وترويجها وأدلجة الخطاب، لكي يكون خطابا سلطويا.

من هنا نستنتج علاقة فوكو بنيتشه بكل وضوح، لأن فوكو يرى أن الوظيفة السياسية للمثقف مرتبطة بدقة بمشكلة انتاج الحقيقة، لأن كشف العلاقة بين الحقيقة والسلطة له صدى داخل المجتمع، ويمكنه بناء سياسة جديدة للحقيقة، وعند نيتشه الحقيقة هي نتاج ويؤكد فوكو على أن مهمة المثقف هي الانكباب على هذا النتاج.[2]لعل المثقف يقوم بمهمة محددة للمجتمع وهي كشف كيفية تموضع الحقيقة مع السلطة، وانطباعها في كل المعارف والقوانين الموجهة للأفراد، وكشف كل الملابسات التي تقمع الأصوات وتهيمن على الذوات، لأن الجميع صار يشهد لها بذلك، لكن لا أحد يملك جرأة قول الحقيقة، فينكب المثقف على هذه الجرأة ويعمل على قول الحقيقة، التي تؤدي الى حدوث رد فعل داخل المجتمع الذي لطالما عانى من الاستبداد السلطوي، وبالتالي ينكشف عن وجه جديد من الحرية عبر تكوين سياسة جديدة للحقيقة، يكون فيها الانسان هو الفاعل البارز داخل المجتمع، وليس ذلك المهمش، من خلال ميكانيزمات الحقيقة التي تبرز حضوره، وبهذا يكون المثقف قد أنتج حقيقة جديدة ليس عير ايقاظ الوعي للجماهير فقط، وانما

---

(1) ميشيل فوكو، نعوم تشومسكي، **عن الطبيعة الإنسانية**، تر: أمير زكي، ط1، دار التنوير للطباعة والنشر، لبنان، 2015، ص 202

(2) ميشيل فوكو، **الانهمام بالذات**، مصدر سابق، ص110، 111

بكشف أنماط التحكم السابقة، وبناء أنماط جديدة، تتخللها حقائق إنسانية لاسلطوية، هكذا تكون الحقيقة أيضا كنتاج لدى نيتشه، مما يُبرز نيتشوية فوكو.

من جانب آخر ميز فوكو بين نوعين من المثقفين، العمومي والخصوصي، بحيث أن العمومي يمثل وعي المجتمع ككل كونه حاملا للحقيقة ومدافعا عن مشاكل العدالة، وله نظرة شاملة للتمييز بين الصواب والخطأ، بينما يملك الخصوصي عددا معينا من المعارف يوظفها لإجراء نقدا محددا داخل قضايا جد محددة.[1] أي أن المثقف الذي يحتاجه المجتمع هو ذلك المثقف الحقيقي أي الخصوصي، الذي يتمتع بروح النقد والقدرة على التغيير مهما ملك من معارف ولو كانت قليلة ومحدودة، ويوظفها في القضايا التي تعبر عن المشكلة الحقيقية للأفراد، ولا يروج للحقيقة، وانما يريد سد الثغرات التي يعاني منها مجتمعه، عبر تشخيص المرض وإيجاد الحل في قضايا محددة تخص ميدانه وتشكل هما عويصا يخنق الأفراد، كما أنه لا يسن القوانين ولا يقدم النصائح، بل يمارس يقظة سياسية، تهدف للانفراج وإنتاج حقيقة جديدة، في حين أن العمومي يحاول عرض الحقائق السائدة حول الأنظمة السياسية والعدالة والمساواة واقتراح الحلول فيما يخص طبيعة الحقائق والأنظمة، ويدافع عن نظام ما، ويصدر الاحكام حول النظام الناجع في المجتمع، ويحاول التمييز بين الصحيح والخطأ، وهنا يكون هذا المثقف شخصية هامشية تهتم باجترار الحقيقة لا انتاجها، ويمثل ظاهرة صوتية، تثير التجمعات والحديث في القضايا التي لا تعالج هم الفرد، أو التذبذب الذي يعاني منه، في هذا السياق يعبر **أنطونيو غراميشي**[2] **Antonio Gramsci (1891–1937)** عن مهمة المثقف داخل المجتمع، والتي ترتبط بالمنحى النقدي أيضا، لأن المثقف حين ممارسته لمهنته، يبدأ بالمنظور النقدي للواقع، قبل ممارسته مهمة ايقاظ الوعي الاجتماعي، وبهذا يكون قد ضمن اتباع الجماهير له، عبر الفعل السياسي والاجتماعي الذي يمارسه بكل فطنة ونزاهة، اذ يرى غراميشي أن الجميع مثقفين، لكن لا يمكن للجميع أن يقوم بمهمة المثقف، لذلك فقد ميز بين نوعين من المثقفين.

---

[1] مصدر سابق، ص 109

[2] **أنطونيو غراميشي**: فيلسوف وسياسي إيطالي، كتب دفاتر السجن أثناء سجنه حول المواضيع الاجتماعية والتاريخية والفلسفية والأدبية، عمل على ابراز الطابع اللاقومي واللاشعبي للثقافة والأدب الايطاليين وعن المثقفين.(جورج طرابيشي، **معجم الفلاسفة**، مرجع سابق، ص 424)

هناك المثقفون التقليديون المهنيون الذين يحدثون فجوة بين الطبقات لإخفاء وضعهم الحقيقي، لكنها مستمدة من العلاقات الطبقية الماضية والحالية، والتي تخفي ارتباطه بتشكيلات طبقية تاريخية مختلفة، وهناك المثقفون العضويون، باعتبارهم عناصر التفكير والتنظيم لطبقة اجتماعية أساسية معينة، تتمثل وظيفتهم في توجيه الأفكار وتوجهات الطبقة التي ينتمون اليها عضويا.[1] ان المثقف التقليدي حسب غراميشي هو شخص يعتبر نفسه مستقل عن الطبقات الاجتماعية، ويفكر بعيدا عنها، كما يربط الحاضر والمستقبل، لاستنتاج الحلول التي تخدمه، وبالتالي سيكون بعيدا عن الراهن وعن المستجدات التي تحدث في كل عصر وتتبدل، بينما يرتبط المثقف العضوي بعلاج هموم طبقة اجتماعية معينة، والتفكر فيها باعتبارها مستقلة عن الماضي، وبالتالي تتمثل مهمته في تحديد الوظيفة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للأفراد، على أحسن ما يكون، ونشر الوعي الاجتماعي في الطبقة السائدة، دون الاكتراث للماضي.

لذلك فلابد للمثقف أن يلعب دورا ثوريا في المجتمع الذي يعيش فيه، خاصة في عصور التقدم التكنولوجي والعلمي الذي صار يتدخل في حياة الانسان، عبر ايقاظ الوعي، والتفكير في الانسان، والعمل على تشخيص واقعه وتحليله فلسفيا، والرجوع الى النهوض بالذات التي أهملها الواقع الاجتماعي والسياسي، وإعادة احيائها، وردع الاخطار التي يمكن أن تتسبب في فناء الانسان، خاصة في عصر سيادة السياسات الحيوية، كما حللها فوكو، وقد لاقت استقطابا من قبل العديد من تلامذته ومفكري الراهن، لأن هذا المفهوم يعبر فعلا عن الأزمة الحالية المدمرة، ولابد من إيصال صوت الانسان المهمش الى العالم، باعتباره ضحية الحروب الدموية والمناعية، اذن كيف تبلور هذا المفهوم عند المفكرين الذين اعتبروا الانسان ضحية هذا التحكم البيولوجي؟ وكيف نظروا لهذه الازمة العويصة على طريقة ميشيل فوكو.

(1) Antonio Gramsci, **selection from the prison notebooks**, translated by Quentin Hoare and Geoffrey Nowell smith, Elec book, London 1999, page 131

المبحث الرابع: امتدادات السياسة الحيوية الفوكوية في الحقل الفلسفي المعاصر.

ان الفكرة في غالب الأحيان هي وليدة أزمة ملحة في المجتمع، خاصة ان كانت ذات تأثير قوي وتحدث انفجارا على الأواسط الفكرية، لأنها متعلقة بقيمة الانسان ومصيره في هذا العالم، فتصير فكرة لا تموت، ولعل ما ساهم به ميشيل فوكو في سبعينات وثمانينيات القرن الماضي، في الحديث عن تدخل السياسي في البيولوجي، وتحول مهمة السلطة الى سياسة عن الحياة والتدخل في حياة الانسان عبر التنظيم والتعديل الجيني، فكرة أحدثت ضجة، وهو ما أكدته النتائج المتقدمة لعلم البيولوجيا، الذي أسس نظم وبراديغمات تهدف الى المساس بحياة الانسان، وبجسده، عبر تدخلات قوية من فروعها العلمية، التي تخدش هوية الانسان، كما صارت الدول الحديثة تتأسس وفقا لمعطيات السياسة الحيوية عبر سياسات حاكمة تستهدف كل من الجانب البيولوجي للإنسان ودولنة حياته، أي أنها تجعل كل شيء مرتبط بالجسد وحتى الهوية الإنسانية التي صارت عبر الرقمنة تستند الى البصمة، لكي تسهل عليها مهمة تسييس وتسيير الحياة البشرية، ناهيك عن تزويد القطاع البحثي بكل ما يمكن الاعتماد عليه لتعزيز الوصول الى مجتمعات مدجنة ومعدلة وفقا لما تقتضيه مصالح الدولة، ومجتمعات انضباطية، عبر توظيف معارف وتكنولوجيات حيوية خاصة، اذ يشير فوكو الى التقنيات التي تستهدف الأجساد وتعمل على صقلها وترويضها لتكون خادمة للسلطة، وبالتالي قد أفرز فوكو فلسفة حياتية ذات طابع وصفي لما أصبحت عليه حالة المجتمعات الراهنة، كما عمل على وضع رؤية واضحة للاستغلال السياسي الذي يتعرض له الانسان باستمرار، وبالرغم من موته المبكر الذي منعه من مواصلة كشف تغلغل السلطة في المجتمعات المتقدمة والتي أصبحت مجتمعات مادية، تهدف الى الربح المادي عبر المتاجرة بالإنسان، عبر مختلف فروع علم البيولوجيا المعقدة، والتي باتت تثير الرعب بدل من نشر الصلاح والمساهمة في انقاذ الإنسانية، فان فلسفة فوكو البيوسياسية والتي تعبر عن حالة مجتمعات اليوم، قد استلهمها تلامذته، والعديد من الفلاسفة الذين فحصوا هذه الفكرة على المجتمعات الراهنة، وبالرغم من وجود فكرة التحكم السياسي في الحياة البيولوجية منذ القدم، غير أن بصمة فوكو لها سمات خاصة، جعل رواد السياسة الحيوية من بعده لا يبدئون حديثهم بدونه، سواء في التفلسف معه، أو ضده عبر نقده، لكن لا يستطيعون بناء نظرية في السياسة الحيوية من دون اللجوء الى استنتاجات فوكو، وبالتالي لابد من فتح الستار عن الرؤية الحيوية في الممارسات الفلسفية المعاصرة، سواء في العالم الغربي أو العربي، لأن العالم على حد سواء، يشهد سياسات حيوية متباينة، خاصة حين انتشر في عصرنا وباء الكوفيد، فقد وقف العالم وقفة واحدة، أي أن الجميع وقف صامتا أمام هذه الهالة الفيروسية التي أوشكت على دفع البشرية الى العدم، مما يؤكد المصير المشترك للإنسانية،

وعليه نطرح التساؤل التالي: ماهي طبيعة التحليلات التي قدمها رواد السياسة الحيوية الذين وسعوا من طبيعة هذا المفهوم؟ وكيف تتموضع فلسفة فوكو ضمن تحليلاتهم؟ وهذا ماستجيب عنه تحليلاتنا في هذا المبحث.

أولا–التقنيات البيولوجية في فلسفة فرانسوا داغوني ومآلاتها على الانسان:

يعتبر **فرانسوا داغوني**[1] **François dagognet(1924–2015)** الابستيمولوجي والفيلسوف الفرنسي، من أبرز الفلاسفة الذين ذاع صيتهم في الحديث عن المشكلات التي أنتجتها البيولوجيا بعد التطور الكبير الذي عرفته، خاصة وأنها شكلت قضايا عديدة تهدد الانسان ووجوده وكرامته، كما أن العلم تطور كثيرا وفي شتى المجالات، وصار يطرح المشكلات والتي تهدد الانسان، اذ يرى في هذا الصدد أن المشكلات التي تطرحها العلوم الفيزيائية أقل وضوحا من تلك المرتبطة بالقضايا البيولوجية، لأنها تتعلق بالجسد والجنس والانجاب من الناحية القانونية، يشعر المجتمع بالقلق حيال العوامل البيولوجية أكثر من اهتمامه بالأسلحة النووية ومحطات الطاقة النووية، لأن البيولوجيا تهتم بالحياة من الولادة حتى الموت.[2] ان التحديات التي تطرحها العلوم المختلفة كتلك المرتبطة بالسلاح النووي والناتجة عن تطور علم الفيزياء والذرة، والتي يمكن أن تهدد البشرية عبر الحروب التي تستعمل فيها أسلحة الدمار الشامل، وبالرغم من خطورة هذه الأسلحة، غير أنها تتخذ صفة الوضوح ولا تستعمل كثيرا على الشعوب، لأنها ممنوعة، ومع وجود سياسات الأمن الدولي التي تطمئن الشعوب، عكس التطورات السائدة في علم البيولوجيا التي تهدد وجود الطبيعة البشرية، لأنها تعمل بكل صمت وبدون توقف على الانسان، عبر التجارب والتقنيات المتمثلة في الهندسة الوراثية والاخصاب الصناعي والاستنساخ، والتي تتعلق مباشرة بأمور مصيرية لدى الانسان، وبحياته، فالاستنساخ مثلا يؤدي الى فناء النوع وخلق عناصر تخرج عن السيطرة، كما أن التعديل الجيني يفقد الفرد بعض الصفات الطبيعية السوية، لأن العبث بالجينات قد يدق ناقوس الخطر وينقلب الى ضده ويصبح الانسان ناقصا بدل من كامل بسبب الخلط الجيني، كمل أن الاخصاب الصناعي وأطفال الأنابيب والأم الحاضنة قضايا يمكن أن تحقق حلم الانجاب لأحدهم غير أنها تطرح العديد من الأسئلة والنقاشات والجدالات حول أصل المولود، وبالتالي يصير الانسان مجرد كائن يتكاثر فاقدا للخصوصية والأهلية التي تجعل منه انسانا، فهذه الخطورة هي خطورة يومية يعيشها الانسان، وتمس بحقوقه وبقوانينه،

---

(1) **فرانسوا داغوني**: طبيب وفيلسوف فرنسي، من مؤلفاته الفلسفة الحيوية، العقل والأدوية.(جورج طرابيشي، **معجم الفلاسفة**، مرجع سابق، ص 279)

(2) Entretien avec François dagognet et Gérard jorland, et Besnier, **Des lieux de palabres**, éditions esprit, no 144 ; 11, novembre1988, page 58

وتجعل من الإعلان العالمي لحقوق الانسان مجرد حبر على ورق لأنها اخترقت كل بنوده، وهكذا تصير البيولوجيا أخطر من أي علم ومنحرب نووية أو ذرية، لأنها تمارس غصبا عن كل صوت منادي بالتشبث بحقوق الانسان الطبيعية، وبشكل عنيف سيهلك الإنسانية حتما.

وفي ظل التجريب المستمر على الانسان، الذي يقلل من قيمته كبشر مكرم، يُعلي داغوني من الكائن الحي، بما أنه كائنا مميز وتركيبته لبيولوجية جد معقدة، وبطبيعة الحال لا أحد يمكن أن يخترق تركيبته مادامت تتصف بالتعقيد، لهذا فان التجريب عليه سيؤدي الى مخاطر، إضافة الى ذلك يقول عن الكائن الحي: أنه غذى الخرافات والأساطير، انه رمز لكل شيء يتطور ويتجدد ونلجأ اليه في البناء لذلك وجب ان ينظر الى المعيشة أنها ما يجب الحفاظ عليه.[1] فالإنسان هو انسان بفيزيولوجيته وعضويته التي خلق بها أول مرة، بكل أعضائه وقدراته المحدودة، وأن كل النظريات المستمدة من الأساطير والخرافات التي تسعى الى اعطاءه قدرات خارقة، وتحلم بتغييره واضفاء طابع الانسان المتعالي الكامل عليه ماهي الا تفاسير أسطورية وستبقى كذلك لأن تركيبة الانسان العميقة، تبقى تركيبة طبيعية، لأنه محور الكون ومركز الوجود، ويتميز بالتطور أي الاستمرار في البقاء، عبر التكاثر وبناء الأجيال المعمرة للأرض، وبذلك يمنح الاستمرار للحياة على هذا الكوكب، ثم ان التجريب على الانسان قد يمنع الاستمرار من جهة ثانية، لأنه قد يؤدي الى اختلال العمليات الوظيفية للجسد، كالتكاثر الجنسي، المسؤول عن نمو الإنسانية، وما الحياة الا عبارة عن تكاثر للنوع سواء الإنساني أو الحيواني، ومن ثمة فهي معبرة عن الاستمرارية بصفة عامة ووجب الحفاظ عليها.

انطلاقا من نظرته السلبية في تعريض الكائن الحي الى خطر التجريب، يساند داغوني الانسان دائما لأن المساس به والتخطيط المستمر على فيزيولوجيته سينذر بحرب كونية يكون فيها الانسان هو الضحية وفي نفس الوقت المسبب الأول الذي سيهدم الكون بما فيه، ولايقف داغوني عند حدود التجريب على الانسان واعتباره شيئا قابلا للتجريب والتشريح المخبري فقط، بل يندد بالخطورة التي تمتد الى عناصر الطبيعة الأخرى، والتي من مآلاتها أنها تهدد الكائنات بالانقراض، ولاسيما عبر تقنيات التعديل العلاجي المستمر والتي تكون في البداية عبارة عن علاج مقدم لاصلاح عطل ما، لكنها تتطاول على الجسد وتقوم بتعديل الجينات، تتدخل بشراسة تحت غطاء الفعل العلاجي، لهذا فان التقنيات العلاجية أيضا تكون أحيانا مضرة بالنسبة للحياة، لكن ان كان العلاج تدخليا مباشرا بهدف التطبيب فلاحرج في ذلك، لأنه ينقذ الانسان، ولاحرج فيه بل يلزمنا، هذا مايعني توجيه التقنيات الطبية فيما ينفع فقط، لذا يدعو داغوني

[1] François dagognet, **le vivant**, édition bordas, paris, 1988, page 185

الى الحرص الشديد عند استعمال هذه التقنيات على الانسان، خاصة بعد التطور التكنولوجي الذي انتشر بلا هوادة، من دون وجود مقنن أو موجه لها، لذلك يؤكد وبما أنه ابستيمولوجي على ضرورة وضع ابستيمولوجيا للعلم تعمل على نقد نتائج العلم، هذه الأخيرة التي لطالما تتجاوز مقدرة الانسان والمطلقيات المعروفة الى امكانية تغييره أو تغيير الطبيعة بما فيها، وبالتالي تعمل الابستيمولوجيا على منع التجاوزات.

ويفترض مبدأين لاستمرار الحياة، اذ يجب أن نحظر التجريب ونسمح بالعلاج، كما يجب المحافظة على الثرات الهائل للحياة وإدانة كل من يقلل منها، والحفاظ على الحيوانات المهددة بالنقراض لأن الأمر يزدا سوءا مع انتشار إزالة الغابات والزراعة العشوائية، واستخدام المبيدات والملوثات.[1] اذن فان الحياة لاتعني مجرد المحافظة على الانسان والتدخل فيه فقط، وانما الحفاظ على ما فيها من ثروات ومصادر طبيعية وحيوانات ونباتات يتغذى عليها الانسان ويتداوى منها ويحتمي بها، فان ضاعت هي أيضا فسضيع معها حياته، فالعالم اليوم صار يعاني من الاحتباس الحراري والتلوث وتوسع ثقب الأوزون، مما أثر في الحياة من قبيل موت العديد من الحيوانات وانقراض البعض وارتفاع درجات الحرارة وارتفاع الضغط الجوي وغيرها، إضافة الى الممارسات العشوائية على الثروة الغابية، قد ساهمت في المراهنة على انعدام الحياة على الأرض مستقبلا.

وعلى اثر الفعل الإنساني الرهيب الذي يهدد كيانه، يؤكد داغوني على ضرورة وجود لجنة ضابطة للأفعال البيولوجية والعمليات الطبية الحصيفة والحادة في اتجاه الانسان، وهو العمل الموجه للأخلاقيات الطبية، أي البيواتيقا، ويعرفها داغوني على أنها علم الأحياء الذي يحدد النظر في المشاكل الأخلاقية التي تدخل في حرم الحياة علاوة على ذلك تعمل على تنشيط النقاشات الأكثر أهمية في هذا الحقل.[2] كما هو معروف فان البيواتيقا تعمل على توجيه الممارسات الطبية والتقنية على الانسان، الى القدر الكافي الذي فيه صلاح للإنسان، مع تحميل الأطباء مسؤولية الحفاظ على حياة الانسان، وعدم اجراء التجارب الخطيرة عليه، باعتبار أنه كائن أخلاقي، إضافة الى ذلك تثير هذه الأخلاقيات الكثير من القضايا التي تدور فينفس الحلقة أي مشاكل متعلقة بحياة الانسان، كالمشكلات التي تطرحها الهندسة الوراثية التهجينية والتعديلية، فتثير الكثير من المشاكل الخاصة بالمسؤولية، وحرية الاختيار فيما بعد بالنسبة الى الأطفال الذين عاشو بين أمة بيولوجية وحاملة، وآخرين أُختيرت لهم صفات قد لاتناسبهم، وبالرغم من هذه الأهداف التي تتخلل حقل البيواتيقا والتي نراها خادمة للطبيعة الإنسانية، غير أن للواقع صور أخرى فهذه الهيئات المكونة من الفلاسفة

(1) Ibid. page 155

(2) Ibid. page 155

والأطباء وباحثي القانون والبيولوجيا، وعلى تعددها لم تجد الحلول المناسبة لمصير الانسان، الذي تتعرض حياته الى التجارب التي تستمر في اتجاه تطوري مع تطور العلم والتقنية، ولا يمكن للبيواتيقا أن توقف مسار تلك البحوث البيولوجية، لأن هذه المهمة تخص الدولة فقط، فهي الداعم الأول للبحوث والمستفيد الأول كذلك، اذن فهي المسؤولة عن تلك التدخلات، اذ يستخلص داغوني الى أن البيواتيقا مجرد شعارات وانما الفاعل الأساسي في حياة الانسان هي السياسة، لذلك يصير العمل البيواتيقي بيوسياسة، أي تدخل سياسي في كافة البحوث البيولوجية، وفي الحياة ككل، اذ تصطبغ الحياة بكافة مضامينها بالصبغة البيولوجية، ويفكر السياسي في توجيه تفكيره وعمله نحو سياسة حياتية تتضمن مراقبة شمولية لحياة لسكان، كما رصد ذلك ميشيل فوكو في أبحاثه عن فن الحكم الجديد هذا، وبالتالي حدث نوع من الاهتمام الكثيف بالبحوث البيولوجية، في اطار تجسيد السياسة الحيوية.

نستنتج اذن، أن داغوني قد سار على خطى أستاذه ميشيل فوكو خاصة في نظرته حول الطبيعة البشرية التي يلزم احترامها وتوجيه الأبحاث لخدمة مصلحة الانسان وفقط، دون تكثيف التجارب القاتلة عليه، لكن الواقع يحيل دون ذلك فقد صار الانسان مصدر ربح وأضحت الأجساد نتاج اقتصادي يتم عبر عملية التخطيط المخبري، ليكون الربح وفيرا، لهذا فقد لاتنجح البيواتيقا في الدفاع عن مصلحة الانسان، لأن السياسة هي من تدير وتطبق كل القضايا البيولوجية، وأصبح هذا العمل هو نمط تسييسها للحياة الاجتماعية، ومن الصعب تجاوزه لأن الانسان صار هو الضحية، التي بدأت بفقدان قيمها وأخلاقها شيئا فشيئا، لذلك لابد من الضروري ايقاظ الوعي الإنساني حيال ماتوصلت اليه نتائج العلم وماتسببه من مخاطر، وتلك مهمة الفيلسوف الذي يساهم في ايقاظ العقول وبرمجة كل سلبيات الحياة الى نتائج إيجابية، يستفيد منها الجميع، ونشر أخلاقيات التغيير والتفاؤل بالمستقبل وكذلك العناية بالانسانية جمعاء، والحفاظ على مستقبل الأجيال القادمة من كل خطر تقني وبيولوجي.

ثانيا– السياسة الحيوية حسب جيورجيو أغامبين:

يتناول الفيلسوف الإيطالي والناقد السياسي **جيورجيو أغامبين georgeo agamben (1942–..)** موضوع السياسة الحيوية، ضمن طيات مشروعه الفكري الموسوم بالانسان المستباح ، المكون من عدة أجزاء مقسمة الى كتب، في سبيل تحديد مميزات عمل السياسة المعاصرة في عدة مستويات، لعل مايهمنا هو عمل البيوسلطة في المجتمعات المعاصرة، التي صارت تعمل وفق نمط دمج المجتمع ككل على نموذج السياسة الحيوية، أي جعل حياة الافراد موضوعا لعمل السياسي، بحيث يستهدف نمط معيشته وجسده عبر عمليات بيولوجية مختلفة، كما بينته دراسات ميشيل فوكو،

التي يهتم بها أغامبين كدراسة أحدثت ثورة فكرية في مجال السياسة المعاصرة، لكنه كأي ناقد سياسي، يقوم ببعض التعديلات وتوجيه بعض الملاحظات المقومة لهذا الموضوع، قبل أن يخوض في دراسة هذا المفهوم بجهاز مفاهيمي خاص به، خاصة وأنه اهتم بدراسة المعتقلات ورأى ما يحدث فيها من أساليب وطرق تستعملها السياسات أو المستعمرات بغرض تنقيح المجتمع، والحفاظ على الهدوء السياسي، الذي يمثل هاجس السياسي الأول.

ولعل أهم مايميز السياسة الحيوية هو تحول الانسان الى **انسان مستباح homo sacer** [1] الذي يعيش ضمن نطاق **الحياة العارية La vie nue** [2] وهي بدورها تعرضه الى أقسى مايمكن أن يتعرض اليه في هذا العالم من ناحية التهميش والعبث بجسده وبحياته ككل.

بداية يهتم أغامبين بفكر كارل شميث، بحيث يعد من أبرز المحاولات في تكوين نظرية عن حالة الاستثناء الذي يضمن وجود علاقة ما بالنظام القانوني، كما يؤكد على أن الاستثناء هو تلك المنظومة الأصلية التي بواسطتها يرتبط القانون ويحتويها بداخله، وذلك من خلال تعليق العمل بالقانون نفسه، ويصير النظام موجودا حتى لو لم يكن الأمر قانونيا ليصير الفرد في حالة ديكتاتورية وتبعية.[3] قبل تحليل السياسة الحيوية عند أغامبين علينا بطبيعة الحال فهم الأرضية التي بنيت عليها، وهي بالدرجة الأولى **حالة الاستثناء Etat d'exception** [4] التي تقوم على استبعاد فرد ما

---

[1] **الانسان المستباح**: ترجمت الى العربية بالإنسان الحرام، وبالمنبوذ، ونفضل الانسان المستباح، وhomo sacer هو مصطلح استعاره أغامبين من القانون الروماني القديم، وهو الاسم القانوني لشخص حالته كالآتي: هو شخص لايمكن التضحية به كقربان لله، ولكنه في نفس الوقت مستباح الدم، بمعنى أي كان يمكن أن يقتله من دون أن تتم معاقبته على ذلك أبدا، هو شخص اذن خارج كل من القانون الالاهي فهو غير مقبول كأضحية، والقانون البشري فقتله أمر مباح تماما، شخص مطرود مرتين من رحمة الله ومن رحمة الانسان، هو شخص عرضه للموت اذن طوال الوقت، بوسع أي أحد أن يقتله دونما حرج، هذه العرضة الراديكالية للموت يسميها أغامبين بالحياة العارية.(ميكا اوجاكانجاس، **حوار مستحيل حول البيوسلطة أغامبين وفوكو**، ترجمة: طارق عثمان، مركز نماء للبحوث والدراسات،2005، ص9)

[2] **الحياة العارية**: حياة الانسان المستباح، أي محض الحياة أو مجرد الحياة، أو الحياة في صورتها الخام، الحياة البيولوجية، لاتوجد على نحو طبيعي، وانما يتعين انتاجها وهو ما تقوم به السلط عبر تقنيات معقدة.(المرجع نفسه،ص ص 9، 15.)

[3] Georgeo agamben, **homo sacer2**, **state of exception**, translated by kevin attel, Stanford university press, California, 2017, p.p 193,194

[4] **الاستثناء**: حسب أغامبين هو ضرب من الاستبعاد، والسمة المميزة للاستثناء حسب أغامبين هي أن مايتم استبعاده من خلال لايصير باستبعاده، منبت الصلة عن القاعدة العامة، وانما على العكس تماما، فما يتم استبعاده بالاستثناء يحافظ على صلته بالقاعدة

أو مجموعة من الناس من النطاق السياسي القانوني، والسيد هو من يقرر ذلك حسب تصريحات شميث التي تأثر بها أغامبين، وبالتالي لن تتمكن الهالة القانونية من حمايته أو التفكير في مصلحته، لكنها لن تستبعده استبعادا تاما، وانما تضعه تحت المراقبة ويتم التصرف في جسده، بكل سهولة، ولن يحميه القانون من هذا التعدي، ببساطة لأن الجسد هنا هو جسد الانسان الحرام المنبوذ.

يكون الانسان المستباح مستثنى داخل المحتشد باعتباره فضاء سياسي حيوي، ويظهر أنه النموذج الخفي للفضاء السياسي للحداثة، اذ أصبح التشابك بين السياسة والحياة ضيقا لايمكن تحليله بسهولة، لأن السياسة حينما تدخل الى البيولوجيا والطب والجنس فانها تفقد الوضوح، خاصة حينما سقطت بعض الأنظمة الحاكمة في العنصرية.[1]، ان السياسة الحيوية حسب أغامبين تكون مطبقة أكثر في اللحظات الاستثنائية، أو الأماكن الاستثنائية، كالمحتشدات أو المعتقلات، فهي فضاء حاسم يعبر عن الهيمنة الحداثية، وهي الأماكن التي يُحبس فيها الأفراد، لسبب معين، أو يحدث ذلك في المستعمرات حين يجمع رجل السلطة المواطنين، المحتلين أو المعاقبين أو اللاجئين وغيرها، أو أفراد المجتمعات الشمولية، الذين تكون حياتهم ملكا لصاحب السيادة، هنا يصبح هؤلاء فاقدين للأهلية القانونية، يمكن قتلهم ومعاقبتهم دون تدخل يمنع ذلك، لأنهم منبوذين وحياتهم مختلفة، و السياسة تطبق عليهم الكثير من التقنيات البيولوجية، بهدف التحسين، أو اجراء التجارب من أجل الاطلاع على النتيجة، وتقديم الأدوية الجديدة لهم لرؤية تأثيرها وما سيحدث لهم فيمابعد، ، أي جعلهم باختصار فئران تجارب، كما يحدث في السجون وفي السلطة المميتة أي النازية التي تمثل فضاء السياسة الحيوية المميتة ، اذن يصير الانسان المستباح في المعتقل انسانا مباحا للتجريب البيولوجي العنيف، وتجد السلطة هنا منفذها من أجل تعرية الحياة، ليصبح الانسان المستباح يعيش في كنف الحياة العارية، ولن يفقد حقوقه وقوانينه فقط، بل يفقد حق التصرف في حياته، ومن ثمة حياته ككل، لأن السياسة حين يكون هدفها الحياة أعمالها لا تكون

في شكل تعليق، تعطيل هذه القاعدة، أي أن القاعدة تظل مطبقة على الاستثناء، مثلا المعتقلين في سجن غوانتنامو، هؤلاء محرومون من أي حقوق قانونية، ومستثنون من القاعدة القانونية الطبيعية، لكنهم لايزالوا محتوون داخل القانون في صورة استثنائهم منه.(ميكا اوجاكانجاس، **حوار مستحيل حول البيوسلطة أغامبين وفوكو**، مرجع سابق،ص17)

[1] Georgeo agamben, **homo sacer1**, **soverign power and bare life**, translated by daniel heller-roazen, stanford university press-stanford, california, 1998, p.p 71,72

واضحة، ولانستطيع تحديد منهجها وتقنياتها بدقة، بالأحرى تتميز بالمرونة ولايمكن الإمساك بها ولا نعلم ماذا تريد بالضبط من انتهاك الأجساد، الا حينما نرى النتائج.

يرى أغامبين أن ميشيل فوكو ضمن تحليلاته عن السياسة الحيوية، لم يقدم أفكارا عن السياسات الشمولية في القرن 20، وبما أن **حنة أرندت**[1] **hennah Arendt** (1906-1975) قدمت دراسات حول السياسة الشمولية، غير أن دراساتها غاب عنها المنظور البيوسياسي، وهذا مؤشر يدل على صعوبة هذه المشكلة.[2] اذن يجمع أغامبين، بين رؤية فوكو وحنة أرندت، بحيث أن فوكو الذي فصل بين السلطة السيادية والحيوية، في حين أنهما يهدفان الى نفس المهمة وهي مهمة حيوية في ذاتها، أي أن كل منهما يهدف الى السيطرة على الحياة، وبالتالي فالفصل بينهما سيرجعنا الى نقطة يلتقيان فيها وهي التحكم الحيوي في المجتمع، وبالتالي لاينبغي إقامة حد فاصل بينهما حسب أغامبين، ومن خلال تحليلات فوكو في ضبط عمل وميكانيزمات السياسة الحيوية، التي تكون غايتها الحياة البيولوجية، قد رصد استخدام الدول لهذه السياسة وبالأخص النازية، لكنه لم يشر الى عمل النُظم الشمولية الديكتاتورية التي تستغل الحكم المطلق والنفوذ الذي تتمتع به لصالحها، وتحاول الهيمنة على كافة الأفراد، وعلى كافة الجوانب، وبما أن السياسة الحيوية انتشرت بمحاذاة العلم فان هذه النظم تجد متنفسا جديدا لغزو مجتمعاتها عبر سياسة جديدة في الحياة، لتمارس أفظع التجارب على الانسان، كما حللت أرندت طريقة عمل هذه النظم لكنها لم تستند الى عنصر السياسة الحيوية، الذي يتخلل عمل هذه الأنظمة، في تنظيمها للسكان وممارسة التجارب عليهم، وتعريضهم للخطر عبر عدة تقنيات حيوية، وبالرغم من أنه نقص يحدده داغوني لدى كلا من الفيلسوفين، غير أنه يرى أن هذا أمر معذور لأن طبيعة الموضوع تفرض ذلك فالأنظمة الشمولية تتميز بالتنظيم الحيوي الى درجة أنه لايسعنا الفصل بين تلك الأنظمة والسياسة الحيوية خاصة في طبيعة العمل.

ان مبادئ تحسين النسل التي اعتمدتها السياسة الحيوية الاشتراكية القومية، كذلك تعزيز هتلر للقتل الرحيم، عبر عن مفهوم الحياة التي تستحق العيش، ليس باعتباره مفهوم أخلاقي وانما مفهوم سياسي وهو تحول الحياة الى حياة عارية التي يمكن أن نقتل فيها، ولايتم التضحية بها.[3] لقد عملت معظم الدول على توظيف تقنيات العلم والبيولوجيا في

---

(1) **حنة أرندت**: منظرة سياسية، اهتمت بتحليل السياسة والمجتمع في العصر الحديث، من أهم أعمالها: أصول الأنظمة الشمولية، الشرط البشري.(جون ليتشه، **خمسون مفكرا أساسيا معاصرا**، مرجع سابق، ص367)

(2) Ibid. page 71

(3) Ibid, page 82

تعاملها مع الأفراد، لأن تلك التقنيات ستعمل على فرز المجتمع بدقة، خاصة عبر تقنيات التحسين، كما هو معروف بأن تلك الدول تعزز مبدأ العنصرية البيولوجية، وتقصي جانب كبير من الأفراد تحت ذريعة العلم، فالمصابين بالعاهات والقصور الجسدي لا يمكن لهم الاستمرار في العيش والعطاء، لأنهم يشوهون المجتمع وصورته، وانتاجه الاقتصادي وتشكل نظرة الاقصاء هذه الملامح العامة لعمل الدول وفقا لمبادئ التعديل الحيوي البيولوجي، وقد استعملت تقنية **الموت الرحيم Euthanasié** [1] عبر البرنامج الحيوي للدول المميتة لعل أبرزها النازية، فقد كان القتل واجبا نحو من فقد الأهلية الإنسانية، أي الصفات التي تؤهله ليكون فردا كاملا، من الناحية البدنية أو العقلية، وفقد القدرة على العيش الطبيعي والتعايش الاجتماعي، واستمراره في الحياة مرهون بالأجهزة الطبية المتصلة به، فان نُزعت عنه، يموت مباشرة، خاصة وأن الموت الرحيم يعني نزع الأجهزة الطبية لمن لا أمل في شفاءه لأن حياته عبارة عن ألم فقط، وهذا مفهوم أخلاقي بالدرجة الأولى لكنه صار مع تحديات السياسات وتطلعاتها المرهونة بقوة الإرادة البشرية، قد أصبح مفهوم سياسي، اذ عملت الدول الديكتاتورية على تطبيقه والعمل به، خاصة مع سياسة هتلر، أين تمت محاكمة العديد من الأطباء الذين اعترفوا بفعل الكثير من التقنيات البيوطبية الخطيرة لعل أبرزها الموت الرحيم، والذي صار يطبق أيضا في المحتشدات حسب أغامبين.

اذن أصبحت الحياة في عصر البيوسلطة حياة عارية تتعرض للتحسين المستمر والاستثمار الاقتصادي، أي أنها دخلت في لعبة انتاج أنظمة عديدة، لتشكل فائض حياة، يكون الانسان هو النواة الأولى في لعبتها السياسية هذه التي تتميز بالاستثناء، هذا وأن الجائحة أيضا التي شهدها عصرنا الحالي والمتمثلة في كوفيد 19 حسب أغامبين ظاهرة معقدة عبرت بصورة واضحة عن حالة الاستثناء التي استعجلت السياسات للإعلان عليها، اذ أنها معقدة في علاقتها بالاستثناء السياسي، وليست معقدة في ذاتها لأنها عبارة عن أنفلونزا، وهنا نستحضر رؤية فوكو عند أغامبين في رؤيته للأوبئة حيث يؤكد على أن السلطة تستثمر اللحظات الاستثنائية، ولعل الكوفيد صورة استثنائية تحدث في المجتمع تستغلها الدولة لفرض حالة الحصار.

---

[1] **الموت الرحيم**: تدخل كيميائي دوائي مباشر على الدماع والعقل لأجل انهاء حياة شخص باسم الرعاية الملطفة (Michel blay, **grand dictionnaire de la philosophie**, Larousse, page 114

ثالثا–أنطونيو نيغري ومايكل هاردت وسؤال الإمبراطورية:

يكشف الباحثان، **أنطونيو نيغري**[1] **antonio negri** (1933-2023) و**مايكل هاردت** **micheal** [2]**hardt**(1960-..) عن دراسة مفهوم التحكم السياسي في الحياة، عبر دراسة الإمبراطورية وتوقعات العولمة الجديدة، ويقصد بالامبراطورية أنها، في ظل الظروف العالمية وتغيير في النظام العالمي وتغيير اتجاه سيرورة العولمة والسوق العالمية، ظهر نظام عالمي، كمنطق وآلية جديدة في الحكم، وشكل جديد من أشكال السيادة هو الإمبراطورية التي تعني أنها ذات سياسية تتولى مهمة تنظيم المبادلات العالمية.[3] اذن فان الإمبراطورية هي سلطة جديدة تحكم العلاقات العالمية بدل من النظام الدولي الجديد الذي أثبت تهافته وعجزه عن تغطية التحولات الراهنية، فصارت الإمبراطورية هي السلطة الحاكمة الآن، وقد نتساءل عن أي امبراطورية يتحدث المؤلفان، أو أي دولة، فان تحليلاتهما تبين أن الإمبراطورية لا تحجز حيزا جغرافيا معينا، وانما عبارة عن صراعات سيادية متغيرة، بحسب عمل الدول، ولا "تكتفي الإمبراطورية بإدارة إقليم معين أو كتلة سكانية محددة...لاتكتفي بتنظيم التفاعلات بين البشر، بل تسعى أيضا الى التحكم بالطبيعة الإنسانية، وبما أن هدف حكمها هو الحياة الاجتماعية بكليتها، فان الإمبراطورية تمثل الصيغة النموذجية للسياسة الحيوية"[4] وتعتبر الإمبراطورية نظاما يهدف الى عدة تنظيمات منها الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك التنظيم الحيوي والتحكم في حياة الانسان، عبر الجاهزيات الأمنية والتنظيمات التي تميز السياسة الحيوية، أي أن غاية الدولة الان هو التحكم في الحياة، والاتجاه نحو تأسيس قاعدة حيوية تضمن لهم تحقيق الربح والتحكم في السكان، والسلطة في مجتمعات اليوم أصبح سلطة حيوية بعدما كانت سيادية كما جاء في تحليلات ميشيل فوكو، بحيث أكد المؤلفان على الأهمية القصوى التي تتواجد في أعماله المؤسسة لهذا الحقل.

اذن فمن جهة، تسمح لنا أعمال فوكو بالتعرف على أهم عبور تاريخي في الاشكال الاجتماعية، وهي الانتقال من مجتمع الضبط الى مجتمع المراقبة[5]، أي أن البيوسياسة في بيان النظام الامبراطوري قد تشكلت بناءا على التراكمات

---

(1) **أنطونيو نيغري**: باحث وكاتب مستقل ايطالي، وأستاذ العلوم السياسية في باريس، كما شغل ذات المنصب في باودو. (أنطونيو نيغري، مايكل هاردت، **الإمبراطورية**، امبراطورية العولمة الجديدة، تر: فاضل جتكر،ط 1، العبيكان، السعودية، 2002، ص1)

(2) **مايكل هاردت**: سياسي أمريكي، مساعد أستاذ برنامج الأدب بجامعة ديوك، في الولايات المتحدة الامريكية.(المرجع نفسه)

(3) أنطونيو نيغري، مايكل هاردت، **الإمبراطورية**، مرجع سابق، ص 11

(4) المرجع نفسه، ص 16

(5) Michael hardt, Antonio negri, **empire**, Harvard university press, London, 2000, page 22

التي شهدتها تحولات هذا الحقل، وبالأخص أعمال ميشيل فوكو التي حلل فيها طبيعة تشكل السلطة في المجتمعات الحديثة، وانتقال المجتمع من السلطة الانضباطية الى السلطة الحيوية، هذه القفزة النوعية تعتبر كمسار بارز في التاريخ، بالأخص في تحديد بداية عمل السلطة الحيوية، فعملية الضبط تكون عبر مختلف المؤسسات الاجتماعية من خلال الأعمال والمهام التي تهيأ طبيعة الفرد الى فرد أكثر انضباطا بالنسبة للدولة، ويعتبر السجن أكثر مكان يتجسد فيه الانضباط بصورة واضحة، لأن العقاب لايصبح جسديا عبر الضرب والتعذيب، وانما يكون من خلال المهام التي يقوم بها السجين، والساعات التي يقضيها في العمل، والتي تنمي ذاته السلطوية وفقا لمقومات الضبط، أما المجتمع الخاضع للاشراف والمراقبة، فهو المجتمع الذي يتميز بالجاهزية الأمنية، وتنظيم السكان والتحكم في نسبة المواليد، وتحسين المجتمع جينيا والتحكم في البحوث البيولوجية، وكل ماتعلق بالحياة، لأن التحكم فيها يوصل الى مآرب أخرى غير التقليدية، وبالتالي يسهل التحكم في الانسان وتقييده، كما تحلم بذلك كل سياسة راغبة في الحصول على مجتمع مثالي.

ومن جهة ثانية، يوجه الباحثان نقدا للاستشكال الفوكوي، حسب قولهما فلو نسأل فوكو نفسه عمن يحرك النظام، فسيكون رده متعاليا وغير قابل للوصف، كما أنه لايركز على آليات إنتاج الحقيقة في المجتمع السياسي الحيوي[1]. لأن فوكو لم يوضح من يتحكم في المجتمع من قبل السلطة، هل الرئيس أم الحاكم، أو منظومة أخرى، أم جهة متعالية عليهم، اذ أنه لم يحدد اليد الخفية التي تحرك النظام، بل اكتفى بوصف هذا التنظيم وطبيعة الحياة في المجتمعات المعاصرة، كما أنه لايتحدث عن الذات كمصدر انتاج بصورة أولية في السياسة الحيوية، وانما يضعها في المركز الثاني، باغتبارها غاية في الإنتاج، وليست هي "الذات المنتجة" ويركز على آليات النظام في المركز الأول، وبطبيعة الحال فان فوكو يتعمد الوصف، أي وصف عمل السلطة في المجتمعات الحديثة والمعاصرة، لأن السلطة حسبه هي عبارة عن علاقات قوى لايمكن حصر الفاعل في شخص واحد أو في نظام معين مثلما تنص عليه السلطة السيادية، وانما لكل نظام استراتيجية خاصة به تشجل شبكة عنكبوتية من علاقات السلطة، يصعب تعيين الفاعل، كما لايوضح طريقة التحكم بصورة واضحة وانما يميل للتعقيد مما فتح لنفسه عدة أوجه للنقد والتساؤلات الفلسفية.

يشير الباحثان الى عمل الشركات الكبرى في الإمبراطورية الجديدة ضمن سياق السياسة الحيوية، اذ ينتجون العلاقات الاجتماعية والأجساد والعقول. ففي المجال السياسي الحيوي تخلق الحياة للعمل من أجل الإنتاج، ويدفع الإنتاج لخدمة الحياة ومراقبة عمليتي الإنتاج والتكاثر لهذه المجتمعات[2]. تؤكد هذه المقاربة على تداخل الاقتصاد في

(1) Ibid. page 28

(2) Ibid. page 32

السياسة الحيوية، من خلال اعتبار أن الحياة رهان اقتصادي بالدرجة الأولى، ورهان متميز للفضاء السياسي عامة، فطبيعة عمل الشركات الكبرى العالمية عمل ينزع نحو دمج السياسي بالحيوي، والاهتمام بإنتاج الحياة، سواء عبر الإنتاج الاقتصادي، أو الصناعة المخبرية من خلال انتاج الأجساد عبر تكثيف العمليات الجينية، والاهتمام بالانجاب، والذكاء الاصطناعي وإنتاج الروبوتات أي الاهتمام بإنتاج بالعقول والأجساد، إضافة الى الإنتاج الغذائي الذي يلزم السكان، فهذا التحول الذي عرفه العالم عبر شركاته الكبرى أكبر دليل على تكافئ السياسي مع الحيوي.

4-روبرتو اسبوزيتو محللا الجماعة والمناعة:

تتقصد المقاربة الإيطالية مساهمة كبيرة في السياسة الحيوية، فبعد أغامبين الذي فسر البيوسلطة بحالة الاستثناء والحياة العارية، نجد مواطنه **روبرتو اسبوزيتو**[1] **Roberto esposito** (**1950-**..) الذي ينظر هو الآخر الى الحياة باعتبارها الوجه الجديد والمبدأ الأول لعمل السياسة في مجتمعات اليوم، اذ حلل مفهوم الجماعة في سياق السياسة الحيوية، خاصة حين يرتبط بمفهوم المناعة في ظل استراتيجيات الهيمنة السياسية، وبصفة عامة حين تلتصق السياسة بالحياة.

وفي تأكيده على تحول الحياة لرهان سياسي، يرى اسبوزيتو ان الفكرة الفلسفية المستمدة من الفينومينولوجيا عن "عالم الحياة" تم نقلها أخيرا الى فكرة "حياة العالم" أي أن العالم كله أصبح أكثر كجسم موحد من قبل شخص واحد[2]، فلسفيا فان الحياة كانت بحثا عن معنى، وهو ماعبرت عنه الظاهريات أو فلسفة الظواهر، التي من أهدافها تحيين الحياة، وبعث لدلالتها، واحتواءها، بعد أن أفقدها العلم الوضعي كل معنى انساني، وكل جانب روحاني فيها، اذ سار العلم وفقا لقواعده الصارمة التي تنسى العالم المعيشي وتهتم بالوسائل العلمية التي تنظر للعالم على أنه مادة قابلة للحساب والاختزال والتجريب، وبالتالي صارت الحياة الى جانب العالم فاقدة للمعنى سواء بعالمها وعلمها، وبهذا عملت الظاهريات على إعادة بعث الحياة في العالم من خلال انعاش الوجود والادراك والمعايشة، ومع السلطة الحيوية انقلبت العبارة الى حياة العالم، بمعنى أنه تم القبض على الحياة والنظر اليها كجسد يتم التدخل فيه وفي شؤونه البيولوجية والحياتية، بمعنى أن السياسة الحيوية غيرت معنى الفينومينولوجيا الهادف الى احتواء الحياة واعطاءها معنى يليق بالانسانية الضائعة،

---

[1] **اسبوزيتو روبيرتو**: فيلسوف إيطالي معاصر.

[2] Roberto esposito, **biopolitica y filosofia**, grama ediciones, argentina, 2006, page 15

الى احتواء الحياة عبر احكام القبضة عليها وجعلها هدفا للتطلعات السياسية، والنظر اليها كمادة فيزيولوجية، تعالج بها السياسة كل أهدافها.

عند قراءته للسياسة الحيوية عند فوكو استنتج اسبوزيتو العديد من المفارقات، من خلال الغموض الذي تركه والذي أوصل للعديد من النقاشات المكثفة، خاصة وأنه اعتبر أن السياسة الحيوية والسلطة الحيوية مترادفتان، غير أنه يرى أنهما منفصلتين ومفصلتان خارجيا، وأن حل هذه المفارقة يكون عبر براديغم المناعة لأنه قادر على توضيح عنصر العقدة الغريبة التي تفترضها المناعة بين السياسات الحياتية والحداثة، وتضع العلاقة الجوهرية بين الحياة والسياسة، لأن الحياة مع السلطة فالمناعة هي سلطة الحفاظ على الحياة.[1] بعد قراءته لفلسفة ميشيل فوكو الحياتية المعمقة والتي أحدثت صدى كبير في ميدان السياسة الحيوية، والتي اعتبرها اسبوزيتو دراسة مميزة ونقطة محورية لمواصلة النقاش الفلسفي خاصة وأن المنية وافته قبل اكمال النقاشات والتساؤلات المتعلقة بهذا الميدان، علاوة على ذلك أن الدراسة الفلسفية المميزة هي من تفتح النقاش النقدي، لأنها ذات طابع تحليلي ممنهج، يثير التساؤلات الخصبة، اذن اعتبر فوكو أن السلطة والسياسة شيء واحد أي متقابلتان ومترادفتان، غير أن اسبوزيتو اعتبر أن لكل منهما طريقة عمله فالسياسة الحياتية هي المسؤولة عن تكوين عمل الدولة عبر براديغم المناعة، وهنا تكون هذه الأخيرة تفكيرا في السياسة، باعتبارها سلطة تسير الحياة، أي أنها جزء من السياسات الحياتية وهي كذلك وسيلة لادارة الحياة.

ثم ان مفهوم المناعة يأخذ منحى بارز في الحياة، يتقابل فيه الموت والحياة في محك واحد، حيث أن المناعة تقدم عينة من الموت من خلال تعريض المرء الى العدوى التي من شأنها أن تتسبب في زواله، أي أن يتعرض المرء للمرض الذي يرغب في الاحتماء منه، فحماية الحياة لاتنفصل عن القتل، الذي يعد شوطا من حماية وتحسين الحياة.[2] ان المناعة هنا لايقصد بها ذلك المفهوم العلمي الكامن في دفاع الجسم عن كل مايتعرض له من أشكال خارجية، وانما هو مفهوم اجتماعي على شاكلة المعنى العلمي، اذ تعمل الحياة هنا مع السلطة بطريقة التقابل، بحيث تصبح السلطة ضامنة وحامية للحياة، التي تمنح للسلطة حق التدجل فيها أو الحد منها، بالمعنى السلبي، وبالتالي تضع الموت على كفة والحياة على كفة، أي أن تكون لها مهمة الحفاظ على الحياة عبر تحسينها وتصويب ماهو منحرف فيها، لأجل بعد جمالي أو صحي، نفعي يغطي تطلعات الاستراتيجيات السياسية، لهذا فان العمليات المخبرية التي يُقصد بها التحسين عبر تقنيات

---

[1] أماني أبو رحمة، **روبرتو اسبوزيتو–المجتمع والمناعة والعودة الى المشاعات**، مجلة تطوير، الجلفة، المجلد 9، العدد1، 2022، ص 30، 31

[2] المرجع نفسه، ص20

الإنتاج الحيوي، تكون مستهدفة المجتمع، بصيغة إيجابية أو مميتة عبر تعريضه للخطر من أجل بلوغ أهداف مرجوة. ان التعرض الدائم للخطر هو حماية للفرد في الوقت ذاته من قبل الدولة، حماية من العجز الجسدي، والتعب الفيزيولوجي، والخطر البيولوجي، لذلك تمارس على الفرد أشد التقنيات البيولوجية صرامة، وهذا سبيل الدولة في الانتقال بمجتمعها الى حالة أفضل، وبالرغم من التفاني السياسي في تحقيق مناعة اجتماعية، الا انها ستتحول الى مناعة ذاتية، وتكرس للفردانية، لأن كل فرد سينكب على ذاته وينسى الآخر، بدعوى أن أحمي نفسي، لأن الحياة أصبحت مختزلة في جانب بيولوجي مادي فقط، بعيدة كل البعد عن العلاقات الاجتماعية التي كانت تؤسس للروابط والعلاقات الإنسانية التي تربط الأفراد، وبالتالي تفتقر الحياة الى المعنى، ويعيش الانسان على حافة العلاقات الاجتماعية الهشة.

ويؤكد من جهة على سيطرة العنصر العرقي في العلاقات الدولية من خلال تأثير التكنولوجيا الحيوية على جسم الانسان[1] ان العلاقات الدولية اليوم صار يحكمها منطق التقدم العرقي والتفرقة العنصرية الدموية والعرقية، فينظر الى الشعب على أنه متفاوت على الآخر بالاستناد الى مدى تقدمه العرقي الذي يستند الى تأثيرات التكنولوجيا الحيوية، والتي تُوظفه السياسات لاماطة العاهات الطبيعية أو الوراثية عن شعبها، لغرض بلوغ الرقي السياسي، والتفوق البشري، ومن جهة أخرى أصبحت العلاقات الدولية هي علاقات تجارية اقتصادية، تُشكل فيها البيوتكنولوجيا الحيوية بؤرة التبادل والاستثمار الاقتصادي والمتاجرة بالوسائل التكنولوجية المتعلقة بحقل التجريب على الكائن، والتعديل عليه، وانجاب الأولاد واكتساب الصفات الوراثية والمناعة وتحدي الفيروسات وغيرها، فقد صارت هذه القضايا محور العلاقات العالمية بعدما كانت هذه الأخيرة تركز أكثر على السلاح والغذاء والتنمية وغيرها.

يرى اسبوزيتو أنه من الممكن أن تكون لدينا سياسة حيوية إيجابية ومنتجة[2] فبالاضافة الى الجانب السلبي لعمل السياسة، خاصة في أنها تجعل الحياة تخدم مصالحها الخاصة، فلها جانب إيجابي أيضا يتطلع الى حماية الحياة وعدم تعريضها للخطر، أو العمل بطريقة تجعل الجانب السلبي موازي للايجابي مثلما فعلت النازية حين دافعت عن عرقها وتطلعت لحمايته وتجديده وتحسينه، ثم تحولت مهمتها الى الانقلاب ضد عرقها الذاتي، وهذا مايكشف عن أخطار السياسات الحياتية، وبالتالي ينكشف الوعي الجماعي بسبب عمل تلك السياسات التي تعرض الجميع للهلاك سواء ان انتهجت الجانب السلبي أو الإيجابي. اذن صارت تحليلات اسبوزيتو اليوم من أبرز ما كُتب عن السياسة الحيوية عبر

(1) Roberto esposito, **biopolitica y filosofia**, page 15

(2) Ibid. page 16

تقديم محاولة تنطلق من الفلسفة الفوكوية مدار النقاشات لتؤسس نسق فلسفي ينبُش عن عمل السياسات اليوم ومصير الانسان الذي صار رهينة للسياسة.

5–الزواوي بغورة نحو بناء فلسفة اجتماعية عربية:

مكن نموذج السياسة الحيوية بما يحمله من تصدعات تحتل حياة الانسان، خاصة مع التطور التقني الذي ينهل من قيمة الانسان ليبني غاياته، التي تقضي على مفهوم إنسانية الانسان، من فتح حوار طويل في العالم الغربي الذي يعيش وفقا لألغاز السياسة واتصالها بالحياة الخام، ومن ثمة تعريض المجتمع للخطر، خاصة مع الأحداث التاريخية والتحولات التي شهدها النظام العالمي برمته في القرن الحالي وبالأخص في هذه السنوات الأخيرة، أين احتلت الجائحة العالم، وفرضت تطورات ونقاشات عديدة على المستوى الصحي والاجتماعي والسياسي، بحيث أبانت عن هشاشة النظام برمته وعن الثغرات التي تجتاح وجودنا وتفضح مجتمعاتنا كون تدابيرها لاتحمي الانسان بل تهدد مصيره، لذلك عاد النقاش حول مفهوم السياسة الحيوية في تحليلات مفكري الراهن خاصة لما تعلق الامر بالفجوة الاجتماعية التي خلفها الجانب البيوتقني ومع الجائحة التي عبرت عن وجود حرب بيولوجية تهدد العالم ككل ولاتفرق بين الشرق أو الغرب، وبما أن هذه الإشكالية عويصة تمس المصير العالمي وكذلك العربي الذي انفتح على الأزمة الكونية المصيرية التي خلفتها السياسات الحياتية التي تستهدف السكان وأجسادهم وحياتهم البيولوجية ككل، لذا دعا المفكر العربي الجزائري **الزواوي بغورة**[1] **zaouaoui beghoura (1961–...)** الى ضرورة إقامة فلسفة اجتماعية عربية تهتم بالقضايا التي تدق باب المجتمعات العربية والأمراض الاجتماعية العالمية التي تمس الانسان العربي، لأن البيئة العربية تختلف عن الغربية، كما أن لكل مجتمع خصوصيته، كما أن تبيئة الحلول الغربية هو حل يحمل فنائه في ذاته، وقد فشلت جميع المحاولات التي دعت الى ضرورة اقتباس جهاز المفاهيم والمناهج الغربية، ومحاولة تلبيسها في التراث العربي، فلكل مجتمع نمط معين من المناهج والحلول، لهذا فالبيئة العربية تحتاج الى نظرة تنطلق من مفاهيمها الخاصة ولاحرج في أن تستفيد من محاولات الآخر، اذن هل يمكن أن ترتقي محاولة بغورة الى هذا المصاف؟

اهتم الباحث بفلسفة ميشيل فوكو عبر الكتابة والترجمة، وفي السياسة الحيوية خاصة بعد صدور مؤلفه الجديد السياسة الحيوية من منظور الفلسفة الاجتماعية 2022، بحيث ربط السياسة الحيوية بالفلسفة الاجتماعية، اذ عرض الكثير من القضايا التعلقة بالجسد والعدالة و تحولات النظام الدولي الجديد والمناقشات والتساؤلات التي طرحتها الجائحة

[1] **الزواوي بغورة:** مفكر جزائري، أستاذ الفلسفة المعاصرة بجامعة الكويت.

سواء في العالم العربي أو الغربي، معتبرا أن السياسة الحيوية ذلك المفهوم الذي عني فوكو بدراسته وتحليله، قد عاد اليوم بقوة ليفتح تساؤلات عديدة تخص العالم ككل، لأن التحكم اليوم صار حقيقة رهان مخابر البحث، ولابد من معرفة هذه الحقيقة، وايقاظ الوعي الجمعي للشعوب لاسيما العربية، بالرغم من أن البجوث البيولوجية الصارمة على الانسان تشتغل بوفرة مع المجتمع الغربي غير أن هناك سياسات حيوية في العالم العربي وان لم تكن واضحة، فهناك اعتناء كبير بالوفيات والولادات وعدد الافراد، كما أن البحوث البيولوجية في تمويل مستمر بغرض التطور ومواكبة الآخر،كما أن الكثير من القضايا تطبق بحذر، خاصة المتعلقة بالتجميل والحمل وغيرها، كما أن العالم في تطور ولاأحد يعلم مايخبأه المستقبل من ظواهر حياتية أو بيولوجية.

من ناحية، من أجل التأكيد على الطابع الاجتماعي للسياسة الحيوية، يرى بغورة أنه اقترح مبحث الفلسفة الاجتماعية بوصفه تعبيرا عن وحدة الاستعمالات المختلفة للسياسة الحيوية خاصة من خلال حضور عنصر التاريخ، أي التجارب التاريخية والاجتماعية والسياسية، وكذلك دراسة التجارب الاجتماعية والسياسية، ولانتحدث عن الدولة والأمن والحرية بشكل مطلق وانما من خلال التجارب التاريخية.[1] كون الفلسفة الاجتماعية تهتم بالأحداث التي تدور في المجتمع والوقائع التاريخية التي تخلف أثرا للإنسان وللمحيط الاجتماعي ككل، هذا مايجعلها على صلة وثيقة بالسياسة الحيوية، لأن هذه الأخيرة حسب بغورة تشتغل مع معطيات الراهن ومتغيرات العصر، المتعلقة بالحياة ككل وكذلك بالجانب البيولوجي للإنسان، مثل ما حدث في الراهن مع انتشار الجائحة، كما أن الموضوعات المدروسة في هذا الحقل لاتعبر عن الجانب النظري المحض من قبيل دراسة المفاهيم في بعدها الاصطلاحي والكرونولوجي، بل بدراستها من خلال ميدانها التطبيقي والنسبي، كأن نتحدث عن استراتيجيات الدولة الحالية في مكافحة المرض وعن السياسات الصحية المتبعة، وأن لانقول أن الدولة هي كذا ومهامها تكمن في توزيع المهام وفقط، وأن الأمن هو وحدة مراقبة، وعرض المفاهيم النظرية كما تفعل الفلسفة السياسية الكلاسيكية الموغلة في المطلقيات، بل الأمر يتعدى الجانب النظري الى مفاهيم تطبيقية عملية حيوية، عبر التجارب التاريخية التي نحاول استنطاقها وابراز أهم جوانبها مع محاولة تشخيص تتبعها حلول توعوية، وبذلك تتأسس الفلسفة الاجتماعية من خلال مشاركتها في الراهن الذي تستقي مشكلاتها منه.

من ناحية أخرى، يرى أن فرضيته الأساسية تؤكد على أن الفلسفة الاجتماعية تتحدد علاقتها العضوية بالمجتمع، والصراعات الاجتماعية، والنظر في الفئات الاجتماعية التي تعاني التهميش والاقصاء، ومشكلتي العدل والحرية اللتان لم

[1] الزواوي بغورة، **السياسة الحيوية من منظور الفلسفة الاجتماعية**، مرجع سابق، ص.ص 56، 57

ينتبه اليهما فوكو، بالرغم من اشارته الى أن الذي اكتشف الحرية اكتشف السجن.[1] ومن بين الأهداف الرئيسية للفلسفة الاجتماعية أن لها علاقة مباشرة مع الطبقات الاجتماعية، خاصة التهميش والاستبداد الذي يتعرض له الأشخاص المهمشين اجتماعيا، أو فئة الأقلية الاجتماعية، وينتج عن ذلك غياب تام للعدالة الاجتماعية لأن التفاوت سائد واللامساواة هي التي تحكم المجتمع، والقوي يأكل حق الضعيف، وكذلك يحرم الفقير من العديد من الامتيازات، كما تسود العنصرية بسبب العرق واللون، ويعقب بغورة عن تشخيص فوكو لمظاهر السياسة الحيوية، بحيث اكتفى بالوصف ولم يبرز غياب العدالة ووالحرية خاصة ما يحدث في العدالة الصحية الذي ناقشها في النظام الدولي الجديد، ويكشف عن أهميتها لأن خصوم النظام الدولي ينتقدونه باسم هذه القيمة، كما أن كل الاحتجاجات سياسة الحيوية تقوم على تصور معين للعدل، خاصة تلك التي صاحبت جائحة كورونا، من خلال العدل الصحي لأن التفاوت غير مقبول حينما يتعلق الأمر بصحة الانسان.[2] اذن فلا بد من فتح النقاش حول العدل لأن الأحداث الراهنية هي من تفرض ذلك، أو حتى بدون هذه الأحداث فان لهذه القيمة الأثر البليغ لتجسيد كرامة الانسان، فأي تفاوت وتفريق وصحة الانسان هي الضحية، اذن فتعمل قيمة العدل على استرجاع كل القيم الإنسانية المهدورة، والتي عانى من غيابها الانسان المهمش المستهدف من خلال السلطة، لذا فقد تعالت الأصوات المناضلة من أجل تعزيز هذه القيكة كبند أصيل في كافة الأنظمة سواء في النظام العالمي أو غيره، ولذلك فهو حاضر بقوة في السياسة الحيوية من منظور الفلسفة الاجتماعية، من أجل توسيع دائرة النقاش حول العدالة الإنسانية لكي تعود مرة أخرى الفضيلة الأولى للمجتمعات بلغة أفلاطون، ولايقوم المجتمع الإنساني بدونها.

ويدعو الباحث الى ضرورة التأمل في الحطام الذي خلفته الجائحة، خاصة وأن المستقبل سيحتكم الى العلم بمعناه الشامل، وسيكون علينا في العالم العربي أن نوليه أهمية قصوى اذا ما أردنا ان نضمن حاضرنا ومستقبل الأجيال القادمة، كما أن الجائحة كشفت عن غياب التضامن العالمي، وغياب العدالة الصحية، كما كشفت عن ضرورة تعزيز الدولة القومية مقارنة بوعود العولمة، وأعلنت العودة الى تحرر الفكر الفلسفي من النماذج الجاهزة، وهو مايفرض علينا في الفكر العربي اجراء تحليلات نقدية كاشفة لمختلف مشكلاتنا العويصة[3].اذن فان الأحداث العالمية في الفترة الأخيرة قد غيرت بعض الثوابت التي تتميز بالمطلقية، وبعض المفاهيم التي احتلت المركز لعدة قرون، وهو ما أثبته جائحة كورونا

---

(1) المرجع نفسه، ص،ص، 60، 61

(2) عامر ايمان، **الزواوي بغورة الجسد والمرض والعنصرية في النظام الدولي الجديد**، جريدة الأخبار، بيروت، 20 ماي2023.

(3) الزواوي بغورة، **السياسة الحيوية من منظور الفلسفة الاجتماعية**، مرجع سابق، ص، ص، 318، 319

من رؤى جديدة للقيم العالمية وللأنظمة كذلك، فقد انغلقت الأمم على نفسها، وغاب التعاون والتضامن العالميين، كما أن النظام العالمي لم يستطع تلبية مصالح الجماعات، والعولمة انقلبت الى النقيض ولم تلبي فكرة العالمية، خاصة وأن الكورونا أعلنت عن غياب العدل في النظر الى الصحةكمفهوم انساني عالمي وليس غاية للتفرقة بين القوي والضعيف، وبالتالي انصرف العالم لايواء نفسه في ظل غياب التضامن وبالتالي تغيرت المفاهيم المحورية التي كانت سائدة في العالم، من سيادة العولمة الى حكم الدولة القومية، فلكل دولة مصالحها الخاصة وبالتالي وجب الانفتاح عن الفلسفة واثراء الجانب الثقافي، لنشر الوعي والتفكير في مصلحة الأجيال القادمة وفي المستقبل الإنساني، الذي سيكون معززا بالثقافة العلمية، لأن العلم يستحيل أن يتوقف بل هو في طريق الازدهار والنمو أي انه صار معطى عالمي، لابد من التفكير بعقلانية لمواجهة الصعاب التي يخلفها العلم، لذا من الضروري تحضير العقول كعقول منفتحة للتغير، عبر الفلسفة كمنهج نقدي انساني، لهذا يرى الباحث أنه من الضروري التعامل مع المعطيات الفكرية العربية بصورة نقدية وتوجيهها نحو نقد الجاهز، وخلق فلسفة عربية تحاكي العالم انطلاقا من البيئة العربية ذاتها، والبحث والتفلسف في مشكلاتها، والتعامل مع العلم وفقا لما يتناسب مع موروثنا الإسلامي،في سبيل تحقيق متطلبات الدولة القومية والانفتاح العالمي في الوقت ذاته، لأن مشكلات الراهن التي تفرض نفسها علينا، تارة تحتاج الى حل قومي، وتارة حل عالمي.

هكذا، يتساءل بغورة، عما اذا يسعنا مفهوم السياسة الحيوية في صورته الجديدة بما هو مفهوم أساسي في الفلسفة الاجتماعية على فهم طبيعة الدولة في مجتمعاتنا العربية؟ وهل تكفي الدراسة النظرية للمفهوم، أم أن الأمر يتطلب دراسة تجارب اجتماعية وسياسية معينة؟[1] اذن فلابد من تعزيز النقاش حول الدولة القومية عبر دراسة الفلسفة الاجتماعية لأنها تعانق الواقع والمشكلات الاجتماعية بانواعها، والأحداث التاريخية، مباشرة، ومن الضروري تطبيق هذه الفلسفة على التجارب الاجتماعية، لهذا فقد وضع الباحث السؤال مفتوحا أملا في تجارب عربية أصيلة لمعرفة كيفية انتاج الحياة، وبالتالي تغيير الواقع.

خلاصة:

بعد عرض أهم التحليلات التي تخدم الفصل، والانتقال من تشخيص الأزمة عند فوكو الى محاولة تجاوزها، يمكن أن نستنتج النقاط التالية:

[1] المرجع نفسه، ص60

-تمكننا تحليلية السلطة الحيوية عند ميشيل فوكو، من معرفة أهم ما يشهد تحكم سياسي في الحياة البيولوجية تبعا للبحوث العلمية عبر التاريخ، وهما العنصرية البيولوجية وانتشار الوباء.

-تعتبر العنصرية خطابا مستمرا لحرب الأعراق، أو نتيجة تاريخية، ذات منحى بيولوجي، يستند على منجزات العلم والبحوث الجينية الابادية، والنظريات الفلسفية والمعرفية التي تدعم ذلك، وانتشار فكرة العرق الاسمى على نقيض الأدنى، بحيث يعمل كل عرق على تقوية نفسه من خلال التعديل البيولوجي، الذي يفتح الآفاق للعنصرية البيولوجية، للقتل والاحياء باسم العرق.

-أصبحت المجتمعات الحدبثة والمعاصرة، مجتمعات أيديولوجية، تعمل على طهارة ونقاء العرق، خاصة حين تصبح فكرة الدم هاجسا للسياسيين، لعل أبرز ما عبر عن هذا الهاجس هي الدولة النازية، أو الدولة المميتة، التي تجمع بين السلطة الانضباطية والسلطة الحيوية في استراتيجياتها السياسية، كما كثفت البحوث البيولوجية، وعمليات التجميل الزراعي والتعديل العرقي، كما تقتل مباشرة كل مصاب بعاهة بشرية، بدعوى أنه فاشل جسديا، أي أنها طبقت حرفيا فكرة البقاء للأقوى وللأحسن، أي أنها استفادت من النظريات الأيديولوجية العلمية كنظرية التطور وعلم الوراثة وغيرها، والذي جعلها أكثر اماتة هو تعريضها لعرقها الذاتي لخطر الموت، بعدما كانت تحافظ عليه، اذ كشفت محاكمة نورنبورغ عن موت الآلاف بسبب النازية، التي جسدت أعظم مذبحة في التاريخ.

-ينظر ميشيل فوكو الى الانسان من جانب انساني، ويرفض تلك الإبادة البيولوجية التي تنتج المسخ والوحش نتيجة الخلط المستمر، من خلال تأكيده اتصال السلطوي بالمعرفي، واتصال العلم والايديولوجيا، ويرفض المذابح التي تحدث بسبب الدم والعرق، ويدعو الى توجيه العلم توجيها عادلا.

-شكل الوباء محورا هاما في فلسفة ميشيل فوكو، جعلت منه مرجعا هاما لمن أراد النظر في أحداث الراهن، فقد شخص انتشار وباء الطاعون في ق19، ولخص لنا بدقة فعل السلطة التي تنتج فعل المراقبة الشاملة، عبر إجراءات الحجر والحصر والمنع الصارمة، التي تشكل في النهاية هدوء تام وتسجيل شامل للحركة في المجتمع، وهذا مايشكل حلم السياسي الذي يهدف الى بسط سلطته في كل مكان عبر الهدوء، ولاتزال حلقة الأوبئة مستمرة الى يومنا هذا، اذ أن وباء الكورونا أعاد الكرة مع ما سجله فوكو من قبل، وفتحت الجائحة الكثير من التساؤلات الإنسانية وبينت هشاشة الانسان، كما بينت التلاعبات التي يمكن أن تحدث مخبريا لتشكل بذلك حربا بيولوجية تستهدف الانسان وتحقق غايات السلطة، وهو ماجعل ميشيل فوكو حاضرا بقوة في الفكر الأخلاقي المعاصر.

-بعد تشابك وتداخل السلطة بشكل جذري في حياة الانسان، خاصة الحيوية منها والتي أفقدت الانسان كل قيمه وأحكمت القيد على جسده وحتى تفكيره، يمكن استعادة الوعي الإنساني قبل فوات الأوان، حسب فوكو فان الفلسفة هي براكسيس ونقد لجهاز ولآليات السلطة، وايقاظ الوعي، كما يمكن للمثقف تولي هذه المهمة، لأن له المقدرة على التغيير.

-شكلت السياسة الحيوية عند ميشيل فوكو نقطة هامة في تحري عمل السلطة في مجتمعات اليوم، فهذه الثورة الفكرية التي قام بها تاريخيا واجتماعيا وسياسيا، درسها الكثير من المفكرين والفلاسفة للتعبير عن مجتمعات اليوم التي تعيش في نطاق السياسة الحيوية، والتحكم في بيولوجية الانسان، وهو مايؤكد على أهمية الموضوع وحاجة الراهن بهذه الاستشكالات، فقد استقطب الكثير هذا المفهوم ودراسته انطلاقا من معطيات الواقع، وهذا لايعني نقلا حرفيا لفلسفة فوكو، بل هي دراسات تنطلق من فوكو لتقدم له نقدا نتيجة علامات الاستفهام التي طرحها، بغرض استكمال مشروعه، وبناء مشروع جديد، ينطبق مع المتغيرات الجديدة التي عرفها العالم، اغامبين وداغوني وروبيرتو ايسبوزيتو، ومايكل هاردت فأنطونيو نيغري في الغرب، والباحث الزواوي بغورة في العالم العربي نتيجة التغيرات الأخيرة التي شهدها العالم ككل والتي مست العالم العربي وبينت عن هشاشة الانسان كونه انسانا دون الانقسامات التي تحددها جغرافية الشرق والغرب.

الخاتمة

يمكن أن نستخلص النتائج التالية كخاتمة متممة للعمل:

-تتعلق طبيعة بحثنا هذا بمحور مهم في الدراسات الأخلاقية المعاصرة، أو البيواتيقا، والذي صار مبحثا شاغلا للهم الفلسفي أو للفكر الفلسفي، وكذلك المجالات الأخرى لأن نتيجة المآلات التي وصلت اليها الإنسانية في العصور الحالية، المتعلقة بالتطور التقني والعلمي، فتحت نقاشا واسعا في كافة المجالات، للتساؤل عن الكيفية التي سيواصل بها الانسان حياته، خاصة وأنه دخل في صراع التأويلات المتعلقة بجسده وحريته وهويته ومستقبله، وكذلك مستقبل الأجيال القادمة، خاصة اذا ما تلاحمت الحياة بالسياسة وصارت هي المعرفة المشروعة للسلطة التحكمية، وهو ما استوجب وجود فلسفة مقاومة، تنظر في التوجيه السياسي للبيوتكنولوجيا، لأن الدول هي التي تقوم بإنتاج البحوث وبتمويها لعدة أعراض تخص عملها السياسي واستراتيجياتها الدولية، لهذا فان البيواتيقا تهتم بشكل صريح بالشق السياسي، بل كاد هذا المبحث يستحوذ على كافة التفاصيل، نظرا للاشكالات المهمة التي يطرحها حول مصير الانسان ومستقبله.

-على الرغم من أن ميشيل فوكو ليس فيلسوفا تابعا للتيار البيواتيقي، أي الأخلاقي، وبالرغم الانتقادات التي وجهت له لعدم الاهتمام بالأخلاق التطبيقية، غير أن أبحاثه حول السياسة الحيوية مكنته من بلوغ مكانة مهمة في ميدان الدراسات البيواتيقية، لأن البيواتيقا صارت تقريبا بيوسياسة، لأنها تنظر في طبيعة الاستغلال الحيوي والانتاجي للبحوث البيولوجية، لبناء أفق نقدي حول طبيعة هذا التحري، المتعلق بحياة الانسان، وهو نفس الهدف التي يعتمده الدرس البيواتيقي، ومن هنا يمكن استحضاره بقوة في التحليلات الايتيقية المعاصرة.

-بالرغم من تعدد الأشكال التاريخية لفكرة التحكم السياسي في البحوث البيولوجية، فيمكن القول أن هذه الفكرة برزت بصورة واضحة مع التحول العميق الذي عرفه علم البيولوجي، عبر القفزة النوعية التي قام بها في العصر الحديث، وفقا لجهود علماء الوراثة، ليكون علما قائما بذاته، بعدما شهد تأخرا مرتبط بطبيعة المادة الحية التي تدرسها التي تتميز بالتعقيد، عكس المادة الجامدة، لكن سرعان ما تم تدارك هذا التفاوت وصار التجريب على المادة الحية ممكنا، مما خلق عدة مشاكل مرتبطة بمجالات هذا العلم والتي تتميز بالصرامة والطابع الجاف في حق الانسان، خاصة وأن علم الوراثة والهندسة الوراثية قد شغل حيزا مهما في تلقي الأجساد وتشريحها مخبريا، لأجل الوصول الى عوالم سرية تُتيح لمولي تلك البحوث، فتح المجال نحو بوابة إنسانية جديدة، متغيرة وكذلك فتح المجال نحو مفاهيم جديدة للطب وللصحة، والصفات الوراثية والجمال والذكاء، وغيرها، وهي مفاهيم نجدها تاريخيا في التفكير الجمعي للإنسان، الذي لطالما حلم بالسيادة المطلقة والسعادة الدائمة؛ المتعلقة بصحة جسده وأولاده، وبُعده عن مظاهر الشيخوخة والتطلع

نحو الشباب الدائم، كما نادى بتحقيق المجتمعات الفاضلة أفلاطون والتي تزدهر بوجود أفراد أقوياء جينيا، ونيتشه الذي رفض الانسن الضعيف ومجد لفلسفة القوة، وكذلك هتلر الذي عمل على تحقيق هذه الفكرة واقعيا، وبالتالي مكنت البحوث البيولوجية اليوم من تحقيق الحلم المشترك لهؤلاء، عبر الإبادة الجينية لمن لايستحق، ومنح الحياة بفهوم إرادة القوة لمن يستحق ذلك.

-تعتبر الفلسفة الفوكوية نقطة تلاقي العديد من مجالات الفكر، لعل أهمها علاقة فلسفته بالسلطة، الأمر الذي جعلهما وجهتان لعملة واحدة، اذ أطلق على منهجه العام اسم تحليلية السلطة، هذه التحليلية التي ارتبطت بالتأسيس لعلاقة السلطة بالمعرفة والطب والجنسانية والصحة والجنون..عبر الالتواءات التي يُشكلها هذا المفهوم الذي يتمفصل في كل أركان الجسد الاجتماعي، باعتباره استراتيجية علاقات القوى، فالثورة المنهجية التي قام بها فوكو المتمثلة في رفض المفهوم الكلاسيكي للسلطة القائم على حصر السلطة في المجال السياسي، واعتبارها مجرد علاقة بين حاكم ومحكومين، وسياسات متضمنة في أجهزة الدولة فقط، بل انها عبارة عن علاقات بين الجميع سواء في المنزل، المدرسة، الجامعة، المصنع، السجن وحتى في العلوم، كما انتقل بها فوكو الى مفهوم ميكروفيزيائي، أي أنها تتغلغل في كافة تفاصيل الواقع الاجتماعي، اذ أن انتشارها في البحوث البيولوجية هو انتشار ميكروفيزيائي للسلطة، حينما كانت مهمة العلم مهمة موضوعية بالحياد عن السلطة، لكنها اليوم صارت متشابكة بالعلم، كأكثر مجال تعمل فيه وتنتج فيه المعارف والنظريات، لتنصرف هذه الأخيرة لخدمتها ضمن لعبة الاستراجيات السياسية لأن انتاج أي خطاب معرفي حسب فوكو هو انتاج مراقب ومتسلط يتحكم في المجتمع، ولعل الخطاب البيولوجي أقصى مايمكن وصفه بالسلطوي في عوالم اليوم.

- تقع فكرة التحكم السياسي في البحوث البيولوجية انطلاقا من مستويان: الأول متعلق بالتحكم في الحياة، ليليه مباشرة رهان المخابر البيولوجية كما أنهما يتداخلان في جينيالوجيا السياسات المؤسسة للطابع التحكمي في الانسان، فبداية التحكم الحيوي والحياتي في الانسان قد برز حسب فوكو من خلال كرونولوجية العقاب، الذي كان عقابا جسديا، لكن سرعان ماتحول الى جزاء لطيف ومراقبة في العصر الحديث، ويبين فوكو أن هذه اللطافة العقابية قد تأسست بتأسيس مؤسسة السجن، لأجل أشكال الاخضاع الانضباطية، ففي السجن بمفهومه الحديث لايوجد عقاب علني، وانما تهديد للسجناء ومراقبة شاملة تجعل من المسجونين أفرادا ملتزمين بالقواعد الانضباطية الصارمة، لكي تتهذب الأجساد وفقا للقواعد السلطوية، وكذلك في كافة المؤسسات الاجتماعية التي تشبه السجن في تعاملاتها، وبهذا يكون العقاب مستمر في كافة مراحل الحياة، باعتباره القاعدة العامة التي تتخذها السلطة لعقلنة المجتمعات، لمعالجة سلوكيات الأفراد من خلال تأهيل أجساد الأفراد لخدمة مؤسسات الدولة والسياسة، وتتم السلطة

الانضباطية عبر العمل المصنف الى مجموعات، لضبط السلوكيات وطرق العيش، لكي تكون في متناول السياسة، كتشريح سياسي للأجساد، ليكون الجسد هدف الاستراتيجيات السياسية وتجعله رهينة لخدمتها.

-بعد التشريح السياسي للجسد انضباطيا، لتسهيل التحكم فيه، باشرت السلطة عملية السلطة الحيوية للتحكم في الانسان بيولوجيا وحياتيا، والتي تعد مجموعة من العمليات والقواعد التي تقوم بها السياسة داخل المجتمع، هدفها احكام الرقابة فيه عبر، من خلال الاهتمام بالسكان والصحة والولادات والوفيات والأمن، والعجز الصحي، وتمويل مخابر البحث، واستخدام البحوث البيولوجية في خدمة تطلعات الدولة، أي التركيز على المجالات القائمة على الركيزة البيولوجية، معتمدة في ذلك على العديد من العلوم، وتحرص على توفير الأمن داخل اقليمها الخاص، ليكون السكان في هدوء تام، وتحرص على الاهتمام بالمرض الذي أصبح ظاهرة سكانية بعدما كان مرتبط بالجانب الطبي فقط.

-تعمل السياسة الحيوية ضمن نطاق واسع من المخابر البيولوجية، بما أن عملها قائم على الاهتمام بالحياة وردها الى الاعتبرات السياسية، اذ تهتم بالانجاب بحسب حاجة الدولة له، والتي تعبر عنها علوم الإحصاء بحسب الفائض السكاني، فهناك دول ترفع شعار تحديد النسل، أما الأخرى تشجع على الانجاب وتوفر الوسائل اللازمة ان صار مستحيلا، والتي تتم عبر الصناعة المخبرية، كالبنوك المنوية وأطفال الأنابيب، والأم الحاضنة..، وعبر اختيار الصفات الوراثية اللازمة الخاصة بالجمال والقوة، وابعاد الصفات الوراثية السيئة والتي لاتُفيد المجتمع، عبر الهندسة الوراثية التي تساعد على التعديل والابادة الجينية، حسب الطريقة التي تفرضها مُقتضيات الدولة، وكذلك المتاجرة بالأعضاء، بحسب ماتقتضيه الرهانات السياسية سواء من ناحية الرقي بالطاقات البشرية في المجتمع، من أجل احراز مكان بين مالكي أفضل عرق، أو تنمية السوق الاقتصادية عبر البحوث البيولوجية، ليكون الانسان هو المستهدف الوحيد في المجتمعات التي تشتغل بالسياسة الحيوية، وتُنتهك حريته وكرامته وقداسته، هذا ما يشكل قلقا أنطلوجيا، وانهيارا لمنظومة القيم الإنسانية.

-تعتبر الليبيرالية الاطار السياسي للسياسة الحيوية لأنها تدعم البحوث البيولوجية في اقتصاد السوق، وتعطي أهمية للمجتمع والسكان والحُرية خاصة الاقتصادية، لأجل اثراء اقتصاد الدول، والاهتمام بتمويل المشاريع البيولوجية، وتشجيع فكرة التجريب، والمتاجرة بهذه الأفكار المادية، على مستوى الأسواق العالمية، فاننا نجد الكثير من الدول الليبيرالية اليوم تبني نفسها من خلال الاقتصاد البيولوجي، هذا الأمر الذي حلله فوكو مؤكدا على أن الجهة الليبيرالية هي المكانة المثلى لتحقيق الاستراتيجية السياسية التي تخضع الحياة تحت محك التجريب، للوصول الى غاياتها.

-لعل أهم المظاهر التي تتمظهر فيها عملية التحكم السياسي في الحياة البيولوجية، حين ترى الدولة نفسها معرضة لخطر التفوق العرقي عليها، فتلجأ الى سياسات حياتية صارمة، تتبعها بحوث بيولوجية محسنة لعرقها الذاتي بيولوجيا، ومدمرة للآخر، عبر مفهوم العنصرية البيولوجية، والصراع البيولوجي، اذ صارت السياسات الحياتية اليوم لاتستغني عن العنصرية في عملها البيولوجي، لأن الدولة تعمل على حماية وطهارة عرقها، وقد مكنت البحوث البيولوجية اليوم من تحقيق أحلام الدول، والدخول الى عوالم جديدة، تضمن الحفاظ على العرق، عبر دعمه جينيا، وزيادة قوته، والتخلص من الصفات السلبية التي قد تعيق نموه وتطوره، عبر تعريض الأفراد لجموعة عمليات البيولوجية والتعديل الجيني، وتنميط حياتهم بأساليب تضمن الحفاظ على العرق النقي، عبر الزواج وقتل المصابين بعاهات، ومنع الانجاب لمن يحملون صفات وراثية غير مرغوبة وغيرها، وبالتالي تتعزز العنصرية، لما لها من نتائج مربحة للدول التي تستخدمها في نظامها الحيوي، وغالبا اليوم فكل دولة ترغب في تغليب عرقها على الآخر، لأجل الريادة السياسية والاقتصادية.

-يمكن اعتبار الدولة النازية هي السياسة المثلى، التي طبقت العنصرية البيولوجية في أقصى درجاتها، من خلال الاهتمام بأسطورة العرق أو الدم الآري، التي تعتبر أن الألمانيين أفضل الأجناس، فحاول النازيين الحفاظ على هذه الفكرة، والقضاء على الاخفقات البيولوجية لضمان النقاء على العرق، وقد استعملت سياسات جد مميتة من قبل قتل الأفراد الغير أسوياء والمرضى والمجانين، وحرق العديد من الأفراد، اذ أسست النازية نضالها السياسي على استراتيجيات بيولوجية، فكانت تستثمر البحوث البيولوجية في سبيل تحطيم فكرة الأعراق، التي تتحدى بها كافة السياسات.

- عندما يكون الانسان مهددا على نحو متزايد ومخترق حرفيا بسياسة بيولوجية، سيكون انسانا يشهد واقعة وبائية، كما حلل ذلك فوكو ضمن فلسفته الوبائية، فالوباء ظاهرة سلطوية معقدة وفرصة لانتشار السلطة بصورة قصوى في المجتمع، التي تعمل على حصر الجميع، على منوال السلطة الانضباطية، لكي يسهل التحكم بالإنسان، لهذا فالسياسة ترسم الكثير من الأحلام حين ينتشر الوباء، لأنه يخلق حالة من الذعر الاجتماعي، قد يبدو الخوف غريبا لكنه مهم بالنسبة للسياسي، لأنه يحبس السكان داخل منازلهم، الأمر الذي يتيح للسلطة ممارسة كل مقتضياتها بكل حرية، وتتداخل في العملية الوبائية الكثير من الممارسات البيولوجية من قبيل اختراع اللقاح المجهول مصدره والذي يؤثر في صحة السكان، كما أن الوباء يمكن ان يكون حربا بيولوجية تهدف الى الغزو الاجتماعي والاطاحة بالأجساد من أجل التنافس الدولي أو لأغراض اقتصادية متعلقة باختراع الدواء وأخرى مرتبطة بالابادة السكانية، وفي كل الحالات يكون جسد الانسان هو المستهدف الأول.

– ان الواقعة الأزمية التي شهدها العالم اليوم والمتعلقة بالانتشار الواسع لجائحة كورونا، هو واقع أبان عن طبيعة الانسان الهشة، والمتأزمة التي وجدت نفسها تتعرض لمخاطر الوباء المميتة من جهة، والتحكم السلطوي من جهة ثانية، عبر السياسة الحيوية التي تستخدمها الدول في التعامل مع مواطنيها، كما أن التساؤلات التي فرضت نفسها تتعلق بكون هذه الجائحة حربا بيولوجية مستهدفة للإطاحة بالأجساد البشرية، من قبل عنصر ما، أو طريقة مُحكمة للتعامل مع الأجساد في زمن يسوده الصراع والتمرد، ومازال التساؤل مفتوحا عن السبب الذي يمكن أن يحدد الطبيعة الكينونية للجائحة، اذ يمكن قراءة أوضاع اليوم بمرآة ميشيل فوكو، لأن التاريخ يعيد نفسه، في مايخص الأحداث التي شخصها عند انتشار مرض الجذام واليوم يُحلل العالم ذلك انطلاقا من فلسفته، للنظر في الجائحة الآسرة لأنطولوجية الفرد، لأنه فيلسوف الجوائح بجدارة.

–نلمس بُعدا إنسانيا في فلسفة فوكو الحياتية الذي بدأ حياته بالدفاع عن الطلبة وعن حرية الفرد المأسورة بين علاقات السلطة، وانطباعها في الجسد الذي شهد معاناة قصوى، وتمييزا عنصريا انتقل من اضهاد المجنون وقتل المريض الى تمييز عنصري على الأساس البيولوجي، يغلب فيه القوي عرقيا الضعيف، والقوة العرقية هنا متخذة من أسطورة الدم الآري، ومن التعديل البيولوجي على الانسان، فقد أصبحت البحوث البيولوجية وسيلة لتفريق جنس على جنس آخر، بدافع القوة الجسدية وحينما تُصنع الأجساد مخبريا، والتي هي في نظر فوكو صناعة وحشية، فان التعديل والتجريب سينتج لنا كوارث إنسانية محتملة، وتغيير في الطبيعة البشرية، وفقدان أهم القيم الإنسانية، وزيادة الانهمام السلطوي بالأجساد، مما ينتج مشاكل وحربا مشاعية، وإعلان حرب الكل ضد الكل، والكثير من العواقب السيئة التي ستثيرها التقنية الحيوية، وبالتالي يمكن ادراج فوكو ضمن حقل البيواتيقية مع النظريات أو الرؤى التي تدافع عن الانسان باعتباره انسانا لا تليق به التجارب المخبرية، لأن ذلك سينقلب عليه بالسلب وليس بالإيجاب، وسيفني حياته وحياة الكائنات الأخرى، كون الطبيعة الإنسانية جد معقدة وهو ما أثبتته الخارطة الجينية المكونة لتفاصيل حياته البيولوجية.

–لن يفكر في خبايا المستقبل سوى الفيلسوف، فالمخاوف التي يثيرها تسخير البحوث البيولوجية وحياة الانسان لخدمة السياسة، هو مستوى سلطوي لايمكن إيقافه، بالنظر الى أرباحه المادية ومنافعه المربحة للسياسي، لذلك لابد من التفكير في مستقبل الانسان الذي نجهل مصيره الآن، لأن المفاجآت التي تنتجها السياسة غير محتملة العواقب، لذلك فلا بد من التوعية الفكرية للأفراد عبر العلاج بالفلسفة، وجعلها أداة وعي بالمخاطر والانتهاكات التي تنتظر الانسان، والنظر في الذات لاكتساب البعد الجمالي والفني، لكي يتمكن الانسان من احتواء نفسه، ولا يرى أنه مجرد جسم وهالة مادية مُعرضة للتجريب فقط، كما أن للمثقف دور بارز في التوعية للمخاطر التي تدور في مجتمعه،

لعل التحكم السياسي في البحوث البيولوجية أخطرها، لأن الوقائع اليوم ترتبط معظمها بهذا الجانب، وصار الانسان يعيش قلقا وفزعا يوما بعد يوم، بحيث حاول العديد من المفكرين التفلسف في الراهن انطلاقا من فلسفته الحياتية لأن النظام السائد اليوم هو تنظيم الحياة ومن تم التحكم فيها، فصار هذا الاهتمام هاجس الفلاسفة والمفكرين اليوم، لأن الأحداث هي التي تفرض ذلك، وتجعل التفكر في السياسة الحيوية ممكنا، لأن الانسان صار يعيش حياة شبه عارية، من خلال مصيره المجهول الذي تُحدده الأزمات التي تخنق العالم، لذلك فلا بد من تكثيف الجهود حول قراءات الراهن واستكمال مشروع فوكو، لمعرفة النظام السائد في انتاج الحياة التي أصبحت عبارة عن تسييس مطلق لكافة المجالات لاسيما بيولوجية الأفراد.من جهة يُمكن النظر في هذه السياسات الحياتية من منظور إيجابي كون أن الجاهزية الأمنية التي تتميز بها السياسة الحيوية، توفر للأفراد السلم والعيش في أمن دائم، كما أن النظام والتنظيم يُتيح للسكان السهولة في العلاقات الاجتماعية، وأما التحكم السياسي في البحوث البيولوجية بامكانه أن يُوجه نحو عقلنة تلك البحوث واستغلالها فيما ينفع الانسان، من قُبيل تخطي العاهات البشرية والأمراض التي تفتك بهم، وصنع الأدوية للأمراض المستعصية، وتكثيف البحوث حول انجاز العمليات الجراحية، بصورة ناجحة لإنقاذ الأرواح، وكذلك تكثيف الجهود لمحاربة مرض السرطان والسيدا، ووضع الاحتياطات اللازمة لتخطي المراحل الصعبة في زمن انتشار الأوبئة، والرُقي بالبيئة وجعل الانسان متصالح معها، لكي يكون العالم في علاقة سليمة بين الانسان وجانبه الايكولوجي الذي يتأثر بتأثر الانسان، والعكس، لذلك فالمهمة تستدعي تسخيرا وجهودا وآمالا في سبيل تحسين وضع الانسان والرقي به لما يمكن أن يلقى السعادة النفسية والروحية لا المادية فقط.

ونظرا للجهود التي شهدها حقل البيواتيقا للتفلسف حول طبيعة الانسان التي دخلت فيها التقنية، التي تحاول التغيير في جسد الانسان، وحتى ذكاءه، أملا في أطروحة مابعد إنسانية، وهذا ما يخلق عدة تساؤلات ونقاشات متخوفة حول العواقب الوخيمة التي يحملها خطر التحكم السياسي في البحوث البيولوجية وتوجيه الحياة لخدمة المعطيات السياسية، يمكن أن نستحضر ضمن طيات حقل البيواتيقا فلسفة ميشيل فوكو بجدارة، باعتباره شخص الهيمنة السياسية التي يتعرض لها الانسان في معظم مجالات حياته، والتي انساقت الى عمل الدولة مما يصعب ايقافها، ونقد الممارسات الطاغية على البشر، وهذا من أجل احياء السؤال الفلسفي في ميدان البيولوجيا والتقنية، ومحاولة تقنين العمليات البيوتكنولوجية، لذلك فان البيواتيقا اليوم من أبرز المباحث التي تستدعي الدراسة لفهم أي مسار يسلكه مصير الانسان، خاصة فيما يتعلق بالجانب السياسي، والذي يستدعي مبحثا قائما بذاته، لكي يتعلم من مواعظه الأفراد، في العالم الغربي ولاسيما العربي، لأن الانفتاح على مظاهر الحضارة الغربية قضية مهمة بالنسبة الينا لكي نفهم متغيرات الواقع العالمي، كما أن النظر في محاولة اصلاح البيئة العربية يلزمه أيضا وعي عالمي، خاصة في الأحداث

الأخيرة التي أحدثها وباء كوفيد، والذي لم يفرق بين العالم، فلم يدع دولة قوية الا واجتاح كيانها، الأمر كذلك بالنسبة للفقيرة، اذ جمع العالم تحت اطار متأزم، وجعله حائرا يعاني الخوف وفقدان الأمل، مما جعلنا نعيش سياسة حيوية عالمية، تُعرض فيها حياة الإنسانية جمعاء الى الخطر.

الفهارس

فهرس الأعلام

فهرس الأعلام:

اسم العَلَم: الصفحة:

1–أبقراط 22

2–الرازي.....28

3–ابن سينا.....27

4–أرسطو.....23

5–أرندت حنه.....227

6–اسبوزيتو روبيرتو.....232

7–أغامبين جيورجيو.....225

8–أفلاطون.....46

9–أنكسمندرس.....20

10–أنكسمنس.....21

11–باريكي كارت.....41

12–بتلر جوديث.....208

13–برنار كلود.....36

14–بودريار جان.....101

15–بورديو بيار.....150

16–بوفون.....175

17–بيشا.....17

18–بيكون فرانسيس.....31

19–تشومسكي نعوم.....201

20–تورين آلان.....95

21–جالينوس.....25

22–داروين تشارلز.....35

23–داغوني فرانسوا.....221

24–دولوز جيل.....95

25–ديكارت روني.....106

26–ديديه فاسين.....127

27–راوولز جون.....146

28–روسو جون جاك.....92

29–زامورا دانييل.....151

30–الزواوي بغورة.....234

31–سبنسر هربرت.....50

32–سارتر جون بول 98

33–سقراط.....205

34–طاليس.....19

35–غالتون فرنسيس.....49

36–غراميشي أنطونيو.....218

37–غوبينو آرثر.....177

38–فريزر نانسي.....100

39–فوكوياما فرانسيس.....188

40–فيبر ماكس.....74

41–فيري لوك.....186

42–كانط ايمانويل.....75

43–كانغيلام جورج.....183

44–كيرك فرنسيس.....39

45–لامارك جان باتيست.....32

46–ماركس كارل.....157

47–ماندل.....38

48–موران ادغار.....200

49–ميكيافيلي نيكولا.....131

50–نيتشه فريديريك.....51

51–نيغري أنطونيو.....229

52–هابرماس يورغن.....153

53–هاردت مايكل.....229

54–هتلر أدولف.....47

55–هوبز توماس.....48

56–هوسرل ادموند.....96

57–هيدغر مارتن.....42

58–واطسون جيمس.....39

59–ويلسون.....54

فهرس المصطلحات

المصطلح	باللغة الإنجليزية	باللغة الفرنسية
ابستيمية	Epistémé	Epistémè
الأركيولوجيا	Archeology	Archéologie
الاستنساخ	Cloning	Clonage
الاشتراكية	Socialism	Socialisme
الاقتصاد	Economy	Économie
الاقتصاد السياسي	political economy	économie politique
الإقليم	Territory	Territoire
الإمبراطورية	Empire	Empire
الأمن	Security	Sécurité
الانسان المستباح	The permissible human	L'homme permis
الانضباط	Discipline	Discipline
الانهمام بالذات	Self-absorption	Absorption de soi
ايديولوجيا	Ideology	Idéologie
ايكولوجيا	Ecology	Ecologie
البراكسيس	Praxis	Praxis

Biotiques	Biotics	البيواتيقا
Biotechnologie	Biotechnology	بيوتكنولوجيا
Sociobiologie	Sociobiology	البيولوجيا الاجتماعية
Histoire des sciences	History of science	تاريخ العلم
Exprémentation	experimentation	التجريب
Eugénisme	Eugenices	تحسين النسل
Contrôle politique	Political control	التحكم السياسي
Analyse de puissance	Power analysis	تحليلية السلطة
Technologies biologiques	Biological technologies	التقنيات البيولوجية
Révolutions scientifiques	Scientific revolutions	الثورات العلمي
Corp	Body	الجسد
Corp social	The social body	الجسد الاجتماعي
Sexualité	Sexuality	الجنسانية
Folie	Madness	الجنون
Généalogie	Genealogy	الجينيالوجيا

Modernité	Modernity	الحداثة
Guerre	the war	الحرب
Guerre des races	Race war	حرب الأعراق
Guerre biologique	Biological warfare	حرب بيولوجية
Liberté	Freedom	الحرية
La vie nue	Bare life	الحياة العارية
Le discours	the speech	الخطاب
Le sang	the blood	الدم
Soi	Self	الذات
Capitalisme	Capitalism	الرأسمالية
la prison	the prison	السجن
La population	Population	السكان
Pouvoir	Authority	السلطة
Pouvoir disciplinaire	Disciplinary authority	السلطة الانضباطية
Pouvoir pastorale	Pastoral authority	السلطة الرعوية
Marché	Market	السوق
La souveraineté	Sovereignty	السيادة

Politique de sélection	selection policy	سياسة الانتقاء
Biopolitique	Biopolitics	السياسة الحيوية
Politique de santé	health policy	السياسة الصحية
Code génétique	genetic code	الشفرة الوراثية
Conflit biologique	Biological conflict	الصراع البيولوجي
Conflit ethnique	Ethnic conflict	الصراع العرقي
la peste	the plague	الطاعون
Médecine	Medicine	الطب
Médecine politique	Political medicine	الطب السياسي
Médecine sociale	Social medicine	الطب الاجتماعي
Nature	Nature	الطبيعة
Justice	Justice	العدالة
Justice distributive	distributive justice	العدالة التوزيعية
Race	Race	العرق
race aryenne	Aryan race	العرق الآري

Age classique	Classical era	العصر الكلاسيكي
Rationalité	Rationality	العقلانية
Relations de pouvoir	Power relations	علاقات قوى
Science	Science	العلم
Biologie	Biology	علم البيولوجيا
La génétique	Genetics	علم الوراثة
sciences humaines	Humanities	العلوم الإنسانية
Racisme	Racism	العنصرية
Racisme biologique	Biological racism	العنصرية البيولوجية
Philosophie sociale	Social philosophy	فلسفة اجتماعية
Virus	Virus	فيروس
Phénoménologie	Phenomenology	فينومينولوجيا
la loi	the law	القانون
Sainteté	Holiness	القداسة
Intentionnalité	Intentionality	القصدية

Pouvoir	Power	القوة
Valeur	Value	القيم
Corona	Corona	كورونا
Libéralisme	Liberalism	الليبيرالية
Le libéralisme allemand	German liberalism	الليبيرالية الألمانية
Le libéralisme américain	American liberalism	الليبيرالية الأمريكية
Post–humain	Posthuman	مابعد الانسان
Matière vivante	live matter	المادة الحية
L'intellectuel	The intellectual	المثقف
Sociétés industrielles	industrial societies	المجتمعات الصناعية
Le camp	The camp	المحتشد
Tribunal de Nuremberg	Nürnberg Court	محكمة نورنبورع
Survillance	Monitoring	المراقبة
Punir	Punishing	المعاقبة
Standard	Standard	المعيار

Résistance	Resistance	المقاومة
Immunité	Immunity	المناعة
Méthode expérimentale	Experimental method	المنهج التجريبي
Les marginalisés	the marginalized	المهمش
Nazisme	Nazism	النازية
La théorie de l'évolution	The theory of evolution	نظرية التطور
Ingénierie génétique	Genetic Engineering	الهندسة الوراثية
Identité	Identity	الهوية
Épidémie	Epidemic	وباء
Clinique de naissance	Birth clinic	ولادة العيادة
Eugénie	Eugenia	اليوجينيا

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1-المصادر:

أولا: المصادر بالعربية:

1-ميشيل فوكو، **مولد السياسة الحيوية**، تر: الزواوي بغورة، ط، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، 2018

2-ميشيل فوكو، **الكلمات والأشياء**، تر: مطاع صفدي وآخرون، مركز الانتماء القومي، لبنان،1990-1988

3-ميشيل فوكو، **ما التنوير؟**، تر: كريم الجاف، مجلة الفلسفة، الجامعة المستنصرية ،كلية الآداب، العدد 19، العراق، 2019

4-ميشيل فوكو، **حفريات المعرفة**، تر : سالم يفوت، ط2، المركز الثقافي العربي، 1987

5-ميشيل فوكو، **جينيالوجيا المعرفة**، تر: أحمد السطاتي وعبد السلام بن عبد العالي، ط2، دار توبقال للنشر، المغرب، 2008

6-ميشيل فوكو، **تاريخ الجنسانية1، إرادة المعرفة**، تر: جورج ابي صالح، مركز الانماء القومي، بيروت، 1990.

7-ميشيل فوكو، **يجب الدفاع عن المجتمع**، تر: زواوي بغورة، ط1، دار الطليعة، بيروت، 2003

8-ميشيل فوكو، **فوكو صحافيا أقوال وكتابات**، تر: البكاي ولد عبد المالك، ط1، جداول للنشر والتوزيع، الكويت، 2012

9-ميشيل فوكو، **الاهمام بالذات، جمالية الوجود وجرأة قول الحقيقة**، تر: محمد أوزيتة، افريقيا الشرق، المغرب، 2015،

10-ميشيل فوكو، **المراقبة والمعاقبة، ولادة السجن**، تر: علي مقلد، مركز الانماء القومي، بيروت، 1990

11-ميشيل فوكو، **تاريخ الجنسانية2، استعمال المتع**، تر: محمد هشام، افريقيا الشرق، المغرب 2004

12-ميشيل فوكو، **تأويل الذات**، دروس ألقيت في الكوليج دو فرونس 1981، 1982، تر: الزواوي بغورة، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان، 2011

13-ميشيل فوكو، **هم الحقيقة**، مختارات، تر: مصطفى السناوي، مصطفى كمال، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، 2006

14-ميشيل فوكو، نعوم تشومسكي، **عن الطبيعة الإنسانية**، تر: أمير زكي، ط1، دار التنوير للطباعة والنشر، لبنان، 2015

15- ميشيل فوكو، **ولادة الطب السريري**، ط1، تر: الياس حسن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018

ثانيا: المصادر بالفرنسية:

1-Michel Foucault, **introduction à l'anthropologie de Kant**, actu philosophia, France, 2008

2-Michel Foucault, **qu'est-ce que les lumières ?** In dits et écrits, tome iv, france 1984

3-Michel Foucault, **l'archéologie du savoir**, Édition Gallimard, France, 1969

4-Michel Foucault, **il faut défendre la société** ,édition cd-rom, France 2012

5-Michel Foucault, **la volanté du savoir**, édition Gallimard, France, 2013

6-Michel Foucault, **l'ordre du discours**, édition Gallimard, France, 1970

7-Michel Foucault, **la société punitive**, cours de collège de France 1972, 1973, édition Gallimard, France, 2013

8-Michel Foucault, **surveiller et punir**, **naissance de la prison**, édition Gallimard, France ,1975

9-Michel Foucault, **histoire de la folie à l'Age classique**, édition Gallimard, France 1972

11-Michel Foucault, **résumé des cours1970-1982**, conférences essais et leçons du collège de France, Julliard, France, 1987

12-Michel Foucault, **naissance de la biopolitique**, Gallimard, France, 1978, 1979.

13-Michel Foucault, **sécurité**, **territoire et population**, Gallimard seuil, paris, 2004

14-Michel Foucault, **le gouvernement de soi des autres**, cours de collage de France 1982, 1983, éditions Gallimard, France, 2008.

15-Michel Foucault, **leçon sur la volanté de savoir**, **cours de collage de France 1970-1971**, suivi de le savoir doepide, Gallimard, France, 2011

2-المراجع:

أولا: المراجع بالعربية:

1-ابن سينا، **القانون في الطب**، ط1، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999

2-أبو بكر الرازي، **سر صناعة الطب**، تحقيق: خالد حربي، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية، (د.ت)

3-أرسطو طاليس، **الطبيعة**، ترجمة اسحاق بن حنيين، ج3، المكتبة العربية، القاهرة، 1965

4-أفلاطون، **جمهورية أفلاطون**، ترجمة حنا خباز،ط1، مؤسسة هنداوي، القاهرة،2017

5-تشارلز داروين، **أصل الأنواع**، تر: إسماعيل مظهر، (د-ط)، مؤسسة هنداوي، مصر، 2017،

6-توماس هوبز، اللفياثان، **الأصول الطبيعية و السياسية لسلطة الدولة**، ط1، ترجمة ديانا حبيب حرب و بشرى صعب، هيئة أبو ظبي للثقافة و الثرات، كلمة للنشر، الامارات، 2011

7-جوده محمد ابراهيم أبو خاص، **المنظور الفلسفي للسلطة عند ميشيل فوكو**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر،2017

8-جوديث بتلر، **الذات تصف نفسها**، تر: فلاح رحيم، ط، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2014

9-جورج سارتون، **تاريخ العلم**، ج3، ترجمة توفيق الطويل و آخرون، المركز القومي للترجمة، القاهرة،2010

10-جورج كانغيلم، **الأيديولوجيا والعقلانية في تاريخ علوم الحياة**، تر: اياس حسن، ط، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2016

11-جون ديوي، **الحرية والثقافة**، تر أمين موسى قنديل، مطبعة التخزين الاسكندرية، 2003

12-جون راوولز، **نظرية في العدالة**، تر: ليلى الطويل، (د.ط)، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2011

13-جيل دولوز، **المعرفة والسلطة، مدخل لقراءة فوكو**، تر: سالم يفوت، ط1، المركز الثقافي العربي، لبنان والمغرب، 1987

14-حربوش العمري، **ابستيمولوجيا الطب والبيولوجيا في فلسفة فرانسوا داغوني**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2016

15-حسين بوبكر، **ميشيل فوكو والسلطة الحيوية دراسة تحليلية نقدية** ، ط1، ابن النديم للنشر، دار روافد الثقافية، الجزائر، بيروت، 2018

16-دانييل كيفلس، ليروي هود، **الشفرة الوراثية للإنسان، القضايا العلمية والاجتماعية لمشروع الجينوم البشري**، تر أحمد مستجير، سلسلة عالم المعرفة، الكويت،1997

17-ديفيد رزنيك، **أخلاقيات العلم**، تر عبد النور عبد المنعم، سلسلة عالم المعرفة، الكويت،2005

18-دينيس بويكان، **البيولوجيا تاريخ وفلسفة**، ط1، تر لبنى الريدي مهى قابيل، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2017

19-ريتشارد ليفونتين، **البيولوجيا عندما تصبح أيديولوجيا**، ط1، تر : فهد عبد العزيز، أسامة خالد، رواسخ،الكويت،2019

20- الزواوي بغورة، **السياسة الحيوية من منظور الفلسفة الاجتماعية**، ط1، دار سؤال للنشر، لبنان، 2022

21-الزواوي بغورة، **مدخل الى فلسفة ميشيل فوكو**، ط1، دار الطليعة، بيروت،2013

22-ستيف جونز وآخرون، **علم الوراثة**، تر: ممدوح عبد المنعم، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2001

23-ستيفن روز وآخرين، **علم الأحياء والأيديولوجيا والطبيعة البشرية**، تر : مصطفى ابراهيم فهمي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت،1990

24-سعيد محمد الحفار، **البيولوجيا ومصير الانسان**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1984

25-صلاح محمود عثمان، **الداروينية والانسان نظرية التطور من العلم الى العولمة**، منشأة المعارف بالاسكندرية،مصر،2001،

26-عزت السيد أحمد، **الايديولوجيا والعلم العلاقة بين الايديولوجيا والعلم والفهم**، دار فن وعلم، طرابلس،2017

27-عيسى اسكندر المعلوف، **تاريخ الطب عند الأمم القديمة والحديثة**، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، مصر 2012

28-فرانسيس بيكون، **الأرغانون الجديد شذرات في تفسير الطبيعة**، تر عادل مصطفى، ط1، رؤية للنشر و التوزيع، مصر،2013

29-فريديريك نيتشه، **هكذا تكلم زرادشت**، تر: علي مصباح، ط1، منشورات الجمل، بغداد،2007

30-كلود برنار، **مدخل الى دراسة الطب التجريبي**، ط1، تر: يوسف مراج وحمد الله سلطان، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة،2005

31-ماكس فيبر، **العلم والسياسة بوصفهما حرفة**، تر جورج كتورة، ط1، المنظمة العربية للترجمة، لبنان،2011

32-مايكل هارت، أنطونيو نيغري، **امبراطورية العولمة الجديدة**، تر: فاضل جتكر،ط 1، العبيكان، السعودية، 2002

33- محمد جديدي، **الأفق البيواتيقي**، ط1، ج 1، دار ميم للنشر، الجزائر، 2021

34- محمد جديدي، **الأفق البيواتيقي**، ط1، ج 2، دار ميم للنشر، الجزائر، 2021

35-مجموعة من الأكاديميين، **الأخلاقيات التطبيقية و الرهانات المعاصرة للفكر الفلسفي**، اصدارات الجمعية الجزائرية للدراسات الفلسفية، الجزائر 2016

36-محمد جديدي، **ما البيواتيقا؟**، ط1، منشورات الوطن اليوم، الجزائر، 2020

37-يورغن هابرماس، **مستقبل الطبيعة البشرية نحو نسالة ليبيرالية**، تر: جورج كتورة، ط1، المكتبة الشرقية، بيروت، 2006

ثانيا: المراجع بالفرنسية:

1-Alain Touraine ,**critique de la modernité** ,les éditions fayard, paris, 1992

2-Albert leclére ,**la philosophie grecque avant Socrate** ,3éme édition, libraire bloud, paris, 1908

3-Arthur de Gobineau ,**essai sur l'inégalité des races humaines** , éditions pierres Belfond, France, 1967

4-Carole guesse ,**le role de la fiction dans les théories du posthumain** ,fabula, université de liége, Belgique, 2018

5-Christian Laval ,**foucault et Bourdieu et la question néolibérale** , la découverte, France, 2018

6-Claude Bernard ,**introduction à l'étude de la médecine expérimentale** ,libraire de l'académie impériale de médecine, rue haute feuille, 19, 1865

7-Edgar Morin, abousassalam Sabah ,**changeons de voie**, **les leçons du coronavirus** ,Denoël, paris, 2020

8-Edward w.keyserlingk ,**le caractère sacré de la vie ou la qualité de la vie** ,document d'étude, commission de réforme du droit d

9-François dagognet ,**le vivant** ,édition bordas, paris, 1988

10-Herbert spencer, **principes de sociologie**, traduire par mm .e.cazelles et j. gerschel, librairie germer bailliere et c, paris ,1879

11-James Watson avec Andrew Berry ,**ADN le secret de la vie** , traduire de l'anglais Barbara Höchstädt, arrangement with Alfred à knopf, a devision of random house, paris, 2003

12-Jean Baudrillard ,**oublier Foucault** ,éditions Galilée, paris, 2004

13-Lamarck, **philosophie zoologique**, libraire f : savy, paris, 1873

14-Luc ferry, **la révolution transhumaniste**, éditions Plon, France, 2016

15-Marc Gentilini, **histoire de la médecine**, 3 éme éditions, abréges, France, 1998

16-Pablo servigne et jaques van helden, **sociobiologie**, **enjeux et écologiques de la biologie**, cours biold-101, université libre de Bruxelles, 2011

ثالثا: المراجع بالانجليزية:

1-Agriculture organisation of the united nations, Rome, 2016

2-Antonio Gramsci, **selection from the prison notebooks**, translated by Quentin Hoare and Geoffrey Nowell smith, Elec book, London 1999

3-Francis Fukuyama, **our posthuman futur**, Farrar Straus and Giroux, New York, 2003

4-Francis Galton ,**hereditary genius an inquiry into its laws and consequences**, 2nd edition, macmilan and co, London, 1892

5-Georgeo agamben ,**homo sacer1**, **soverign power and bare life** , translated by Daniel heller-roazen, Stanford university press-stanford, California, 1998

6-Georgeo agamben ,**homo sacer2**, **state of exception** ,translated by Kevin attel, Stanford university press, California, 2017

7-Gregor Mendel ,**experiments in plant hybridization** ,meetings of the brunn natural history society 1865

8-John burnet ,**Greek philosophy Thales to Plato** ,martin's street, London, 1950

9-Michael hardt, Antonio negri ,**empire** ,Harvard university press, London, 2000

10-Oliver brandenberg and others ,**introduction to molecular biology and genetic engineering** ,biosafety resource book, food and Agriculture organization of the United Nations, Rome, 2011

رابعا: المراجع بالايطالية:

1-Roberto esposito ,**biopolitica y filosofia** ,grama ediciones, Argentina, 2006

3-قائمة المعاجم والموسوعات:

أولا:بالعربية:

1-أندري لالاند، **موسوعة لالاند الفلسفية**، تر: خليل أحمد خليل، ط2، منشورات عويدات، بيروت، 2001

2-جلال الدين سعيد، **معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية**، ط1، دار الجنوب للنشر، تونس، 2004

3-جورج طرابيشي، **معجم الفلاسفة**، ط3، دار الطليعة، بيروت،2006

4-عبد الرحمان بدوي، **موسوعة الفلسفة**، ط1، ج1و2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مصر ،1984

5-عبد المنعم حنفي، **الموسوعة الفلسفية**، دار ابن زيدون، بيروت، دون ت

6-مجموعة مؤلفين، **المعجم الوسيط**، ط4، مكتبة الشروق الدولية للنشر، مصر،2004

7-مجموعة من الأكاديميين العرب، **موسوعة الأبحاث الفلسفية، موسوعة الفلسفة الغربية المعاصرة**، ط1، ج2، دار الأمان، منشورات الاختلاف، منشورات ضفاف، المغرب، لبنان، الجزائر، 2013.

ثانيا:بالفرنسية:

1-Michel blay ,**grand dictionnaire de la philosophie** ,Larousse Cnrs éditions, Montréal, 2003

2- Revel judith, **le vocabulaire de foucault**, ellips éditions marketing, paris, 2002

4-الدوريات:

أولا-المجلات:

بالعربية:

1-أماني أبو رحمة، **روبرتو اسبوزيتو-المجتمع والمناعة والعودة الى المشاعات**، مجلة تطوير، الجلفة، المجلد 9، العدد1، 2022

2-عامر ايمان، **الزواوي بغورة الجسد والمرض والعنصرية في النظام الدولي الجديد**، جريدة الأخبار، بيروت، 20 ماي2023

3-ميكا اوجاكانجاس، **حوار مستحيل حول البيوسلطة أغامبين وفوكو**، ترجمة: طارق عثمان، مركز نماء للبحوث والدراسات، ألمانيا، 2005

بالأجنبية:

1-Entretien avec François dagognet et Gérard jorland, et Besnier ,**Des lieux de palabres** ,éditions esprit, no 144 ; 11, novembre1988

2-Centre d'activités régionales pour la production propre (car /pp) , **applications de la biotechnologie dans l'industrie** ,paris planta

3-centre nationale de la recherche scientifique ,**le génome humain : de qui, pour qui, pourquoi?**

4-Le Texier Thibault, **Foucault le pouvoir et l'entreprise : pour une théorie de la gouvernementalité managériale**, revue de philosophie économique ,2011/2,12

5-Paul Patton ,**le sujet de pouvoir chez Foucault** ,traduit par Suzanne Mineau ,sociologies et sociétés, vol24, n1, printemps 1992

6-Pierre Bourdieu ,**l'essence du néolibéralisme** ,le monde diplomatique, mars1998 u canada, Montréal, 1979

ثانيا:المواقع الالكترونية:

1-Centre d'activités régionales pour la production propre(car /pp), **applications de la biotechnologie dans l'industrie** planta, paris .2013

2-Naom chomesky, vijay prashad ,**Three Major Threats to Life**, **consortium news** ,7januarry 2021 ,Browsing history, 20july 2023, 10.12 h

3-Nicolae sfetcu ,**évolution et éthique de l'eugénisme** ,multimedia publishing ,https://www.telework.ro/fr/e-books/evolution-et-ethique-de-leugenisme/ 2019

4-Zamora Daniel ,**can we criticize Foucault** ,Jacobin magazine, 12-10-2014 ,https://jacobin.com/2014/12/foucault-interview

.

فهرس
الموضوعات

الاهداء		
الشكر والتقدير		
مقدمة		
الفصل الأول : السياق التاريخي في البحوث البيولوجية وعلاقة السياسة بالتحكم في الفرد و المجتمع		
المبحث الأول	لمحة عن تطور علم البيولوجيا	16
أولا.	تحديد مفهوم البيولوجيا	17
ثانيا.	الحضارة اليونانية مهد العلم الطبيعي	19
1.	التفسير الطبيعي للكون	19
2.	التطور الطبي عند أبقراط	22
3.	أرسطو رائدا للعلم التجريبي	23
4.	علم الأحياء والطب عند جالينوس	25
ثالثا.	الطب الإسلامي كمبدأ عام لعلم الأحياء	25
1.	ابن سينا نموذجا	27
2.	الرازي	28
رابعا.	الحداثة وبداية اعلان فجر علم بيولوجي جديد	29
1.	ملامح العلم التجريبي فرانسيس بيكون نموذجا	31

2.	جان باتيست لامارك مؤسسا لعلم البيولوجيا	32
3.	التطورية عند تشارلز داروين	35
4.	الطب التجريبي عند كلود برنار	36
5.	تأسيس علم الوراثة مع ماندل	38
6.	من البيولوجيا الى البيوتكنولوجيا	40
المبحث الثاني	فكرة التحكم السياسي السلطوي في الحياة البيولوجية.. المسارات والدعائم	43
أولا.	العلم بوصفه أيديولوجيا	44
ثانيا.	سياسة الانتقاء بين النظريات العلمية و الدعاوي الفلسفية	46
ثالثا.	البيولوجيا الاجتماعية	54
المبحث الثالث	السياسة والبيولوجيا والمشكلات الفلسفية المطروحة. أية علاقة؟	58
أولا.	أفول القداسة البشرية في ظل الانتهاك التقني	59
ثانيا.	معظلة الهوية الإنسانية وخطر التلاشي.	60
ثالثا.	مشكلة الحرية	62
رابعا.	مشكلة تشظي الكرامة البشرية.	64
الفصل الثاني : مأسسة التحكم البيولوجي في الانسان–من السلطة الانضباطية الى السلطة الحيوية–		
المبحث الأول	في ماهية السلطة من منظور فوكو	70
أولا.	مفهوم السلطة	71

ثانيا.	التحول من ضيق اركيولوجيا المعرفة الى شساعة جينيالوجيا السلطة	75
ثالثا.	تحليلية مفهوم السلطة عند فوكو وخصائصها	89
1.	خصائص تحليلية السلطة	95
رابعا.	علاقة السلطة بالخطاب والمعرفة	99
المبحث الثاني	مستويات السلطة كتحكم حيوي عند فوكو: من السلطة الانضباطية الى السلطة الحيوية	102
أولا.	السلطة ومؤسسة السجن كعقوبة للمجتمعات المتحضرة	103
ثانيا.	مفهوم السلطة الانضباطية باعتبارها تطويعا للاجساد	105
1	خصائص الانضباط كتشريح سياسي للأجساد	114
ثالثا.	السلطة الحيوية كاستراتيجية للتحكم في الانسان بيولوجيا وحياتيا	119
1.	في مفهوم السياسة الحيوية عند فوكو	120
2.	علاقة السياسة الحيوية بالاقليم والأمن والسكان.	127
3.	السياسة الحيوية والطب	132
4.	الجنسانية والسياسة الحيوية تصادما بالسلطة الانضباطية	136
المبحث الثالث	الاطار العام للسياسة الحيوية	139
أولا.	فن الحكم الليبيرالي	139
ثانيا.	الليبيرالية وعلاقات السلطة الحيوية –من التحكم في الحياة الى رهان المخابر البيولوجية–	152

الفصل الثالث : مظاهر التحكم البيولوجي في الانسان بين التشخيص والتجاوز.		
المبحث الأول	الصراع البيولوجي طريق نحو فناء العرق	164
أولا.	تحولات في الخطاب العنصري	165
ثانيا.	العنصرية حين تكون وسيلة للابادة العلمية البيولوجية	171
1.	تطبيقات العنصرية البيولوجية وفقا لبحوث البيولوجيا الحيوية.	174
2.	فوكو وجينيالوجيا البحوث البيولوجية	182
المبحث الثاني	جدل الوباء والتحكم في الانسان.	189
أولا.	الطاعون يحاكي حلم السياسي	190
ثانيا.	سؤال المستقبل في ظل الحروب البيولوجية	194
ثالثا.	كورونا سياسة حيوية أم حرب بيولوجية.	196
1	ادغار موران وسبل تغيير الحياة	198
2	نعوم تشومسكي وتحديات الوباء	201
المبحث الثالث	نحو البحث عن الإنسانية المنسية وتجاوز هيمنة السلطة في ظل متغيرات الراهن	203
أولا.	مبدأ الانهمام بالذات ورد الاعتبار لها	204
ثانيا.	حضور ميشيل فوكو في الخطاب الأخلاقي المعاصر	209
ثالثا.	الفلسفة كعلاج للذات وانعتاق للروح.	212
رابعا.	مهمة المثقف في ظل التجاوزات السلطوية	215

المبحث الرابع	امتدادات السياسة الحيوية الفوكوية في الحقل الفلسفي المعاصر	220
أولا.	التقنيات البيولوجية ومآلاتها على الانسان حسب فرونسوا داغوني	221
ثانيا.	السياسة الحيوية عند جيورجيو أغامبين.	224
ثالثا.	مايكل هاردت ونيغري وسؤال الإمبراطورية	229
رابعا.	ايسبوزيتو محللا الجماعة والمناعة	231
خامسا.	الزواوي بغورة نحو بناء فلسفة اجتماعية عربية	234
خاتمة.		242
فهرس الأعلام.		252
فهرس المصطلحات.		256
فهرس الموضوعات.		278
الملخص.		284

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على فكرة التحكم السياسي في البحوث البيولوجية، أي حينما تجعل السياسة هدفها الأسمى هو التركيز على علم البيولوجيا بأدواته الصارمة، لغرض منافع وغايات أبرزها السيطرة على الانسان، والتحكم في حياته وجيناته، وجعله كائنا للصناعة المخبرية، وقد حلل الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو هذا الموضوع عبر دراسته الجينيالوجية للسلطة، التي تشكل علاقات قوى في كافة الميادين الاجتماعية، خاصة حين صارت تنطبع في الأجساد، مع مجتمعات القرن الثامن عشر، أين أصبح عمل الدول يتراوح مابين الانضباط والمراقبة، لجعل الأفراد منضبطين بدون عقاب، بل عبر البرامج الشاملة للمؤسسات الاجتماعية، التي تراقبها السلطة، الى أن اتجهت هذه الأخيرة الى الحياة الإنسانية، يعبر عنه مفهوم السياسة الحيوية كمفهوم محوري لهذا البحث، وهي مجموع قواعد وسلوكات وإجراءات سياسية تقوم بها الدولة للتدخل مباشرة في حياة السكان البيولوجية، ومع الامتداد الرهيب للسلطة الحيوية، هذه الأخيرة التي رافقها توجه نحو الاهتمام بالبحوث البيولوجية، خاصة في عصر التطور العلمي والتكنولوجي، أصبحت الحياة رهينة للمخابر البيولوجية، عبر تحسين الجينات الفردية، وزيادة معدل الخصوبة والذكاء والانجاب، وتعتبر النازية سلطة حيوية قاهرة لأنها استخدمت أكثر الطرق اماتة للحفاظ على عرقها الذاتي، وتحسين حالة مواطنيها وجنودها، وتطبيق العنصرية العرقية المرتبطة بأسطورة أنقى دم، لهذا تعتبر سلطة مميتة ومجزرة دموية خلدها التاريخ، وأصبحت نموذجا للاستعمال المفرط للتكنولوجيا على الانسان، كما تظهر هذه السلطة بصورة واضحة عقب انتشار الأوبئة لتمارس مهمتها السلطوية الانضباطية في أكمل وجه، كون السلطة تستثمر الأمور الاستثنائية، لتجعل السكان يعيشون في كنفها وبمراقبتها، ليصبح الوباء اليوم حربا بيولوجية، تُؤكد على الخلط المستمر في البيوتكنولوجيا الحيوية التي تحاول رفقة السياسي اخضاع المواطنين لها، وللتغلغل في أدق تفاصيل حياتهم، عبر المراقبة الشاملة، وهذا مايُشكل خطورة على حياة الانسان التي اخترقتها البيوتكنولوجيا التجريبية، تعديلا وتغييرا في الطبيعة، خاصة مع التطور الذي عرفته الليبيرالية القائمة على العمل بحرية والتركيز على اقتصاد السوق، بحيث أصبح تطوير البحوث البيولوجية، مجالا من مجالات الاقتصاد، وبالتالي أصبحت حياة الانسان مهددة بالتلاشي والتحول من صفة الإنسانية الى مرتبة أدنى بكثير تكون فيها الحياة عارية وخالية من كل القيم، كما أن معطيات العالم اليوم ومتغيرات الراهن أثبتت الهشاشة الإنسانية أمام الهيمنة التقنية، لذلك قد تعالت أصوات فكرية تواصل ما بدأه ميشيل فوكو من تحليلات حول السياسة الحيوية وامتداداتها المتعلقة بالتوجيه السياسي للبحوث البيولوجية، الذي ينذر بفناء الانسان.

الملخص:

الكلمات المفتاحية:

التحكم السياسي، البيولوجيا، البيوتكنولوجيا، السياسة الحيوية، السلطة.

Abstract:

This study aims to shed light on the idea of political control in biological research that is, when politics makes its ultimate goal focus on the science of biology with its strict tools, for the purpose of benefits and goals, most notably controlling man, controlling his life and genes, and making him an object for the laboratory industry. The French philosopher Michel Foucault analyzed this issue through his genetic study of power, which constitutes power relations in all social fields, especially when it became imprinted on the bodies, with the societies of the eighteenth century, where the work of states ranged between discipline and surveillance, to make individuals disciplined with impunity. Rather, through comprehensive programs of social institutions, monitored by the authorities, until the latter turned to human life, life became closely linked to politics, which is expressed by the concept of biopolitics as a central concept for this research. t is a set of political rules, behaviors and procedures undertaken by the state to intervene directly in the lives of the population, by interfering in reproduction, focusing on births and deaths, paying attention to the health and medical aspects, and providing security for individuals. That is, everything related to this policy has a direct relationship to the life and biological aspect of the population, so we find Labeling biopower as synonymous with vitality With the terrible expansion of biopower, which was accompanied by a trend towards interest in biological research, especially in the era of scientific and technological development, life has become a hostage of biological laboratories, through improving individual genes and increasing the rate of fertility, intelligence, and reproduction. Nazism is considered a compelling biological authority because it used the most deadly methods to preserve its own race, improve the condition of its citizens and soldiers, and implement racial racism associated with the myth of the purest blood, as many lives were lost to its biological actions. Therefore, it is considered a deadly authority and a bloody massacre that has been immortalized in history, and has become a model of excessive use. Technology over humans, This authority also appears clearly after the

spread of epidemics to exercise its authoritarian and disciplinary mission to the fullest, as the authority takes advantage of exceptional matters, to make the population live under its control and under its control, so that the epidemic today has become a biological war, emphasizing the ongoing confusion in biotechnology to which the politician is trying to subject citizens. And to penetrate into the smallest details of their lives, through comprehensive surveillance, and this is what constitutes a danger to human life that has been penetrated by experimental biotechnology, modifying and changing nature, especially with the development witnessed by liberalism based on working freely and focusing on the market economy, Thus, the development of biological research has become a field of economics, and thus human life is threatened with disappearance and transformation from the quality of humanity to a much lower level in which life is bare and devoid of all values. Also, the data of the world today and the current variables have proven human fragility in the face of technical hegemony, therefore intellectual voices have risen to continue what Michel Foucault began in terms of analyzes about biopolitics and its extensions related to the political direction of biological research, which portends the extinction of man.

Key Words:

Political control, biology, biotechnology, biopolitics, power.

Résumé:

Cette étude vise à mettre en lumière l'idée de contrôle politique dans la recherche biologique, c'est-à-dire lorsque la politique fait en sorte que son objectif ultime se concentre sur la science de la biologie avec ses outils stricts, dans un but de bénéfices et d'objectifs, notamment le contrôle de l'homme. , contrôlant sa vie et ses gènes, et faisant de lui un objet pour l'industrie des laboratoires. Le philosophe français Michel Foucault a analysé cette question à travers son étude génétique du pouvoir, qui constitue les rapports de pouvoir dans tous les domaines sociaux, notamment lorsqu'il s'imprimait dans les corps, avec les sociétés du XVIIIe siècle, où le travail des États oscillait entre discipline et la surveillance, pour discipliner les individus sans les punir, plutôt par le biais de programmes complets d'institutions sociales, qui sont surveillés par l'autorité, Jusqu'à ce que cette dernière se tourne vers la vie humaine, la vie

devenait étroitement liée à la politique, ce qui s'exprime par le concept de biopolitique comme concept central de cette recherche : il s'agit d'un ensemble de règles, de comportements et de procédures politiques entrepris par l'État pour intervenir directement dans la vie humaine. la vie biologique de la population. Avec la terrible expansion du biopouvoir, qui s'est accompagnée d'une tendance à s'intéresser à la recherche biologique, la vie est devenue l'otage des laboratoires de biologie, en améliorant les gènes individuels et en augmentant le taux de fertilité, d'intelligence et de reproduction. Le nazisme est considéré comme une autorité vitale et convaincante car il a utilisé les méthodes les plus meurtrières pour préserver sa propre race, améliorer la condition de ses citoyens et de ses soldats et mettre en œuvre le racisme racial associé au mythe du sang le plus pur. une autorité meurtrière et un massacre sanglant immortalisés dans l'histoire, et il est devenu un modèle d'utilisation excessive de la technologie sur l'homme. Cette autorité apparaît aussi clairement après la propagation des épidémies pour exercer pleinement sa mission autoritaire et disciplinaire, car l'autorité profite des circonstances exceptionnelles, pour faire vivre la population sous son contrôle et sous son contrôle, de sorte que l'épidémie est aujourd'hui devenue une guerre biologique, soulignant la confusion persistante dans la biotechnologie à laquelle le politique tente de soumettre les citoyens et de pénétrer dans les moindres détails de leur vie, à travers une surveillance globale, et Cela constitue une menace pour la vie humaine, qui a été pénétrée par la biotechnologie expérimentale, modifiant et changeant la nature, en particulier avec le développement du libéralisme basé sur le travail libre et l'économie de marché, de sorte que le développement de la recherche biologique est devenu un domaine de l'économie. Par conséquent, la vie humaine est menacée de disparition et de transformation de la qualité de l'humanité à un niveau beaucoup plus bas dans lequel la vie est nue et dépourvue de toutes valeurs. De plus, les données du monde d'aujourd'hui et les variables actuelles ont prouvé la fragilité humaine dans le monde. Face à l'hégémonie technique, des voix intellectuelles se sont élevées pour poursuivre ce que Michel Foucault avait commencé en termes d'analyses sur... La biopolitique et ses prolongements liés à l'orientation politique de la recherche biologique, qui présage l'extinction de l'humanité.

الملخص:

Les mots clés:

Contrôle politique, biologie, biotechnologie, biopolitique, pouvoir

الحمدُ للّٰه